



482



CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 068 104 037

OLN

Pj

7510

R13

1953

juz'1

مصطفى صادق الرافعي

١٩٣٧-١٩٣٦

تاريخ الحبيب العرشي

الجزء الأول

١٩٣٧

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

شعب فبراير سنة ١٤

مكتبة جامعة كورنيل



كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

ضبطه وصححه وحقق أصوله

محمد سعيد العرابي

يطلب من

للكتبة التجارية الكبرى - شارع محمد علي - مصر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

محمد سعيد العريان (*)

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م ،
أي منذ ثلاثين سنة تقريباً ؛ ولم يُطبع بعدها إلا اليوم ، على كثرة طلابه
وشدة الحاجة إليه .

ولقد يكون مما يشوق القارئ أن يعلم أن مؤلفه قد ألفه وستة ثلاثون
سنة ، وهي سنٌ قلما يتهياً فيها لشباب أن يُحصّل من أبواب العلم باللغة ما اجتمع
لرافعي في هذا الكتاب ؛ فضلاً عن أن يكون له فيما حصّل من ذلك رأى
وموازنة واستنباط مُهيّئ له أن يؤلف ويخرج برأيه للناس في كتاب !
على أنه كتاب أول كتاب في فيه ؛ فما رأى قراء العربية كتاباً علياً
في « تاريخ آداب العرب » قبل هذا الكتاب وكتاب جورج زيدان ؛ وإنما
كان يكتب الكاتبون من معلمي المدارس في هذا الفن قبل هذين الكتابين -
مذكرات لتلاميذهم على نسق خاص يحدده منهج التعليم ؛ ليحفظوها فيجوزوا
بها الامتحان ؛ ولم تكن أبواب هذا الفن محدودة الأصول والفروع على
ما يعرف القراء في هذا الكتاب والكتب من بعده ، ولكنها كانت تاريخ
وقيات وبعض مختارات من شعر الشعراء ونثر الكتّاب والخطباء ، مقسمة
على التاريخ الزمني كما لا يزال إلى اليوم في بعض دور التعليم .

(*) هذا التصدير كان للطبعة الثانية .

ولم يكن للرافعى فى الأدب قبل هذا الكتاب رأى ذو خطر أو دراسة ذات أثر أو جَولان فى باب من أبواب الكتابة ، وإنما كان مقصوراً على الشعر معنياً به مؤملاً أن يكون له فيه منزلة تُخيم ذكر فلان وفلان من شعراء عصره ؛ وقد بلغ فى ذلك مبلغاً ، لذلك كان عجباً أن يحيد الرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى الكتابة والتأليف ، وكان أعجب أن يبلغ وهو فى أول الطريق ما بَلَغَ بهذا الكتاب ١

ولمّا لكل شىء سبب ، والسبب الذى عاج بالرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى هذا المذهب فى التأليف — هو إنشاء الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٧ ... ويعرف القراء بما ذكرتُ فى « حياة الرافعى » أنه لم يحصل من الشهادات العلمية غير (الابتدائية) ، إذ قطعته بوادى العلة التى وقّرت أذنيه عن المدارس ، فلزم داره يدرس لنفسه ويعلم نفسه حتى حصل ما حصل وظل يطلب المزيد ، فلما أنشئت الجامعة المصرية تطلع إلى ما يقال هناك فى دروس الأدب ، لعله يجد فيه الجديد الذى ينشوف إليه ويطلبه ...

ومضى على إنشاء الجامعة سنتان وما استحدثت شيئاً فى الأدب يفترق إليه الرافعى ، وما تحدث أساتذتها حديثاً فى الأدب لا يعرفه الرافعى ... وأيقن الرافعى من يومئذ أنه شىء ... فلبث يتربص .

وطار انتظار الرافعى وما استطاعت الجامعة أن تثبت له أن فيها دروساً للأدب ، وما استطاع الرافعى أن يقنع نفسه بأن فى الجامعة أساتذة يدرسون الأدب ، فكتب مقالاً فى (الجريدة) يحمل فيه على الجامعة وعلى

أساتذة الجامعة وعلى منهج الأدب في الجامعة . ورن المقال رنينه وأحدث أثره ، فاجتمعت اللجنة الفنية للجامعة وسبقت بين الأدباء جائزة — مائة جنيه — لتأليف كتاب في (أدبيات اللغة العربية) — وكذلك كانوا يسمونها — وضربت أجلا لتأليف الكتاب سبعة أشهر .

وقرأ الراعي دعوة الجامعة فلم يرض ولم تهدأ نفسه ، فكتب مقالا ثانياً في الجريدة ، ينعت فيه الجامعة ولجنة الجامعة ، ويتأني على الدعوة التي دعت ، ويقرر أن الذين دعوا الدعوة إلى وضع الكتاب وجعلوا لذلك العمل إلى فصالة سبعة أشهر — إنما مسّت بهم الحاجة إلى كتاب وأعوزهم مؤلفه فالتسوه بتلك الدعوة يفتشون عنه في ضوء الجائزة .

• إنهم على الأغلب سيعهدون بتدريس الكتاب لغير مؤلفه ، فيكون الحاضر لديهم كالفائب عنهم ، ولا فضل لدارهم إلا أنها مصدر التلقين ، فإذا طبع الكتاب صارت كل مكتبة في حكم الجامعة ، لأن العلم هو الكتاب لا الذي يلقيه ، وإلا فما بهم لا يعهدون بالتأليف لمن سيعهدون إليه بالتدريس؟ وهل يقتصرون على أن يكون من كفاية الأستاذ القدرة على إلقاء درسه دون القدرة على استنباط الدرس واستجماع مادته حتى لا يزيد على أن يكون هو بين تلامذته التلميذ الأكبر . . .

• لم تنفض إدارة الجامعة يدها من قوم هم رؤساء الصناعة وظهور مناصبها العالية وألسنة الحكم فيها ، ثم تلتبس من ضعف الأفراد مالم تؤمله في قوة الجماعة وهي تعلم أن الحل الذي تتوزعه الأكف يهون

على الرقاب^(١) ،

ومضى الرافعي يتجنى ويتدل ، وعادت الجامعة تفكر في الأمر ؛ ثم أعادت نشر المسابقة لتأليف الكتاب ، وزادت الجائزة إلى مائتين والمدة إلى سنتين وتمهدت بطبع الكتاب المختار . وتأهب الرافعي لتأليف كتابه ...

• • •

انقطع الرافعي لتأليف هذا الكتاب في منتصف ١٩٠٩ ، وفرغ منه وأتم طبعه في سنة ١٩١١ قبل أن يحل الأجل الذي فرضته الجامعة . ولم يكن الرافعي طامعا في جائزة الجامعة ، ولذلك لم يتقدم لها بكتابه ، ترغيا عن قبول الحكم فيه بلجاعة ليس منهم من هو أبصر منه بالمحكوم فيه ... ولعله كان يؤمل يومئذ أملا أكبر من الحصول على جائزة الجامعة ...

وكان أسبق المؤلفات ظهوراً لدعوة الجامعة ، الجزء الأول من كتاب جورج زيدان ، ثم هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، « سبقه ذاك بشهر أو شهرين سبقاً طبعياً »^(٢) .

• • •

هممت أن أتحدث عن هذا الكتاب من حيث أراه وكيف اجتمع لمؤلفه الرأي فيه وأى نهج سلك ؛ ولكني آثرت أن أدع لقارئه أن يقول قوله

(١) ما بين الأقواس ، هو من المقال الثاني للرافعي في الجريدة ، والمقالان منشوران في كتاب « المعركة تحت راية القرآن » للرافعي فليرجع إليهما من شاء .

(٢) حكاية الرافعي

بجزءاً غير متأثر ببناء صديق أو مديمة ناقد ، وحسبى ما ذكرتُ من ذلك في كتاب « حياة الرافعي » .

° ° °

ويجد القارئ في ص ١٨ - ١٩ من هذا الجزء ثبنا لأبواب الكتاب في أجزائه الثلاثة ، وقد رتبها على اثني عشر بابا ، أما الأبواب الثلاثة الأولى منها فقد صدر بها الجزء الأول والثاني ، وقد سبق طبعهما في حياة المؤلف ، وأما سائر الأبواب فلي حديث عنها في صدر الجزء الثالث : إذ خلقه المؤلف على مكتبه وورقات مخطوطة ، على أنه كان قد فرغ من تأليفه - فيما أحسب - منذ بضع وعشرين سنة ، ثم صرفته بعض شئون الحياة حتى أعجله الموت عن تمام أمره . رحمه الله !

محمد سعيد الغريان

السبت } ١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٥٩
٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠

مقدمة الطبعة الأولى

للمؤلف

باسمك اللهم أقدم بين يدي فاتحة الكتاب ، وبحمدك أتقدم بين يديك إلى ما تفتح من الصواب ، وبالصلاة والسلام على نبيك الحكيم أَسْتَفْتِح من حكمة الأبواب هذا الباب ؛ اللهم فاجعل لكتابي من اسمك فائدة الذكر والبقاء ، واكتب له من حمدك معنى القبول والثناء ، وألِّق عليه من أثر الحكمة بركة المنفعة والنماء .

أما بعد : فإن هذا التاريخ علمٌ قد كثرت عليه الأيدي واضطربت فيه الأقلام ، واستنبقت إليه العزائم حتى عثرت بها عجلة الرأي ولجاجة الإقدام ؛ وقد أخصب في الأوهام ، حتى نفشت في واديه كل جرباء^(١) ؛ وانزعج أمره بالأحلام ، فلم يُمنس كتابه علماء حتى أصبح قراؤه أدباء ؛ على أنهم تجاذبوه انتهاباً فجاء واهياً في وثيقته^(٢) ، وتناكروه اهتباباً فخرج ضعيف الشبه بين ظاهره وحقيقته^(٣) ؛ وما منهم إلا من يحسب أنه أmaal بالقلم يده ففضى مُرخي العنان ، يُخلى له عن طريق السبق إلى الرهان ؛ وإن للقلم لو أطلقوه لَنَفَرَةً أيسرُ خطيبها الجِراحُ ، ولكنه مذلٌّ والطارُّ أهون ما يطرد إذا كان مهيض الجناح^(٤) .

(١) يقال في الكناية عن الخصب : نفشت العز لاختها ؛ لأنها تنفش شعرها وتنصب روقها في أحد شقيها فتطرح أختها ، وإنما ذلك من الأشر . ويقولون في أوصافهم : خلقت أرضاً تظالم معزاها : أي تتظالم .

(٢) ضعيف العقدة : كناية عن تراخي التأليف واضطرابه .

(٣) الاهتباب ، والهبية : بمعنى ، وتناكر الشيء : تجاهله .

(٤) الاطراد : جرى الشيء . والمهيض : المكسور .

كثرت الكتب ، وهي إما أعجمى الوضع والنسب ، وإما هجينة في نسبته إلى أدب العرب ^(١) ، يلتفت فيها الكلامُ التفاتة السارق إلى كل ناحية ^(٢) ، ويسرع في مره إسراع السابق على كل ناحية ^(٣) : فلا يحققون ولكن يُخلدون إلى سائح الخاطر كيفما خطر ^(٤) ، ولا يُنقبون ولكنهم يجدون في كل حجر أصابوه معنى الأثر ؛ وإذا كتبوا تاريخ الرجال فكأنهم يكتبونه على ألواح القبور ^(٥) ؛ ثم ينطلق الكتاب وفي صدره اسم (المؤلف) يسأل به كما يسأل المصدور ، وهم لو علموا منطق المعاني لرأوا كلاما كثيراً يدعهم أن يدعوه ، وكان يرفعهم ، لو أنصفوه ولم يضعوه ؛ ولكنهم يأخذون في كل جانب ، ويضم ما ضم حبل الحاطب ^(٦) ؛ وإنما العلم كالروض : يقصر بعض أغصانه فيسهل على كل متناول ، ويطول بعض فروعه فيكد يد الفارع المتناول ؛ وهذا التاريخ قد طوى في رءس أهله فكانت جماهم غلاف كتابه ، وغابت حقائقه في القبور كما يغيب أثر الميت في ترابه ؛ فلم يبق إلا إنفاق الأعمار وسيلة لاستدراك ما فات ؛ وليكون ما يموت من عمر الأحياء فداء لآثار الحياة بعد من مات ؛

(١) الهجين : عربي ولد من أمة ؛ المراد استعجام نسق التأليف ، كما ستعرفه في الفصل التالي .

(٢) كناية عن الاضطراب والاختلاط من كل جهة .

(٣) الناجية : السريعة ، وهي من صفات النوق .

(٤) سائح الخاطر : ما يعرض لأول وهلة وأكثر ما يكون خطأ ؛ وأخذ :

مال إليه ، أو لزمه

(٥) لا يكتب على هذه الألواح إلا الاسم والتاريخ وشيء من النسب وبعض

الأشعار ...

(٦) من الحجاز : هو حاطب ليل ، للخط في كلامه ؛ وحبل الحاطب إنما يضم التخليط

وفي ذلك هم من السكت يلحفُ القلوبَ والأكباد^(١) ، وحريةً تنلزع حتى في القلم والصحيفة والمداد ، وضيقٌ يُخيّل للباحث أن بين الأوراق ، بحاراً ذات أعماق ؛ وأن رأسه يصطدم من أحرف السطور ، بحروف الصخور ؛ وضجر يتوهم به الكاتب أن روحه تثب من جسده ، إلى يده ؛ فيجد للقلم حَزاً كالخز في الوريد ، ومثلاً من نفسه كسر المبرد للحديد ؛ بل يرى كأن المعاني لا تنضج إلا إذا جعل رأسه قدرها ، وأوقد من فكره جهرها ؛ فيتنسم وكأنه يتنسم بعض دخانها^(٢) ، ويزفر وكأنما يزفر من حر نيرانها ؛ وأنا أصور للقارئ هذا الجحيم الذي خلق للكتاب ، ولا ذكرت ما أعيد لهم فيه من أنواع العذاب ، لأدعي أني الكاتب الذي لا يصرف غيره الأقوال ، ولا أن كتابي يعدّ شيئاً إذا الأشياء حصلت الرجال^(٣) ، ولا أن لي محارراً الأفلام ومدادها ، وبياض الصحف وسوادها ؛ فإنني لست في هذا العصر ، ممن تخدعه الشمس بطول ظله^(٤) ، أو تغره النفس بكثرة وقله^(٥) ؛ ولكني رأيت من كتب في هذا التاريخ يريد أن يستولي على الأمدِ وادعا في مكانه ، ويلحق الطريدة ثانياً من عنانه ، ويستبدّ بالسبق من قبل أن يجرى في رهله ، ومن ألف فقد استهدف أتما استهداف ، والرأي — كما قيل — ميزان لا يزن الوافي لناقص ولا الناقص لواف ؛ ولا أكذبُ الله ؛ فإن كتب القوم في الأيدي كالثياب

(١) أي يلحسها فيشتد عليها

(٢) التنسم : التنفس .

(٣) إذا ميزت الأشياء الرجال وأظهرت صفاتهم ؛ والجملة شطر بيت لذي الرمة

(٤) وقت (العصر) يبلغ ظل كل شيء مثليه ، والتورية في هذه اللفظة .

(٥) بكثيره وقليله .

المتداعية : كلما حيست من ناحية تهتكت من ناحية^(١) : اقتصروا فيها على تمزيق الأسفار ، فجعلوا القلم كالمقراض^(٢) : واقتصروا من التاريخ أقبح الاختصار ، فكانه لم يكن للعرب أمر ماض : وهذا العلم إن لم يزاوَل بقوة النية خرج ضعيفاً ، والقلم غصن روحى فإت لم تُروِه النفس أصبح قصيفاً .

لاجرم أن هذا التأليف ليس إلا مدرجة التلف ، بعد أن أغفله من سلف ، وعفا الله عما سلف ، وقد يقتحمه رجلُ الهمم ، فلا يلبث من فرقته ، أن تراه كالصبي في مشيته يتخلع^(٣) : ويركبه فارس القلم ، فلا يلبث من زوّه وقلقه ، أن تراه كالجبان في سرجه يتقلع : فإنما هى حقائق بعضها مُتمسّى فات ، وبعضها لا يزال حلاً في بطون المؤلفات : فليس الصبر على نفث تراب المناجم ، حتى يخرج معون الذهب ، بأشد من الصبر على فض الكتب والمعاجم ، حتى يخلص تاريخ الأدب .

بيد أنى وإن طاولت التعب فيما استطعت من الإتيان والتجويد ، وحسبت زمنى في إغفال حسابه كأنه عمر قديم ليس فيه يوم جديد . لا أقول إنى أتيت منه على آخر الإرادة ، ولا أزعم أنى أوفيت على الغاية من الاستفادة ، فلذلك أمرتصرم دونه أعمار ، وللكمال عمر لا يحسب بالسنين ولكن بالأعصار : وجهد ما بلغت من همة النفس أن أكون بنجورة من التقصير ، وأن أدل بما

(١) الحوص ، والحياسة : الخياطة : ومنه المثل : إن دواء الشق أن تحوصه

(٢) يسمى ظرفاء (الصحافيين) هذا النوع من النقل : (التحرير بالمقص) !

(٣) تخلع الصبي : تفككه في مشيه حين يدرج .

جمعته من حوادث التاريخ على أن عمر التاريخ غير قصير ، ولقد رميت في ذلك المرمى القصي ، وعالجت منه الطبع والمصنّ ؛ ولو أن لي قلباً ينفذ مدادُه شباباً على الأفهام ، ويكون في جنة هذا التاريخ آدم الأفلام ، أخرج منها وليس عليه من حائمه ، إلا مثل ما هبط به آدم من « ورق » الجنة في قلبه .

بيد أن الورقة من أحدهما تعد في بركتها بأشجار ، ومن الآخر تُعدّل في منفعتها بأسفار ؛ وحسبي ذلك عذراً إن جريت على العادة في تقديم الأعذار .

كلمة في هذا التأليف

لست أريد بما أثبتته من هذه الكلمة أن أظهر الاستبصار فيما ألفت من هذا الكتاب ، أو أستطيل بما تهيأ لي من طريقته ؛ فذلك مني جهد المقل ، وقوة الضعيف الذي لا يمتضي حتى يكمل ، وبعد فما أنا وهذا الأمر ؟ وأين أقع منه ؟ وهل ولدت مع التاريخ فأكون شاهداً نشأته ، والقاضي في خصومة أهله ، ومن إليه الكلمة في الجرح والتعديل ، والطرح والتبديل ؟ وهل أنا إلا رجل يقرأ ليكتب ، ويكتب ليقرأ الناس ؛ فإن أصاب فلهم ولا هم ، وإن أخطأ فعليه وخلاهم ذم .

ولكني أريد أن أصف الطريقة التي انتهجتها ، وأبين لم خالفت القوم في نمط التأليف إلى ما ابتدعته ، وما هو مبلغهم من العلم فيما يتقحمون من تلك الخطئة ؛ وأن أنزع في ذلك بالدليل وأدعي باليئنة ، مستعيذاً بالله من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأي وغروره :

اجتمع المتأخرون على جعل التديير في وضع « تاريخ أدبيات اللغة العربية »^(١) أن يقسموا هذا التاريخ إلى خمسة عصور : الجاهلية ، فصدر الإسلام ، فالدولة الأموية ، فالعباسية إلى سقوطها سنة ٨٥٦ للهجرة ،

(١) هذا هو الاسم الذي ضربت به الذلة على كل كتاب عربي ، وقبلها يغيرون منه إلا لفظة (أدبيات) يبدلون بها آداب ، وإني لو لم أكن أعرف أن هذا العلم ينقله الضعفة عن موضوعات اللغات الأعجمية ويحتدون مثالها فيه ، لعرفت ذلك من ركاكة هذه التسمية واختبالها ، فلا أدري كيف يجعلونها مع فرط ثقلها عنواناً لآداب اللغة التي توزن حروفها بالانسنة !

ثم ما تعاقب من العصور بعد ذلك إلى قريب من هذه الغاية حيث ابتدأت النهضة الحديثة .

وأول من ابتدع هذا التقسيم ، المستشرقون من علماء أوروبا ؛ قياساً على أوضاع آدابهم مما يسمونه *Literature* فهم الذين تنهوا لهذا الوضع في العربية ، فجاءوا به كالمُنْبَهة على فرط عنايتهم بفنونها وآدابها ؛ وحسبهم من ذلك صنيعاً ^(١) ١

يبد أن تلك العصور إذا صلحت أن تكون أجزاء للحضارة العربية التي هي مجموعة الصور الزمنية لضروب الاجتماع وأشكاله ؛ فلا تصلح أن تكون أبواباً لتاريخ آداب اللغة التي بلغت بالقرآن الكريم مبلغ الإعجاز على الدهر ، ولم تسكد قُطُوب عصرها الأول حتى كان أول سطر كتب لها في صفحة العصر الثاني شهادة الخلود وما بعد أسباب الخلود من كمال . ثم إن تاريخ الآداب ليس فناً من الفنون العملية التي يحذو فيها الناس بعضهم حذو بعض ، وبأخذ الآخر منها مأخذ الأول ، وتساوق فيها الأهم على وضع واحد ؛ لأنها لا تتغير على الجملة في تعرف مآذنها وتصرف أداها حتى يتعين علينا أن نجعل آداب لغتنا حيلة على آداب اللغات الأجنبية ، يفصل على أزيائها وإن ضافت به وخرج فيها بأذ الهيئة بمجموع الأطراف متداخل الأعضاء وكأنه مشدود الوثاق ، أو مأخوذ بالخناق . إنما التاريخ حوادث قوم بخصيتهم ؛ والآداب اللسانية لبست أكثر من مواضع يتواطأ

(١) أول من ميز الآداب والفنون بالتاريخ هو باكون ، مؤسس الفلسفة الحديثة - توفي سنة ١٦٢٦ الميلاد - فإنه جعل أقسام التاريخ ثلاثة : التاريخ الديني ، وتاريخ الاجتماع ، وتاريخ الآداب والفنون .

عليها أولئك القوم تخرج منها الحوادث المعنوية التي هي ميراث التاريخ كله في أيديهم من العادات والأخلاق على أنواعها. فتاريخ الآداب في كل أمة ينبغي أن يكون مفصلاً على حوادثها الأدبية ، لأنها مفاصل عصوره المعنوية ، والشأن في هذه الحوادث التي يقسم عليها التاريخ أن تكون مما يحدث تغييراً محسوساً في شكله ، وأن تليق بمادته تنوعاً خاصاً بنوع كل حادثة منها ؛ فإذا لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجدداً إلا باعتباره الزمنى فقط ؛ وهذا ليس بشيء ؛ لأن تغير الزمن طبيعة الوجود ؛ من أجل ذلك نجد الأمة التي لا حوادث لها ليس لها تاريخ .

على أن مثل تلك الحوادث التي وصفناها قد تعقم بها الأزمنة المتطاولة في تاريخ بعض الأمم ، وقد اتساق في بعض تصورها الراقية : كآداب اللغات الأوربية ؛ وقد تكون منقطعة كما هي في تاريخ الأدب العربي .

وهذا التاريخ فضلاً عن تداخل أدواره بعضها في بعض حتى لا حد بينها ولا يتعين لأحدها مفصل ينتدئ منه أو ينتهي إليه ، فإنه يمتاز عن كل ماسواه بذهاب الكثير من أصول حوادثه ، لانقطاع متن التأليف من أول عهده ، واضطراب النسق التاريخي فيما ألف بعد ذلك بحيث يستحيل أن تُنصّد كل حوادثه في متعاقب أزمانه ، أو تنزل على مراتب عصوره .

وهذا الجاحظ لإمام الكتاب ، ورأس الآداب ، والذي لا يستعصى عليه من داء القلم إلا ما يُعْيِي طِبُّ أَسَاتِهِ ، ويمتنع أن يكون من قدرة كاتب متأخر وضع دوائه في دوائه - قد حاول بعض ذلك مرة في باب من كتابه البيان والتبيين ؛ فلم يصنع شيئاً ، ورهقه من العجز مأسوًغ له أن يجعل عجزه في

معنى استطاعته ، فاكفني به عذرا !

قال في باب أسماء الخطباء : « كان التدبير في أسماء الخطباء وحالاتهم وأوصافهم ، أن تذكر أسماء أهل الجاهلية على مراتبهم ، وأسماء أهل الإسلام على منازلهم ، ونجعل لكل قبيلة منهم خطباء ، ونقسمهم أباً باباً على حدثه ، وتقدم من قدمه الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب ، وفضله في الحسب ؛ ولكنى لما عجزت عن نظمته وتضييده تكلفتُ ذكرهم في الجملة ، اهـ (١) » .

هذا على أنه في شباب اللغة وريعان الأدب ، والرواة يومئذ متوافرون ، ومادة العرب لا تزال باقية ؛ فكيف بنا وقد بعد العهد ، وانقطعت الأسانيد ، وبليت الصحف ؛ وليس التدبير في أسماء الخطباء الذي أعجز الجاحظ وهو ماهو ، إلا جزءا مما يجب من التدبير في أصول التاريخ كله إذا وسعنا في الكثير ماضق عنه في القليل ؛ ولكن الذي ينظر أمامه إلى حدّ ، قلبا ينتبه إلى مقدار ما وراه مما لا يُحَدُّ .

وعلى هذه السبيل وضعت الكتبُ في « تاريخ أدبيات اللغة العربية » ؛ فقد تصوّروا حدوداً معينة من الزمن ، لا يلبث أحدهم أن يمدّ إليها قلبه حتى يتجاوزها ويكاد يورخ ما في الغيب أيضا . .

وقد رأينا لتاريخ الحضارة في كل أمة راقية أربعة أبواب متفرقة على أركانها : وهي الأدب ، والسياسة ، والدين ، والعلم ؛ فتليج الأمة من باب

(١) عجز الجاحظ أيضا عن ترتيب شواهد كتاب الحيوان ، كما صرح بذلك في باب الضب في المصحف السادس من كتابه ، وإن كان هذا العجز من معاني القوضى التي اقتضتها طبيعة الأدب يومئذ .

الأدب إلى نوع الكمال في عواطفها ، ومن باب السياسة إلى مبلغ القوة ؛ في كيانها ، ومن باب الدين إلى درجة السعادة في أنفسها ، ومن باب العلم إلى ما تُعزُّ به في مجتمعاتها من هذه الثلاث . بيد أن تلك الأركان لا تستوى في جميعها ضعفاً وقوة ، ولا في اعتماد أصل التاريخ على بعضها دون بعض ؛ فقد كانت دعامة التاريخ العربي في قيسامه أدبية محضة ، ثم جاء الدين فاستنبح السياسة والعلم ، لا جرم كان للأدب عندهم تاريخ خاص لا يمتزج بالدين ولا بالسياسة ولا بالعلوم ، إلا من جهات معلومة تُعرف بها وجوه الاتصال بين أجزاء تاريخهم في جملته وإفضاء بعضها إلى بعض في المخالطة والارتباط .

وبديهي أن تعاقب ثلاثة عشر قرناً من تاريخ الأدب الإسلامي لم ينشئ لغة أفصح مما نطقت به العرب قبل ذلك ، ولا جاء بشعر يبين أشعارهم في الجملة ، ولا جعل لأدبائنا مذاهب متميزة في تكوين الدين والسياسة والعلم ، بل ليس في تعاقب تلك العصور الأدبية على الأغلب إلهامات رجال وقبام رجال ، وإلا أمور عرضية مما يترك في مادة الأدب آثاراً قليلة تدل على اختلاف القرائح وتباين الغرائز في أولئك الرجال الذين قاموا عليه ، وتاريخها متعلق بمواقع رجالها من طبقات الزمن ؛ ثم هي من قلَّتها بحيث لا تبلغ إلا أن تُلَوَّى عليها بعض عرى التاريخ ويبقى سائرُه على تفصيله الذي أشرنا إليه آنفاً .

إذا تدبرت هذا وأنعمت على تأمله ، علمت السبب في حشو ما تراه من كتب الأدبيات التي ترتب على العصور بالعلم والرم^(١) من تاريخ العلوم

(١) كل ما لا يراد منه إلا الكثرة .

الدينية والدنيوية ، وبالتراجم الكثيرة التي تخرج بشطر الكتاب إلى أن يكون سجل وفیات ، ثم بتعداد الكتب والمؤلفات التي تلحق شطره الآخر بكتب الفهرست . ومؤلفو هذه الكتب لا يدرون أنهم مرغون على ذلك بحكم هذه الطريقة العقيمة التي تتبى ولا تلد ؛ إذ ليس في تفتيش القبور عن بقايا الحياة إلا العظام ، ومن يرجع إلى وراثته لا يقطع شئنا إلا الإمام !

ثم هم يجهلون أن لتاريخ كل أمة تباين غيرها مباينة طبيعية — مزاجا معنويا تتعلق به حوادثها ، كما تتعلق أخلاق الفرد بنوع مزاجه الفطري ؛ ومن أين يكون للعصبي في أبواب التحمل والأناة والسعة والخفض ما يكون لدى المزاج الليمفاوى مثلا ؟ فأيا امرؤ أجرى على الاثنين حكما واحدا ظلهما كليهما ، وكذلك الأمر في أمزجة التاريخ .

وأنت خير بأن الرجال في تاريخ الآداب الأوربية هم قطعهم التي يتألف منها ؛ لأنهم منصرفون في اللغة كأنها إنما توضع لعهدهم أوضاعا جديدة ، فكل رجل منهم في طريقته ومذهب فن علم ، أو هو على الحقيقة قطعة متميزة في تركيب التاريخ العقلي ؛ ولكن الرجال عندنا في قياسهم بأولئك ينزلون منزلة التشبيهات من المعاني الأصلية ، إلا ما ندر ؛ ولا حكم لا ادر . وذلك لأن في لغتنا معنى دينيا هو سرها وحقيقتها ؛ فلا تجد من رجل روى أو صنف أو أملى في فن من فنون الآداب أول عهدهم بذلك ، إلا خدمة للقرآن الكريم ؛ ثم استقلت الفنون بعد ذلك وبقي أثر هذا المعنى في فوائح الكتب ؛ والقرآن نفسه حادثة أدبية من المعجزات الحقيقية التي لا شبهة فيها ، وإن لم يفهم سر ذلك من لا يفهمونه .

أفصلح بعد هذا أن يكون تاريخ الأدب العربي مبنيًا على غير حوادثه التي كونه وتعلق بأكثرها رجاله دون أن تتعلق بهم ، كما هو الشأن في سواه ؟

على أن المستشرقين فيما أرى لم يختاروا ذلك الوضع إلا لما كان العجمة منهم ؛ إذ لا سليفة لهم في العربية وآدابها ، وإن كان منهم رهوس في بعض فنون التاريخ العربي ؛ ثم لأنهم يتعجلون الفائدة كيف أصابوها ، فأيا ما بضعوا من ذلك فلهم به فضل ؛ ثم هم يكتبون لأنفسهم ولأقواءهم ، فلا يبالون بما تفتق عليهم هذه الطريقة التي يستمرئون عليها . ولكن ما بال أدبائنا « أصلحهم الله » قد أضلوا الحجة وجهلوا بوضع الشبهة ، فتابعوا على غير نظر وكانوا جميعاً في ذلك كياناً وأخواتها فيما يعمل وما يكف ؟ ... وما بالهم وهم بقية العرب وأهل اللسان وحفظه الكتاب ، لا يأتقون أن يعدّوا من « أدبيات اللغة » تاريخ علم الفلك مثلاً ، وإن كانت روائع الألفاظ تشبه بالنجوم ؛ ولا أن يقرنوا علم الصرف بعلم الكيمياء . وإن كان لكل منهما « وزن » معلوم ^(١) .

إن صنيع أولئك (المستشرقين) وهؤلاء (المستغربين) لا يعتبر في حقيقة التأليف إلا توسعاً من ضيق ، وتوفيراً من قلة ، وإغراقاً في الحشد والاجتلاب ؛ والفرق بعيد بين علم يورد منه المؤلف إشباعاً للكتاب ، وبين كتاب يفرد به

(١) كان العرب في صدر الإسلام يسمون ما عرف يومئذ من العلوم - كالنجوم والفرائض - بعلوم الموالي ، ويأتقون منها لأنها غميرة في سلاتقهم . ثم لما استبحر العلم بعد شباب الدولة العباسية كان العلماء يفرقون بين (أنواع العلوم وأصناف الآداب) كما يؤخذ من طبقات الأدباء لابن الأنباري ، وكل ذلك لأن المذاهب العلمية « اختصاص لا اختصار ».

إشباعاً للعلم نفسه : ولهذا بقي تاريخ آداب العرب محتاجاً إلى طريقة أخرى ، لا يُختصر فيها الزمن بسرعة النقل ، ولا يرفّه على الفكر بهذا « الاضطراب الرياضي » في وثوبه بين الكتب ، ولا يُستر فيها قبح التأليف بحسن التقسيم ، ولا يقوّى ضعف المعنى بما يكون من العناية ، ولا تنفق الفصول الهزيلة سبباً بما تلبس من الأوراق الكثيرة !

ولم تسقط دولة العقول في هذه الأمة إلا منذ ابتدأ العلماء يعتبرون العلم فهم العلم كما هو : فتهاوتوا على ذلك باختصار الكتب وشرحها وتفتيقها بالحواشي والتعليق « الهوامش » ، وتلخيص المتن : ونحو ذلك مما يورث الاضمحلال ، ويفقد العقل معنى الاستقلال ، ويجعل القرائح كالظل المتنقل : كل آونة يقرب إلى الزوال .

وقد باخ من أثر ذلك أن صار العلماء يجهلون حتى أسماء العلوم التي لم تسمع على أيديهم ، وخاصة في مصر ؛ فهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد البر السبكي المتوفى بدمشق سنة ٧٧٧ هـ يقول : إنه يعرف عشرين علماً لم يسأله عنها بالقاهرة أحد .

ونقلوا عن القاضي عز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ - وهو الذي كان يفاخر به المصريون علماء العجم في كل فن ، ويشيرون إليه في أنواع المعقول - أنه كان يقول : أعرف ثلاثين علماً لا يعرف أهل عصرى أسماءها !

وكل ذلك من وناء الهمم ، واجتماع العلماء من هذه الشروح على ما يشبه تشريح الرمم ، حتى ليس إلا « قال وقيل ، وإن قلت قلت ، وفيها قولان ... »

ولعمري ما جبل وقاف ، إلا جزء من هذه السلسلة ...^(١)

وإذا كان عمود التاريخ سبابة الحوادث كما أسلفنا ، فلا تُرغم هذه الحوادث على أن تقع في غير وقتها ، وتنفصل عن طبيعتها ، وتصل بغير طبقتها في التاريخ ؛ ولذلك رأينا الطريقة المثلى أن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق ، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور ؛ فنخصص الآداب بالتاريخ ، لا التاريخ بالآداب كما يفعلون ؛ وبذلك يأخذ كل بحث من مبتدئه إلى منتهاه ، متقلباً على كل عصوره ، سواء اتسقت أم افرقت ؛ فلا تسقط مادة من موضعها ، ولا تُقتسر على غير حقيقتها ، ولا تُلجأ إلى غير مكانها ، ثم لا يكون بعد ذلك في التاريخ إلا التاريخ نفسه ، لا ما يُزَيَّن به من العبارة المونقة ، ولا ما توصل به الحقائق القليلة من تصورات الخيال وشعر التأليف ، إلى أمثال ذلك من مواضع الاستكراه وضيق المضطرب ؛ وأمثله فيما بين أيدينا ماثلة لا تحتاج إلى انتزاع ، وهي على نفسها شاهدة فلم يبق في أمرها نزاع .

وإذا تدرت طريقتنا هذه ، وقابلت آثارها بما شئت من آثار الطريقة الأخرى ، وأحكمت ذلك بعقل راجح ؛ وأنعمت فيه بنظر غير مدخول —

(١) مما نوره تفككه ، أن بعض العلماء كان لا يقرأ دروسه إلا في كتب مخطوطة - تحقّقاً بالعلم - ومن عاداتهم في المخطوطات أن يكتبوا أوائل الكلمات في الشروح والحواشي بالحرّة ؛ فكان صاحبنا يدفع نسخه له لا يغيّطه ، يقرأ فيها ثم يشرح هو بعده ، وكان إذا فرغ القارئ من جملة في المتن ، أعادها الشيخ ومطل بها صوته ونغم كلماتها حتى يفرغ منها على هذا الوجه ، ثم يبتدئ الشرح بقوله للقارئ : قال له ، قال : « شوف عندك الحرا يا سيدي شوف » ...

رأيت أئى هذه الكتب أحسن قياماً على تاريخ الأدب ، وأوفى بالحاجة منه ،
وأردُّ بالفائدة على طالبه ، وتبيَّنت أيها أضعف منزعة من الرأى والتدبير
فى طريقته ، بما يكشف لك خلوة باطنه من ورم ظاهره ، وما تجده من
سرعة الاتصال فى هذا الفراغ المعنوى ، بين أوله وآخره .

نمط الكتاب وأبوابه

قد قلنا في طريقة الكتاب : أما تأليفه وأسلوبه ونمطه فإننا لم نأل جهداً في البحث والتنقيب ، ولم نأخذ في أمرنا بالرّسلة ، ولا استوطأنا منه الهين الهين ؛ بل طاولنا ما طال من التعب ، وصابرنا ما يعزّ عليه الصبر من الضجر ؛ ومازلنا نردّ النفس على مكروهاها حتى استقرت^١ ، فلم نترك كتاباً يمكن أن يستفاد منه حرفٌ مما نحن بسيله إلا قرأناه في طلبه^(١) ، وحملنا على النفس ما يكون من نصّبه ؛ وهذا أمر كما ترى مُطاول ، ومنالٌ ولكن لم نجد له لبعده من متناول ؛ ثم إن مواد هذا التاريخ إذا لم يتولّها الكاتب بالذهن الشفاف ، ولم يعتبرها بالفطنة النفاذة حتى يكون لغيّبها كالعراف ؛ فقلما تجتمع إلا متفرقة في طلب مواضعها ، منازعة إلى منازعها ؛ لأنها في

(١) اصطلاح بعض المتأخرين على أن يذكروا في مؤلفاتهم أسماء الكتب التي ينقلون عنها ، ويعينون مواضع النقل ليخرجوا من تبعه ما ينقلون إذا كان خطأ ؛ فيلقون ذلك على الكتاب زيادة في حسنات مؤلفه . . . !

وقد كان سبيل الرواية عند محققي المتقدمين أن يذكر الراوية سنده في كل ما يرويه للقطع بصحته أو فساد ، إذ العدالة شرط في الصحة ؛ فإن لم يذكر أنه روى عن فلان عن فلان الخ بسميهم ، لم تعرف عدالة المروى عنهم ، فلان يوثق بصحة ما يرويه ؛ وبذلك لا يكون ذكر السند إلا لإثبات الصحة ، وسأتيك هذا البحث مستفيضاً . أما نحن فلما لم يكن لنا سند ، وكنا نستعجن أن نشبت شيئاً لانيخض الرأي فيه ولا نق بصحته بعد تقدم النظر ، دون أن ننبه عليه إذا مست الضرورة إلى إثباته - فقد أهملنا ذكر الكتب ؛ لأن ذلك تطويل من غير طائل ، ولأننا نبسط كل معنى نأخذ فيه ، ولم نعين مواضع ما ننقله لأن علينا تبعته .

أصلها غير كاملة النسق ، ولا قريبة المتسق ؛ ومن تحرى ما تحرى به من ذلك يقف من تاريخ الأدب على غرر بعيد .

ولم نبالغ في تهذيب العبارة ، ولا تدقيق المعاني ، ولا تنقيح الألفاظ ؛ إذ كان سبيل التاريخ أن لا يحىء عن طبقة واحدة من الناس ؛ فبالحرى لا بوضع لطبقة واحدة منهم ، وحسبنا من البلاغة أن يكون كتابنا مطابقاً لمقتضى الحال ...

ولم نستكثر من الأمثلة (والمختارات) ؛ رغبة منا عن حشو الكتاب بما لا فائدة فيه إلا تعذيب حجمه ، وتذويب نجمه ؛ إذ كان ذلك لا يُغنى شيئاً في مادة التاريخ ، إلا قليلاً منه يُستوفى به حق النقد ، ويُدلّ ببعضه على أثر من آثار ما نحن فيه ؛ والأمثلة مطروحة في طرق النظر من كل كتاب ، وقد ابتذلها المتأخرون حتى لم يعد من دونها حجاب ^(١) .

وكذلك ضربنا صفحاً عن الروايات الضعيفة ، والمبالغات السخيفة ، وما اعترضنا من التكاذيب والتهاويل إلى ما يدل في تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ؛ وبالغنا في التثبت والتحقيق وتصفّح الآراء وتجريح النقلة والرواة ، مقتصدين في الثقة بهم ، معتدلين في التهمة لهم ، لا نتجاوز مقدار الصواب حتى نقبل ما لا يُعقل ، ولا مقدار الوهن حتى نلحق ما يُقبل بما لا يُقبل .

وقد جعلنا أبوابه اثني عشر باباً تنطوي على جملة المأثور ، ويدور عليها

(١) اطلعنا نتيج هذا التاريخ بكتاب « القرائح العربية » الذي انتقينا فيه عيون الكلام نظمته ونشره إن شاء الله !

قلت : وكل كان للؤلؤ - رحمه الله - من آمال أعجله الموت دون تمامها ؛ ومن بينها هذا الكتاب !

التاريخ كما تدور السنة على عدة الشهور ، وهذه سياقتها بعد فصلين من التمهيد في تاريخ الأدب ، وأصل العرب :

(الباب الأول) في تاريخ اللغة ونشأتها وتفرعها وما يتصل بذلك .

(الباب الثاني) في تاريخ الرواية ومشاهير الرواة وما تعلق من ذلك على الشعر واللغة .

(الباب الثالث) في منزلة القرآن الكريم من اللغة وإعجازه وتاريخه ، وفي البلاغة النبوية ونسق الإعجاز فيها .

(الباب الرابع) في تاريخ الخطابة والأمثال : جاهلية وإسلاماً .

(الباب الخامس) في تاريخ الشعر العربي ومذاهبه والفنون المستحدثة منه وما يلحق بذلك .

(الباب السادس) في حقيقة القصائد المعلقة ودرس شعرائها .

(الباب السابع) في أطوار الأدب العربي وتقلب المصوّر به وتاريخ أدب الأندلس إلى سقوطها ، ومصرع العربية فيها .

(الباب الثامن) في تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب وما يجرى هذا المجرى .

(الباب التاسع) في حركة العقل العربي وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهلية وإسلاماً ، بالإيجاز ، التاريخي .

(الباب العاشر) في التأليف وتاريخه عند العرب ونوادير الكتب العربية .

(الباب الحادي عشر) في الصناعات اللفظية التي أولع بها المتأخرون في النظم والنثر وتاريخ أنواعها .

(الباب الثاني عشر) في الطبقات وشي من الموازنات .

هذه هي حوادث التاريخ وأبوابه ، ومنها كما ترى فصوله وكتابه ؛ وأنا
أسأل الله أن يكون قد كتب فيه من السلامة ما يحقق به الفائدة للقراء ،
وأن يهب له من حسنات أهل الإنصاف ما يكفر عن سيئات أهل المراء .
والحمد لله على ما أنعم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفصل الأول

الأدب — تأريخ الكلمة

تقلبت هذه اللفظة في العربية على ثلاثة أدوار لغوية ، تدع ثلاث حالات من أحوال التاريخ الاجتماعي ؛ فهي لم تكن معروفة في الجاهلية وصدر الإسلام إلا بما يؤخذ من معناها النفسى الذى ينطوى فيه وزن الأخلاق وتكوين الطباع والمناسبة بين أجزاء النفس فى استوائها على الجملة ، وكل ما هو من هذا الباب ؛ ومنه الحديث الشريف : « أدبني ربى فأحسن تأديبي ، ولعل ذلك كان توسعاً منهم فى أصل مدلول الكلمة الطبيعى ، على ما هو معروف من أمرهم فى اشتقاق اللغة وانتزاع بعضها من بعض ؛ فإنهم يقولون : أدب القوم يادبهم أدبا ، إذا دعاهم إلى طعام يتخذونه . والقوم أهل بادية مقفرة تأكل فيها الشمس حتى ظلها ، وتشرب نسيما وطلها ؛ فإذا هلك فيها الزاد هلك حامله ، وإذا لم يدفع عن نفسه بأساحة فيه فالجوع قاتله ؛ ولذلك تمدحوا من أقدم أزمنتهم بالقرى وعدوه من أعظم مفاخرهم ؛ لأنه شريعة الطبيعة التى أدبتهم هذا الأدب ، بل هو شعرها فى أخلاقهم ، إذ ارتقى بعد ذلك بارتقاء الشعر حتى تخرفوا فيه ، كما يؤثر عن كرماتهم وأجوادهم بما استوعبته كتب المحاضرات .

فلما كان هذا الخلق مظهر الخيم الصالح فيهم ، وحقيقة الأدب الطبيعى منهم ، وأرقى معانى الإنسانية عندهم ؛ لأنه ليس وراء إمساك الحياة على الحى غاية - توسعوا فيه بمقدار ما بلغوا من رقى الآداب ، وجعلوه تعريفاً نفسياً كما مر ؛ ولا بد أن يكون ذلك بعد أن ارتقوا فى اجتماعهم ،

واشتبكت العلائق بينهم ، حتى أخذت الفطرة الطبيعية تتزج في أكثرهم بما يخالفها من صنعة الاجتماع ، وكان ذلك سبباً في انتباههم إلى هذا الوضع ؛ لأن الأدب على اختلاف معانيه إنما هو ردُّ النفس إلى حدود مصطلح عليها اصطلاحاً وراثياً .

ثم لما جاء الإسلام ووضعت أصول الآداب ، واجتمعوا على أن الدين أخلاق يُتَخَلَّقُ بها ، فشت الكلمة ؛ حتى إذا نشأت طبقة المعلمين لمهد الدولة الأموية كما سيجي ، أطلق على بعض هؤلاء لفظ المؤدِّبين ، وكان هذا الإطلاق توسعاً ثانياً في مدلول « الأدب » ، لأنه اكتسب معنى علينا إذ صار أثراً من آثار التعليم .

ثم استفاضت الكلمة وكانت مادة التعليم الأدبي قائمة بالرواية من الخبر والنسب والشعر واللغة ونحوها ، فأطلقت على كل ذلك ، ونزلت منزلة الحقائق العرفية بالإصلاح ؛ وهذا هو الدور الثالث في تاريخها اللغوي ، وهو أصل الدلالة التاريخية فيها .

وقال ابن خلدون في حدِّ الأدب : « هذا العلم لا موضوع له يُنظَرُ في إثبات عوارضه أو نفيها ، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته ، وهي الإفادة في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم ، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به المأسكة ، من شعر عالي الطبقة ، ويجمع متساوٍ في الإفادة ، ومسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة يستقرى منها الناهر في الغالب معظم قوانين العربية ، مع ذكر بعض من أيام العرب ، ليفهم به ما يقع في أشعارهم منها ، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة ، والأخبار العامة ؛ والمقصود بذلك كله أن

لا يخفى على الناظر فيه شئ من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم
إذا تصفحه ... ثم إنهم إذا أرادوا حدّ هذا الفن قالوا : الأدب هو حفظ
أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف . اهـ .

فهذا كما ترى ثبت لما قررناه ؛ لأن كل ما عدّوه من موضوع الأدب
إنما هو مادة الرواية ؛ وعلى ذلك يستحيل أن يكون معنى الأدب
الاصطلاحى جاهلياً ، ولا أن يكون من مصطلحات القرن الأول ؛ لأن
الكلمة لم تبحّ في شئ من شعر المخضرمين ولا المحدثين ، وقد كانوا أهلها
ومورثيها من بعدهم لو أنها اتصلت بهم أو كانت منهم بسبب . والعجيب
أنك تجد لهم الفوائى الطويلة على الباء وقد استوعبوا فيها الألفاظ ، إلا
مادة الأدب ومشتقاتها ، مع أنه ليس أخف منها عند المتأخرين ولا أعذب
ولا أطرب ولا أعجب ، والسبب في ذلك ما ذكرناه وما نذكره .

بلى ، قد روى صاحب « العقد الفريد » في باب الأدب من كتابه كلية
أسندها لعبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - وهى قوله : « كفاك من
علم الدين ، أن تعلم ، ^(١) ما لا يسع جهله ، وكفاك من علم الأدب أن
تروى الشاهد والمثل ، ومقتضى ذلك أن « علم الأدب ، كان بالفا من
الانساع في عهد ابن عباس حتى صار أقل ما لا يسع جهله منه رواية
الشاهد والمثل للقرآن والعريّة ، وهو نهاية الغرابة والشدوذ ، لأن ابن
عباس توفى فيما بين سنة ٦٨ و ٧٤ هـ ، على اختلاف أقوال المؤرخين ،
ولم يكن يومئذ بالتحقيق ما يصح أن يسمى علم الأدب .

(١) سقطت هذه الكلمة من نسخ العقد الفريد .

وقد تناقل المتأخرون هذه الرواية عن العقد الفريد دون أن ينتبهوا لما فيها من فساد الدلالة التاريخية ، ولكن الصحيح أن الكلمة لمحمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، كما أسندها إليه الجاحظ في كتاب البيان . ومحمد هذا هو أصل الدولة العباسية ؛ لأنه أبو السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وتوفي سنة ١٢٥ وقيل ١٢٦ ؛ وما يرجح فساد تلك النسبة إلى ابن عباس ، قول عمرو بن دينار فيه : ما رأيت مجلسا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس : الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر . ولو كان لفظ الأدب معروفا يومئذ لاجتزأ به وطوى فيه الثلاث : فالكلمة إذن من موضوعات القرن الثاني ، أي بعد أن بلغت الدولة الأموية مبلغها من المجد العربي .

أما في القرن الأول فقد كانوا يسمون ما يقرب من ذلك به علم العرب ، كما ذكره المسعودي في « مروج الذهب » إذ نقل عن المدائني حديثا تصادر عليه ابن عباس وصعصعة بن صوحان ، وفيه أن ابن عباس بعد أن سأل الرجل عن قومه وعن الفارس فيهم ونحو ذلك مما يتعلق بالأيام والمقامات قال : أنت يا ابن صوحان باقر علم العرب (١) . وما كان الأدب الاصطلاحي بأكثر من هذا العلم يومئذ .

وبعد أن عرفت حدود الأدب في القرن الثاني واشتهرت الكلمة ، بقيت لمظة « الأدباء » خاصة بالمؤدبين ، لا تطلق على الكتّاب والشعراء ، واستمرت لقباً على أولئك إلى منتصف القرن الثالث ؛ ومن ذلك كان منشأ الكلمة المشهورة « حرفة الأدب » وأول من قالها الخليل بن أحمد صاحب

(١) الباقر : المتبحر في العلم ، وبه سمي محمد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم لتبحره

العروض المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وذلك قوله كما جاء في المضاف والمنسوب للشعالي : « حرقة الأدب آفة الأدباء » ؛ لأنهم كانوا يتكسبون بالتعليم ولا يودّون إلا ابتغاء المآلة ، وذلك حقيقة معنى الحرقة على إطلاقها^(١) . فلما فشلت أسباب التكسب بين الشعراء في القرن الثالث ، وبطلت العصية التي كانت تجعل للشعر معنى سياسياً فاتخذوه حرقة يكدهون بها ، وجعلوه مما يُتَدَرَّعُ به إلى أسباب العيش ، من جائزة خليفة أو منادمة أمير أو ما دون ذلك من الأسباب أيها كان — انتقل إليهم لقب الأدباء ، للنسبة بين الفئتين في الحرقة ، ولم يلبثوا أن استأثروا به لتوسعهم في تلك الأسباب .

ثم جاء ابن بسام الشاعر المتوفى سنة ٣٠٣ هـ فجعل « الحرقة » تَبْزَراً ، وأخرجها عن وضعها اللغوي إلى معنى مجازي غاب على حقيقتها واستبد بها فأرساها مثلاً . وذلك فيما رثى به عبد الله بن المعتز حين قتل في سنة ٢٩٦ ودفن في خربة بإزاء داره بعد جلال الإمارة وعزة الملك إذ يقول :

لله درك من مَيّتَ بِمَضِيعَةٍ ناهيك في العلم والآداب والحسب
ما فيه لَوْ ولا لَبِتْ فَتَنَصَّةً لكنما أدركته « حرقةُ الأدب »

وهذا هو أصل الكلمة التي تعاورها الأدباء واعتبرها الشعراء ميراثاً دهرياً إلى اليوم ، وإنما تناولها ابن بسام من لغة العامة ، وطبعها على شيء من عبث أخلاقه التي بلغت من هجاء الأمراء والوزراء وذوى المكانة من

(١) يقال : أحرف الرجل إحرافاً ، إذا نسا ماله وأكثر ، والاسم الحرقة من هذا المعنى ، قال قطرب : والحرقة عند الناس : الفقر وقلة الكسب ، وليست من كلام العرب ، إنما تقولها العامة .

الناس إلى هجاء أبيه وإخوته وسائر أهل بيته حتى سنّها طريقة ، فيقال لمن يقفو أثره في عبث اللسان : «لأنه يجرى في طريق ابن بسام» .

ثم صارت الآداب من يومئذ تطلق أيضاً على فنون المتأدّة وأصولها ، وأحسب ذلك جاءها من طريق الغناء ؛ إذ كانت تطلق عليه في القرن الثالث لأنه بلغ الغاية من إحكامه وجُرِّدت فيه الكتب وأُفردت له الدواوين من مختارات الشعر ، كما سنّفصله في موضعه ، وكانوا يعتبرون معرفة النغم وعلل الأغاني من أرقى فنون الآداب ، وفيها وضع عبيد الله بن طاهر من ندماء الخليفة المعتض بالله المتوفى سنة ٢٨٩ كتابه «الآداب الرفيعة»^(١) . لذلك قال ابن خلدون : إن الغناء في الصدر الأول كان من أجزاء هذا الفن «الآداب» وكان الكتاب والفضلاء من الخواص في الدولة العباسية يأخذون أنفسهم به حرصاً على تحصيل أساليب الشعر وفنونه .

وقد ألف كشاجم الشاعر الرقيق الذي كان طباطب سيف الدولة ابن حمدان كتابه «أدب القديم» أودعه ما لا يستغنى عنه شريف ، ولا يجوز أن يخل به ظريف ؛ وهو مطبوع مشهور . وعلى هذه الجهة قال أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الشجري من شعراء القرن الرابع أيضاً ، وقد جمع «حرف» الآداب :

إن شئت تعلم في الآداب منزلي
وأنتى قد عنداني العز والنعم

(١) تصلح هذه الكلمة أن تكون تعريباً لما ترجمه المتأخرون (بالفنون الجميلة) beaux arts وعبيد الله هذا كان نادرة في الغناء ، قال صاحب الأغاني : إنه توصل إلى ما عجز عنه الأوائل من جمع النغم كلها في صوت واحد تتبعه هو وأنتى به .

فالظرف والسيف والأوهاق تشهد لي

والعود والورد والسطرنج والقلم^(١)

وكل ذلك إنما كان في تاريخ البلدين ، أما الأعراب فلم يجر عليهم حكم الأدب ، ولم يتناولوا الكلمة على اصطلاحها ، وإنما اتخذ بعضهم لقب الأديب بتمدح به على جهة ما ينشأ عنه من معاني الرقة الحضرية التي تقابل في طباعهم الجفساء ولوثة الأعراية ، كقول بعضهم ، أنشده الجاحظ .

وإني على ما كان من عنجهيتي ولوثة أعرايتي لأديب^(٢)

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كان لفظ « الأدباء » قد زال عن العلماء جملة ، وانفرد بمزينة الشعراء والكتاب في الشهرة المستفيضة ، لاستقلال العلوم يومئذ وتخصص الطبقات بها ، على ما كانت من ضعف الرواية ونضوب مادتها حتى قالوا : « نَحْمُ تاريخ الأدباء بشعلب والمبرد » وكانت وفاة المبرد سنة ٢٥٨ ، وتعلب سنة ٢٩١ ؛ فيكون ختام تاريخ الأدباء « أي المعدنين » في أواخر القرن الثالث ، ومن يومئذ أخذ الأدب يتميز عن علم العربية ، بعد أن كانوا يعدون « الأدباء » أصحاب البحر والشعر ، وإن كان ذلك في موضوع علم الأدب ؛ ومن هذا أنه لما وضع تلي بن

(١) الطرف : الكريم من الحبل ، والأوهاق : جمع وحق ، قال الليث : هو الحبل المغار يرى في أنشودة فتؤخذ به الدابة والإنسان ، وغرض الشاعر أن يجمع حرف الكدية التي يقال بها ، وسيأتى تفصيل ذلك في بحث الشعر .

(٢) العنجهية : الحق والجهل ، واللوثة : المهيج والحق أيضاً ، والمراد بكل ذلك جفاء الأخلاق .

الحسين المعروف بالباخرزى^(١) كتابه «دُمِيَّة القصر» الذى جعله ذيلًا على اليَتِيْمَةِ للثعلبى ، عقد فيه فصلاً «لأئمة الأدب» قال فى أوله : «هؤلاء قومٌ ليس لهم فى دواوين الشعر رسم ، ولا فى قوانين الشعراء اسم» ثم ترجم طائفة من علماء اللغة : كأبى الحسين بن فارس صاحب فقه اللغة ، وابن جنى النحوى ، وأسد العامرى ، والجوهري صاحب الصحاح ، وتليذه أبى صالح الورزاق^(٢) ؛ فدل صنيعه على أن الشعراء يومئذ كانوا هم المستبدون بلقب الأدباء ، ولا يزالون على ذلك إلى اليوم وإلى ما شاء الله ؛ لأن معنى الأدب قد استحجر فعاد لغويا كأنه كذلك فى أصل الوضع ، من جهة الدلالة به على الشعراء والكتاب .

(١) نسبة إلى باخرز : ناحية من نواحى نيسابور ، وقتل على هذا فى بعض مجالس الأئس سنة ٤٦٧ .

(٢) وكذلك ألف الفرزدق القيروانى المتوفى سنة ٤٧٩ فى تراجم اللغوين والنهاية كتاباً سماه «شجرة الذهب فى معرفة أئمة الأدب» ، دع عنك كتب طبقات «الأدباء» فى تراجم القوم وهى مشهورة .

المؤدّبون

وقد أشرنا إلى المؤدّبين فيما سبق ، ونحن ذاكرون طائفة منهم تتبعنا
أسماءهم فيما بين أيدينا من كتب الأدب والتاريخ ؛ لأنهم كانوا مادة هذه
الكلمة ، وإنما قبل لهم المؤدّبون تمييزاً لهم من المعلمين الذين اختصوا
بإقراء صبيان العامة في الكتاتيب ؛ فإن هؤلاء لم يكن يطلق على أحدهم
إلا لقب المعلم ، وقد جعلوهم مثلاً في التحقّق حتى قالوا : « الحق في الحاكّة
والمعلمين والغزاليين ، ثم جعلوا الحاكّة والغزاليين أقل وأسقط من أن يقال
لهم حق ... لأن الأحق هو الذي يتكلم بالصواب الجيد ثم يحسب بخطأ
فاحش ، وليس عند هؤلاء صوابٌ جيد في مقال ولا فعال ، فبقى الحق
في عرفهم خاصاً بالمعلمين .

أما المؤدّبون فهم الذين ارتفعوا عن تعلّم أولاد العامة إلى تعلّم أولاد
الخاصة أو أولاد الملوك المرشحين للخلافة ، وأخذهم بفنون الآداب : كالخبر
والشعر والعريّة ونحوها ، ولذا كانوا يسمونها « علوم المؤدّبين » .

قال الجاحظ : مرّ رجل من قریش بفتى من ولّد عتّاب بن أسيد وهو
يقرأ كتاب سيبويه ، فقال : أقبّ لكم ! علم المؤدّبين وهمة المحتاجين ^(١) .

على أن المؤدّبين كانوا عندهم على ضربين : أصحاب العلوم ، وأصحاب البيان
وكانوا يخصّون هؤلاء بالأثرة ، قال ابن عتّاب : « يكون الرجل نحوياً عروضياً ،
وقساماً فرضياً ^(٢) ، وحسن الكتابة جيد الحساب ، حافظاً للقرآن راوية

(١) وكانوا يقولون : لا ينبغي للقرشي أن يستغرق في شيء من العلم إلا علم الأخبار
أما غير ذلك فالتنفّ والشذور .

(٢) عالماً بالمواريث .

للشعر : وهو يرضى أن يعلم أولادنا بستان درهماً ، ولو أن رجلاً كان حسن البيان حسن التخريج للعاني ليس عنده غير ذلك لم يرض بألف درهم ، ومن ثم اختص مشاهير العلماء والرواة بتأديب أولاد الخلفاء والأمراء .

فن المؤدبين أبو معبد الجهني ، وعامر الشعبي : كما يعلمان أولاد عبد الملك بن مروان ، وهما أقدم المؤدبين فيما وقفنا عليه^(١) : ويزيد ابن مساحق ، أذب الوليد بن عبد الملك أيضاً : وعبد الصمد بن الأعلى ، أذب الوليد بن يزيد ، وأذب ولد عتبة بن أبي سفيان : وصالح بن كيسان ، أذب بني عمر بن عبد العزيز : والجعد بن درهم ، كان يعلم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية : والشرقي بن القطامي ، كان يؤدب المهدي بن المنصور وأبو سعيد المؤدب ، كان يؤدب موسى الهادي : ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب ، كان يؤدب المهدي : وأبو عبيدة كان يؤدب الرشيد : والآخر النحوي كان يعلم الأمين ، ثم أذبه الكسائي : وفي طبقات الأدباء أن الكسائي كان يؤدب الرشيد أيضاً واليزيدي النحوي ، كان يؤدب المأمون والفراء كان يؤدب ولدي المأمون ، وقيل إنه نهض يوماً لبعض حوائجه فابتدرا إلى فعله ليقدماهما له ، فتنازعا أيهما يقدمها ، ثم اصطلحا على أن يقدم كل منهما واحدة : ورفع ذلك إلى المأمون فاستدعاه ، فلما دخل عليه قال له : من أعز الناس ؟ قال : لا أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين ! فقال المأمون : بل من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه ولياً عهد المسلمين حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدم له فرداً ! فقال : يا أمير المؤمنين ،

(١) وأقدم من عرف من المعلمين قبل ظهور لقب المؤدب ، أبو الأسود الدؤلي : كان يجتمع له الناس فيعلمهم النحو تعليماً .

لقد أردت منهما عن ذلك ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا
إليها ، أو أكسر نفسيهما عن شريفة حرصا عليها ... الخ

وكان المفضل الضبي يؤدب الواثق ، وألزم المتوكل يعقوب بن السكيت .
المتوفى سنة ٢٤٤ تأديب ابنه المعتز ، قالوا : فلما جلس عنده قال له : يا بني ،
بأى شيء يحب الأمير أن يبدأ من العلوم ؟ قال بالانصراف . ثم اختار
المتوكل لتأديب المعتز وأخيه المنتصر - أبا جعفر بن ناصح ، وأبا جعفر بن
قادم ؛ ومن ذلك العهد بدأ لقب المؤدب ينزل عن رتبته ؛ إذ كانت العجمة
قد فشلت وضعفت النزعة العربية في الدولة ؛ فحتم تاريخ الأدباء - كما قيل -
بشعلب والمبرد اللذين تخرج عليهما عبد الله بن المعتز ، أما مؤدبه فكان
أبا جعفر بن عمران الكوفي .

وقد ضربنا صفحاً عن أدباء المعلمين عن دارسوا أولاد الخاصة والأمراء ؛
لأن فيما قدمناه كفاية على يرهان مآذينا إليه .

علوم الأدب وكتبه

كان الأدب - كما أسلفنا - بمجرع علوم المؤدبين : فلا جرم حدّوه كما رأيت فيما نقلناه عن ابن خلدون ، وهو حدّ يطابق أمرهم كل المطابقة ، فلما أرادوا تعيين هذه العلوم ، نظروا في غرض الأدب فجعلوا له غرضين : أحدهما يقال له الغرض الأدنى ، والثاني الغرض الأعلى : فالأول أن يحصل للتأدب بالنظر في الأدب والتمهر فيه قوة يقدر بها على النظم والنثر ، والغرض الأعلى أن يحصل للتأدب قوة على فهم كتاب الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وصحابه ، وبعلم كيف بُني الألفاظ الواردة في القرآن والحديث بعضها على بعض حتى تستنبط منها الأحكام وتُفرع الفروع وتنتج النتائج وتقرن القرائن على ما تقتضيه معاني كلام العرب وبجازاتها .

قال البطليوسي - وهو الذي نقل عنه هذه الكلمات من شرح أدب الكاتب - : والشعر عند العلماء أدنى مراتب الأدب . ثم نظروا في تعيين العلوم التي تُفضي إلى هذه المقاصد ، فاختلفوا فيها ، ولكنها في الجلة كانت علوم العربية ، ولم يعيها أحدٌ إلى أواخر القرن الخامس . فلما أنشئت المدرسة النظامية ببغداد ، أنشأها نظام الملك - وزير ملك شاه السلاجوقي - المتوفى سنة ٤٨٥ ، اختيار لتدريس الأدب فيها أبو زكرياء الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ وهو من أئمة اللغة والنحو ، ثم دَرَسه بعده علي بن أبي زيد الفصيحى ، وكان نحوياً ، ثم عزل « لتهمة التشيع » بأبي منصور الجوالقي . وتعاقب هؤلاء المدرسين جعل للأدب موضعاً معيناً كان لا يزال مقررّاً عند العلماء إلى آخر القرن السادس ، على ما ذكره .

ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ في طبقاته ، فإنه لما ترجم هشام بن محمد ابن السائب الكلبي قال : « إنه كان عالماً بالنسب ، وهو أحد علوم الأدب ؛ فلذلك ذكرناه في جملة الأدباء ، فإن علوم الأدب ثمانية : النحو واللغة والتصريف والعروض والقوافي وصناعة الشعر وأخبار العرب ، وأنسابهم ... » ثم قال : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو ^(١) » .

إلا أن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ أراد أن يجعل للأدب حداً علمياً من الحدود - الجامعة المانعة - على طريقة المشككين ، فعزف علوم الأدب بأنها علوم يُحْتَرَزُ بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابةً ، وجعلها اثني عشر ، منها أصول لأنها العمدة في ذلك الاحتراز ، وهي : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع « وجعلوه ذيلًا لعلمي المعاني والبيان داخلًا تحتها » والعروض ، والقوافي .

ومنها فروع ، وهي : الخط - أي الإملاء - وقرض الشعر ، والإنشاء ، والمحاضرات ، ومنه التواريخ .

وهذا التقسيم هو المعروف عند العلماء إلى اليوم .

وقال صاحب نفح الطيب : « إن علم الأدب في الأندلس كان مقصوراً على ما يحفظ من التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات ، قال : وهو أنبل علم عندهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو عَقْلٌ مستثقل » . أما كتب الأدب فهي على الحقيقة كتب العلوم التي مرّت ، يَبْدُ أن أهل اللغة كانوا ينتحلون لفظة الأدب في تسمية كتبهم الخاصة بأوضاع اللغة

(١) لذلك تفصيل سيأتي في موضعه عند الكلام على النحو .

وشواهدها ، لأن اللغة أصل المادة ؛ فمن ذلك : ديوان الأدب ، وكتاب ديوان العرب وميدان الأدب ، وروض الآداب ، ومفتاح الأدب ، وسر الأدب ، ومقدمة الأدب ، وعنوان الأدب ؛ وكلها في اللغة ذكر صاحب «كشف الظنون» وغيره ، وبعضها موجود ، كديوان الأدب للفارابي ، ومقدمة الأدب للزحشرى ؛ ومن هذا القبيل «أدب الكاتب» لابن قتيبة ولابن دريد ولابن النحاس وغيرهم .

أما الكتب التي هي من شرط الأدب فكثيرة ، وأصولها كما قال ابن خلدون : أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي^(١) وماسوى هذه الأربعة فتبع لها وفرع عنها .

وإنما عدت هذه الأربعة أصولاً لأنها تدور على فنون الرواية ؛ وقد وضعت كتب كثيرة ، وأشهرها كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، وهو الكتاب الذي استوعب فيه أخبار العرب وأنسابهم وأشعارهم وأيامهم ودولهم ، فكان أفضل ما يُتأدَّب به في العربية ، وكثرت كذلك كتب الأماشي والتذاكر ، وأعظمها أمالي ابن الشجري ، وتذكرة الصلاح الصفدي ، وللکلام في ذلك موضع نتولى فيه بسطه ونوفيه قسطه إن شاء الله .

(١) كل هذه الكتب مطبوع مشهور ، وقد شرحت كلها شروحاً مختلفة ، ما عدا البيان والتبيين ؛ ولولا التفادي من الملل لآتيناه على تاريخ كل كتاب منها .

الفصل الثاني

العرب

هم جيلٌ من الناس قدلت عليه الشمس منذ القدم في هذه الجزيرة التي كأنها قطعة انخزلت من السماء مع الإنسان الأول ، فلا يزال أهلها أبعد الناس منزعاً في الحرية الطبيعية ، وأشدّهم منافسة في مغالبة الهمم ، كأنما ذلك فيهم ميراث الطبيعة الأولى ، فهم منه ينبتون وعليه يموتون .

سكان الفيافي وتربية العراء ، ينبسطون مع الشمس ويفتتون مع الظل ويطيرون في مَهَبِّ الهوام ؛ بل أولاد السماء ، ماشئت من أنوف حَيَّة ، وقلوب أَيْسَة ، وطباع سيالة ، وأذهان حِداد ، ونفوس منكورة ؛ وقد أصبحت بقاياهم الضاربة في بوادي العربية ومصر وسورية لهذا العهد ، موضعَ العجب لأهل البحث من علماء الطبائع ، حتى أجمعوا على أنه لا ند لهذا الجنس في جميع السلائل البشرية ، من حيث الصفات التي تتباين فيها أجناس البشر خلقاً وخلقاً وحتى صرح بعضهم بأن هذه السلالة تسمو على سائر الأجيال ، بالنظر إلى هيئة القحف وسعة الدماغ وكثرة تلافيفه وبناء الأعصاب وشكل الألياف العضلية والنسيج العظمي وقوام القلب ونظام نبضاته . فضلاً عما هي عليه من ملاحظة السخنة وتناسب الأعضاء وحسن التقاطيع ووضوح الملامح ، فضلاً عما في طبائعها من الكرم والآفّة والأريحية وعزة النفس والشجاعة .

لأَجْرَمَ كانوا أهل هذه اللغة المعجزة التي ناسبتهم بأوضاعها في معاني التركيب ، حتى كأنما كتب لها أن تكون دينَ الألسنة الفطرى ، لتصلح بعد ذلك أن تكون لسان دين الفطرة .

بلاد العرب

العربية شبه جزيرة موقعتها إلى طرف الجنوب الغربي من قارة آسيا ،
ويحدها من الشمال سورية ، ومن الشرق الفرات حتى مصبه في خليج العجم
وجهة من بحر الهند ، ومن الجنوب بحر الهند أيضا ، ومن الغرب البحر
الأحمر ، وكانوا يحدونها قديما بأنها من بحر القلزم «الأحمر» إلى بحر
البصرة ، ومن أقصى الحِجر^(١) باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل
اليمن في دارهم ولا تدخل فيها الشام ؛ ثم يقسمونها معتبرين الأصل في ذلك
جبل السراة الذي تبتدئ سلسلته في اليمن وتمتد شمالا إلى أطراف بادية
الشام ، فتجعل العربية شطرين : غربيا وشرقيًا ، يتحدر الغربي من سفح
ذلك الجبل حتى يصل إلى شاطئ البحر وقد صار هابطا ، فيسمونه لذلك :
الغَوْر وتهامة ؛ ويرتفع الشرق إلى أطراف العراق والسماء ؛ فيسمونه
نجدًا — ومن هذا قولهم : أغارَ وأنجدَ — ويسمون ما فصل بين تهامة
ونجد ، بالحجاز ؛ لأنه يحجز بينهما ، ثم يسمون ما ينتهي به نجد في الشرق
حتى يصل إلى خليج فارس من بلاد اليمامة والبحرين وتُحمان وما إليها —
بالعروض ؛ لاعتراضها بين اليمن ونجد ؛ ويسمون القسم الجنوبي مما
وراء الحجاز ، باليمن ؛ لوقوعه عن يمين الكعبة إذا استقبلت المشرق .
فالعربية عندهم خمسة أقسام كبيرة ، اليمن : وهو إلى الجنوب ، يحده
البحر من ثلاث جهات ، ويُحد من الجهة الرابعة بتهامة واليمامة والبحرين .
ومن هذا القسم حضرموت وعمان والشَّحْر ونجران .

(١) والحجر : في شمال الجزيرة ، وهي ديار ثمود .

وتهامة : وهى شمال اليمن وإلى شرق البحر الأحمر وغرب الحجاز .
والحجاز : وهو جبالٌ انتشرت فيها المدن والقرى ، وأشهر مدنه
مكة والمدينة

ونجد : وهو بين الحجاز والعراق العربى غرباً وشرقاً ، وبين اليمامة
والشام جنوباً وشمالاً ؛ وهذا القسم أطيب أرض فى بلاد العرب ، ولذا
كانت بؤاديه من معادن الفصاحة .

واليمامة ، وهى بين اليمن ونجد جنوباً وشمالاً ، وبين الحجاز والبحرين
غرباً وشرقاً .

وأحسن ما انتهى إلينا مما هو خاص بوصف البلاد العربية على نحو
عهدى الجاهلى ، هو كتاب «صفة جزيرة العرب» للهمدانى المعروف بابن
الحائك المتوفى سنة ٣٣٤ ، فقد رحل إليها ووصفها كما رآها واستقصى فى
ذلك وبالغ إلى حد التحقيق .

أصل العرب

ليس من شأننا فى هذا الكتاب أن نستغرق ما قيل عن العرب وأصلهم
ومنشئهم ، وما حققه من ذلك علماء البحث من المتأخرين الذين استثاروا
الدفائن واستنطقوا الآثار واستخرجوا تاريخ الحياة من القبور ، ولا أن
نستوفى معانى الاجتماع العربى مما يدخل فى العادات والأديان ونحوها ؛
فذلك مما يحتمل المجلدات الكثيرة ، وهو منحنى تبعد الصلة بينه وبين
ما نحن بسبيله من آداب اللسان ؛ ولذلك نُلمِّ بِهذا المعنى مكثفين منه بما
تمس إليه حاجة التحديد ، وما تُوفِّى به فائدة هذا التمهيد .

العرب أحد الشعوب السامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، وهى الأمم التى ذكرت التوراة أنها من نسله ، وتسمى لغاتها باللغات السامية أيضاً ؛ كالعربية والعبرانية ، والسريانية ، والحبشية ؛ والآرامية ، وغيرها ؛ وهى تسمية استحدثها بعض المتأخرين من علماء اللغات .

وقد اختلف الباحثون فى منشأ تلك الشعوب الذى أمتهته وتفرقت منه ؛ فذهب بعضهم إلى أن مهد الساميين الحبشة فى أفريقيا ، وقال آخرون : بأن هدم جزيرة العرب . والقائلون بهذا رأى أكثر نفراً وأعز أنصاراً ، ولهم فى ذلك آراء أخرى متنوعة الأدلة ، ولكن مما لا يمترون فيه أن العربية كانت أبعد آفاق التاريخ التى أضاء فيها كوكب الحضارة المشرق ، وقد تحققوا ذلك بما اكتشفوه سنة ١٩٠١ للميلاد فى بلاد السويس من آثار دولة حورابى وهى الملة التى دونت عليها الشريعة البابلية فى ٢٨٢ نصاً ، وما ثبت لهم من أن هذه الدولة عربية ، وهى تبتدى سنة ٢٤٦٠ ق م . وبهذا الاكتشاف قضى للجنس العربى أنه أسبق الأمم إلى وضع الشرائع ، وأنه بلغ طبقة عالية فى الحضارة سقطت دونها الشعوب القديمة ؛ بل يذهب الأستاذ صموئيل لاينج فى كتابه « أصل الأمم » إلى أن الساميين استوطنوا بلاد العرب ، وأنهم حيثما وجدوا فى غيرها فهم غرباء ، وأن تقدمهم فى الحضارة مُعَرِّق فى القدم ، ربما كان زمن تحوّل العصر الحجري ، فتحولوا يومئذ عن الصيد والقنص إلى الزراعة والصناعة ، وهو يشير بذلك إلى « الدولة الميعنية » التى جاء ذكرها فى سفر الأخبار الثانى - الإصحاح ٢٦ عدد ٧ ؛ وقد عثر الباحثون على أمة بهذا الاسم ذكرت فى أقدم آثار بابل سنة ٣٧٥٠ ق م . على أنصب من أنصاب النقوش المسارية .

وبالجملة فإن أصل العرب من أصول التاريخ الإنساني التي أحفظها الله
بنييه ، فلا يجليها لوقتها إلا هو ، وفوق كل ذي علم عليم .

طبقات العرب

المؤرخون على أن العرب قسمان : بائدة ، وباقية ؛ ويسمون البائدة
بالعرب العاربة ، على التأكيد للبالغة - كما يقال : ليلٌ لائل ، وصومٌ صائم ،
وشعرٌ شاعر : يؤخذ من لفظه فيؤكد به - وذلك لرسوخهم في العروية
كما يقولون .

ويقسمون الباقية إلى قسمين : يسمون الأول بالعرب المستعربة ؛ لأنهم
ليسوا بصُرَحاء في العروية ولا خلصا ، بل هم استعربوا بانتقال الصفات
العربية إليهم من قباهم ، وهم من بني حَمِيرَ بنِ سبأ ؛ ويسمون القسم الثاني
بالعرب التابعة للعرب ، وهم من قضاعة وقحطان وعدنان وشعبيها العظيمين :
ربيعة ومُضَرَ .

وقد يقسمون العرب إلى ثلاث طبقات : بائدة ، وعاربة ، ومستعربة^(١)
ويريدون بالبائدة القبائل الهالكة ، وبالعاربة عربَ اليمن ومن وكد قحطان ،
وبالمستعربة أولادَ إسماعيل عليه السلام ؛ لأنه كان عبرانيا فاستعرب بعد

(١) يسمى بعضهم البائدة بالعاربة ، والقحطانية بالمعربة ، والإسماعيلية
بالمستعربة ؛ وبعضهم يجعل المعربة والمستعربة مترادفتين ، ويراد بهما الإسماعيلية ؛
واختلاف المؤرخين في ذلك إنما جاء من تطبيقهم أقوال علماء اللغة على التاريخ ؛
فإنهم يريدون في اللغة بالعاربة والعرباء : الخالص ، وبالمعربة والمستعربة : الدخلاء .

أن اتصل بِجُرْهم الثانية من ولد قحطان وأصهر إليهم .

وقد يطلقون على القسم الأول من قسمي العرب الباقية : القحطانية ،
السَّبئية ، والحَميرية ، والسَّكهلانية ، واليَمينية ، والكلبية ؛ وعلى القسم الثاني :
الإسماعيلية ، والعدنانية ، والمَعَدية ، والمضربة ، والقيسية .

العرب البائدة

وهذه يريدون بها القبائل التي بادت واندثرت أخبارها فلم يقع إلى
التاريخ شيء منها وهي : عاد : ومسكنهم الأحقاف ؛ وثمود في الحِجْر ،
وَأَمِيم : في بادية أبار بين عمان والأحقاف ، وعَبِيل : في يثرب ، وطَّسَم
وجَدِيس : ومسكنهم اليمامة ، والعمالة : وهم قبائل عدة مساكنهم عمان
والحِجاز وتهامة ونجد وتيماء وبطره — وهي التي سماها اليونان بالعربية
الصخرية ، غير البتراء المذكورة في سيرة ابن هشام^(١) — وفلسطين ؛
وجاسم : وهي قبيلة تفرعت من العماليق ؛ وجُرهم الأولى : ومسكنهم باليمن
— ومن بقاياهم جرهم الثانية الذين هاجروا إلى مكة وتزوج منهم إسماعيل
عليه السلام ثم ألدوا في الحرم فقتل بهم العذاب — ووبار : ومسكنهم
أرض وبار باليمن^(٢) .

ومما نذكره للدلالة على بعض مزاعم العرب في آثار القبائل البائدة ،
ما حكاه الجاحظ في الحيوان قال : « زعم أناس أن من الإبل وحشياً ... »

(١) ذكرت في سياق غزوة النبي صلى الله عليه وسلم لبني الحِمْيَر . وأبن بنو
الحِمْيَر من أرض الأَنْباط .

(٢) عبد ابن دريد في الجمهرة ، العرب العاربة سبع قبائل ، وقال : هي عاد ،
وثمود ، وعمليق ، وطَّسَم ، وجَدِيس ، وَأَمِيم ، وجاسم وعدهم ابن قتيبة تسعاً كما سيأتي

فزعّموا أن تلك الإبل تسكن أرض وبار ؛ لأنها غير مسكونة ، ولأن الحيوان كلما اشتدت وحشيته كان للخلاء أطلب ، قالوا : وربما خرج الجبل منها لبعض ما يعرض فيضرب في أدنى هجمة من الإبل الأهلية ؛ فالمهريّة^(١) من ذلك التاج . وقال آخرون : هذه الإبل الوحشية ... من بقايا إبل وبار ، فلما أهلكهم الله تعالى ... بقيت إبلهم في أماكنهم التي لا يطردها أحد ، فإن سقط إلى تلك الجزيرة بعض الخلاء أو من أضل الطريق ، حنا الجن في وجهه ، فإن ألح خبَلته .

وقد حقق أهل البحث من المتأخرين شيئاً من تاريخ بعض القبائل البائدة ، وعينوا أزميتها ، مستندين في ذلك إلى التوراة ، وما ذكره قدماء الجغرافيين ، ثم إلى ما اكتشفوه آخرّاً من الآثار في طرفي الجزيرة ؛ وليس ذلك من غرضنا فنكتفي بالإيماء إليه .

القحطانية

وهم عرب اليمن ، ينسبونهم إلى يعرب بن قحطان ، وهو المذكور في التوراة باسم « يارح بن يقطان » وقحطان عند نَسابة العرب بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح .

ويعرب هذا هو الذي يزعم العرب أنه أصل اللغة الفصحى ، قال حسان بن ثابت :

(١) الهجمة من الإبل : الجماعة منها ، وقد اختلفوا في عددها ، والمهريّة إبل منسوبة لمهريّة بن حيدان . يفتح الميم والخاء ، وهو حي من أحيائهم .

تعلمت من منطق الشيخ يعرب أبينا ، فصرتم مُعربين ذوى نَفَر
وكنتم قديماً ما بكم غير مُجَمَّة كَلَامٌ ، وكنتم كالبهايم في القفر^(١)

وفي تاريخ هذه الطبقة القحطانية عند العرب تخطيط كثير لا سبيل
إلى تخلص الحقيقة منه ، وقد عرف أهل البحث من علماء المتأخرين
— بما أصابوه من الآثار في أطلال اليمن وبعض أطلال آشور
وغيرها — أنه قامت في اليمن ثلاث دول كبرى كلها ذات شأن : وهي
المعينية ، والسبئية ، والحيرية . والمحيديون أبعد في القدم من قحطان ،
ولم يعرفهم مورخو العرب ولا عرفوا الدولة السبئية : وهم يرون مع
ذلك تاريخ الحيرية بالسقم والتفكيك لأنهم كانوا في عصور متعاقبة
وأحقاب متطاولة .

(١) في كتاب العرب لابن قتيبة : أن أصل العربية لليمن ، لأنهم من ولد يعرب
ابن قحطان قال : وكان يعرب أول من تكلم بالعربية حين تباينت الألسن ببابل ،
وسار حتى نزل اليمن في ولده ومن اتبعه من أهل بيته ، ثم نطق بعده ثمود بلسانه ،
وشخص حتى نزل الحجر . . . إلى أن يقول : حين برأ الله إسماعيل عليه السلام الحرم
وهو طفل : وأنبط له زمزم ، ومرت به من جرحم رفقة فتبركوا بالمكان ونزلوه
وضموه إليهم ، فنشأ معهم ومع ولدانهم ، فتكلم بلسانهم ، فقبل نطق باليعربية أي
العربية ، قال : إلا أن الياء زيدت في الاسم فحذفت في النسب ، كما تحذف أشياء من
الزوائد ، وغير كما تغير أشياء عن أصولها . اهـ

وابن قتيبة يعد العرب العاربة هم اليمن ، ويسمى غيرهم المتعربة : أي الداخلة فيهم
والمتعلقة منهم ، ويقول أيضاً : إن القبائل القديمة تسع : طسم ، وجديس ، وعهينة ،
وضمهم ، بالجيم والحاء ، وجعم ، والهلبيق ، وقحطان ، وجرحم ، وثمود .

الإسماعيلية

ويبدأ تاريخهم في القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولكن العرب لم يفيضوا في أخبارهم إلا حوالى التاريخ المسيحى ، أى من نحو سبعة قرون قبل الهجرة : ومنازلهم شمالى بلاد اليمن فى تهامة والحجاز ونجد وما وراء ذلك شمالا إلى مشارف الشام وإلى العراق ، وهم يُنسبون إلى إسماعيل عليه السلام ، وخبر نزوله بالحجاز مذكور فى التوراة ، وقد تزوج هناك برعلة بنت مضاض أحد ملوك جرهم ، وهى القبيلة التى ذكر جدّها فى التوراة باسم «الموداد» .

وأشهر من يعرفه العرب من أعقاب إسماعيل : «عدنان» وهم مختلفون فى عدد الآباء بينهما ، فيعدون من خمسة عشر إلى أربعين أباً : وإلى عدنان ينتهى النسب الصحيح المجمع عليه الذى لا يتجاوزونه فى عمود النسب النبوى الشريف .

وكان عدنان فى القرن السادس قبل الميلاد ، إذا صحّت رواية ابن خلدون من أنه اتى مختصراً فى غزواته للعربية بذات عرق ، وقد خرج منه عك ومعدّ ، وهما فرعا العدنانية ، وزلت عك نواحي زُبيد إلى جنوبى تهامة ، وبقيت منها بقية إلى الإسلام .

أما معدّ فهو البطن العظيم الذى تناسل منه عَقْبُ عدنان على ما هو مفصل فى مواضعه من كتب الأنساب ، فارجع إليها إن شئت الاستيعاب .

العرب والأعراب

لعلماء اللغة كلام مسهب في وجه تسمية العرب بهذا الاسم ؛ وقد استوفى الزبيدي قسماً منه في شرحه على القاموس ، ولا فائدة في جرحه ؛ لأن مداره على اشتقاق اللفظة من « عَرَبَة » التي قالوا إنها بآحة العرب — واختلفوا بين أن تكون مكة أو تهامة — أو ارتجالها كغيرها من أسماء الأجناس ؛ أو هم سُمُّوا كذلك لإعراب لسانهم ، أي إيضاحه وبيانه ، لأنه أوضح الألسنة وأعربها عن المراد بوجوه من الاختصار .

والصحيح أن اللفظة قديمة يراد بها في اللغات السامية معنى البدو والبادية ، وتلك خصيصة العرب في التاريخ القديم . وقال بعض الباحثين : إنهم سُمُّوا بذلك حين نزحوا عن أرضهم الأولى — جهة العراق — إلى الجزيرة ؛ لأن نزوحهم كان إلى الغرب ؛ واللغة السامية الأصلية ليس من حروفها العين ، فأصل اللفظة على ذلك « غرب » وهو تخريج على النسبة كالذي خبط فيه علماء اللغة .

ثم حدثت من هذه اللفظة لفظة الأعراب ، وذلك حين تحضرت القبائل . فخصوا الكلمة بأهل البادية .

وقال الأزهري : رجل عربي ، إذا كان نسبه في العرب ثابتاً وإن لم يكن فصيحاً ، وجمعه العرب . ورجل أعرابي ، إذا كان بدوياً صاحب نجمة وانتواء وارتياذ الكأل وتتبع مسافط الغيث^(١) ، وسواء كان من العرب أو من مواليهم ، قال : والأعرابي إذا قيل له يا عربي فرح بذلك

(١) المراد بذلك أنه يقيم حيث يجد المرعى ، فإذا أجذب انتجع وذهب في طلبه ، وهذا التعريف الذي جاء به الأزهري إنما هو من أمرهم بعد الإسلام .

وهشّ ، والعربي إذا قيل له يا أعرابي غضب ؛ فمن نزل البادية أو جاوز
البادين فظعن بظعنهم وانتوى بانتوائهم فهم أعراب ، ومن نزل بلاد الريف
واستوطن المدن والقرى العربية وغيرها مما ينتمي إلى العرب فهم عرب
وإن لم يكونوا فصحاء .

وقد صار لفظ الأعرابي بعد الإسلام مما يراد به الجفاء وغلظ الطبع ،
وكانوا يسمون ذلك في الرجل أعرابية ، فيقولون للجاني منهم : ألم تترك
أعرابتك بعد ؟ وبذلك خرجت الكلمة عن مطلق معنى البادية إلى معنى
خاص يلزمها .

والأعراب يومئذ هم أهل الفصاحة ، يلتمسهم الرواة ويحملون عنهم
وَبَرَوْنُ فيهم بقية اللغة ومادة العرب كما ستقف على تفصيله ؛ وبهذا نزلوا من
تاريخ الإسلام منزلة العرب من تاريخ الجاهلية في المعنى اللغوي .

الباب الأول

أصل اللغات

اللغة بنت الاجتماع ، وليس من السهل أن تُحدد الطفولة التاريخية للإنسان ، ولكن العلماء وأهل البحث ممن تقدم نظرهم يهجمون من ذلك على التشابهات ، ويعقدون من النسب المختلفة سلسلة طويلة يسلكون فيها العصور التي جمعها التاريخ ، وينتهون من ذلك إلى طرف دقيق يتلسه التصور ، لأن مادته من الوهم المُصمّت ، وهذا الطرف هو عندهم أصل الإنسان أو طفولة تاريخه المهرم .

منذ خلق اللسان خلقت الأصوات ، وهي مادة اللغة ؛ ولكن الطفولة الفردية تدلنا على أن الطفل يتدبّر من أبسط درجات النطق الطبيعي الذي هو محض أصوات مصبوغة بصيغة من الشعور تكون هي حقيقة الدلالة المعنوية فيها ، فيكون كأنما يُلهّم المنطق بهذه الأصوات التي هي لغة روحه ، ثم يدرك معاني تلك الدلالة ويميز بين وجوهها المختلفة ، ثم ينتهي إلى الفهم فيقلّد من حوله في طريقة البيان عنها بالألفاظ ، متوسعا في ذلك على حسب ما يتسع له من معاني الحياة ، إلى أن تنقاد له اللغة التي يحكيها ؛ ولولا التقليد الذي فطر عليه ما بلغ من ذلك شيئا .

وعلى هذا القياس رجع العلماء إلى طفولة التاريخ ، فمنهم من رأى أن الإنسان كان محاطا بالسكوت المطلق ، فذهب إلى أن اللغة وحي وتوقيف من الله في الوضع أو في الموضوع ، وهو مذهب أفلاطون من القدماء ،

به أخذ ابن فارس والأشعري وأنباعه من علماء العرب .

وفريق آخر ذهب إلى أن الإنسان طفل تاريخي ، فاللغة درس تقليدي .
طويل مداره على التواطؤ والاصطلاح ؛ وهذا هو المذهب الوضعي ، وبه
قال ديودورس وشيشرون ، وإليه ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني .
وطائفة من المعتزلة^(١) .

وبالجملة فإنه لم يبق من أصول الاستدلال على تحقق هذا الرأي إلا تتبع
منطق الحيوان الذي يسرح في حضيض الإنسانية ، وتبيين وجوه الدلالة
في أموره ، واستقراء مثل ذلك في الأمم المتوحشة التي لا تزال من نوع
الإنسان الأدنى ؛ وقد رأوا أن الحيوان يُفهم بضروب الحركات والإشارات
والشمايل وتباين الأصوات باختلاف معاني الدلالة ، وهذا أمر نحققه .
رؤاض الدواب وسواها وأصحاب القنص بالكلاب والفهود ونحوها ،
فإنهم يدركون ما في أنفسها الحيوانية باختلاف الأصوات والهيئات والنشوء
واستحالة البصر والاضطراب وأشياء ذلك ؛ ومن ثم قيل إن أول النطق
المعقول في الإنسان كان بدلالة الإشارة كما يصنع الخرس ؛ فكان معاني الحياة
لما لم تجد مُنصرفاً من اللسان فاضت على أعضاء البدن ، وترى أثر ذلك لا يزال .

(١) لما ألف ابن جني كتاب « الخصائص » تناول في بعض مواضعه الكلام
عن أصل اللغة فأظهر ميله إلى المذهب الوضعي ؛ إلا أنه لم يقطع به ، بل وازن بين
أدلة المذهبين ثم قال : « وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين
ويكفها عن صاحبها قلنا به » ثم جزم بهذا الرأي بعد ذلك . وقد أورد السيوطي في
المزهر كلاماً طويلاً جمع فيه آراء المتكلمين في أصل اللغة واستوعب ذلك أنهم
استغاب ، ولكن الفصل برقته من صناعة الكلام .

بافياً في الدلالة على المعاني الطبيعية الموروثة من أول الدهر : كالتقطيب وتزوية بعض عضلات الوجه واستحالة البصر ، في الغضب ؛ ثم انبساط الأسارير واستقرار النظر ، في الرضا والسرور ؛ ونحو ذلك مما تراه لغة طبيعية في الخلقة الإنسانية .

ورأوا أيضاً أن لبعض القبائل المتوحشة من سكان أستراليا وأواسط أمريكا الجنوبية ألفاظاً ، ولكنها محض أصوات لا تدل على المعاني المقصودة منها إلا إذا صحبها الإشارة والحركة والاضطراب ، بحيث إن الدين هي التي تفهمها لا الأذن ؛ وهم إذا انسدل الليل وأغمدت الأحاط في أجفانها حبسوا ألسنتهم وباتوا بحياة نائمة ؛ ومن ثم قيل إن الإنسان استعمل الصوت للدلالة بعد أن استكمل علم الإشارة ؛ ولذلك بقي الصوت محتاجاً إليها احتياجاً وراثياً ثم ارتقى الإنسان في استعمال الأصوات بارتقاء حاجاته وساعده على ذلك مرونة أوتار الصوت فيه ؛ ويتجدد هذه الحاجات كثرت مخارج الأصوات ، واتسع الإنسان في تصريف ألفاظه ، قهراً له من المخارج ما لم يتها لسائر الحيوان ؛ فإن منطق الكلب مثلاً قد لا يخرج عن العين والواو في «عَوْ، وَّوَّ، وَّوَّ» وقس عليه ما يسمع من منطق الغراب والسنور وسائر أنواع الحيوان ؛ ومن ذلك كان منشأ اللغة .

المواضعة على الألفاظ

إذا تدبرت ماتقدم رأيت القول بأن اللغة وحى وتوقيف إنما هو من باب التقوى التاريخية لا أكثر ؛ لأن الإنسان مخلوق مستعداً منفرداً ليصير بعد ذلك عالماً مجتمعاً ، وليجرب في كماله المقسوم له على سنة الله التي لم تبدل .

ولن تجد لها تديلا ؛ وهذه السُّنة هي أن المتغير لا يُوجد كاملا ، بل لابد له من نشأة جزئية في أدوارها حتى يتحقق معنى التغير فيه ؛ ولعل أصل هذا المذهب كان مبالغة في تصوّر الاستعداد الإنساني ، لأنه إلهام لا مِرية فيه ولذلك ترى أهله منقسمين : فمنهم من يقول بأن الإنسان أُلهم أصول المواضعة ، ومنهم من يقول بأنه أُلهم اللغة نفسها .

والحقيقة أن الإنسان ملهم بفطرته أصول الحياة ، وليست اللغة بأكثر من أن تكون بعض أدواتها التي تعين عليها ؛ ولذا تراها في كل أمة على مقدار ما تباع من الحياة الاجتماعية قوةً وضعفاً ، وإذا كان من أصول الحياة : الاجتماع ، فن أصول الاجتماع : اللغة ، وهذه من أصولها المواضعة . وأقرب ما يصح في الظن مما لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل - وإن كان الظن لا يغني عن الحق شيئا - أن الأصوات الحيوانية هي المثال المختلّي في لغة الإنسان ؛ لأنها محبطة به تتقلب على سمعه كلما سمع ، خصوصا والإنسان في أول اجتماعه مضطرب لمخالبة الحيوان ، فهو بهذا الاضطراب يتدبر اختلاف هياآت الصوت الواحد ومعاني ما فيه من النبر ، ودليله في ذلك أفعال الحيوان التي تؤدي معاني هذا الاختلاف ، من نحو الغضب والالام والذعر وغيرها .

ومن هنا يتعين أن تكون أوائل الألفاظ التي نطق بها الإنسان وأدارها على معانٍ متنوعة ، هي ألفاظ الإحسان وما يصرح به عن الوجدان ، على الصور البسيطة التي لا يزال أكثرها مبرائنا في الجنس كله على تباين اللغات وهي التي تشبه في تركيبها مقاطع الصوت الحيواني ؛ إذ يكثر فيها الحرف الهواوي الذي هو أخف الحروف ، بل هو الصوت الطبيعي في الحياة ، وهو

حرف اللين بأنواعه : الألف ، والواو ، والياء ؛ وما عدا هذا الحرف فقلبا يكون فيها ، إلا أحرف الحلق : كالعين والغين والهاء والحاء ؛ لأنها قريبة من الخنجرة ، وذلك في الإنسان نحو : آه ، وأخ ، وأمثالهما من المقاطع الصوتية التي لا يزال يعبر بها عن أنواع من الإحساس إلى اليوم .

ولما أدرك الإنسان حقيقة هذا الاستعمال وتقلب فيه واصطلحت عليه الجماعات منه ، فتق له استعدادُه للإلهام أن يتأمل في الأصوات الطبيعية الأخرى ، من قصف الرعد ، وانقضاء الصواعق ، وخرير الماء ، وهزيم الرياح ، وحفيف الشجر ، واصطكاك الأجسام ، وما إليها من أصوات هذه اللغة الجامدة وهي ربما تبلغ المائة عدداً — فقلدها واهتدى بها إلى مخارج حروف أخرى غير التي تنهأ في الأصوات الحيوانية ، فدار بها لسانه ، وابتدأ يجمع بينها على طريق المحاكاة ، دالاً بالصوت على مُحدثه . ولا يزال ذلك طبيعةً في لغة الأطفال ، فهم يسمون الدجاجة : كاك ، والشاة : ماما ، والسنور : تَوَّ.. تَوَّ ؛ وذكر الجاحظ في الحيوان : أن طفلاً مثل عن اسم أبيه فقال : وَوَّ.. وَوَّ ، وكان أبوه يسمى كلياً ا

وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللغة ، أي حين كانت حاجات الاجتماع قليلة لا تتجاوز الإشارة إلى أمهات المعاني الطبيعية بالمقاطع الثنائية ، كأنهمال المطر ، وانفلاق الحجر ، وانكسار الشجر ، وأمثالها ؛ فلما بدأ الاجتماع يرتقى بنسبة أحوال الإنسان يومئذ ، بدأ الاختراع الحقيقي في اللغة ؛ وأمثلة ما يُظن في ذلك أن الإنسان جعل يقلب المقاطع الثنائية التي عرفها على كل الوجوه التي تحدثها آلات الصوت ، فلما استتم صورها ارتجل المقاطع

الثلاثية ، فدارت بها الحروف دورة جديدة ، ونفست ألفاظ أخرى غير التي عهدتها ، وكان ذلك ابتداء تسلسل اللغة ، فتواضعوا على اعتبار المقطع الثنائي أصلاً في مدلوله : كقَط مثلاً ، حكاية صوت القطع ، ثم جعلوا كل صورة تحصل من زيادة حرف عليه فرعاً من هذه الدلالة ، ثم استفادوا في الاستعمال على هذا التركيب بالقلب والإبدال ؛ وبذلك اهتدى الإنسان إلى سر الوضع .

لا جرم أن هذا أبين وجوه الطريقة التي يمكن أن توجي بها الفطرة في تاريخ المواضعة على اللغات ، وهي السنّة التي لا تزال تجري عليها أحكام الخلق في كل ما يتكون وينشأ ، ثم هي متحققة بما يقطع الريب في هذا الخلق السوي الذي يعقل ويفكر ، وهو الإنسان معجزة المخلوقات الذي يتكبر جنيناً كسائر الأجنّة الحيوانية لا فرق بينه وبينها في التركيب .

ولكن هذا الذي أتى على اللغة إنما تم في دهور متطاولة ، وعلى طريقة وراثية بطيئة ؛ لأن جماعات الإنسان يومئذ لم تكن أكاديميات ، أو مجالس علماء يُبنت فيها الرأي وتقطع الكلمة ، ولكنها كانت طبيعية ، وأعمال الطبيعة لا حساب لها في عرف الإنسان ﴿ وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾

ومما نستوفي به الفائدة الظنية ، في هذا الفصل ، أن علماء طبقات الأرض حققوا بعد ما عانوه من البحث وما تنهياً لهم من أنواع الاكتشاف - أن الحيوانات التي كانت تكتنف الإنسان في أول نشأته الأرضية ليست من الأنواع التي نعهدا اليوم ، بل كانت غايّة في العظم والحول وشدة المراس . لا جرم كانت هذه الحالة مضطرة للإنسان إلى الاصطلاح في

مخاطبة نوعه كلما نذر بها ، كما كانت هي الباعثة له على انتقاله من أول أطواره إلى الطَّور الثاني الذي هو بداية تاريخ العقل الاجتماعي الساذج : وذلك أن العلماء يعملون الزمن من نشأة الإنسان الأرضية إلى بداية التاريخ ثلاثة عصور : عصر التوحش المطلق ، وعصر الحجر ، وعصر البرنز : ويليهما عصر الحديد الذي يبتدئ مع إنسان التاريخ ، وهذا التقسيم عنه يصح أن يطابق على اللغة أيضا ، فعصر التوحش فيها هو الذي خرجت فيه الأصوات الوجدانية مصحوبة بالإشارات أولا ثم استقلت هذه عنها ، وعصرها الحجري هو الذي ابتداء فيه الإنسان ينحت من المقاطع الحيوانية والطبيعية لغته الأولى ، وعصرها البرنزي الذي يدخل فيه شيء من الصناعة : هو العصر الذي اهتدى فيه الإنسان إلى الزيادة على المقاطع الثنائية وصنعة الألفاظ على هذا الوجه : ثم انقادت له اللغة وتماسكت ، وذلك عصرها الحديدي الذي ابتداء مع التاريخ .

ومما يستأنس به أن تلك المخلوقات الهائلة التي كانت لعهد النشأة الأولى وانقرضت ، ربما كان في أصواتها بعض مقاطع متنوعة يتألف من مجموعها | «أجدية» صالحة ، وهي التي ورثها الإنسان ورغب منها أصول لغته ، وذلك فضلا عن جهازة الصوت وشدة التي تترك له أثرا في النفس هنية يتمكن فيها الإنسان من استيفاء صنعة التقليد الصوقي على أتم وجوها . والله أعلم بغيبه .

فاللغات قبل التاريخ بزمن لا يُذكر التاريخ في حسابه ، وقد تمتشت على سنن الاجتماع وجرت معه في طريق واحدة ؛ ولا يزال ذلك من أمرها إلى اليوم في الشعوب المنحطة ، فإن من أهل أستراليا من ليس في لغتهم من

العدد إلا واحد واثنان ، ثلث ، نائس ، فإذا عدّوا ثلاثة جمعوهما ، وإذا أرادوا أربعة كزروا لفظ « نائس » ويكزرونه مع لفظ الواحد إذا عدّوا خمسة ، فإذا بلغوا الستة كزروه ثلاث مرات ، ثم يقرنون بها لفظ الواحد للبيعة ، وذلك منتهى ما يعدون ؛ أما ما وراء البيعة فيشيدون إليه بلفظ « كثير » . وما كانت لفظة الكثرة لتطلق على الثمانية كما تطلق على الثمانين مثلاً إلا لأن ما بين المعنيين من الجزئيات غير مضبوط في نظام الاجتماع بل هو مطلق فيه ، وكذلك يطلق الاسم عليه .

وقد وجد علماء اللغات أيضاً أن من أولئك من يعبرون عن معنى الصلابة ، بلفظ الحجر ؛ وعن معنى الاستدارة ، بلفظ القمر ؛ وهكذا من المترادفات التي هي أصول طبيعية ثابتة لتلك المعاني المتفرعة .

وذكروا أن أهالي « المكسيك » القدماء لما رأوا السفينة أول مرة سموها « بيت الماء » ، وأن أهل « ميسوري » لم يكن عندهم غير الأدوات المنخدة من الصوّان ، فلما جرى إليهم بالحديد والنحاس سموها الأول حجراً أسود والثاني حجراً أحمر ؛ وأن بعض أهالي أمريكا لما رأوا الخيل أول مرة ولم تكن في أرضهم اختلفوا في تسميتها ، فبعضهم سمي الجواد « الكلب المسحور » وآخرون سموه « الخنزير الحامل للإنسان » ؛ وكذلك لما رأى أهل « المكسيك » المعزى ولم يكونوا عرفوها من قبل سموها « رأس شجرة وشقة شعر » . ومثل هذا كثير أحصاه علماء اللغات ودلوا عليه بألفاظه في منطق أهله ، فلا بد أن تكون كل اللغات قد جرت في ارتقائها على هذا النحو الذي حفظه التاريخ في جملة أدلته ، والذي هو بسبيل ما تخلده الطبيعة مما يعتبر به الآخرون من أمر الأولين .

ولما كانت الالة كما أسلفنا تابعة لأحوال الاجتماع في البسط والقبض وما يتقلب عليه ويحدث فيه ، بحيث لا تخرج عن أن تكون مرآة تظهره كما هو في نفسه مهما تنوعت أشكاله واختلفت أزياءه - كان لا بد أن تتغير بحسبه ما دامت مستعملة فيه ، وهذا التغير هو حقيقة الاصطلاح والمواضعة ؛ فالإنسان لما ارتحل المقاطع الثلاثية دل بها على معان محصورة في حدود نظامه الاجتماعي ، ثم ضرب في الكلام بمقدار ما يجتهد من أمره وما ينتبه إليه من حقائق الموجودات التي تكشفه بنفسها ، وما يقتضيه التبسط في مناحي المجتمعات شيئاً فشيئاً ؛ وذلك على طريقة تكرار الألفاظ وتنويعها للمعاني المختلفة بدلالة القرينة . وهذا النحو لا يزال باقياً في اللغة الأكادية ؛ فإنهم يدلون بلفظة لا تعدو هجاء واحداً على خمسة عشر معنى ، وهي لفظه ga ، أو ca ، يدلون بها على الفم والوجه والعين والأذن والشكل والقدم والرجل والنظر والتكلم والمدينة ، وهذا أكثر معانيها .

ثم يعبر الإنسان عن المعاني بما يرادفها من ألفاظ المحسوسات ، كما يعبر أهل المكسيك عن معنى الصلابة بلفظ الحجر ، وكما وجدوا في الكتابة الهيروغرافية بمصر والصين والمكسيك أيضاً ، وهي الكتابة الصورية ؛ فإنهم يرسمون الشمس ويريدون بها التعبير عن الضوء ، ويرسمون القمر ويعبرون به عن الليل ، وإذا أرادوا أن يدلوا على المشي مثلاً رسموا ساق رجل في حال الحركة ، وهلم على هذا القياس ، مع أن هؤلاء ، وإن كانوا في أقدم عهد الكتابة إلا أنهم في أول عهد التاريخ ، فأحر بالمنكلمين أن يكونوا كذلك في أول عهدهم بالدلالة المعنوية ؛ ومن هذا القبيل أن زنوج « غريو » يدلون على معنى الغضب بما ترجمته :

« قد نتأ عظم في صدرى » ١

ويرتقى الإنسان من ذلك التعبير عن غرائب الاجتماع في عهده على نحو ما رأيت من تسمية الخيل والمعزى ، وكما فعل سكان جزيرة « فاكومز » فإنهم لما رأوا أول رجل أوربي أدخل بلادهم سموه بما ترجمته « طويل وجه شعر رجل » ولفظها في لغتهم « يكييكو كسالسكوس » ثم استمروا يصقلونها ويخففون من ثقلها بمقدار ما تخفف هذه الدهشة الأولى ، حتى صارت الكلمة في لغتهم بعد أن ألفوا الأوربيين « يكبوس » .

ومتى بلغ الإنسان إلى هذه الدرجة فقد صار في أعلى سلم الاجتماع الطبيعي ، وحينئذ تدخل اللغة في الطور الصناعي وتجري عليها أحكام الاشتقاق والنحت والقلب والإبدال ، ويفعل الزمن فعله فيها كما يفعل في تكوين الجماعات ، وبذلك تنوع وتنشأ منها اللغات الكثيرة .

تفرع اللغات

الأصل في تشعب اللغات تشعب الجماعات ؛ فإن اللادة كما أسلفنا بنت الاجتماع ، وهي ألفاظ ملك السامع في الحقيقة لملك المتكلم ، لأنها لا يُلقى بها لغو الطائر ، ولكنها تأتي لدلالة خاصة بعينها الاصطلاح العرفي بين المتكلم والسامع ، وهذا الاصطلاح عمل اجتماعي محض لا يتهيأ لفرد فيما بينه وبين ذات نفسه ؛ وليس ما بسطناه فيما تقدم مما يدل على كيفية نشوء اللغات في القدم وتدرج الإنسان في استعمال المنطق والتوفيق في الدلالة بين الصوت وحركة النفس التي هي المعاني القائمة بالفكر - ليس كل ذلك مما تضمنه معه دلالة خاصة على كيفية اختلاف اللغات ، فإن هذا الاختلاف لا يتعلق بسر الوضع اللغوي ؛ إذ هو إلهام مخلوق في فطرة الإنسان ، ولكن اختلاف اللغات عمل صناعي تكيفه حالة الاجتماع كما تكيف سائر الأحوال من العادات وأمثالها ؛ ولهذا كانت حقيقة معنى اللادة أنها مجرّع العادات الخاصة بطائفة من طوائف الاجتماع^(١)

فلا يمكن القطع إذن بأن أصل اللغات كلها لغة واحدة ، إلا إذا نهض الدليل على أن النوع الإنساني في أول وجوده لم يكن إلا جماعة واحدة ، أو كان جماعات مختلفة ولكنها تنفق في حالة جامدة من أحوال الحياة الاجتماعية ، كالحيوان السائم الذي لا يتعدى درجة معينة من الإلهام على تفاضل أنواعه فيما دون ذلك ؛ وهذا - أي نهوض الدليل - بعيد عن اليقين ،

(١) هذا هو التعريف المعنوي ، أما تعريف اللغة باللفظ فهو كما يقولون : « ألفاظ يهر بها كل قوم عن أغراضهم » .

بل هو بعيد عن الظن أيضاً ، لأن « الظن العلمي » أضعف مراتب اليقين .
نقول هذا لنقطع بأنه لا يمكن تعيين الأمهات التي ينتمى إليها التسلسل
اللفظي ، ولا الحكم بأصالة لغة دون غيرها كالذين يقولون إن آدم الألسنة
أو لسان آدم كان مريانيا أو عبرانيا أو نحو ذلك ؛ فإن الإنسان الأول
أمر من الأمور الغيبية ، والزمان نفسه لا يهتدى الآن إلى موطن قدمه من
الأرض ؛ ولا يعلم الغيب إلا الله .

وإن ما حصره علماء اللغات من ذلك وعدوه أمهات إنما هو خاص
بالأزمنة المتأخرة التي أحصاها التاريخ مما يرجع إلى حد من الزمن يختلفون
في تقديره من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ سنة ، على أنهم يقولون إن الإنسان الأول
نشأ على ضفاف الفرات ودجلة بين العراق وأرمينيا ، فتناسل هناك
وكانت ذريته بعضها من بعض ، ثم انساحت الجماعات وتفرقت ، بما يلجئها
من الأسباب الطبيعية : كضيق الوطن وبنى بعضهم على بعض ؛ فضربوا
في الأرض ؛ وبهذا تنوعت الجماعات أو دخلت في أسباب التنوع الذي هو
الأصل في تفرع اللغات .

ومن ذلك ما أشارت إليه التوراة « أقدم كتاب تاريخي » مما يعرف
بحكاية تبليل الألسنة « سفر التكوين - الإصحاح الحادى عشر » وذكر تفرق
الأمم التي انشعبت من نسل نوح عليه السلام بعد الطوفان ، فكانت لغة
كل فئة تفصل عن أمها ثم تنمو وتتغير بالاستعمال فتصير أمّا لفروع
أخرى ، وهلم جرا .

وقد استدلوا على تحقق هذا التسلسل بتشابه الأسماء الخالدة في الإنسانية ،
وهي التي لا يمكن أن تتغير ، لثبوت مدلوها على حالة واحدة في تاريخ النوع
كله : كاسم الأم ، فقد وجدوا أن هذه الميم أصلية في كل ما عُرِف من لغات

العالم ؛ وكذلك وجدوا أن الباء أصلية أيضا في لفظ الأب . ومهما يكن من الأمر فإن هذا وأمثاله مما يُستأنس به ليس غير .

وعلى الاعتبار الذى أومأنا إليه ، ردوا اللغات إلى ثلاثة أصول : الأصل الآرى ، والسامى ، والطورانى ؛ وهم يريدون بهذه الأصول ، الأمم التى تتكلم باللغات الراجعة إليها ، فيقولون إن الأمم التى تنطق اللغات الآرية ترجع إلى أصل واحد فى تاريخ الاجتماع ، وكذلك السامية والطورانية ، ثم انشعب كل أصل وانشعبت معه اللغة ، ولكن بقيت المشابهة فى لغاتهم المتفرعة دليلا تاريخيا على وحدة الأصل .

ويعدون من اللغات الآرية : السنسكريتية وماخرج منها : كالهندية : والفارسية ، والأفغانية ، والكردية ، والبخارية ، وغيرها ، وهى اللغات الجنوبية ؛ ثم اللغات الشمالية : ومنها اللاتينية وفروعها : من الفرنسية ، والإيطالية ، والأسبانية ، والبرتغالية ؛ وكذلك الهيلينية : ومنها اليونانى القديم والحديث ، والوندية ، ومنها لغات روسيا ، وبلغاريا ، وبوهيميا ؛ والتوتونية ، ومنها لغات إنجلترا ، وجرمانيا ، وهولاندا ، والدانمارك ، وإسلاندا .

وسنفرد للغات السامية كلاما ، لأنها أصل ما نحن بسبيله من هذا التأليف ؛ أما الطورانية فيعدون منها الفروع التركية التى يتكلم بها ما بين آخر حدود النمسا الشرقية وآسيا الصغرى فالتتر إلى ما وراء أواسط آسيا وشمالا إلا حدود سيبيريا ، وهى لغات كثيرة .

وهذا كله وإن كان ليس من حاجتنا ولا نريد التكاثر به ، إلا أننا سقناه كما قالوه بيانًا لما ذهبوا إليه من رأى فى تنوع الجماعات ؛ وأصل انشعاب اللغات ؛ والله يقول فى مُحْكَم تنزيله : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ .

علوم اللغات

عنى أهل العلم في أوروبا منذ القرن التاسع عشر للبلاد بالبحث في مظاهر العقل الإنسانى بحثاً علمياً مبنياً على قواعد وأصول مقررة كسائر العلوم الأخرى ، فدرسوا الأديان والعادات ، ولما أرادوا مقابلة ذلك بعضه ببعض لتعيين المواضع المتداخلة منه ، اضطروا إلى مراجعة اللغات والبحث فيها ؛ فنشأ من ذلك علمان : أحدهما سموه علم اللغات (La philologie) والثانى علم الأساطير ومعارضتها (La mythologie comparée) وبذلك وضع الأستاذان « كيريم » و « بوب » علماً يبين أصل اللغات وتحوّلها .

ثم لما وقفوا على لغات الشعوب الصينية وقابلوها بلغات الأمم الفطرية التى درسها « المرسلون » المنبشون فى كل قاصية ، وضع الأستاذ « همبولدت » علماً عاماً سماه دراسة اللغات (Linguistique) وأول المشتغلين بهذه العلوم وأشهرهم من الألمان ، وإن كان قد فكر فيها قبلهم بعض العلماء من فرنساويين .

وقد أمكهم بعد ذلك حين بالنوا فى الاستقراء والتقصص ، أن يردوا اللغات إلى أصول وأنواع ، حتى أوقعوا عليها أحكام المذهب الداروينى فى النشوء والارتقاء ، بالتغير والانتخاب الطبيعى ، فبحثوا فى سلسلة التحول لكل لغة ودأبوا على تحصيل الصورة المتوسطة بين الصورتين المتشابهتين ، وهم لا يزالون فى جدّ ذلك وهزله ، ليردوا ما عُرِف من لغات البشر كلها إلى أصول قليلة ، ثم ينبشون بعد ذلك « الجذع اللغوى » من قبره القديم فى مغارة التاريخ .

ولم نجد لأحد من علماء العربية فى التاريخ الإسلامى كله بحثاً يشبه

ما وُضع من تلك العلوم ، حتى ولا في لهجات العرب أنفسهم ومعارضة بعضها ببعض ؛ لأنهم لم ينظروا إلى اللغة بالدين الزمنية ، التاريخ ، التي تطمح إلى كل أفق ، بل أخذوها على المعنى الدين الثابت الذي لا يتغير ، وجعلوا عليها سافلها ، فاعتبروا أصل النصيحة إسماعيل عليه السلام ، وأن لفته درست من بعده ، ثم كانت في القرآن الكريم والبلاغة البرية وهما أفصح ما عرف من الكلام^(١) ، إلا أن قليلا منهم ؛ كابي علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني ، والزمخشري ؛ قد أصابوا من ذلك سحرا جرت فيه أقلامهم ؛ وكان أسبقهم إلى الفاية ابن جني ، فإنه بحث في وضع اللغة ونشأتها وحكم اشتقاقها ومقابلة موادها بعضها ببعض ، واستمر بك أشياء من ذلك في مواضعها إن شاء الله . على أن هذا القليل الذي جلدوا به ، إنما كان بعد أن استفاضت المقالات واستحسن الجلال بين أهل « الألسنة العريضة » من علماء الكلام ، فتحرك المعنى الديني الثابت الذي سبق للإيمان إليه ، وكان أثر ذلك في اللغة ما عرفته ، ثم عاد الأمر كما بدأ .

وقد اختلف العلماء في عدد اللهجات التي يتكلم بها أنواع الإنسان ، فهي عندهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ وأحصاها بعضهم في قارات الأرض ، فعد في أوروبا ٥٨٧ وفي آسيا ٩٣٧ وفي أفريقيا ٢٧٦ وفي أمريكا ١٦٢٤ فذلك ٣٤٢٤ لهجة .

يريدون باللهجات الأنواع التي نشأت من لغة واحدة بالاسباب الاجتماعية ، كأصناف العربية المنحطرة مثلا ، ومنها عامية مصر والشام

(١) سنستوفي القول في هذا النقص عند البحث في لهجات العرب .

والمغرب الخ . وكذلك أحصى بعضهم عدد الكلمات في بعض اللغات المعروفة ، فذكروا أن كلمات اللغة الإنجائزية لا تقل في عهدها الحديث عن (٢٥٠ ألف) كلمة ، وتليها الألمانية (٨٠ ألفاً) فالإيطالية (٤٥ ألفاً) فالفرنسوية (٣٠ ألفاً) ثم الأسبانيولية (٢٠ ألفاً) أما اللغات الشرقية فأوسعها العربية ، وهي تتألف من (٨٠ ألف) كلمة ، ثم الصينية ويستعمل فيها عشرة آلاف علامة يتألف منها (٤٩ ألف) كلمة مركبة ، ثم التركية وهي تحوى نحوى (٣٣ ألف) كلمة ، ثم لغة هاواى وفيها زهاء (١٦ ألف) كلمة ، ثم لغة الكفر وذكروا أنه ليس فيها إلا (٨ آلاف) كلمة ، ثم لغة غالاجديدة ، وقالوا إنها تتألف من ألفى كلمة لا غير . على أن ذلك كله إنما يقال وينقل تشقيفاً للبيان ، لا تحقيقاً للبرهان .

اللغة العامة

وأصلها العربي فيما يقال

لا يفكر عاقل في اختلاف اللغات وتعددتها — مع وحدة الإنسان في أصله ، وفي تركيب هذه الجارحة اللسانية ، التي تختلف ألوان المنطق فيها كما يختلف الشجر الذي يُسقى بماء واحد — إلا خطر له أمر التوحيد واجتماع الناس على لغة عامة . لأن هذا هو الأصل في حكمة النطق ، ولكن الفكر في الشيء غير معاناته ، فلم ينقل إلينا تاريخ الأمم التي سلفت أن أحداً عمل لهذه الغاية البعيدة . ولا جرم أن هذا إنما يكون عند اشتباك العلائق بين الأمم ، واختصار المسافات التي تفصل فصلاً طبيعياً بين الآفاق ، على نحو ما هو في العصور الحديثة ؛ فإن الإنسان في هذه الحالة يحتاج إلى اختصار المسافات بين الألسنة أيضاً ، فلا يفصل بين كل لسانين لسان ثالث للنقل والترجمة ؛ ولما كانت الحاجة أم الاختراع ، فقد ولدت تلك الحاجة هذه اللغة العامة .

ويقال إن أول من عانى هذا الضرب من الوضع ، الإمام محي الدين ابن العربي الأندلسي من أهل القرن السادس للهجرة ، وكان من أعلام الحقيقة وأئمة المنصوفة ، فذكر بعض علماء المشرقيات من الفرنسيين أنه عثر على أن الشيخ وضع لغة خاصة باستعمال المنصوفة ، أخذ ألفاظها من العربية والفارسية والعبرانية وسماها « بَلِيَّالان » قال : وهذا الاسم من أوضاع اللغة نفسها ، ومعناه « لغة المحيي » .

وقيل إن « تيمورلنك » الفاتح التتري الشهير الذي كان في القرن الثامن ،

لما رأى جيشه طوائف من أجناس مختلفة متناكري الألسنة واللغات ،
تقدم إلى قوم من خاصته بإنشاء لغة عامة تُفهم من لهجاتهم جميعاً ،
فأنشئوا لغة « أوردو » أى الجيش ، وهى التى يتكلم بها الهنود اليوم على
اختلاف جهاتهم ، وقد ذكروا أن هذا الخبر التاريخى كان من جملة
البواعث التى حملت على وضع اللغة العامة المعروفة فى هذه الأيام
« بالاسبرانتو » .

على أنه قبل أن توضع هذه اللغة ، عنى بأمرها عدة من العلماء ، حتى
بلغ ما وضوه من نوعها بضع عشرة لغة ، وأقدم من حاول ذلك « إركون »
القياسوف الشهير من أهل القرن السادس عشر للبلاد ، ولكن أول من
أفرد هذا الوضع بكتاب ، إنما هو « الأستاذ يشر » فإنه صنع كتاباً استقرى
فيه المعانى ، فوضع بإزاء كل معنى اللفظ الدال عليه ؛ ووضع أحكام الصبغ
الصرفية والتركيبة ، ثم انسحب على أثره كثيرون ، حتى جاء الأستاذ اللغوى
« شيلير » الألمانى ، فوضع كتاباً نشره سنة ١٨٧٩م بعد أن صرف فى تأليفه
عشرين سنة ، وسمى لغته « الفولالوك » وهو لفظ من أوضاعها معناه
« اللغة الجامعة » ولكن هذه اللغة لم تنتشر إلا قليلاً ، ثم ذهبت مع القرن
التاسع عشر فى مدرجة واحدة من التاريخ وفى أثناء ذلك كان الأستاذ
« زامنهوف » المشهور يشغل بوضع لغته المتداولة ، ف قضى اثنتى عشرة
سنة ثم نشر رسالة عرض فيها أصول تلك اللغة ، وجعل عنوانها « دكتورو
اسبرانتو » أى الأستاذ المؤمل ؛ إشارة إلى يأس العلماء قبله من النجاح
فى هذه الأوضاع ، دلى أن هذا الاسم مالم يثبت أن لزم لغته ولا تزال تعرف
به إلى اليوم .

والاسبرانتو تتألف من ٣٢٠٠ مادة ، مقتبسة من جميع لغات أوربا على

نحو اقتباس هذه اللغات نفسها من اللاتينية والجرمانية واليونانية ؛ وكلها في سبيل واحد من السلاسة والانقياد واطراد القواعد بلا شذوذ ولا استثناء ؛ وقد ألحق بها واضعها ثلاثين لفظة تركب مع سائر ألفاظها فيدلُّ بها على نوع المعاني الوصفية ؛ وسبع عشرة زيادة صيغية تدل على المعاني التصريفية فصارت بذلك من الثروة في ألفاظها بحيث تنهى في التركيب إلى عشرة ملايين من الكلمات .

وقد انتشرت هذه اللغة في أوروبا واطرد استعمالها وكثر أهلها والقائمون عليها ، وكأنها لم تكن إلا حاجة في نفس الإنسان قضائها ، وإنه لنوع علم بما عليه الله .

اللغات السامية

والمراد بها لهجات سكان القسم الجنوبي من غرب آسيا من حدود الأرمينيا شمالاً إلى البحر العربي جنوباً ، ومن خليج العجم شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً ؛ وهي منسوبة إلى سام بن نوح عليهما السلام ، باعتبار أن المتكلمين بهن في الجملة من نسله ، كما تسمى اللغات الآرية باليافثية أيضاً نسبة إلى يافث .

والذين يزعمون أصالة بعض اللغات في النوع الإنساني لا يعدّون في زعمهم هذه اللهجات السامية ، لأنهم يذهبون إلى أن مهد الإنسان الأول إنما كان حيث نشأت تلك اللغات على ضفاف الفرات ودجلة . فالعبرانيون والسريان وبعض الغلاة من العرب ، يزعم كل فريق منهم أن لغته أصل اللغات ، وأنها كانت لغة آدم عليه السلام ؛ وهذا على غرابته وانقطاعه من نسب البرهان لا يخلو من بعض المعنى في الدلالة على قدم اللغات السامية .

وعلماء اللغات يعينون السامية منها في التقسيم ، بحسب موقع أهلها الجغرافي ، كما كانت الشعوب السامية قديماً ينسبون بعضهم بعضاً إلى موقعه من شرق الشمس وغربها . وذلك التقسيم أصحُّ بيانا في اللغة ، لأن أشد العوامل في تغييرها إنما هو أمر الحضارة لا كروور الزمن وحده ؛ فإن العبرانيين مثلاً حينما غلبهم الكلدانيون ، جعلت لغتهم تفتى حتى صارت الآرامية في منطقتهم لإلا حيث يتعبدون ، فإن لغة العبادة بقيت العبرانية ، ولا تزال إلى اليوم ؛ وكانت لغتهم هي العبرانية وحدها إلى الزمن الذي خرب فيه

بمختصر ملك الكلدانيين بيت المقدس وأوقع باليهود وأجلاهم عنها إلى بابل وذلك سنة ٥٨٦ قبل الميلاد .

لذلك يعتبرون اللغات السامية شرقياً وغربياً ، ومن الشرقى اللغتان البابلية والآشورية . والغربي عندهم قسمان : شمالي ، وجنوبي ؛ ويجعلون الشمال منهما قسمين أيضا :

(١) السكتاني ، ومنه العبراني والفينيقي ولغة موآب شرقى فلسطين وغيرها
(٢) الآرامي ويجعلونه قسمين : غربى ، وهو لسان اليهود المتأخرين في فلسطين ومصر ، ثم هو لسان أمم أخرى ؛ وشرقى ، وهو لسان اليهود في بابل ولسان السريان وغيرهم .

وهذا في القسم الشمالى من الجزء الغربى من اللغات السامية ؛ أما الجنوبى فهو نوعان ، أحدهما لغة القبائل العربية العدنانية — أى العرب المستعربة — والثانى لغة القبائل العاربة ، وهى السيئبة والحمرية والحبشية .

ويردون اللغات السامية كلها إلى ثلاثة أصول : الآرامية ، والعبرانية ، والعربية . كما يردون اللغات الآرية إلى ثلاثة أصول أيضا : وهى اللاتينية ، واليونانية ، والسانسكريتية . وكل من هذين النوعين بأصوله يُردُّ عندهم فى الاشتقاق إلى لغة مفقودة يتوهمونها انفصلت عنها هذه اللغات ، فكانت متشابهة فى أول عهدها ؛ جعلت تنوع وتباين حتى قلَّت وجوه التشابه إلا ما يكون من قبيل الدلالة التاريخية على وحدة الأصل .

والذى يعنيننا من هذا البحث أن نكشف عن أصل العربية ، وإنما سقنا ذلك توطئة حتى يحيط الكلام آخذاً ببعضه ببعضه .

الأصل السامي

رَجَّح علماء الأثر الذين تخاطبهم الأرض بلغتها الحجرية الصامتة فينقلون عنها آثار الأول ، أن الأصل السامي الذي انشقت منه اللغات المتقدمة إنما هو اللسان البابلي القديم ، الذي عثروا على بقيته من آثار دولة حوراني كما أومأنا إليه في أصل العرب ؛ لأنهم رأوا مشابة قريبة بين هذا اللسان وبين العربية ، بل رأوا كلمات في العربية كأنما نقلت عن البابلية نقلا صريحا ، مع أنها في العبرانية والسريانية قد دخلها التحريف . وعللوا ذلك بأن العربية بادية ، فهي قلما تتغير كلمات الحضر التي تتنازعها التبعية لغيرها والاستقلال بنفسها ، على حسب ما يتقلب عليها من أدوار العمران ؛ فن المشابة بين البابلية والعربية ، حركات الإعراب ، وهي في اللغتين واحدة ، ولا وجود لها في سائر اللغات السامية ، حتى لقد كانوا يذهبون قبل ذلك الاكتشاف إلى أنها من اختراع العرب ، تميزوا بها لركة ألسنتهم وتوخيهم عذوبة البيان — كما سنفصله في موضعه .

واللغات تتباين في سكون الآخر وتحريكه ؛ فالتحريك في السنسكريتية القديمة ، وفي بعض اللغات الأوربية الحاضرة : كالإيطالية ، والأسبانية ؛ ولكن جميعها خالية من هذا الضبط الموزون بالحركات المتساوقة التي تجدها إعرابا في العربية ؛ ويقال أيضا إن ما اكتشفوه من لغة بطره وتدمر ، يوجد فيه آثار لحركات الإعراب ، وذلك لأن أهلها من بقايا العمالقة .

ومن تلك المشابهة : التنوين ، فهو في البابلية ميم ، وفي العربية نون ، وهما من أحرف الإبدال ؛ ومن العرب من يجوز إبدال أحدهما من الآخر كما سيمر

بك — ومنها علامة الجمع ، فهي في البابلية الواو والنون كما في العربية —
وفي السريانية الياء والنون ، وفي العبرانية الياء والميم — ومنها أن صيغ
الأفعال في البابلية أقرب إلى الصيغ العربية منها إلى غيرها من سائر
اللغات السامية .

أما الكلمات التي حفظت في العربية كأنها نقل صريح عن البابلية مع
تغيرها في سواها ، فمنها لفظة « أنف » سقطت نونها في العبرانية والسريانية
دون العربية والبابلية ؛ وكذلك لفظة « عنب » فهي أيضاً ساقطة النون في
تينك دون هاتين .

ولما رجحوا أن البابلية هي اللغة السامية الأصلية ، أو هي بقيتها بعد
أن تنوعت ، قالوا : إن هذا الأصل تفرعت منه سائر اللغات السامية ، ثم
انفصلت اللغات الشمالية عن الجنوبية ، وتميزت كل طائفة منها بخصائص
بحيث لا يمكن أن تكون إحدى الطائفتين قد أخذت لغتها عن الأخرى ،
لتميز اللغات الجنوبية بخواص لسانية ، ولخالفة أوثانها لأوثان اللغات الشمالية ؛
لأن اللغة كما قدمنا بمجموع العادات .

وقال بعضهم : إذا لم تكن اللغة السامية الأصلية قد نشأت في شمال
جزيرة العرب ، فلا بد أن يكون منشؤها في وسطها . وقد أفاضوا في المشابهة
بين جميع الفروع السامية ، وأسلسوا عنان الرأي في الكلام على تاريخها ،
بما لا يعدو في برهانه الظن والاستئناس ؛ ولا يهمننا من ذلك إلا أن نحصل
ما يتعلق باللغة العربية .

أصل العربية

لا يذهب عنك أن العلماء إنما يكشفون عن أصول اللغات القديمة بما يعثرون عليه من بقايا الطبقات التاريخية ، وبقية التاريخ في الدلالة الزمنية غير التاريخ نفسه ؛ وبذلك يبحثون في أحكامهم بالناسخ والمنسوخ ، وربما كشفوا عن حفرة من الأرض فأحيوا منها تاريخاً ميتاً ودفنوا فيها تاريخاً حياً ؛ فنحن إن قلنا : أصل العربية ، لا نريد أنها فجر اليوم من أمس ، أو نهار يُدَلُّ به على الشمس وإن لم تظهر الشمس ، ولكنه فجر يوم من أيام الله أظهره ثم محاه ، وشهد الأولون تباشيره ثم تعاقبت الأجيال ولا يزال العالم في صحاه .

بعد أن انشعبت اللغات من البابلية ، ذهب المعينيون ، وهم من القبائل الذين اقتبسوا تمدن السومريين مع الدولة البابلية في عصر حمورابي ، فنزلوا اليمن وحذوا في عمارتها حذو بابل ؛ وكانت لغتهم من البابلية في منزلة العامية من الفصحى ، لما ثبت فيها من أثر المخالطة والتجول ، وهم الذين اقتبسوا حروف الفينيقيين واستعملوها في التدوين على طريقة سهلت للزمن أسباب التنويع فيها ، حتى انتهت في صورها إلى الخط المسند المشهور ، وهو القلم الحِمَيري ؛ واستمرت لغتهم تتباين من البابلية بتقادم الزمن ، حتى لم يعد من الشبه بينهما إلا أثر الدلالة التاريخية فقط ، وقد وجدوا من ذلك علامة لا توجد من اللغات السامية إلا في هاتين اللغتين وفي الحبشية أيضاً ، وهي السين التي هي ضمير الغائب في اللغات الثلاث ؛ وقالوا إن هذه السين ربما كانت دخيلة في الأصل السامي من اللغة الطورانية .

ثم نشأت الدولة السبئية ، وهم القحطانيون الذين يسمونهم العرب

المتحيرة ، ويرجح العلماء أن أصلهم من الحبشة : وكان ظهور دولتهم على ما تحققوه من القرن الثامن إلى سنة ١١٥ قبل الميلاد : وقد اقتبسوا لغة المعينيين إلا في ضمير الغائب الذي أشرنا إليه ، ولعل هذا ما ينظر إليه قول المؤرخين إنهم أخذوا العربية عن العرب العاربة : وبديهي أن هذه العربية لا يمكن أن تكون لغة مضر ، فإنهم يعرفونها — أي العربية — درجات ويمدون منها لغة حمير ، فلا يكون إذن إلا أنهم أرادوا عربية ذلك الزمن ، وهي أصل في المضربة وغيرها : ولا عبرة بما يتعلق عليه أهل اللغة من أن منطق القحطانيين ومن قبلهم ، بل ومنطق آدم ، هو العربية الفصحى : فإن ذلك كذب لغوي يحتاج إلى تصحيح^(١)

وابتدأت الدولة الحميرية من سنة ١١٥ قبل الميلاد واستمرت إلى سنة ٥٢٥ بعده ، وهو العهد الذي زهت فيه عربية مضر وحفظ أهله بعض خصائص الحميرية كما سنبينه .

أما الأحباش فيرجح بعضهم أن أصلهم عربٌ هاجروا من اليمن زمن المعينيين ، وأخذوا معهم لغتها ، واستدلوا على أن ذلك من مشابهة لغتهم لليمنية والبابلية في ضمير الغائب «السين» ، ثم من مشابهتها للغة الحميرية حتى إن أحرف الكتابة تكاد تكون واحدة في اللغتين ، غير أن الأحرف الحبشية تكتب من اليسار إلى اليمين ، وهم يزيدون رسم الحركات بما لم يكن

(١) بعضهم يغلو في ذلك غلوا كبيرا حتى يقول إن لغة آدم عليه السلام في الجنة كانت العربية ، فلما عصى ربه سلبه العربية وأعطاها السريانية ، ثم لما تاب ردها عليه !

عند الحميريين . هذا غير ما يرى من تشابه الملاح في الأحباش وأهل اليمن ،
وتماثل الآثار في البلادين ، ونحو ذلك مما يرجح أنهم طارتون على تلك
البلاد من اليمن .

وقد أسلفنا أن عرب الشمال المستعربة ، وهم الإسماعيلية ، يبتدئ
تاريخهم من القرن التاسع عشر قبل الميلاد ؛ ولكن عدنان الذي ينتهى
إليه عمود النسب العربى الصحيح كان فى القرن السادس قبله ؛ فلا بد أن
تكون العربية العدنانية قد ابتدأت بعد الحميرية أو قبلها بقليل ، ومهما
يكن من ذلك فإن أصل هذه العربية لابد أن يكون من الحبشية والحميرية ،
ثم من اللغات السامية الأخرى ؛ لأن العرب قوم رُحَّل ، وقد اختلطوا
بأمم كثيرة ، فلا بد أن يكون أثر هذا الاختلاط بينا فى تكوين لغتهم ؛
وتلك سنة عامة فى اللغات كلها ، حتى لقد تجد فى لغات هذا الزمن
ما لا صفة له فى نفسه ، بل هو لغة مركبة كالعروض التجارية : تؤخذ من
كل مكان إلى مكان واحد ، وذلك خاص بالبلاد التى عُرِفَتْ بتجارة المقايضة
على نحو ما كان يصنع العرب . ومن هذا القبيل لغة « البيجيين » فى الشرق
الأقصى ، وهى مزيج من الإنجليزية والصينية ؛ ولغة السايبر ، وهى تتألف
من العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية . وهكذا كانت العربية فى أول
نشأتها إلى أن ضربت القبائل فى البادية بعد سيل العرم ؛ وذلك يرجع
إلى القرن الثالث قبل الميلاد على أبعد تقدير^(١) ؛ فاستقلت بعدئذ طريقة

(١) ذكرت هذه الحادثة فى سورة سبأ ، ويقال إن سد العرم هذا بنى فى القرن
الثامن قبل الميلاد ، كما وجدوا ذلك فى النقوش التى على صديفه . وأكثر الروايات
على أن الحادثة كانت حوالى تاريخ الميلاد .

العربية ، وانصرف أهلها إلى العناية بتشقيقها ، وعلى ذلك لا يمكن الجزم
مطلقاً بأن للعربية العدنانية أصلاً معيناً ، إلا إذا أمكن القطع بأن لهم دولة
مستقرة في التاريخ بميزة الحضارة ، حتى تقتضى أصالة اللغة ؛ وهذا
بما لا يقول به أحد ، لأنه لا مكان له في التاريخ .

مجانسة العربية لأخواتها

لم يبق من أمهات اللغات السامية إلا ثلاث : العربية ، والعبرانية ، والسريانية أما الحيرية فقد اندثرت قبل الإسلام غير ألفاظ قليلة ، وتولدت منها لهجات مهرة والشحر في جنوب الجزيرة ، وقد عثروا من هذه اللغة على آثار من القرن الخامس والسادس قبل الميلاد ، وتمكنوا من قراءة الخط المسند^(١) . أما اللغة البابلية أو الآشورية أو الكلدانية القديمة ، فقد وُفقوا في قراءة آثارها ، حتى استخرجوا قواعدها ووضعوا فيها المعجمات كأنها من اللغات الحية ، وصيغ الأفعال التي وجدوها في هذه اللغة اثنتا عشرة صيغة أكثرها موجود في العربية والعبرانية والسريانية ، وبعضها غير موجود في جميعها ولكنه طبيعي في أصل المنطق ، مما يدل دلالة صريحة على أصالة تلك اللغة وتفرع الباقيات عنها ، وتلك الصيغ هي :

فَعَلَ	نَفَعَلَ	فَاعَلَ	شَفَعَلَ
إِفْتَعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِتَفَعَلَ	إِتَنَفَعَلَ
إِفْتَاعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِسْتَفَعَلَ	إِسْتَنَفَعَلَ

فصيغتنا افْتَنَعَلَ واستفَعَلَ لا توجدان في غير الآشورية ، وفَعَلَ وفاعَلَ لا توجدان إلا في هذه اللغة وفي العربية ، وَنَفَعَلَ وإِتَفَعَلَ مما يوجد في السريانية والعبرانية دون العربية .

أما المشابهة بين الأخوات الثلاث (العربية والعبرانية والسريانية) فهي

(١) أشهر الباحثين في الحيرية الأستاذ هالبي الفرنسي ، وشلازر الألماني . وهم اليوم يبحثون في آثار الحبشة ، ويقال إنهم أصابوا فيها بعض ما يعين على الكشف عن أصل العربية .

متحققة في جهات منها تحقّقاً يقطع الريب ويمتلخ الشبهة في أنهن أخوات
أوفروع لأصل واحد^(١) ، وأخص ما يكون ذلك في الألفاظ الطبيعية التي
لا تتغير بتبدل المواطن واختلاف الحالة الاجتماعية ، وهي التي سميناها
الألفاظ الخالدة : كالأرض والسماء ، وكثير من ظواهر الطبيعة وأعضاء
الإنسان ونحوها فإن مادتها فيهن واحدة على اختلاف قليل في بعض
الأوزان والمقاطع ، مما يرجع أكثره إلى الخصائص المقومة لهيئة كل لغة
منها في منطوقها : وتجد في الأفعال والأسماء المشتقة دليلاً من ذلك في
تناسب الوضع وتداني اللفظ . أما الألفاظ الثابتة في اللغة الإنسانية التي هي
تخلف من لغته الأولى ، وهي الضمائر : فإنها في اللغات الثلاث باقية على
حالة واحدة ، وإن لم تتخل من الفروق العارضة التي لا بد منها في الهيئة
المقومة لمنطوق اللغة . والضمائر - كما لا يخفى - مادة أصلية لا تؤثر فيها زيادة
مواد اللغة أو نقصها ، وهذا مثال من حقيقة التشابه فيها :

العربية	العبرانية	السريانية
أنا	أني	أنا
أنت	إنه ^(٢)	انت
أنت	ات	انتي
هو	هوا	هو
هي	هيا	هي

(١) على هذه المشابهة ووجوهها المختلفة نبى علم مقارنة اللغات السامية .

(٢) ينطق الحرف الذي أضع تحته هذه الكسرة بالإمالة .

العربية	العبرانية	السريانية
نحن	آنحنو	حنن
أتم	إتم	اتون
أنن	إن	اتين
هم	هم	هنون
هن	هن	هين

فالمقابلة بين هذه الضمائر كافية في الدلالة على أن العربية مجانسة لآختيها وأنها أعذب منهما وأخف ، والسبب في ذلك أنها صُرِّفت على وجوه كثيرة ، لأنها كانت غير مدونة ، بخلاف العبرانية مثلا ، فإنها مدونة من أقدم أزمانها ، والكتابة نص على النص ، فبقيت ثابتة كما هي ؛ فضلا عما لقي العبرانيون من طول الاغتراب والتقلب بين أظهر الأمم المختلفة ، وما ابتلوا به من الجوائح السياسية في متعاقب أزمانهم ؛ وكل ذلك قد خلا منه العرب ، وهم ليسوا من أهل المهن ، ولا أورتهم الطبيعة أسباب التبليد والغرة والذل .

وبعد ؛ فإن الكلام في مجانسة العربية لأخواتها من اللغات السامية طويل الذيل عند علماء اللغات ، وقد فصلوه تفصيلا وجاءوا فيه بأشياء كثيرة من الحبشية والحيرية والعبرانية والسريانية والفروع الأخرى التي أومأنا إليها فيما سبق ، مما لا محل لبسطه وتقريره ، لأننا إنما نشير إلى التواريخ وقد يكون المثال الطبيعي بزهائاً فيه .

على أنه يخلص من جملة أبحاثهم أن المشابهة بين العربية وباقي اللغات السامية أمر لا ريب فيه ؛ وعلى ذلك فهي إما أن تكون فرعاً من الأصل الذي

انفصلن عنه جميعاً ، ويكون أصل الوضع مستصحباً في جميعها على السواء ؛ وإما أن تكون مشتقة من بعض تلك الفروع ثم كُلت بما تناولته من غيرها إلى أن استقلت طريقتهما المقومة لها بعد ذلك . وكلا الرأيين قريب بعضه من بعضه في النسبة ، غير أنهم يرجحون الرأي الأول كما سلف بيانه .

وعما يحسن ذكره في هذا الموضع ، أن العدنانية يُعدّون أنفسهم متميزين عن القحطانية ، ويقولون إن حميراً تُنمى إلى العرب وليست منهم ، وكذلك يرون أن اليهود مع طول معاشرتهم إياهم واختلاطهم بهم ليسوا إلا حلفاءهم ، فلا يبالون بأنسابهم ولا يُلَقِّبهم ، وكأنهم لا يرون أنهم أخذوا من العبرانية أو الحميرية شيئاً وإنما ذلك شعور طبيعتهم السامية .

اللسان العربي في الشمال

قامت في شمال الجزيرة دول عربية متحضرة كالنبط والتدمريين ، وهؤلاء وإن كانوا عرباً فيما حققه العلماء ، بيد أن عربيتهم غثة غير متوقفة ؛ لأنهم على أطراف البادية مما يلي الحجاز ، وبذلك لا تعرف نسبة لغتهم إلى العربية العدنانية ، وقد كانوا زمن نشأتها ؛ لأن أقدم ما عرف من تاريخ النبط يرجع إلى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت أطراف مملكتهم تتراعى إلى نواحي دمشق ، وهم قوم كانوا يكتبون بالآرامية التي خلقت البابلية في مدونات السياسة والتجارة ؛ لأن الأحرف العربية لم تكن وضعت يومئذ ، والمُلك من أخص حاجاته الكتابة . على أن ما اكتشفوه من آثارهم الكتابية لا يخلو من ألفاظ شبيهة بعربية العدنانيين ، مما رجح عند العلماء أنها تحوّل في الآرامية التي هي مشتقة من البابلية القديمة ، كما خرجت المضرية

بذلك التحول عينه من فروع البابلية ؛ وقد استدلوا بهذا على أن لسانهم كان عربياً على وجه ما حتى أثرت عربيته على لغة الكتابة التي اضطروا إليها بحكم الحضارة ؛ وذلك شبيه بأمر النوبيين الذين يكتبون اليوم بالعربية ، مع أنهم يتكلمون لغة تكفر بها العربية كفرة لا إيمان له . وفي البلاد العثمانية طوائف من الأرمن والروم يتكلمون التركية وليكنهم يكتبونها بحروفهم القديمة ، وذلك كان شأن بقية العرب في الأندلس بعد سقوطها ، فإن بعضهم كانوا يكتبون عربيتهم بالأحرف الأسبانية ، وتسمى هذه الكتابة « الخيادو » وكانوا يكتبون بها حتى الفقه والحديث والتصوف ؛ ومن هذا النحو القلم « الكرشفوني » عند السريان ، وهو كتابتهم العربية بالأحرف السريانية .

وقد حمل تاريخ النبط منذ صارت مملكتهم ولاية رومانية في أوائل القرن الثاني لليلاد ، ونُبّه من بعدهم تاريخ التدمريين ، وهم عرب أيضاً ، حذوا حذو النبط في استعمال الكتابة الآرامية ، ووجد العلماء في آراميتهم صبغة ضعيفة من العربية ، مما يدل على أنها بسيل من عربية من قبلهم ، لا أثر فيها لأحكام البداوة ولا للفرزة الصحيحة . وقد عثروا على خطوط فيما بين دمشق والعلی وهي من رسم الرعاة خطوها على الصخور ؛ ومن أغرب ما في عربيتها أن التعريف فيها بالهاء ، إذ قرءوا في بعضها هذه الكلمات « حامل ابن سلم أخذ هفرس بخمسة أمنى » أى أخذ الفرس ، « وأمنى » نوع من النقود كانوا يتعاملون به ، ويرجع تاريخ بعض ما قرءوه من هذه الخطوط إلى أوائل القرن الثاني لليلاد ؛ لأنهم وجدوا هذه الكلمات في بعضها « الأنعم ابن فاحش غنم سنة حرب نبط » وهذه الحرب كانت في أيام طرايانوس

- (٣) الظفر إلى أسوار نجران مدينة شمر ، وأخضع معدا ، واستعمل بنيه .
(٤) على القبائل ، وأنابهم عنه لدى الفرس والروم ؛ فلم يبلغ ملك مبلخه .
(٥) إلى اليوم ؛ هلك سنة ٢٢٣ في اليوم السابع من أيلول ، وفق بنوه
للسعادة^(١) .

وهذه اللغة تكاد تكون الحلقة المتوسطة بين الآرامية والعربية ،
أو هي أقدم ما يمكن أن يسمى عربية في اللغات الشمالية . أما البادية لذلك
العهد فلا شك في أن لغتها كانت أخلص منطقاً وأعذب بياناً وأدنى إلى عهد
الجاهلية التي أدركها التاريخ ؛ والفرق في ذلك بين اللغتين ، طبيعة الفرق
بين الجهتين .

(١) كان أهل الشام وحواران في ذلك العهد يؤرخون من دخول بصرى عاصمة
حواران في حوزة الروم سنة ١٠٥ للميلاد ، فإذا أضيف هذا التاريخ إلى سنة ٢٢٣
المذكورة في الكتابة ، كانت وفاة ذلك الملك سنة ٢٢٨ م .

تهذيب العربية

أردنا بما تقدم الكلام في أولية هذه اللغة ، وكيف نشأت وتفرعت ،
والقول في وجوه المشابهة بينها وبين غيرها ، لنضم أطرافا من التاريخ
تتخصر جهة معينة من جهاته ، يستدل بها الباحث على الوضع المكاني لهذه
اللغة في التاريخ العام : إذ لا سبيل إلى تعيين موضع من المواضع الدائرة
التي تراكت عليها طبقات الزمان القديم ، إلا بتتبع الآثار التي توهي إليه .
ولو إيماء معنويا .

والعرب — أهل هذه اللغة — قومٌ ملكوا الأرض ولم تملكهم ، فلم
يؤثر عنهم شيء في جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة : كالكتابة
والآثار ونحوها ، ولا دخلوا في تاريخ أمة من أمة الحضارة فيكون لهم
نوع من تلك الدلالة ؛ وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم أيضاً قد ملكت
التاريخ ولم يملكها ؛ وهي لا بد أن تكون قد تقابلت معهم على وجوه من
الإصلاح وجرت على مناح من التهذيب ؛ وتاريخ ذلك بالطبع غير محقق
بالنص ، ولا سبيل إليه إلا تلك الطريقة التي سلكناها من قبل ، وإن
كانت هذه الجهة منها قد حفظت بعض الآثار التي يترسمها الباحث ويراها
كأنما تركت بالأمس ؛ وذلك لقرب عهد الرواة في صدر الإسلام بقبائل
العرب الذين خلصت من لهجاتهم هذه اللغة المضرية .

وقبل أن نأخذ إلى القصد من هذا التاريخ ، نأتي على شيء من أقوال
علماء العرب في أمر اللغة وتهذيبها ؛ فهم يجمعون على أن إسماعيل عليه السلام
أصل العربية المضرية ؛ ولذلك قال صاحب المخصص في موضع من كتابه

حين أراد أن يدل على أن لغة أهل الحجاز هي الأصل في جميع لهجات العرب : « وإنما صارت لغتهم الأصل ، لأن العربية أصلها إسماعيل عليه السلام ، وكان مسكنه بمكة »^(١) وعندهم أن العربية قحطانية وحيرية وعربية محضة . وهذه هي التي نزل بها القرآن ، وقد اتفقت بها لسان إسماعيل ، قالوا : وعلى هذا يكون توقيف إسماعيل على العربية المحضة يحتمل أمرين : إما أن يكون اصطلاحاً بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة ، وإما أن يكون توقيفاً من الله تعالى ، وهو الصواب اهـ .

وقال الجاحظ - يشير إلى فلسفة هذا المعنى وإن لم يقصده ، في سياق كلامه - : « أما الخواص الخُلص فإنهم قالوا : العرب كلهم شيء واحد ؛ لأن الدار والجزيرة واحدة ، والأخلاق والشيم واحدة ، وبينهم من التصاهر والتشابه والاتفاق في الأخلاق وفي الأعراق ومن جهة الخُثولة المرددة والعمومة المشتبكة ، ثم المناسبة التي بنيت على غريزة التربة وطباع الهواء والماء ؛ فهم في ذلك شيء واحد ، في الطبيعة واللغة ، والهمة والشجائل ... فإذا بعث الله عز وجل نبياً إلى العرب فقد بعثه إلى جميع العرب ، وكلهم قومه ، لأنهم جميعاً يثّ على العجم ، وعلى كل من حاربهم من الأمم ، ولأن تناكرهم لا يعدوهم ، وتصاهرهم مقصور عليهم . قالوا والمشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم . نعم ، حتى تراه أغب عليه من أخيه ، لأمه وأبيه ، وربما كان أشبه

(١) لهذا يعتبر النحاة مذهب الحجازيين مقدماً ؛ وصاحب المخصص ينقل دائماً عن العلماء ولكنه لا يعزو أكثر ما ينقله ؛ وسنمر بك أقوال في الكلام على لهجات العرب .

به خلقا وخلقاً وأديا ومذهباً ، فيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى حين حوّل إسماعيل عربياً ، أن يكون كما حوّل طبع لسانه إلى لسانهم وباعده من لسان العجم — أن يكون أيضاً حوّل سائر غرائزه ، وسلخ سائر طبائعه فنقلها كيف أحب ، وركبها كيف شاء ، ثم فضله بعد ذلك بما أعطاه من الأخلاق الحمودة ، واللسان البين بما لم يكن عندهم ، وكما خصه من البيان بما لم يخصهم به ، فكذلك يخصه من تلك الأخلاق ومن تلك الدلائل بما يفوقهم ويروقههم ، فصار بإطلاق اللسان على غير التلقين والترتيب ، وبما نقل من طبائعه إليهم ونقل إليه من طبائعهم ، وبالإضافة التي أكرمها الله بها — أشرف شرفاً وأكرم كرمًا .

ولو صح هذا وأمثاله لكان دليلاً على أن لغة القرآن متوارثة في قریش من لدن إسماعيل عليه السلام ، وتكون قد بقيت زهاء خمسة وعشرين قرناً وهي جامدة على واحدة ؛ وهذا الرأي مدفوع في الحقول ، وإنما سوّغه عندهم ما يريدونه من إعطاء هذه اللغة صفة إلهية لمنزلة القرآن منها ، وما كان إلهياً فهو كذلك إلى الأبد ؛ غير أن التاريخ لا دين له في نسقه الزمني ، وإنما التحوّل والتنوع من سنن الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

والذي عندنا ، أن المراد بانطلاق لسان إسماعيل بالعربية ، ووضّع أصلها بما أضاف من لغة جرهم إلى لغة قومه ؛ وبذلك انطلق لسانه من الكلام في مذهب أوسع منحنى وأوضح دلالة ؛ وهذا معنى ما ورد في الحديث من أنه أول من فقه لسانه « بالعربية الميمنية » وذلك أمر خاص بالكمال الفطري لا يحتاج إلى تمرين ولا تلقين ولا تدريج ، ولا تخريج ، هذا إذا صح الحديث ، وإلا فإن إسماعيل عَلم من أعلام التاريخ الصحيح ، وهو الرأس الذي

أودع المعقول من تأريخ العدنانية أهل هذه اللغة ، لا يتجاوزونه إلا إلى
الحدس والتخمين ؛ فلا جرم كان في الاعتبار أصل اللغة ، وكانت كأنها
منسوبة إليه نسبة تأريخية ؛ لأن ما وراه كأنه منقطع عن التاريخ ؛ إذ هو
تية من الظن لا يعرف في أى موضع منه توجد الحلقة المفصومة من
سلسلة التاريخ العربى .

وعلى هذا يصح لنا أن نقول : إن أول تهذيب حقيقى فى العربية ،
يرجع إلى عهد إسماعيل ؛ أما تنقيح اللغة قبل ذلك فإنما هو درجات من
النشوء الزمنى لا يمكن بوجه من الوجوه أن يحدد أو ينسب إلى فرد معين ،
كنسبتهم بعضه لعرب بن قحطان مثلاً ، إلا إذا صح التسلسل التاريخى
حتى ينتهى إليه ، وذلك غير صحيح .

والاستدلال على نسبة المنطق العربى إلى يعرب إنما هو استدلال
لغوى فقط . تُلَبَّه إليه المجانسة اللفظية ؛ وإلا فإن من المؤرخين من يقول
إن يعرب هذا هو المعروف فى التوراة باسم « يارح بن يقطان » ، وإذا
وجدنا دلالة الإعراب — أى الإبانة — فى يعرب ، فلا نجد لها فى يارح ،
لا بالنص ولا بالتأويل .

انتشار القبائل العربية

والتهذيب الثاني

خرج أولاد إسماعيل عليه السلام ومنهم انشعبت القبائل بعد أن كانت لغتهم قد اشتدت وقطعت مسافة بعيدة من الفرق بينها وبين أصلها الذي اشتقت منه ، فابتدأت تأخذ صورة متميزة من الاستقلال .

ومن شأن الكمال في الاستقلال اللغوي استعمال القوى الكامنة في اللغة نفسها وإعطاؤها الحياة والقوى من باطنها ، لا تهتة هذا الكمال بما يُتناول من قوى غيرها ، فإن ذلك تبعية لا استقلال ؛ وقد كان هذا الاستعمال الذي أشرنا إليه أصل التهذيب الثاني الذي أحدثته القبائل بعد انشعابها ، فإن أعظم الأسباب في تكوين العربية على هذا النحو من اللين والمطاوعة على التغير الذي تعاوَرها في كل عصورها قبل الإسلام ، إنما هو عدم كتابتها ؛ لأن ما كتب لا يتغير كما أومأنا إليه في محله ؛ وهي قد صادفت من العرب قوماً كما علمت في وصفهم من التركيب الخلقى الصحيح ، والفطرة البدوية السليمة ، والطبيعة العربية السامية ؛ وإذا كنا نرى اختلاف صور الحيوان على قدر اختلاف طبائع الأماكن ، فأحرى بذلك أن يكون في الإنسان وفي اللغة المقومة له .

لا جرم كانت جزيرة العرب وكانت قبائل العرب وكانت لغة العرب سواء في سمو الطبيعة وتمييز الشأن والنزعة إلى الكمال الفطرى في كل ما هو من معاني الفطرة ؛ وإنما يمتنع الكمال عن اللغات من قبل أمور تعرض من الحوادث وأمر في أصل تركيب الغريزة ، فإذا كفى الله أهلها تلك

الآفات ، وحصّتهم من تلك الموانع ، ووفر عليهم الذكاء ، وجلب إليهم
جياذ الخواطر ، وصرف أوهامهم إلى التعرف ، وحبّب إليهم التبيين -
وقعت المعرفة وتمت نعمة الكمال ؛ وذلك شأن العرب العدنانية في كل
أدوارهم إلى الإسلام .

ولهؤلاء العرب أسباب خاصة فيهم بالجراحة اللسانية ، وهي التي اتخذوا
منها أدوات لتهديب اللغة وصلفها ، وسنفصل أمرها بعد .

فلما تفرقت القبائل أخذت اللهجات تتنوع ؛ والعرب إنما تهجم بهم
طباعتهم على حقائق الكلام ، وبذلك لا بد أن تكون قد تعددت طرق
الوضع في اللغة بطول المدة واتساع الاستعمال وتقليب الكلام على وجوهه
المستحدثة ؛ ومن ثمّ نشأت اللغات الكثيرة التي تشير إلى تاريخ هذا التنوع
لأنها مادته الحقيقية ، وسنكسر عليها باباً مفرداً .

وكانت العرب يأخذ بعضها عن بعض بالمخالطة والمجاورة ، وربما انتقل
لسان العربي عن لغته إلى لغة قبيلة أخرى ، وربما تداخلت اللغات فنشأت
من اللغتين لغة ثالثة ، على أنهم في ذلك لا يخرج كل منهم عن قياس نفسه
ووزن طبعه ، حتى كأن ألسنتهم تختلف مثل الاختلاف ما بين أجسامهم
وأذواقهم ؛ فكل منهم يفصل من الكلام ويتصرف في وجوه القول على
حسب هذا القياس الذي خُلق فيه وركب في طبعه وكان مظهر قريحته ؛
ومن هذه الجهة نشأ بينهم التنافس في إحكام اللغة والمفاخرة بالبيان
وانحراف اللسان عن الشذوذ الذي يعتبرونه خلقياً في الألسنة الشاذة ،
وساعدتهم على ذلك مواقفهم وأيامهم وأسواقهم التي يقصدونها للتسوّق
والبياعات والمناصرة والحكومة وغيرها مما هو من طبيعة المخالطة . وهذا
هو الدور الثاني من أدوار تهذيب العربية .

الدور الثالث

في تهذيب اللغة

أما هذا الدور فهو عمل قريش وحدها ، وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة ، بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعا ، وكان الأول عمل القبيلة الأولى ، فتكون اللغة قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الإحكام ، وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بؤادٍ غير ذى زرع ، لا يستقلُّ أهله بشكالف الحياة ، ولا يرزقون إذا لم تهو إليهم أفئدة من الناس ، وكانت الكعبة شرفها الله وجهة العرب وبيت حجهم قاطبة في الجاهلية ، فكان لكل قبيلة منهم صنم يحجون إليه ، حتى قيل إنهم كانوا يقرّبون القرابين في الكعبة من الإبل والغنم لثلاثمائة وستين صنماً^(١) ، وكانت تلك القبائل بطائعها متباينة اللهجات ، مختلفة الأقيسة المنطقية المودعة في غرائزها ، فكان قريش يسمعون لغاتهم ويأخذون ما استحسّنوه منها فيديرون به ألسنتهم ويجرون على قياسه ، ولو كانوا بادين كسائر القبائل ما فعلوه ، ولكن نوع الحضارة الذي اكتسبوه من تاريخهم الآن من طبائعهم وكسر من صلاتهم ، فاتفقت في ذلك حياتهم اللغوية وحياتهم الاجتماعية القائمة بالتجارة وتبادل العروض مع أصناف الناس . فلما اجتمع

(١) هذه رواية هشام بن محمد بن الكلبي عن أبيه محمد هذا : فقد ذكر في كتاب الأصنام ، أنه لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ، وجد حول البيت ٣٦٠ صنماً ، فجعل يطعن بسية قوسه في وجوهها وعيونها وهي تتساقط على رقوسها ، ثم أمر بها فأخرجت من المسجد وحرقت ، ولهذا الراوية كلام كثير عن العرب زيفه العلماء وردوه . ولا يخلو عدد الأصنام التي ذكرها من المبالغة كما حقه المتأخرون الذين بحثوا في تاريخ أصنام العرب وأصلها وأسمائها واهتموا من ذلك إلى حقائق كثيرة لا محل لبسطها في هذا الموضع .

لهم هذا الأمر ارتفعت لغتهم عن كثير من مُسْتَبْشِع اللغات ومستقبها ،
وبذلك مَرَنُوا على الانتقاد ؛ حتى رَقَّت أذواقهم ، وسمت طبائعهم ، وقويت
سلاتهم ؛ وحتى صاروا في آخر أمرهم أجودَّ العرب انتقاءً للأفصح من
الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة
عما في النفس ؛ وكانت لهم رحلتان في التجارة كل عام : رحلة الشتاء إلى
الين ، ورحلة الصيف إلى بُصْرَى في حوران ، وهي حاضرة ذلك الجبل ،
وكذلك كانوا بضربون في الأرض إلى فارس وإلى الحبشة ، فسمعوا مناطق
الناس وتدبروا وجوه العذوبة في أعذبها ، وتناولوا كثيراً من ألفاظ تلك
الأمم ، فداخلت كلامهم وأعربوها من الرومية والفارسية والعبرانية والحبشية
والهميرية ؛ وعلى ذلك صاروا بطبيعة أرضهم في وسط العرب كأنهم مجتمع
لغوى يحوط اللغة ويقوم عليها ويشد أزرها ويرفع من شأنها ويزيد في
ثروتها ، وبالجملة يُحَقِّق فيها كلَّ معاني الحياة اللغوية .

ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش في تهذيبها اللغة ،
إلا أن يستسلم للدهشة ، ويحار من أمر هذا التعاقب ، فإنه كالتسلّم المدرّجة :
تنتهي الدرجة منها إلى درجة ، على نمط متساوق من الرقيّ إن لم يكن عجيباً
في تاريخ أمة متحضرة ، فهو عجيب على الخصوص في تاريخ العرب ، ولا سيما
إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة ، وأنها لا تتجاوز مائة سنة قبل الهجرة إلى
مائة وخمسين على الأكثر ؛ فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق
النظام الطبيعي ، ظهرت نتيجتها بعد ذلك في نزول القرآن الكريم بلغته
قريش ، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراء ؛ والله يحكم ما يشاء ويقدر .

أسواق العرب

آخر الأدوار التي قامت فيها قريش مقامها في تهذيب العربية ، هو الدور العُكاظي ؛ وقد أشرنا إلى أسواق العرب آنفاً — ومنها عُكاظ — ونحن نوجز القول في بيانها لأنها ليست من غرض ما نحن فيه .

وهي أسواق كانوا يقيمونها في أشهر السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض فكانوا ينزلون «دومة الجندل» أول يوم من شهر ربيع الأول ، ثم ينتقلون إلى «بَجَر» بالبحرين فتقوم سوقهم بها في شهر ربيع الآخر ، ثم يرتحلون نحو «عُمان» في أرض البحرين أيضاً فتقوم بها سوقهم إلى أواخر جمادى الأولى ، ثم ينزلون سوق «المُشَقَّر» وهو حصن بالبحرين فتقوم سوقهم به أول يوم من جمادى الآخرة ، ثم ينزلون سوق «صَحَار» فيقيمونها خمسة أيام لعشر يَمْضِينَ من رجب الفرد . وتقوم سوقهم «بالشَّحَر» وهو ساحل بين عُمان وَعَدَن في النصف من شعبان ، ثم يرتحلون فينزلون «عدن أبين» وهي جزيرة في اليمن أقام بها أبين فنسبت إليه ، ثم تقوم سوقهم في «حَضْرَمَوْت» نصف ذي القعدة ، ومنهم من يجوزها وينزل «صنعاء» فتقوم أسواقهم بها .

ولهم أسواق أخرى غير هذه : «كندى المجاز» بناحية عَرَفة ، وسوق «بَجَنَّة» وهي تقام قرب أيام موسم الحج ويؤمُّها كثير من قبائلهم ، وسوق «حُباشة» كانت في ديار بارق نحو قَنَوْنَا من مكة إلى جهة اليمن ، ولم تكن من مواسم الحج وإنما كانت تقام في شهر رجب ؛ وأسواق كانت بين دُورهم ودور العجم يلتقون فيها للتسوق والبياعات ، وهي التي كانت أوسع أبواب

الدخيل والمعرب في هذه الالة ، وذكر منها الجاحظ في الحيوان سوق الأبلّة
وسوق لقه « كذا » وسوق الأنبار ، وسوق الحيرة

• • •

عكاظ

أما عكاظ فهي أعظم أسواقهم ، اتخذت سوقاً بعد عام الفيل
بخمسة عشرة سنة . . . ٤٠٠ للميلاد . ثم بقيت في الإسلام إلى أن نهى الخوارج
الحرورية حين خرجوا بمكة مع المختار بن عوف سنة ١٢٩ للهجرة .

وعكاظ نخل في واد بين نخلة والطائف ، فكانت تحضره قبائل العرب
كلها ، لأنها متوجّههم إلى الحج الأكبر ، فيجتمعون منه في مكان يقال له
الابتداء ، فنقوم أسواقهم ويتناشدون ويتحاجون ، لأنه مشهد القبائل كلها ؛
إذ كان كل شريف إنما يحضر سوق ناحيته ، إلا عكاظ فإنهم يتوافون إليها
من كل جهة ^(١) ، وهم كانوا لذلك العهد يتعلقون بالكلمة السائرة والخبر
المرسل ، لا يعدلون بذلك شيئاً ؛ لما ركّب في طبائعهم من الفخر وحب
المحمدة ، وما انصرفوا إليه من المباهاة بالفصاحة وقوة العارضة وقرب ما بين
اللسان والقلب ، ونحو ذلك مما اقتضته أحوالهم يومئذ .

وفي هذه السوق كان يخطب الشاعر الفحل بقصيدته ، والخطيب المصنّع

(١) كانت هذه السوق تقوم في ذي القعدة ، فمن كان له أسير يسعى في فدائه ،
ومن كانت له حكومة ، ارتفع إلى الذي يقوم بأمر الحكومة ، وهم ناس من بني تميم
كان آخرهم الأقرع بن حابس على ما نقله القلقشندي في قبائل العرب ؛ ثم
يقفون بعرفة ويقضون مناسك الحج ، ثم يرجعون إلى أوطانهم بما حملوا من آثار
هذا الاجتماع .

بكلمته ، كما فعل عمرو بن كلثوم بطولته التي سميت بالمعلقة على قول بعضهم
لأنها مع باقي القصائد السبع المعروفة علقت في هذه السوق أو في الكعبة
— وهو من الأكاذيب ، وسنفصل أمره في موضعه — وكما خطب قس
ابن ساعدة الإيادي حكيم العرب خطبته المشهورة التي شهدها منه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس على جبل أورق . وفيها ضربت
للنابغة الذبياني قبة من آدم ليتحاكم إليه الشعراء في أيهم أشعر ، وقد أشده
فيها الأعشى والخنساء وحسان في قصة مشهورة ^(١) .



ولا يخفى أن مثل هذا الاجتماع العام حالة من أحوال الحضارة ،
ولذلك اقتضى الصناعة اللسانية ؛ فكان العرب يرجعون إلى منطق قريش ،
كما كان هؤلاء يبالغون في انتقاد اللهجات وانتقاء الأصح منها . وهذا هو
الدور الأخير من أدوار التهذيب اللغوي إذ يدخل في حالة عامة يشيع فيها
المنطق الفصيح وتبلغ بها اللغة درجة عالية من النشوء ليس بعدها إلا موت
الضعيف وتحولُه إلى شكل أثرى لا منفعة فيه للمجموع المكوّن على هذه
الطريقة ولكنه يدل على أصل التكوين .

(١) وخلف عكاظ في هذا المعنى الأدبي بعد الإسلام : مرصد البصرة ، وهو من
أشهر محالها ، وكان يكون سوق الإبل فيه قديماً ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ،
وبه كانت مفاخرات الأشراف ومجالس الخطباء يتوافون إليه ساعة من نهار للحدث
والمناشدة والمفاخرة ويجتمع إليهم الناس فيهدر الشعراء ويخطب الخطباء ويتكلم
العلماء ، ولهم فيها مقامات مأثورة ومواقف مشهورة ؛ ونشيد إليه في الكلام على
الشعر . ولا يعرف من أسواق الكلام غير المرصد وعكاظ .

هذا أثر قریش فی تہذیب اللغة ، وبلغتہم نزل القرآن فتکونت بہ
الوحدة اللغویة فی العرب ، ومنع لغتہم علی الدھر أن تضمحل أو تتشعب
فتصیر إلى ما انتهت إلیہ لغات الأمم من تباین اللهجات واختلاف مناحی
الكلام كما ترى فی اللغات العامیة العربیة ، فہی من أصل واحد وقد تتباين
حتى یصیر هذا الأصل فیہا كأنه بعض الجذور الذاہبة فی طبقات الأرض
خفاء وضعفا فی التأثير .

وكما أن الذي أنزل علیہ القرآن نبی العرب ، فالقرآن نبی العربیة ،
بحیث لا تجد من فضل لرسول الله علی الأنام ، إلا وجدت فضلاً فی معناه
لكلام الله علی الكلام .

الأسباب اللسانية

أومأنا في الفصل السابق إلى هذه الأسباب ، وأن العرب قد خُصوا بها لتكون معدّلاً لألسنتهم ، وهى أسباب طبيعية فيهم ما دامت اللغة بالقياس ، وما دام قياس العربى قريبته ، فهى تجعل حركات الألسنة على مقادير مضبوطة تُوازن الحروف التى تجرى عليها كما تميل كفة الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلاً وخفة .

وقد كان يسبق إلى ظننا أن هذه الجارحة اللسانية فى العرب قد تكون بمتازة فى أصل تركيب الخلقة كما امتازت أدمغتهم عن أدمغة السلائل الأخرى ؛ وكنا نعلل بذلك ما فى منطقهم من الفخامة وما فى حروفهم من لطيف الحسن وسرى المخرج وعجيب التركيب والترتيب ؛ بيد أننا لما تتبعنا لغات القبائل واستقرينا لهجتها الباقية فى كتب العربية ، رأينا أنهم ليسوا سواء فى هذه الميزة فإن لبعضهم لهجات رديئة وطرقاً شاذة فى سياسة المنطق ، كما سنبينه فى موضعه ، فرجع عندنا أن ذلك من عمل التنقيح وأنه صنعة وراثية فى الألسنة جرت بها اللغة بجرى الكمال ؛ وهى فى بعض القبائل أظهرُ منها فى البعض الآخر ، وعلى حسب ذلك قسموها درجات فى الفصاحة كما ستعلم .

غير أنه بما لا ريب فيه أن كل قبيلة كانت تهذب فى منطقة باعتبار ما ألفتها وعلى مقدار يكافئ طبيعة أرضها ، راجعةً فى كل ذلك إلى الثقل والخفة ؛ فكل ما رفضه العرب فى الجملة أو عدلوا عنه إلى غيره من هيئات المنطق ، فإنما فعلوه استئقالاتاً ؛ وكل ما قبلوه أو عدلوا إليه فلخفته على ألسنتهم ؛ وهذا مذهب كل من يستبطن أسرار لغتهم ويتبع هياتها وتراكيبها ، حتى جعلوه فى تقدير

الكلام علة ما لا تظهر له علة .

قال ابن جني في فصل من كتابه « الخصائص » بعد أن ذكر علة عدل عامر وجاشم إلى عمر وجُثَم ، مع تلك الأسماء المحفوظة التي تمنع من الصرف للمعية والعدل دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم ونحو ذلك ، ووجهها على أنهم لم يخصصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً عما طَفَّ لهم — أي أمكن — من جملة لغتهم كما عن وعلى ما اتجه ، لا لأمْرٍ خصَّ هذا دون غيره مما هذه سبيله ، قال : « وعلى هذه الطريق ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغي أن تُتخذَ إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ؛ وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ومأماً تتورده . »

وبعد فالثقل والخفة أمران معنويان في اللغة لا يقدرهما إلى الذوق ، وهو ليس من الصفات التي يُجمع عليها الناس ؛ ثم إن الذين دقنوا اللغة لم يجمعوها إلا بعد ما انطبعت الألسنة على لغة القرآن وجرت في نهجه ، وبعد تنقّل هذه اللغة في أدوار التهذيب حتى بلغت نهايتها من الكمال ؛ فمن ههنا تألّف ذوق عام في تقدير لهجات القبائل المختلفة والتمييز بينها خفياً وثقلاً . وليس يخفى أن العلماء إنما دقنوا لغات بعينها وتناولوا من اللهجات الأخرى نقلاً قليلة بما كان باقياً لعهدهم ، وذلك للحاجة إليه في العربية ، ثم أغفلوا ما عداها فضلاً عن كثير لم يقع إليهم عليه ؛ ولذلك تأتّى لهم أن يحصروا أبنية الكلام وأنواع المستعمل منها والمهمّل ، وأن يضعوا قوانين وضوابط لتأليف الحروف

حتى توافق « منطق العرب » ومثل هذا لا ينهض به الدليل على أن ذلك كان شأن اللغة في كل القبائل جاهلية وإسلاما ؛ فلهجات العرب مختلفة ، وكلهم كانوا يدأبون في تهذيبها متابعة لسنة الكمال ، راجعين في ذلك إلى موازين القرائح التي لا تميل بطبيعتها إلا مع الاستئصال والاستخفاف على ما يكون بين مقاديرهما من التفاوت .

أمثلة من هذه الأسباب

من نواذر اختلاف العرب في لغتهم للأسباب اللسانية ، هذه الأمثلة :
(١) من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة الحرف الذي قبله مطلقاً في الفتح والضم والكسر ، فيقول في « رُدُّ مالى » : « رُدُّ مالى » كما يقول : « عَضُّ » يحرك الضاد كتحرريك العين ، ويقول في نحو فِرَّ يا غلام واطمئن واستعد : « فِرَّ واطمئن واستعد » وهم جزأ .

(٢) وكذلك يفعلون إذا اتصل الفعل بضمير غير الهاء ؛ فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبداً ، لأن الهاء خفيفة فكأنها لا تنطق ، فيقولون : رُدُّها وأُمِدَّها ؛ يعتبرون أنفسهم لخفة الهاء المفتوحة عندهم كأنهم قالوا : رُدُّ وأُمِدَّ ، والألف بالطبع تقتضى الفتحة .

وأما إن كانت الهاء مضمومة فإنهم يرجعون لطبيعتهم فيضمون ما قبلها وعلى ذلك يقولون في « مَدَّةٌ وَعَضَّةٌ » : « مَدَّةٌ وَعَضَّةٌ » - كلغة العامة - وسمع الأحمش ناساً من بني عقيل يقولون « مَدَّةٌ وَعَضَّةٌ » .

(٣) زعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون في نحو رددن

ومرئ ورددت ومررت : رَدَّنَ وَمَرَّنَ وَرَدَّتْ وَمَرَّتْ . وهذا الفعل المضاعف إذا كان آخره مفتوحا نحو ردّ ومدّ ، فالعرب يجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل أولى به ؛ لأنه لما كانا - أي الحرفان اللذان صارا حرفا مشددا - من موضع واحد ، ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخير ؛ فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفة واحدة ، وذلك قولهم : ردّي وضارّي ، إلى سائر تصارييف الفعل .

(٤) قال سيبويه : فإذا كان حرف من هذه الحروف - المدغم - في موضع تُسَكَّنُ فيه لامُ الفعل نحو رُدّ فعل الأمر ، فإن أهل الحجاز يضاعفون ولا يدغمون ، لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن يدّ من تحريك الذي قبله لأنه لا يلتقي ساكنان ؛ وذلك قولهم : أرُدّ ، وإن تضارّ أضارّ ، وإن تستعِدّ أستعِدّ ؛ يدعونه على حاله ولا يدغمونه . وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين ، فيقولون : رُدّ يافقي ، وإن تضارّ أضارّ الح . وهي اللغة المأنوسة في الفصيح .

(٥) قال سيبويه في باب ما شد من المضاعف : إنهم يقولون : أَحَسْتُ يريدون أَحَسَسْتُ ؛ وَأَحَسَنَ ، يريدون أَحَسَّسَنَ . قال : وكذلك تفعل في كل بناء تُبْنَى اللامُ من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة : شَبَّهوها بأَقَمْتُ .. فإذا قلت : لم أَحَسْ ، لم تحذف ، لأن اللام - أي آخر الفعل - في موضع قد تدخله الحركة ولم يُبَيَّنْ على سكونٍ لا تناله الحركة - أي كقولهم أَحَسْتُ - فهم لا يكرهون تحريكها . وأورد من شاذ اللغة : ظَلْتُ ، وَمِسْتُ

وظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ ، فِي ظَلَلَتْ وَمَسَّتْ : شَبَّهُوا الْأَوَّلَى بِخَفَّتْ وَالثَّانِيَةَ بِلَسَّتْ
قَالَ : وَلَمْ يَقُولُوا لِسْتُ ، أَلْبَتَّة .

(٦) وَقَالَ أَيْضًا : أَعْلَمُ أَنَّ لِلْعَرَبِ لُغَةً مَطْرَدَةً تَجْرِي فِيهَا فُعِلَ « الْمَبْنَى
لِلْجَهْلِ » مِنْ رَدَدْتُ وَنَحْوِهِ ، يَجْرِي فُعِلَ مِنْ قُلْتُ — أَيْ عَلَى وَزْنِ قِيلَ —
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَدْ رَدَّ ، وَهَدَّ . وَرَحَّبْتَ بِلَادُكَ وَظَلَلْتُ — وَأَصْلُ ذَلِكَ كُلِّهِ
بِالضَّمِّ — وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ قَدْ رَدَّ فَأَمَالُوا الْفَاءَ — يَرِيدُ أَنَّهُمْ يَنْطَقُونَ كَسْرَةَ
الرَّاءِ كَحَرَفِ « — لِيُعْلَمُوا أَنَّ بَعْضَ الرَّاءِ كَسْرَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ — لِأَنَّ أَصْلَهُ
عَلَى فُعِلَ — كَمَا قَالُوا لِلرَّاءِ أَغْرَى ، فَأَشْمُوا الزَّايَ ، وَجَعَلُوا فِي كَسْرَتِهَا
صَوْتَ الضَّمِّ ، لِيُعْلَمُوا أَنَّ هَذِهِ الزَّايَ أَصْلُهَا الضَّمُّ .

(٧) الْوَإِ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يَبْدِلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ ، فَيَقُولُ : فِي نَحْوِ وَلَدٌ وَوَجْهٌ : أَلَدٌ وَأُجُوهٌ ؛ وَإِذَا
اجْتَمَعَ الْوَإِ فِي كَلِمَةٍ فَهُمْ مِنْ لَا يَهْمِزُ فَيَقُولُ فِي قَوْلٍ وَمَوْئِنَةٌ : قَوْلٌ
وَمَوْئِنَةٌ : يَجْرِي الْحَرَكَةُ عَلَى الْوَإِ الْأَوَّلَى ؛ وَالَّذِينَ يَهْمِزُونَهَا إِنَّمَا يَرُونَهَا
حَرْفًا ضَعِيفًا فَيَضَعُونَ مَكَانَهَا حَرْفًا أَجَلَّةً مِنْهَا وَهُوَ الْهَمْزَةُ .

(٨) إِذَا كَانَتْ الْوَإِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَفْتُوحَةً ، فَهُمْ مِنْ يَبْدِلُهَا بِالْهَمْزَةِ
وَلَكِنْ هَذَا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ : كَوَجَمَ ، وَوَنَاءَ ، يَقُولُونَ : أَجَمَ ، وَأَنَاءَ ؛
وَهُوَ لَيْسَ مَطْرَدًا . قَالَ سَبْيَوِيَّةٌ : وَلَكِنْ نَاسًا كَثِيرًا يَجْرُونَ الْوَإِ إِذَا كَانَتْ
مَكْسُورَةً يَجْرِي الْمَضْمُومَةُ ، فَيَهْمِزُونَهَا إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا : مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
إِسَادَةٌ ، وَإِعَاءَ ، فِي وَسَادَةٍ وَوَعَاءَ ، وَهَكَذَا^(١) .

(١) لَابَنُ جَنَى فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ بَحْثٌ طَوِيلٌ أَشْبَحَ فِيهِ الْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ « سِرُّ
الصَّنَاعَةِ » وَقَدْ سَاقَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى وَجْهِهِ الْإِبْدَالَ مَطْرَدًا وَشَاذًا .

(٩) من لغة بعضهم إدغام الهاء في الحاء — أى إخفاؤها عندها ، وهذا الإخفاء يسميه سيبويه إدغاما — وذلك كقول الراجز يصف ناقة .
 كأنها بعد كلال الزاجر ومسحبي^(١) مرعقاب كاسر
 يريد (ومسحبه) وشبهه بذلك قول بني تميم : تحم ، ومحاولاه : يريدون
 (معهم ومع هؤلاء) فيحولون العين حاء ثم يدغمون الهاء فيها ، وذلك
 لاستثقالهم أصله وإن كان خفيفاً على ألسنة من عداهم .

(١٠) من نوادر باب الإدغام في كتاب سيبويه — وهذا الباب صفحة
 بمنة من تاريخ الأسباب اللسانية عندهم واعتبارهم في التأليف مخارج الحروف
 ومرور الصوت وما هو أندى وأفنى وأخفى في السمع ابتغاء الخفة على
 ما ألفه كل قبيل من لغته الموروثة — قول بعضهم : ذهب سلمي وقسمعت ،
 يريد ذهبت سلمى وقد سمعت ، ويقولون : مزممان ، ومساءة ، في (مذ زمان
 ومذ ساعة) وأغرب من ذلك قول بعضهم : حدثهم ، في حديثهم (وهي
 العامة المعروفة اليوم) . ومنهم من يقول : هشيء ، في هل شيء . وهشعين
 في هل تعين ، وقد وردت الكلمتان في الشعر^(٢) .

• • •

ومراتب الثقل متفاوتة عند العرب ، فقد يقل الشيء من الصحيح
 في كلامهم وإن كان له بعض نظائر من المعتل مثلاً ، كراهية أن يكثّر في
 كلامهم ما يستثقلون ، وقد يطرحونه لهذا السبب ؛ وقد يقل عندهم ما هو

(٥) قلت : وإخفاء الهاء في هذه الكلمة يقتضى تحريك الياء بالكسر .

(١) هذه اللغة قرأ بعضهم هشوب الكفار ، في « هل ثوب الكفار » ، ويتأثرون
 في « بل تؤثرون » ، وقد بقيت أشياء من هذا الفصل اللساني تتعرفها فيما يأتي بعد :

أخف بما يستعملونه . لتوهمهم فيه سببا من أسباب الثقل ، وقد يطرحونه وغيره أثقل منه في كلامهم لهذا التوهم عينه ؛ وقد يدعون البناء من الشيء . وهم يتكلمون بمنزلة في لفظ آخر . وذلك كله راجع إلى قياس القريحة المستقلة ، فلا يتقيد العربي بمتابعة غيره ولا تقليده في منطقته ناظرا إلى حقيقة المتابعة والتقليد ، بل ذلك أمر طبيعي في جميعهم ، يرجعون فيه إلى السليقة ، وينزلون منه على حكم الغريزة ؛ وقد رأينا سيديويه يقول في باب الإمالة من كتابه بعد أن أشار إلى اختلاف العرب ، وأن منهم من يوافق غيره في الإمالة وقد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبته ، وأن تلك الموافقة ليست تقليداً من بعضهم لبعض ولكنها طبيعية — قال : « فإذا رأيت عربيا كذلك » يخالف أو يوافق « فلا تُرَيِّنْهُ خَلَطٌ في لفته ، ولكن هذا من أمرهم » .

مواقع الحروف اللسانية

نظر ابن دُرَيْد في كتابه « الجهرة » إلى مواقع الحروف في كلام العرب باعتبار الأسباب اللسانية في دورانها ، فرأى أن أكثر الحروف استعمالا عندهم : الواو ، والياء ، والهمزة ، وأقل ما يستعملون منها لتفاوتها في الثقل على ألسنتهم : الظاء ، ثم الدال ، ثم التاء ، ثم الشين ، ثم القاف ، ثم الخاء ، ثم العين ، ثم النون ، ثم اللام ، ثم الراء ، ثم الباء ، ثم الميم ؛ أما باقي الحروف فهي بين المنزلتين . وقال في موضع من كتابه : اعلم أنه لا يكاد يحى في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة ، لصعوبة ذلك على ألسنتهم ؛ وأصعبها حروف الخلق ، فأما حرفان فقد اجتمعا ، مثل

أحد ، وأهل ، ونمخ ؛ غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يدموا
بالأفوى من الحرفين ويؤخرا الآلين ، كما قالوا : وَرَل^(١) ، ووتد ؛
فبدموا بالتاء مع الدال ، وبالراء مع اللام ؛ فَذَقِ التاء والدال ، فإنك تجد
التاء تنقطع بِجَرَسِ « صوت » قوى ، واللام تنقطع بِغَنَةِ ؛ ويدلك على
ذلك أيضا أن اعتياص اللام على الألسن أَقْلُ من اعتياص الراء ، وذلك
لِلَّيْنِ اللام . وقال الخليل : لولا بحة في الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم
يتألفا في كلمة واحدة ، وكذلك الهاء ، ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكل
واحدة منهما معنى على حدة ، نحو قولهم حَيْهَلٌ وَحَيْهَلًا ؛ ففى : كلمة معناها
هَلْمٌ ، وهلا : حَيْثَا^(٢) .

ثم قال ابن دريد فى امتزاج الحروف وسر التأليف فى أبنية كلامهم
بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملازمة بعضها لبعض مما هو حقيقة
الأسباب اللسانية : اعلم أن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ؛
ألا ترى أنك لا تجد بناء رباعيا مُصَمَّتِ الحروف لا مزاج له من حروف
الذلاقة^(٣) إلا بناءً يجهنك بالسين وهو قليل جدا : مثل عَسَجَدَ ، وذلك أن
السين لبنة وجرسها من جوهر الغنة ، فلذلك جاءت فى هذا البناء ، فأما الخماسى :
مثل فَرَزْدَقٍ وسفرجل ، فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من
حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان « طرفه » فإذا جاءك بناء
يخالف ما رسمته لك : مثل « دمشق وضمنج وحضافج وضقهج » أو مثل

(١) الورل : دابة كالضب ، أو العظيم من أشكال الوزغ .

(٢) يقال : حى هلا تريد : أى هلم ، وحى هلك أيضا .

(٣) انظر مخارج الحروف وأقسامها فى الفصل التالى .

عقّش^(١) ، فإنه ليس من كلام العرب فأردده ؛ فإن قوما يفعلون هذه الأسماء بالحروف المصمتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة ، فلا تقبل ذلك . فأما الثلاثي من الأسماء والثنائي فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حروف الذلاقة : مثل خدع ، وهو حسن ، لفصل ما بين الخاء والعين بالدال فإن قلبت الحروف قبح ؛ فعلى هذا القياس فألف ما جاءك منه وتدبره ، فإنه أكثر من أن يُحصَى .

عدة أبنية الكلام

وقد أطال العلماء النظر في وجوه التأليف المتصورة من تركيب الحروف العربية بضرب من الحساب واضح ، ليستخرجوا بذلك عدة أبنية الكلام العربي من البناء الثنائي إلى الخماسي ، ويستقصوا من كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه بما يأتلف أو لا يأتلف باعتبار الأسباب اللسانية أيضا . وهذه الطريقة الحسابية من وضع الخليل بن أحمد ، وقد شرحها ابن دريد في الجهرة ونقلها عنه السيوطي — في الكلام على إحياء اللغة من المازهر — وبها حصر أبو بكر الزبيدي الأندلسي في مختصر كتاب العين عدة أبنية الكلام ، ما أهمل منه وما استعمل ، صحيحا ومعتلا ؛ فذكر أن عدة مستعمل الكلام كله ومهملة ٦٦٥٩٤٠٠ ، المستعمل منها ٥٦٢٠ . والباقي مهملة لم يستعملوه لافي الصحيح ولا في المعتل ؛ أما الصحيح من المستعمل فهو ٣٩٤٤ والمعتل منه ١٦٧٦ ؛ وقد نقل كلامه برمته صاحب المازهر في الفصل الذي أومانا إليه ،

(١) هذه الكلمات أمثلة مفتعلة لا معنى لها .

وهو يشمل عدة الكلام المتصور في كل بناء ، مستعمله وهمله ، في الصحيح والمعتل من كليهما ؛ فارجع إليه إن أحببت الاستقصاء ^(١)

والمهمل عندهم على ضربين : ضرب لا يجوز اتلاف حروفه في كلام العرب ألبته ، وذلك بحكم تولف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ؛ فهذا وما أشبهه لا يأتلف .

والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مرید أن يقول عَصَخَ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ؛ ألا تراه قد قالوا في الأحرف الثلاثة خَضَعَ ؛ لكن العرب لم تقل عضخ .

فهذان ضربان للمهمل ، وله ضرب ثالث ، وهو أن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف .

وأى هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما .

(١) قد يعجب بعضهم لاستغراق العلماء في مثل هذا الإحصاء بل وجدنا من يكذبه زاعماً أنه مزوع بعيد ، وذلك قياساً على همم المتأخرين ، من علمائنا ؛ ولكن المطلع على تاريخ المحققين من العرب أيام كان العلم علماً ، يرى أن هذا مما امتازوا به في التحقيق ، ونحن نكتفي بخبر عن الزبيدي نفسه الذي نقلنا عنه هذا الحساب ، فإنه لما كتب « طبقات النحاة » وقف في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ على خبر ؛ وذلك أنه قيل له : « إن فلاناً يقول خطأ أبو عبيد في ما تبقى حرف من الغريب المصنف ، فلم أبو عبيد ولم يقع في الرجل بشئ » وقال : إن في المصنف كذا وكذا حرفاً ، فلم أخطئ إلا في هذا القدر اليسير لم يكن كثيراً .

فهضت همه الزبيدي إلى تحقيق قول أبي عبيد وإتمام الرواية حتى يضع بدل « كذا وكذا » عدداً معيناً ، فعد ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، قال فألفت فيه ١٧٧٧ حرفاً أه فتأمل .

ومن يتتبع تراكيب هذه اللغة ويتدبر أثر الأسباب اللسانية فيها ، لا يجد كلاما يعدل كلام العرب في العذوبة والبيان ، وفي الاختصار ونهج التأليف بين حروف الكلمة الواحدة ، حتى إنهم قد يراعون مواضع الحروف من معانيها ، فيجعلون الحرف الأضغف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخفى عملاً وصوتاً ؛ ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ وتفصيل ذلك موضع سيأتيك .

أما صيغ كلامهم فهي بذلك أبدع الصيغ وأسهلها ، لما تحوّه في استعمالها من التخفيف ، وما طلبوه في صوغها من الاختصار ؛ وأكثر الصيغ المهمة في العربية تجدها مستعملة في العبرانية والسريانية أو في إحداهما دون الأخرى ، مما يدل على أن هذه اللغة خلقت لساني حتى كما بيناه في صدر هذا الكلام .

أوزان الأفعال في اللغات الثلاث

وصيغ الأفعال معروفة في اللغات الثلاث ، وقد نقلنا ما عرفوه منها في اللغة البابلية ، ونحن ذاكرون هنا أوزانها في هذه اللغات المتشابهة ؛ ليستدل بالمقابلة بينها على ترقى الصفات اللسانية في العرب ، وأن مبنى كلامهم على خفة اللفظ وعذوبته ، حتى كأنهم جروا في اللغة على ناعوس اقتصادي ، وهو نهاية ما تبلغه القرائح من الكمال في أوضاع اللغات ؛ هذا إلى ما انفردت به العربية من استقامة الصوت وامتلأته ووضوحه ؛ لأنه مادة الحرف وصلاح كل شيء من مادته .

العربية	السريانية	العبرانية
فَعَلَ	فَعَلَ	فَعَلَ
انْفَعَلَ	أَفْعِلْ ^(١)	فَعَلَ
افْتَعَلَ	فَعِلَ	فَعَلَ
افْعَلْ	فَاعِلْ	هَفْعِيلْ
أَفْعَالَ	سَفْعِلْ	هَفْعَلْ
فَعَلَ	شَفْعِلْ	نَفْعَالَ
تَفَعَّلَ	فَعَّلَعْلْ	هَتَفْعَلْ
فَاعِلْ	اتَفَعَّلْ	
تَفَاعَلَ	اتَفَاعَلْ	
اسْتَفْعَلَ	اتَفَعَّلْ	
افْعَوْعَلْ	اتَفَاعَلَ	
إِفْعَوْلْ	اسْتَفْعَلَ	
إِفْعَلَى	اسْتَفْعَلَ	
	اتَفَعَّلَعْلْ	

(١) كل الكسرات التي تكون «على العين» في هذه الأوزان يترك فيها الصوت أعور فلا تنطق إلا بالإمالة، وكل أوزار العربية بحركة الأواخر بالفتح.

مناطق العرب

الحروف العربية

الحرف هيئة عارضة للصوت الساذج يتكون في مواضع من اللسان والحلق والسن والنطق^(١) والشفة ، وهذه المواضع هي مخارج الحروف ، ومحال أن يتكون الصوت في جميعها تكويناً طبيعياً يشمل الناطقين جميعاً ، بل لابد في ذلك من عمل ورأى يتبع حالة اللغة من الكمال ويقدر بقدرها ، وذلك لا يجده على أكمل الوجوه إلا في لغة العرب .

وقد يتنا فيما سبق أن الحرف الطبيعي في المنطق إنما هو الحرف الهادى الذى يتسع مخرجه لهواء الصوت فلا يقع الحرف فيه على مدرج من مدارج الحلق ولا اللسان ولا غيرهما من سائر المخارج ، ويتلوه في التكون أحرف الحلق ، لقربها من مصدر الصوت ؛ ثم تكونت باقي الحروف على نظم طبيعى بطيء ، وذلك بارتفاع أوتار الصوت وتفسيخ الإنسان في توقيع الأصوات عليها ؛ لأن الحلق إنما هو فى أصل الخلقة أداة الموسيقى اللاذوية .

وثبت ما قدمناه ما وقف عليه علماء اللغات فى مباحثهم ، وهو أن بعض القبائل فى أواسط إفريقية لا توجد فى لغتهم الحروف الشفوية : كالفاء والباء والميم والواو ؛ وبعض هنود كولومبيا لا يجدون سبيلاً إلى النطق بهذه الحروف « ب ف ج د و » ، وأكثر أقوام أستراليا لا يستعملون حروف

(١) النطق : ما ظهر من الغار الأعلى للهم وفيه آثار كالتحيز ، وحروفه « ط د ت » وتسمى الحروف النطقية .

الصفير «س ص ز» ولا هذه الحروف «ش ث ط» ؛ وأهل «نيوزيلاندا» لا ينطقون هذه الحروف «ب س د ف ح ج ل ن ص و ي» وكذلك وجدوا اللغة الهيروغليفية القديمة — وهى من أقدم اللغات المعروفة — ليس من حروفها فى المنطق «ب ج د ز ط ض» ، بل أنت ترى الدليل الذى لا سبيل إلى رده فى هذه الحروف الطبيعية الخالدة التى لا يزداد فيها ولا ينقص منها وهى ما يتهىأ فى منطق الحيوان السائم^(١) فإنها على قدر الحاجة الحيوانية مما لا يتجاوز معنى الإحساس الذى هو النطق الباطنى .

أما الحروف العربية فهى المعروفة اليوم بالحروف الأبجدية : أو ألف باء ، ولم تكن على هذا الترتيب الهجائى من قبل ، وإنما هو ترتيب نصر ابن عاصم ويحيى بن يعمر العدوانى ، فى زمن عبد الملك بن مروان ، حين بُدئ فى إصلاح الخط وتمييز الحروف والحركات — كما سيأتى فى موضعه — وكانت قبل ذلك على ترتيب «أ ب ج د هـ و ز» المعروف ، وهو ترتيب السريانية والعبرانية .

ومن علماء اللغة من يرتبها على وجه آخر ، كالخليل بن أحمد : فإنه اعتبر ترتيبها على مخارجها الطبيعية ذاهباً من الصدر إلى الشفتين ، وبنى على هذا الوضع كتاب «العين» الذى هو أول كتاب جمع اللغة فجعلها هكذا^(٢) :

(١) أما الحيوان المروض المسأخوذ بالعناية والتعليم والتلقين ، فقد يقبض جملة من حروف اللغة التى يعلم بها ، وبذلك تأتى لبعض الالمانيين أن ينطق كلبه بألفاظ خالصة من اللغة الألمانية ، ولـكنها فى الجملة من حاجات الكلب الطبيعية : كالأكل والشرب ، فلا تخرج عن معنى الإحساس أيضاً .

(٢) قال الأزهري فى «التهذيب» نقلاً عن اللبث بن المظفر — متمم كتاب العين بعد الخليل — : لما أراد الخليل الابتداء فى كتاب العين ، أعمل فكره فيه فلم =

ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط
د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي

وقد خالفه بعضهم ، ولا نرى فائدة في استقصاء أقوالهم المختلفة وهذه الحروف ٢٩ حرفاً بإضافة الهمزة — وهو رأى سيئويه وعليه المحققون ، وكان أبو العباس ثعلب لا يعدها منها — وتسمى حروفاً أصلية ، ولها أربع حركات أصلية أيضاً ، وهي الفتحة والضمة والكسرة والسكون ^(١) .

وهذه الحركات قديمة في اللغة ، لأنها هيئات المنطق ، ولكن دلائلها الخطية ، — ، لم تكن عندهم ، بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا وأرادوا ضبط قراءتهم في الأناجيل ؛ فوضعوا علامات صغيرة تدل على الحركات ، وهي نقطة أو خط صغير فوق الحرف أو تحته أو بين يديه ، ولا يزال أثر هذه الطريقة في المصاحف المخطوطة في القرن الثاني للهجرة ؛

== يمكنه أن يتدبّر من أول اب ت ث الخ ، لأن الألف حرف معتل ، فلما فات أول الحروف ، كره أن يجعل الثاني أولاً ، وهو الباء ، إلا بحجة وبعد استقصاء ؛ فتدبر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق فصير أولها بالابتداء أدخلها في الحلق ، وكان ذوقه إياها أنه كان إذا أراد أن يذوق الحرف ، فتح فاه بألف ، أى الحرف الطبيعي في النطق كما قدمنا ، ثم أظهر الحرف ، الذى يريد ذوقه ، نحو ا ت ، ا ح ، ا ع ، فوجد العين أقصاها في الحلق وأدخلها ، فجعل أول الكتاب العين ، ثم ما قرب مخرجه منها ، الرفع فالأرفع ، حتى أتى على آخر الحروف .

(١) في كتاب « سر الصناعة » لابن جني : الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛ فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وكان متقدمو النحويين يسمون الفتحة : الألف الصغيرة ، والكسرة : الياء الصغيرة ، والضمة : الواو الصغيرة .

فقد كانت تكتب من غير نقط إلا للشكل ؛ فالنقطة فوق الحرف علامة الفتحة ، وتحت علامة الكسرة ، وإلى جانبه علامة الضم ؛ وأول من وضع هذه الطريقة للعرب أبو الأسود الدؤلى ؛ ولذلك تأريخ يأتى فى محله .

والمراد بالحروف والحركات « الأصلية » التى يستوى فى الإتيان بها الأقحاح من العرب الذين لم تخلط لغتهم ولا وروثوها مخلوطة ؛ فإن لمن عداهم حروفاً أخرى تسمى متفرعة .

الحروف المتفرعة

وهى حروف من التسعة والعشرين حرفاً تتميز بإشراب الحرف ^(١) صوتاً من غيره ، وهى قسمان : مستحسنة ، ومستهجنة ؛ ونحن نذكرها فى هذا الفصل مقرونة بما يناسبها من لغات العرب ، تحقيقاً لغرضنا التاريخى .

المستحسنة

أما المستحسنة فهى التى عرفت فى لغة من يؤثق بعريته وتستحسن فى قراءة القرآن وإنشاد الشعر بحيث لا تشوب المنطق منها هُجْنة أو زراية ، وهى :

(١) النون الخفيفة التى يكون مخرجها من الخياشيم . كما تقول « عنك » تخرج النون بغنة من الخياشيم ، وهذه النون فى منطق كثير من أشراف العرب ، ومن لغاتهم أنهم يستجيزون فى الشعر جمع الميم والنون فى القوافى لاجتماعهما فى الغنة التى ترتفع إلى الخياشيم ، وعليها قول الراجز :

بُئِىَ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيْنَ * الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعْمُ

(١) سمي سيبويه بعض الحروف : بالمشربة ، وذلك فى باب الوقف من كتابه

ينطقها «الطعمين»^(٤) ، للقافية . وقال آخر :

ما تنقِم الحرب العوان منى بازِلُ عامين حديث سنى
لمثل هذا ولدتنى أمى

ينطقها «أنى» .

التسهيل

(٢) الهمزة التى بينَ بينَ ؛ وهى التى تقع متحركة بعد ألف ؛ فإنهم ينطقون بها حرفا بين الهمزة وبين حرفٍ حركتها ، ويجعلون الحركة التى عليها — أى الهمزة — مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تسكن ؛ فينطقون بها بحرف بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة : نحو تساءل ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة : نحو تفاؤل ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة : نحو قبائل .

وهذا الحرف المنطوق به يسمّى الهمزة المسهلة أيضا ، وذلك فى لغة قريش وأكثر أهل الحجاز : يخففون الهمزة لأنها أدخل فى الحلق ولها نبرة تجرى مجرى التهوُّع^(٥) فثقلت بذلك على ألسنتهم . ويروى عن على أنه قال : نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا . أما تحقيق الهمزة فهو الأصل ، وهو لغة تميم وقيس .

(٥) قلت : والطعمين : تصغير الطعام .

(١) يريد أن صوت الهمزة فى مخرجها من الحلق يشبه صوت من يتكلم القىء .

لغات في التخفيف

والتمهيد نوع من أنواع التخفيف المقررة في علم الصرف ، ولا محل لبسط ذلك في هذا الكتاب ، ولكننا نذكر منه أمثلة من لغاتهم فيه جرياً على طريقتنا من جمع الصور التاريخية لهذه اللغة كما سنفصله^(١) :

فمن العرب من يبدل الهمزة المفتوحة إذا كانت منفصلة - أى بين كلمتين - إلى لفظ ما قبلها ويُدغمها فيه « وبسمونه التخفيف البدل » فيقولون « أو أنت » : « أو أنت » ، وفي « أبو أيوب » : « أُبُوْ يُوْب » ، وهكذا .

فإذا كانت الهمزة المنفصلة مكسورة أو مضمومة فأهل التخفيف لا يدغمونها فيما قبلها بل يقولون في نحو « أحلبنى لإيلك » : « أحلبنى إيلك » ، وفي نحو « هذا أبو أمك » « أُبوْمَك » - فيُلَقَّون حركة الهمزة على ما قبلها .

أما إن كانت الهمزة في كلمة واحدة - أى غير منفصلة - نحو سَوَاة ، ومَوَالَة ، فإنهم يحذفونها فيقولون : سَوَاة ، ومَوَاة .

فذلك كما ترى قريب من لغاتنا العامية ، وأقرب منه أنهم يحذفون الهمزة بعد المنحرك المبني ويلقون حركتها عليه ، فيقولون في نحو « قال إسحاق » ، وقال أسامة ، قال شُحْق ، وقال سَامَة .

وكذلك يحذفون الهمزة إذا كانت أول كلمة وكان آخر الكلمة التي قبلها ألفاً ، وفي هذه اللغة : إن كان ما بعد الهمزة حرفاً ساكناً حذفوا معها الألف التي قبلها لتلا يجتمع ساكنان ، فإن لم يكن ذلك أبقوا الألف

(١) نتقدم إلى القراء أن يتقصصوا ما ذكرناه من لغات العرب وما نذكره وما سنذكره منها في الفصول التالية ، لأنها في حقيقتها درجات تاريخية ، ثم هي بجملتها لا يجمعها كتاب كائناً ما كان لتقدم أو متأخر .

وحذفوا الهمزة وحدها ؛ فيقولون في نحو « ما أحسن زيداً » : مُحَسِّنَ زيداً .
وفي « ما أشدَّ عمرًا » ، ما شَدَّ عَمْرًا ، يُقَوْنَ في هذا المثال الألف التي قبل الهمزة
لأن ما بعدها متحرك « وهو الشين » .

الإمالة

(٣) من الحروف المستحسنة ، الألف التي تُمال إمالة شديدة ، وذلك
أن يُنْعَى بالفتحة نحو الكسرة إلى حد لو زاد صارت الألف ياء ؛ وهي
الإمالة الكبرى ، ويسمونها الْمُخَضَّة ، ونطقها بحرف « ن » ، أما غيرها
فيسمونها الإمالة الصغرى ، وبينَ بَيْنَ ، وبينَ اللَّفْظَيْنِ ، وتسمى تَرْقِيقًا أيضًا ؛
وهذا خاص بإمالة الفتحة التي قبل الألف فقط : كعابد ؛ والمراد من الإمالة
إما غرضٌ مناسبٌ صوتٍ النطق بالفتحة إلى صوت النطق بالكسرة التي
قبلها حتى تقرب منها : كعباد ، أو التي بعدها : كعالم ؛ أو المناسبة لصوت
النطق بياء قبلها : كسيال ، وشيبان ؛ أو للتنبيه على أصل الألف الممالاة إذا
كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة : كباع ، وخاف ؛ أو للتنبيه على الحالة
التي تصير إليها الألف في بعض الأحوال : كأففى ، وحلى ؛ لأنهما تصيران
في الثنية أَفْعَيَان ، وَحَلَيَان .^(١) وسائر أسباب الإمالة وأنواعها مفصل
في كتب التصريف ولا تمس حاجتنا إليه ، وإنما نقصد منه إلى معنى التاريخ

(١) من لغات العرب أن بعضهم يبدل الألف في أففى وحلى ياء في الوقف ،
فيقول : أففى وحلى « بكسر العين واللام » ، وبعضهم يبدلها واوًا فيقول : أففو
وحبلو ؛ وقال ابن سيده في التخصيص بعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين في الوصل
والوقف . وفي سر الصناعة : حكى سيبويه عنهم في الوقف : هذه حبلأ ، يريدون
حبلى ورأيت رجلا ، يريدون رجلا ؛ وقال : إن الهمزة فيهما بدل من الألف ،
وحكى أيضاً أنهم يقولون : هو يضربها ، بالهمزة . وهذا كله في الوقف .

اللغوى فقط .

فأصل التقريب شائع في كلامهم ، يقتربون الحرف إلى الحرف للشبه بينهما ، كما يقتربون الصاد من الزاي ونحوها - على ما سيأتى - وليست الإمالة مطردة في أهل اللغة الواحدة ؛ فإن أهل الحجاز يُميل بعضهم قليلا في مواضع معينة ، وأكثرهم لا يُميلون ؛ وبنو تميم وهم أحرص العرب عليها في منطقتهم - يُميل بعضهم في مواضع وينصب بعضهم «لا يُميل» في مواضع أخرى ، وقد يميلون جميعاً في أشياء معروفة .

ولناس كثير من العرب ممن ترضى عريبتهم أنواع من إمالة الألف ، فيقولون : هو يريد أن يضربها ؛ ونحو ذلك ؛ لأن الهاء خفيفة والراء مكسورة ، فكأنها عندهم «يضربا» - بدون هاء - ولذلك يميلون ؛ وفي هذه اللغة يقولون : منها ، فيُميلون أيضاً ، ويقولون : فينا ، وعلينا ؛ فيميلون للياء حيث قربت من الألف ، وكذا «يدا ، ويدها» يميلون فيهما للياء أيضاً ؛ ومن أهلها بنو تميم وقوم من قيس وأسد .

وتم حروف تمنع من إمالة الألفات وهى «ص ض ط ظ غ ق خ» إذا كان حرف منها قبل الألف وكانت الألف تليه : كصادق ، وضامن ، وطائف ، وظالم ، وغائب ، وقاعد ، وخامد ؛ وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إليه فغلبت عليها هذه الحروف وقربتها منها لاستواء الصوت في مجموع الكلمة .

قال سيبويه : ولا نعلم أحداً يُميل هذه الألف «مع المستعلية» إلا من

لا يؤخذ بلغته ؛ فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورا ، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، نحو : الضعاف ، والصعاب ، والقياب ، مثلا ؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع هذه الحروف المستعلية ثم يصوتونها فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد .

وبقيت أشياء كثيرة لا تتعلق بفرضنا ، ولكن جماع القول في هذا الباب التاريخي ما قاله سيدييه ، من أنه ليس كلُّ من أمالَ الألفات وافقَ غيره من العرب من يُميل ، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبه ، وكذلك مَنْ كان النصبُ من لغته لا يوافق غيره من ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر ، فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تُرَيِّنه خلط في لغته . ولكن هذا من أمرهم .

المضارعة بين الحروف

(٤) ومن الحروف المنفرعة المستحسنة ، الشين التي تكون كالجيم ؛ فإنهم يُشربونها صوتَ الجيم متى كانت الشين ساكنة قبل دال ؛ لأن الدال بجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة^(١) فيريدون بهذا النطق تناسب الصوت على ما هو من أمرهم . وذلك نحو أشدق ومشدود ، فإنهم يُشربون هذه الشين صوت الجيم فتنطق كحرف (ز) وهي الجيم في منطق السوريين .

(٥) ومنها الصاد التي تكون كالزاي ، وذلك أن الصاد متى كانت ساكنة وكان بعدها دال نطقوها زايا مفخمة غير خالصة ، لأنهم يضارعون

(١) انظر فصل مخارج الحروف .

بها أشبه الحروف بالذال في موضعه وهو الزاي ، لأنها حرف مجهور غير مطبّق ، فيقولون في نحو ، أصدر ، ومصدر ، والتصدير ، أذدر ، ومزدر ، والتزدير ؛ ولكن كما ينطق عامتنا حرف الظاء ؛ وقال سيبويه : وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة ... إرادة أن يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد .

وقد يضارعون بالصاد أيضا منطلق الزاي إذا كانت الصاد متحركة ، نحو : صدق ، وربما ضارعوا بها وهي متحركة وبعيدة عن الذال ، نحو مصادر ، بل وفي نحو الصراط أيضا وإن لم يكن في الكلمة ذال ، ولكنهم يعتبرون الظاء كالذال . وفي شرح الفصيح لابن خالويه : إن من لغة بعض العرب أن يُشَمَّ « الصفا والعصا » فيُشَرِّب الصاد صوت الزاي مع أنه ليس فيهما ذال ولا ما هو في حكمها ، قال : وهي لغة سوء .

وكذلك قد يضارعون الشين بالزاي إذا كان بعدها ذال ، لأنها في الخمس والرخاوة كالصاد ، فيقولون في نحو ، أشدق ، أزدق ؛ وقد مرت اللغة الأخرى في النطق بهذه الشين .

(٦) ومن الحروف المستحسنة ألف التنخيم ، وهي أَلَفٌ يُنَحَّى بها نحو الواو فتكون كحرف O وينطق بها أهل الحجاز في قولهم : الصلاة ، والزكاة ، والحياة ؛ ويقال إنهم كتبوا هذه الكلمات في المصحف بالواو بدل الألف على هذه اللغة ؛ ولا يقاس في ذا المنطق بل ينتهي فيه عندما انتهت إليه العرب .

الحروف المستهجنة

وهي حروف لا يستحسنونها ولا تكثر في لغة من تُرتضى عريته، ولا يؤخذ بها في قراءة القرآن وإنشاد الشعر؛ وهذه الحروف لا يستطيع بعضهم النطق بأصولها، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، وهي :

(١) حرف بين الجيم والكاف ينطق به كمنطق الجيم المصرية، فيقولون في (كافر) : جافر، وهو اليوم من لغات اليمن وبغداد،

(٢) الجيم التي ينطق بها كالـكاف، وكانت لغة سائرة في اليمن، وهي اليوم فاشية في أهل البحرين، فيقولون في «رجل، وجمل» : ركل، وكمل.

(٣) الجيم التي كالشين، وهي عكس الشين التي كالـجيم في الحروف المستحسنة، ولكنهم استهجنوا هذه لأنها إنما يُنطق بها كذلك إذا كانت ساكنة وبعدها دال أو تاء نحو «اجتمعوا، وأجدر»، يقولون فيهما اُشْتَمَعُوا وأُشْدَر؛ وموضع الثقل أنه ليس بين الجيم والدال، ولا بينها وبين التاء، تباين؛ بل هما شديدتان.

ومن لغاتهم أيضا أنهم يقربون الجيم من الدال في وزن (الافتعال) فيبدلون الدال مكان التاء من هذا الوزن ليكون العمل من وجه واحد، يقولون في نحو «اجتمعوا واجتروا» : اُجْدَمَعُوا وأُجْدَرُوا.

(٤) حرف بين الكاف والقاف، وهذا لم يذكره سيبويه في كتابه بين الحروف المنفرعة، ولكن ذكره ابن فارس في فقه اللغة قال : فأما بنو تميم فإنهم يُلحِقون القاف باللهاء حتى تغلظ جدا، فيقولون : «القوم» فيكون

بين الكاف والقاف ، وهذه لغة فيهم ، قال الشاعر :

وَلَا أَكُولُ لِسَكْدَرِ الْكَوْمِ قَدْ نَضَجْتُ وَلَا أَكُولُ لِبابِ الدَّارِ مَكْفُولُ

يريد في كل ذلك القاف . وهذا الحرف يسمى القاف المعقودة ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : وهي الآن غالبية في لسان من يوجد في البوادي من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة لا بالقاف الخالصة المنقولة على وضئها الخالص على السنة أهل الأداء من أهل القرآن .

(٥) الضاد الضعيفة ، قال سيدييه في مخرجها : إنها تُتَكَلَّفُ من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة . وقال الفارسي : كما إذا قلت ضَرَبَ ولم تُشَبِّعْ مخرجها أي الضاد ، ولا اعتمدت عليه ولكن تخفَّفَ وتختلس فيضعف إطباقها ، ويقول السيرافي إنها في لغة قوم ليس في لنتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم فربما أخرجوها ظاء لإخراجهم ليهاها من طرف اللسان وأطراف الشايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء .

(٦) الصاد التي كالسين ؛ يقربونها من السين لكونهما من مخرج واحد وهي كـ بعض لغات المنتظرين من العوام ، يقولون في « صالح » : سالح . ومن لغات العرب إبدالهم السين صاداً إذا كان بعدها قاف وكانا في كلمة واحدة ، فيقولون في « سُقْتُ » ، « صُفْتُ » ، وكذا يعتبرون الفين والحاء بمنزلة القاف ، يقولون : صالغ وصاخ ، في « سالغ وسلخ » ، وهذه من لغة بني العنبر ؛ وقد قالوا أيضاً : صاطع ، في « ساطع » .

(٧) الطاء التي كالتاء ، وهي فاشية في لغة عجم أهل الشرق ؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدوم ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم فارتضخوا هذه الَّلَكْنَة ، فيقولون في « سُلْطَان » : سُلْتَان بتفخيم قليل .

(٨) الظاء التي كالتاء ، وهو حرف يحىء من المبالغة في إفشاء الظاء فتخرج كأنها تاء مفتحة .

(٩) الباء التي كالفاء ، في نحو « أصبهان وبلخ » ، وهي على ضربين . أحدهما لفظ يكون الباء أغلب عليه من الفاء كحرف (P) ، والآخر لفظ يكون الفاء أغلب عليه ، وهما حرفان من حروف المعجم سوى الباء والفاء المختصين . قال السيرافي : وأظن العرب إنما أخذوا ذلك من المعجم لمخالطتهم لإياهم .

(١٠) الياء كالواو في نحو قيل وبيع بالإشمام ، وهي لغة بعض العرب ، يُشِمُّون الياء صوت الواو فتخرج كحرف (eu) .

(١١) الواو التي كالياء في نحو ، مذعور وابن بور ، ينطقون بها كحرف (u) وهي في لغة كثيرين من قيس وأكثر بني أسد : كقفقس ودُبِير ، يجيئون بها بدل واو المد التي بعدها راء مكسورة ، فتميل الضمة إلى جهة الكسرة ، ويتبع ذلك ميل الواو إلى جهة الياء كما قال سيبويه .

تلك جملة ما عرفوه في مناطق العرب ، وهي ولا شك آثار يرتضخونها من لغات أخرى : كالعبرانية والسريانية ولغة الفرس والروم والحبشة وغيرهم ممن خالطوهم في أقدم أزمانهم ، ولا يزال ذلك بيناً في مناطق هذه اللغات إلى اليوم .

صفات الحروف ومخارجها

لا يزيد أن نطيل في بيان مخارج الحروف العربية وضبطها على وجوهها الصحيحة المتنافلة عن العرب ؛ فذلك خارج عن غرضنا في هذا الكتاب ، ثم هو موضوع فن برأسه ، وهو فن التجويد الذي وضعه حفص بن عمرو الدوريّ صاحب القراءة المشهورة بـ «قراءة حفص» وقد أخذ عن عاصم عن التابعين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك بعدُ مستفيضٌ في كتب التصريف ، وقد وضع فيه ابن جنى كتابه «سر الصناعة» ، وهو أتم كتاب في ذلك ، قسمه على أبواب بعدد الحروف ، فذكر فيه أسماءها وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها وخلاف العلماء في ذلك مستقصى مشروحا .

ولكننا نذكر أنواع هذه الحروف باعتبار صفاتها ، لأن هذه الصفات إنما هي مصطلحات تاريخية في اللغة ، وهم يسمون الخطأ فيها — صفات الحروف — لحناً خفياً ، وقد سمينا بعضها فيما تقدم لنا من الكلام ، فنذكر جملتها في هذا الفصل ترجمة لتلك وتوفية للفائدة ، ثم نلم بمخارجها بعد .

الصفات

يقسمون الحروف باعتبار صفاتها إلى تسعة عشر نوعا ، وبعضهم يبلغ بها إلى أربعة وأربعين ، وكثير ينقصون أو يزيدون ؛ أما الأنواع المشهورة عند علماء هذا الفن والتي هي كالأصول ، فهي حروف : همس ، وجهر ، وشدة ، ورخاوة ، وبينَ بينَ ، وحروف استعلاء ، واستفال ، وإطباق ،

وانفتاح ، وتفخيم ، وترقيق ، وتفشٍ ، وتكرير ، واستطالة ، وغنة ، وذلاقة
ومد ، ولين ، وصفير ، وقلقلة :

(١) فالحرف المهموس هو الذى ضَعُفَ الاعتماد فى موضعه حتى جرى
النفس معه ، وحروف هذا النوع عشرة : ه ح خ ك ش س ت ص
ث ف .

(٢) والحرف المجهور هو الذى أُشْبِعَ الاعتماد فى موضعه — أى على
مخرج الحرف — وَمُنِعَ النفسُ أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه
ويجرى الصوت ، وحروف هذا النوع تسعة عشر ، لأنها كل ما كان
غير مهموس .

(٣) والشديد هو الذى يمتنع الصوت أن يجرى فيه لكمال قوة الاعتماد
على مخرج الحرف ، ولهذا النوع ثمانية حروف : ه ق ك ج ط ت د ب ،
(٤) والرخو هو الذى يجرى فيه الصوت لضعف الاعتماد على مخرجه ، مع
نفس قليل ، وذلك فى الرخو المجهور ، أو كثير وهو فى الرخو المهموس ؛
وحروف الرخاوة ستة عشر : (ذ ظ غ ض ز و ي ا ه ح خ ش س
ت ص ث) وهذه الثمانية الأخيرة هى كل حروف الهمس ماعدا
الفاء والكاف .

(٥) وأما الحرف الذى هو بَيْنَ بَيْنٍ فهو المتوسط بين الرخاوة والشدة
وذلك من عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه ؛ وحروفه خمسة :
(ل ن ع م ر) وهذه الحروف المتوسطة كلها مجهورة

أما الأنواع السابقة ففنها الشديد المجهور ، وهو ستة حروف : (ء ق ط
ب ج د) .

ومنها الشديد المهموس وهو حرفان : (ك ت) .

ومنها الرخو المجهور وحروفه ثمانية : (ض ظ ذ غ ز ا و ي)

ومنها الرخو المهموس وهو ثمانية أيضا : (ه ح خ ش س ص ث ف)

وهذه الثمانية هي جميع الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء .

(٩) الاستعلاء . هو أن يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك

العليا ، وحروفه سبعة (خ ص ض غ ط ق ظ) وأشدها استعلاء القاف .

(٧) والاستيفال ضد الاستعلاء ، وحروفه كل ما عدا السبعة المتقدمة

(٨) الإطباق : وهو انحصار الصوت فيما بين اللسان والحنك ،

لانطباق الحنك على وسط اللسان بعد استعلاء أقصاه ووسطه إلى جهة

الحنك ، كما تعرف ذلك عند النطق بحروفه ، وهي أربعة : (ط ظ

ص ض) وجملتها من حروف الاستعلاء ، ولا يكون الإطباق تأما

إلا مع الطاء .

(٩) والانفتاح : هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان

والحنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما ، سواء انطبق الحنك على

أقصى اللسان أو لا ؛ وحروفه كل ما عدا الأربعة المطبقة ؛ وكل حروف

الاستفالة منفحة .

(١٠) التفخيم : وهو تغليظ الحرف في مخرجه بحيث يمتلي الفم بصداه

وحروف الاستعلاء كلها مفخمة ، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة

إلا الراء واللام في بعض أحوالهما ، وإلا أُلِف المدة ، فإنها تابعة لما قبلها

تفخيمًا وترقيقًا .

(١١) والترقيق : وهو نخالة الحرف بحيث يكون جسمه ناعلا لا يمتلي

الفم بصداه .

(١٢) والتفشي : كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحذك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحروف ، وحرف التفشي هو الشين فقط على المشهور ، وبعضهم يجعله في الضاد والثاء والفاء ، وبعضهم يقول إن في الصاد والسين تفشياً أيضاً ، وكل ذلك غير مجمع عليه .

(١٣) والتكرير : ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحروف ؛ وحرفته الراء فقط ، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشدداً نحو : مرة ، وكرة .

(١٤) والاستطالة : امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها وهي جنب اللسان لا طرفه ، وحرفها الضاد فقط ، وبعضهم يقول إن الشين مستطيلة أيضاً لأنها نفشت واستطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، وهذا نقله صاحب المخصص .

(١٥) والغنة : صوت يخرج من الخيشوم — أقصى الأنف — ولذلك لو أمسك المتكلم بأنفه لم يمكن خروجها ، وحرفها النون ، ولو تنوينا « والميم إذا سكنتا ولم تظهرا .

(١٦) والذلاقة : حروف سُميت بذلك لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة ، أي طرفهما ، وهي « ف ر م ن ل ب » وضدها حروف الإصمات ، وهي ما عدا هذه الستة .

(١٧) والمد : هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين زيادة على المد الطبيعي ، وحروفه « ا و ي » لأن مخرجها متسع لا تنهاتها إلى هواء الفم ، ومخرج الحرف إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ، وكل حرف تجده مساوياً لمخرجه إلا

هذه الحروف الثلاثة^(١) . وللد في علم التجويد ألقاب عشرة ليس هذا موضعها .

(١٨) والصفير : صوت يخرج مع الحرف يشبه صفير الطائر ، وحروفه ثلاثة : « س ص ز » .

(١٩) والقلقلة : صوت زائدة يحدث بفتح مخرج الحرف بتصويت ، ويشترط عندهم في إطلاق اسم القلقلّة على ذلك الصوت ، أن يكون شديدا جهرياً ؛ وحروفها خمسة : « ق ط ب ج د » والمبرّد بعد الكاف من حروف القلقلّة ، كأنه لم يشترط قوة الصوت الزائدة ، وعلى ذلك تكون التاء منها أيضاً ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه ، لأنها كالـكاف ، والصوت فيهما يلبس جري النفس ، وهو صوت هسهسه ضعيف ، ولذلك عُدّا شديدين مهموسين .

المخارج

تلك صفات الحروف المجمع عليها أما مخارجها الطبيعية فهي خمسة عشر على ترتيب ذهابها مع الصوت من ابتداء الصدر إلى شفيتين كما ترى :

١ — حروف المد « ا و ي » ، تخرج من جوف الصدر وتنتهي إلى هواء الفم .

٢ — « هـ ، حـ » مخرجهما من أقصى الحلق ، غير أن الهمزة أدخل فيه .

٣ — « ع ، ج » من وسط الحلق ، والعين أدخل من أختها .

(١) سيبويه يعتبر لين حرفين : الواو والياء ، ويحذف الالف والهاوى ، لأنه حرف اتسع لهواء الصوت ، مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، قال : لأنك قد تضم شفّيتك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك .

- ٤ — « غ ، خ » من أدنى الحلق إلى الفم : والذين أدخل .
 ٥ — « ق » من بين أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .
 ٦ — « ك » مما يلي مخرج القاف من اللسان والحنك .
 ٧ — « ج ، ش ، ي » من بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك ،
 غير أن الجيم أدخل والياء أخرج .
 ٨ — « ض » من بين جانب اللسان من أقصاه إلى قرب رأسه وبين
 ما يقابل ذلك من الأضراس العليا فستغرق أكثر حافة اللسان .
 ٩ — « ل » من بين جانب اللسان حيث ينتهي مخرج الضاد إلى منتهى
 طرفه وبين ما يقابل ذلك من الحنك الأعلى فوق الأسنان ،
 فالضاد واللام يتوزعان حافة اللسان^(١) .
 ١٠ — « ر ، ن » من بين طرف اللسان إلى رأسه وبين لثة الشفتين العلويتين ،
 غير أن الراء أدخل في ظهر اللسان قليلا^(٢) .

(١) سمي به يسمى اللام والراء حرفي الانحراف ، لأن اللسان ينحرف عند النطق باللام إلى داخل الحنك ، فلا يخرج الصوت من موضع اللام بل من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك ؛ وينحرف عند النطق بالراء إلى جهة اللاله ، قال ولهذا يلشغ فيها الاطفال فيخرجونها لا ماً .

(٢) المراد بهذه النون ما يسمونه النون المظهرة ، والإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء هي أحكام هذا الحرف ؛ فالمظهرة النون الساكنة إذا كان بعدها حرف من حروف الحلق ، نحو أنعمت ، والمدغمة التي يتلوها من كلمة أخرى حرف من الحروف المجموعة في قولهم « يرملون » ، ويكون الإدغام بغنة إذا كان الحرف التالي ميماً أو نوناً ، وتقلب النون ميماً إذا تلاها باء : نحو منبع ، وتكون خفيفة ، أي بين الإظهار والإدغام إذا تلاها باء نحو منبع وتكون خفية أي بين الإظهار والإدغام إذا تلاها حرف من الخمة عشر الباقية بعد الحروف التي أشرنا إليها .

١١ — ط ، د ، ت ، من بين طرف اللسان وبين أصول الثنايا

العليا مصعدا إلى الخنك ، غير أن الظاء أدخل والثاء أخرج .

١٢ — ص ، س ، ز ، من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن

يتصل بها الحرف وإنما يحاذيها ويسامتها ، غير أن الصاد أدخل

والزاي أخرج .

١٣ — ظ ، ذ ، ث ، من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ،

غير أن الظاء أدخل والثاء أخرج .

١٤ — ف ، من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

١٥ — ب ، م ، و ، من بين الشفتين منطبقتين للباء والميم ، ومنفتحتين

للوواو ، غير أن الباء أدخل واللواو أخرج .

اختلاف لغات العرب

قدمنا أن من بعض أسباب اختلاف اللغات عند العرب كونهم أميين لا يكتبون ، فبقيت اللغة متعلقة على الألسنة ، تغير مادام يُتكلّم بها ومادامت ألسنتهم منصرفة بالسليقة أو ماهو في حكاها ، كالتقليد الطبيعي الذي يأخذ به العربيُّ للخفة وانحراف لسانه إليه طبيعة لأنه يركب منه قياس نفسه كأنه من منطقة الموروث .

لاجرّم كانت اللغات كثيرة ؛ فإن العرب قبائل ، وتحت كل قبيلة بطون متعددة ، ثم الانحياز ، ثم العشائر ، ثم الفصائل^(١) ؛ ولا بد أن يكون ناموس الاختلاف قد عمّ هذه الأقسام كلها ، إن لم يكن في أصل اللغة ففي الفروع واللهجات .

وقد نقل صاحب التخصص في موضع من كتابه أن أبا عبيد روى عن الكسائي النحوي - توفي سنة ١٨٢ - أن المضارع من (نمى) إنما هو (يَنُمِي) بالياء ، وقال الكسائي : لم أسمع (ينمو) بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، ثم سألت عنه جماعة من بني سليم فلم يعرفوه بالواو . هذا على انتشار اللغة يومئذ بالقرآن والشعر في جمهور العرب ، ولزومها على الغالب طريقة واحدة وحدًا معروفًا ، ومع ذلك بقي الاختلاف حتى في الفصيحة الواحدة ؛ لأن هذين الأخوين أهل بيت واحد امتاز بهذه اللغة عن العشيرة كلها .

ولا بد لنا من التنبيه على أن الرواة والعلماء لم يدوّنوا اللهجات على

(١) العشيرة : ردهم الرجل ، والفصيحة : أهل بيته خاصة .

مناطق العرب قبل تهذيب قريش للغة ، ولكنهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام ، وأشياء أصابوها في أشعار العرب مما صححت روايته قبيل ذلك ؛ أما سواد ما كتبوه فقد شاهدوا به العرب في بواديها وسمعوه منهم ، وهو بلارب من بقايا اللهجات الأولى التي كانت لعهد الجاهلية .

على أنهم لم يدوّنوا من كل ذلك إلا كفاية الحاجة القليلة في تصارييف الكلام ، أو ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء المتناظرين : كالبريين والكوفيين ؛ أما تدوين اللهجات على أنها أصل من أصول الدلالة التاريخية في اللغة فهذا لم يتنبه له أحد فيما نعلم ، لأن أكبر غرضهم من جمع اللغة وتدوينها يرجع إلى علوم القرآن والحديث ، ولغتهما قرشية ؛ وهذه يقل الاختلاف فيها لأنها حضرية مهذبة ، والتحصن شيء ثابت فكأنها في حكم المدونة .

وقبل أن يأتي على ما وقفنا عليه من وجود الاختلاف والكشف عن معنى الأدلة التاريخية فيها ، نذكر شيئاً قليلاً عن تفرع قبائل العرب ؛ لأنه من الأدلة الطبيعية على تفرع اللهجات وانشقاقها بما يطرأ عليها من أسباب المخالطة وقدم العهد ونحو ذلك .

قبائل العرب

تنقسم القبائل العربية إلى قسمين : القحطانية ، والعدنانية ؛ وقد تداخلت لغاتهما جميعاً بعد الإسلام وصارت لغة واحدة هي القرشية ، إلا فروقا قليلة بقيت في المنطق كأنها أدلة أثرية .

فن القحطانية حمير ، وغسان ، ولخم ، والأزد ، ومذحج ، وكندة ، وطئ ، وغيرها . وبعضهم يعد منها قضاة أيضا ؛ وأولئك عرب الجنوب

أما العدنانية أو عرب الشمال وهم أهل هذه اللغة ، فنازلهم في تهامة ونجد والحجاز ، إلا قريشاً فإنهم تحضروا في مكة ؛ وتلك البادية هي التي صهرت اللغة وأحالتها إلى هذه السبيكة الفنية العجيبة ؛ ويرجع هؤلاء العرب إلى فرعين ينتهيان إلى عدنان ، وهما : عك ، ومَعَد ؛ وقد بقيت من عك بقية إلى الإسلام ؛ أما معد فهو البطن العظيم الذي تناسلوا منه ، وكانت قبيلة كبرى ثم انشقت إلى فرعين : نزار ، وقنص ؛ وتفرعت نزار إلى خمسة فروع وهي : أمار ، ومُضَر ، وقضاة^(١) عند من لا يعدها من القحطانية ، وربيعة ، وإياد ؛ وتحت كل فرع - من هذه الخمسة - قبائل كثيرة ، إلا أن الفصاحة اشتهرت في مُضَر ، حتى عُرفت اللغة بالمضرية ، ومن أشهر قبائلها كِنانة - ومن بطونها قريش - ثم تميم ، وقيس ، وأسد ، وهذيل ، وضبة ، ومزينة ؛ وتحت كل قبيلة بطون وأغاذ بسط النسابون عليها الكلام في كتبهم ولا فائدة في استقصائه لمثل هذا الفصل ؛ وسنلم بشيء من تاريخ تفرق القبائل ومنازلها عند الكلام على أولية الشعر العربي ؛ فهناك موضع الحاجة إليه .

(١) الظاهر أن من يعدون قضاة من القحطانية إنما يعتبرونها كذلك لأنها لما تفرقت ذهب منها قوم فأنشؤا دولا متحضرة في العراق والشام : كسليج ، فإنهم نزلوا مشارف الشام وفلسطين ، وكانت الدولة في بطن من بطونهم يسمون الضجاعة ، وهم يعملون للروم ؛ وتنوخ . نزلوا البحرين ثم رحلوا إلى الحيرة وأنشؤا هناك دولة ، ومن ملوكهم جذيمة الأبرش صاحب الخبر المشهور مع الزباء ؛ ومن تنوخ قوم رحلوا إلى الشام فاستعملهم الروم على بادية العرب ومشارف الشام ، وبعض النسابين يقولون عن تنوخ إنها مزيج من قضاة والأزد ؛ وكثير من اللغات الشاذة يرجع إلى قضاة هذه .

أفصح القبائل

وهذا فصل لا يؤخذ فيه إلا بأقوال الرواة الذين جمعوا اللغة وتلقوها عن أهلها ؛ وذلك لتقدم العهد بزمان العرب ، ولأن لغاتهم غير مميزة في التدوين حتى يُعارَض بعضها ببعض ويفصل بينها بطبقات من النظر يعلو إليها وينحدر عنها كما هو الشأن في التنظير والمقابلة بين المتفاضلات .

والفصح عندهم ما كثر استعماله في السنة العرب ودار في أكثر لغاتهم ؛ لأن تكراره على الألسنة المستقلة بطبيعتها في سياحة المنطق دليل على تحقق المناسبة الفطرية فيه .

وليس يخفى أن فصاحة العربي إنما هي عمل من أعمال الطبيعة المحيطة به ، فإن كانت خالصة وإلا كثر في لسانه الابتدال والتناثر ، كما تجد في لغات القبائل الضاربة إلى العراق واليمن والشام ؛ وهذه أيضاً تقرب أو تبعد من الفصاحة على نسبة مضبوطة باعتبار قُرْبها وبعدها من ذلك الاختلاط الطبيعي^(١) ؛ فحقيقة الفصاحة أنها عمل تبتدئه الطبيعة وتكمله الوراثة ، فإن وقع اختلال في أحد العاملين وقع مثله في العمل ، على نسبة واحدة .

ومن قبائل العرب قوم لم يخرجوا من ديارهم ، ويسمّونهم الأرحاء ؛ لأنهم أحرزوا دوراً ومياهاً فلم ينزحوا عن أوطانهم بل هم يدورون في دورهم كالأرحاء على أقطابها ، إلا أن ينتجع بعضهم في البرحاء وعام الجذب ، وذلك قليل ؛ وهم ست قبائل : تميم بن مرة ، وأسد بن خزيمه في مضر ؛ وكلب بن وبرة ،

(١) كان العرب أنفسهم يعرفون تأثير الطبيعة في خلوص منطقةهم ، وسنأتي بالنص على ذلك في موضع آخر .

وطيئ بن أزد في اليمن ؛ وقبيلتان أخريان في ربيعة لم يذكرهما ؛ ومنهم قبائل يسمونها الجمرات ، لاجتماعهم^(١) على أن لا يخرجوا منهم إلى غيرهم ولا يدخلوا من غيرهم فيهم ، وهم : بنو تميم بن عامر بن صعصعة ، وبنو الحرث بن كعب وبنو ضبة ، وبنو عبيس بن يغيض^(٢)

وبالأرحام والجمرات نستدل على أن الطبيعة العربية تتفاوت في الميل إلى العزلة والمخالطة ، وهي بحسب ذلك أيضا متفاوتة في خلوص المنطق وانتشابه ؛ ولسنا نريد المخالطة على إطلاقها ، بل مخالطة الأعاجم خاصة ، والمخالطة الدائمة على الأخص ، وهي التي تكون في القبائل النازلة على حدودهم ؛ وذلك عند العلماء هو الحد بين من تُرَضَّى عريته ومن لا يُوقُّ بلغته ، حتى إنهم نصوا على أن نُطَقَ من رَضَى عريته بالشاذ الذي يخالف قياسهم لا يُخِلُّ بفصاحته ، لأنه لا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا أو تخاضخوا من الوجوه التي يُتَأَوَّل عليها ؛ وذلك لأن الجادة على غير ما جاء به فيكون ما شذ من منطق مأمونا عليه من فساد المخالطة ؛ ولهذا يلحقونه بقياس القرية الصحيحة .

وأفصح القبائل الذين هم مادة اللغة فيما نص عليه الرواة : قيس ، وتمر ، وأسد ، والعجز من هوازن الذين يقال لهم عليا هوازن^(٣) ، وهم خمس قبائل أو أربع ، منها : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف .

(١) الجرة لغة : الجماعة ، والتجمير : التجميع .

(٢) تشير في بعض المواضع من بحث الشعر إلى هذه الجمرات وماطفت منها

(٣) وفيهم قال أبو زيد : أفصح الناس سافلة العالية ، وعالية السافلة . يعني عجز

هوازن . وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها ؛ ولغتهم ليست بتلك عنده .

قال أبو عبيدة : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب بيد أنى من قرأش ، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر — وكان مسترضعا فيهم — وهم أيضا الذين يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوآزن وسفلى تميم ^(١) .

ولهذا كان لا يكتب في المصاحف برأى عمر وعثمان إلا كاتب ثقيف وتلك القبائل كلها كانت تسكن في بوادي نجد والحجاز وتهامة ، وقد بقيت معادن الفصاحة العربية زمنا بعد الإسلام ، وإليها كان يرجع الرواة ، حتى إن الكسائي لما خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد وجلس في حلقة ، قال له رجل من الأعراب : تركت أسدا وتيميا وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة فقال لل خليل : من أين أخذت علمك ؟ قال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إليهم ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة خبزا في الكتابة عن العرب .

ولم تزل هوآزن وتيمم وأسد متميزة بخلوص المنطق وفصاحة اللغة إلى آخر القرن الرابع للهجرة ؛ وهذا الأزهرى صاحب « تهذيب اللغة » المتوفى سنة ٣٧٠ يقول في مقدمة كتابه : « لما وقعت في إفسار القرامطة ، وكان الذين وقعت في سهمهم عربا ، عامتهم من هوآزن واختلط بهم أصرام من تيمم وأسد . . . يتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في نطقهم لحن ولا خطأ فاحش . . . إلى أن يقول : واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها

(١) في رواية أخرى عن أبي عمرو أيضا : أفصح الناس عليا تيمم وسفلى قيس

في مواقعها من الكتاب ، اهـ

أما القبائل التي اختلطت بغيرها فلم ينقلوا عنها ولا عدوها خالصة
الفصاحة ، فسنذكرها مع تفصيل لما تقدم عند الكلام على رواية اللغة
إن شاء الله .

معنى اختلاف اللغات

رأينا محصل ما يروى من كلام العلماء فى معنى اختلاف اللغات يرجع فى كل وجوهه إلى ثلاثة معان :

(١) ما يكون من تباين اللهجات وتنوع المنطق ؛ وهذا رأس الأنواع ، لأنه يشمل اختلافهم فى إبدال الحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة فى اللغتين والتقديم والتأخير والحذف والإضافة ونحوها مما يرجع فى جملة إلى صيغة الكلمة أو كيفية النطق بها . والعرب أنفسهم يعدون مثل ذلك من اللغات الأصلية التى تمثل نوعا من أنواع الاختلاف الطبيعى فيهم ؛ وقد روى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : ما ترى فى رجل ظمئى بظي ؟ فمجب عمر ومن حضر ، وقال : ما عليك لو قلت : ضمى بظي ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، إنها لغة ! فكان عجبهم من هذه أشد .

(٢) ما يكون من اختلاف الدلالة للفظ الواحد باختلاف اللغات التى تنطق به ؛ ومن هذا النوع المترادف والأضداد وغيرها مما سيأتى فى محله ، ورووا أن أبا هريرة لما قدم من دؤس عام خيبر ، لقي النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقعت من يده السكين . فقال له : ناولنى السكين ! فالتفت أبو هريرة يمينه ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللفظ ، فكرر له القول ثانية وثالثة وهو يفعل كذلك ، ثم قال : ألمدة تريد ؟ وأشار إليها ، فقبل له : نعم ! فقال : أو تسمى عندكم سكيناً ؟ ثم قال : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ . ودؤس بطن من الأزد .

(٣) ما يكون قد انفرد به عربى مع إطباق العرب على النطق بخلافه ؛ وهذا أقل الأنواع . وإنما يعد من اختلاف اللغات ، لجواز أن يكون ذلك وقع إليه

من لغة قديمة طال عهدُها وعفا رسمُها ؛ وقد رَووا عن أبي حاتم أنه سأل
أم الهيثم الأعرابية عن نوع من الحبِّ يسمى « اسفيوش » : ما اسمه بالعربية ؟
فَقالت : أرني منه حبات ! فأراها ، فأفكَّرتُ ساعة ثم قالت : هذه البَهدق !
ولم يُسمع ذلك من غيرها .

وعندنا أن لغات القبائل في اختلافها إنما هي درجات تاريخية في سلم
النشوء والارتقاء ، يُستقرى فيها سَيْرُ التاريخ اللغوي من طبقة إلى طبقة ؛
لأن هذه اللغات جرت من أول عهدِها على اندماج النوع الأدنى منها
في النوع الأرقى ، واستمر ذلك بين العرب ، فكلما انتشرت لغة أو لغاتُ
لقوم دون قوم تعاوَزَها كلُّ ، وبهذا جعلت القبائل تدرج في سبيل الوحدة
اللغوية العامة التي تقضي بها سنَّة الحياة ، واعتبرَ هذا بما حصل آخرًا ،
فإنه لم يبق بين اللغات كلها إلا فروق جنسية ، ثم لما ذهب عصرُ العرب
وفسدت السلاطق واختبل الكلام وأصبح اللسان تعليمًا ، لم يبق من اللغة
إلا اللغة ، وأودعت تلك الفروقُ الجنسية في معرض التاريخ ؛ على
أن العلماء أنفسهم قد أضرَحوا لهذه الفروق قبل أن تموت ؛ وذلك لما كان
القرآن من الوحدة اللغوية ، فلم يكونوا يسمونها لغات إلا للدلالة على أنها
مخالفة لما أُطبق عليه أكثر العرب ، وهو المعنى الاصطلاحي القديم
منذ دُوِّنت اللغة .

روى أبو بكر الزبيري الأندلسي في طبقات النحويين : قال ابن نوفل :
سمعت أبي يقول لأبي عمر بن العلاء : توفي سنة ١٥٤ ، : أخبرني عما وضعت
بما سميت عربية ، أيدخل فيه كلامُ العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت :
كيف تصنع فيما خالفْتُك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر

وأسمى ما خالفني : لغات .

وقد نبهنا فيما سبق إلى أن العلماء إنما يريدون بلغات العرب ما كان باقياً
لعهدهم في السنة من أخذوا عنهم من القبائل ، وهم أقوام يمكن حصرهم
والإحاطة بلهجاتهم ؛ ولذا ترى سيوييه يقول في مواضع من كتابه : هذا
عربي كثير في جميع لغات العرب ، وهذا عربي كثير في كلامهم ، وذلك قول
العرب سمعناه منهم ؛ ونحو هذا مما يحقق أنهم يريدون باللغات ما بيناه ؛ وكذا
نفلنا عن صاحب المخصص في بعض المواضع أنهم يعتبرون لغة الحجازيين
الأصل عند اختلاف اللغات ، لأن أصل العربية لإسماعيل عليه السلام ؛
وهذا المعنى قد كشفه سيوييه في باب الإدغام من كتابه حين ذكر أن أهل
الحجاز دعاهم سكون الآخر في المثليين أن يبينوا في الجزم ، فقالوا : اردد
ولا تردد ، بخلاف بني تميم فهم يدغمون — قال : « وهي اللغة العربية القديمة
الجيدة » . وسنشير إلى هذا المعنى ببيان أوسع فيما يلي :

وبقيت اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها من العرب عند الرواة والعلماء
إلى آخر القرن الثالث على أضعف الظن ، لكثرة الرواة يومئذ وتشعب
فنون الرواية ، وإن كان الجوهرى صاحب الصحاح ، وهو في أواخر
القرن الرابع قد ذكر أنه شافه بهذه اللغة العرب العاربة في باديتها^(١)

ومما يريدونه : أن الخليفة الواثق المتوفى سنة ٢٣٢ لما قدم عليه أبو
عثمان المازني سأله : بمن الرجل ؟ فقال : من بني مازن : قال : أي الموازن
أمازن تميم أم مازن قيس ، أم مازن ربيعة ؟ قال : من مازن ربيعة . فكلمه الواثق

(١) سنفصل تاريخ الفساد في السنة العرب البادين عند الكلام على اللغة العامية

بكلام قومه وقال : (بأشْبُكَ) ؟ يريد : ما اسمك ؟ لأنهم يقلبون الميم ياء والباء ميما ، قال المازني : فكرهت أن أجيء على لغة قومي كيلا أواجهه بالمكر — لأن اسمه بكر — فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ! فأعجبه ذلك وقال لي : اجلس فاطبن . يريد : اطمئن ...

وبديه أن مثل هذا الاختلاف لا يُتَدَارَسُ وَيُجْعَلُ من رياضة اللسان ما لم يكن أهله في شباب أمرهم ؛ لأن هَرَمَ لغة من اللغات لا يكون إلا بوشك انقراض أهلها أو تغير تاريخهم بما يشبه الانقراض ، إذ تُفقد أكثر مميزاتهم الاجتماعية الأولى فكانهم غير من كانوا .

تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح

رأينا علماء اللغة وأهل العربية قد طرحوا أمثلة اختلاف اللغات في كتبهم فلا قيمة لها عندهم إلا حيث يطلبها الشاهد وتقضيها النادرة في عرض كلامهم ، لأنهم لم يعتبروها اعتبارا تاريخيا ، فقد عاصروا أهلها ، واستغنوا بهذه المعاصرة عن توريث تاريخها لمن بعدهم ؛ ولو أن منهم من نصّب نفسه لجمع هذه الاختلافات وإفرادها بالتدوين بعد استقصائها من لهجات العرب ، وتمييز أنواعها بحسب المقاربة والمباعدة ، والنظر في أنساب القبائل التي تتقارب في لهجاتها والتي تتباعد ، وتعيين منازل كل طائفة من جزيرة العرب والرجوع مع تاريخها إلى عهدها الأول الذي يتوارث عليه شيوخ القبيلة وأهل أنسابها ، لخرج من ذلك علم صحيح في تاريخ اللغة وأدوار نشأتها الاجتماعية ، يُرجع إليه على تطاول الأيام وتقادم الأزمنة ؛ ولكان هذا يُعدُّ أصلا فيما يمكن

أن يسمى تاريخ آداب العرب ، يفرعون منه ويحتدون مثاله في الشعر وغيره من ضروب الأدب .

ولكن القوم انصرفوا عن هذا وأمثاله لاعتقادهم أصالة اللغة ، وأنها خلقت كاملة بالوحي والتوقيف ، وأن أفصح اللهجات إنما هي لهجة إسماعيل عليه السلام ، وهي العربية القديمة الجيدة كما قال سيبويه .

والرجوع بالتاريخ اللفظي إلى عهد إسماعيل ضرب من المحال ، ومن تكلم فيه فقد أكبر القول ؛ لأن الله يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم عن الأمم وسيرهم : ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ . وعلى هذا اعتبروا لهجات العرب لمههم كأنها أنواع منحطة خرجت عن أصلها القرشي بما طرأ عليها من تقادم العهد وعبت التاريخ ، فلم يجثوا ببعضها إلا شاهداً على الفساحه الأصلية في العربية وخلوها من التنافر والشذوذ ، وتماها على الذي جمعه من أصول العربية ، وتفصيلاً لكل شيء إلا التاريخ .

مع أن الرواة قد وضعوا كتباً كثيرة ومصنفات ممتعة في قبائل العرب ومنازلها وأنسائها وأسمائها واشتقاق الأسماء وألقابها ومدحها وأشعارها وفرسانها وأيامها ، ونحو ذلك مما يرجع إلى التاريخ المتجدد ، فلو أنهم اعتقدوا اللغات بسبب من ذلك ولم يعرفوها بالوصف الدقيق الثابت الذي لا يتغير في حقيقته ، لأجروها مجرى غيرها من آثار التاريخ ولكن ذلك الزمن قد طوى بأهله ، ولحق فرعه بأصله ، فبقى ذلك الخطأ التاريخي كأن صوابه من بعض التاريخ الذي هو حديث الغيب !

نقول هذا وقد قرأنا ما بين أيدينا من كتب الفهرست والتراجم والطبقات على كثرتها ، وتبيننا ما يترد فيها من أسماء الكتب والأصناف ،

عسى أن نجد من آثار أحد الرواة أو العلماء ما يدل على وضع كتاب في تاريخ لهجات العرب وتمييز لغاتها على الوجه الذي أومأنا إليه ، أو ما عسى أن نستدل به على أنهم كانوا يعتبرون ذلك اعتباراً تأريخياً ؛ ولكننا خرجنا منها على حساب ما دخلنا فيها : صفر في صفر ؛ ولم يزدنا تعداد أسماء الكتب علماً بموت هذا العلم وأنه لا كتب له ، للسبب الذي شرحناه من اعتبارهم أصالة العربية .

بيد أننا استفدنا تحقيق معنى اللغات في اصطلاحهم بما يقطع الريب ويمتلع عرق الشبهة فيما أيقنا به ، فقد وجدنا كتاب التراجم والطبقات مجمعين في صنيعهم على أن اللغات إنما هي الشواذ والنوادر واختلاف المعاني للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها ، وما يتعاور الأبنية من الاختلاف الصرفي والنحوي ، لأن كل وجه من ذلك إنما هو أثر من لغة ، وعلى هذه السبيل يقولون مثلاً : كان منفرداً في حفظ اللغات والآداب ، وكان من شيوخ العلم عارفاً باللغات والإعراب ، وكان حافظاً للتفسير والحديث ذا كراً للأدب واللغات ، وكان مبرزاً في علم العربية حافظاً للغات . وأوضح من هذا أننا رأينا لعمر بن شبة النحوي المتوفى سنة ٢٦٢ كتاباً سماه (الاستعانة بالشعر وما جاء من اللغات) ورأينا ياقوتاً يقول في ترجمة عمر بن جعفر الزعفراني : « إنه متخصص بمعرفة علم الشعر والقوافي والعروض ، وله كتاب - اللغات - » . ونهاية البيان ما ذكره ياقوت أيضاً في ترجمة أبي مالك الأعرابي الراوية المشهور ، من أنه يقال إن أبا مالك هذا كان يحفظ لغات العرب . وقد فسر أبو الطيب اللغوي ذلك بأن المراد التوسع في الرواية والفتيا ، لأن الإصمعي مثلاً كان يضيق ولا يجوز إلا أصح - اللغات - ،

وغيره كآبي مالك يتوسع في ذلك ولا يرى حرجاً في نقل ما شئت وندر
— كما سيأتى في بحث الرواية — وقرأنا كذلك أن لكثير من الرواة :
كأبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ، والفراء ، وغيرهم ، مصنفات يتواردون
جميعاً على تسميتها « بكتاب اللغات » ؛ فهذا الإجماع دليل على تعيين المعنى
وتحديده كما أسلفنا ؛ ولكننا رأينا فيما استقريناه من أسماء المؤلفات ، أن
لحسين بن مذهب المصرى اللغوى كتاباً سماه « كتاب السبب في حصر لغات
العرب » ؛ والذي يبادر الظن من معنى هذه التسمية — إن لم تكن لفظة
« السبب » قد جرى بها للسجع — أن الكتاب يتناول الكلام عن تأثير
القرآن في حصر اللغات وتغليب القرشية عليها ؛ فإن كانت اللفظة للسجع
فالكتاب في حصر ما يسمونه باللغات ، من نحو المصنوع والضعيف والمنكر
والمتروك والردى ، والمذموم والحوشى والنوادر ، إلى أمثال ذلك مما يوبَّ
على أكثره السيوطى في « المزهرة » ، وهو نفس ما تواضعوا عليه من معنى
« اللغات » كما علمت ، والله أعلم

أمثلة اختلاف اللغات

وقد فلّينا كتب العربية والأدب ، وتناسينا حساب الوقت في تصفحها لاستخراج هذه الدقائق التي نعتبرها بمنزلة الآثار التاريخية ؛ وإنما جهدنا بما جمعناه أن ندل على علم مات في رموس علينا رحمهم الله ، ونصور من بقايا هيكلا نصّفه ، كما يفعل علماء عصرنا في درس البقايا العظمية القديمة التي استجمرت عليها طبقات الأرض ، والمثالان سواء في ذلك الموت الأبدى ؛ ورأينا أن نقسم أنواع الاختلاف التي جمعناها إلى خمسة أقسام :

(١) لغات منسوبة ملقبة .

(٢) لغات منسوبة غير ملقبة تجري في إبدال الحروف .

(٣) لغات من ذلك في تغيير الحركات .

(٤) لغات غير منسوبة ولا ملقبة .

(٥) لغة أو لغة في منطق العرب .

وكما قدمنا أشياء من ذلك في بعض الفصول التي سلفت ولا نعيدها ، كذلك أخرنا أشياء لبعض الفصول التي تأتي فلا نثبتها ؛ لأن لكل موضعاً متى اقتضاه استوفاه .

النوع الأول

وقد عده العلماء من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ ، وهو كذلك بعد أن هذبت اللغة وأطبقت العرب على المنطق الحر والأسلوب المصنّعي ؛ ومن أمثلته :

(١) الكشكشة ، وهى فى ربيعة ومضر : يجعلون بعد كاف الخطاب فى المؤنث شيئا ، فيقولون فى رأيتكِ : رأيتكِش ، وبكش ، وعليكِش : وهم فى ذلك ثلاثة أقسام : قسم يثبت الشين حالة الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ وقسم يثبتها فى الوصل أيضا ؛ وقسم يجعل الشين مكان الكاف ويكسرهما فى الوصل ويسكنهما فى الوقف ، فيقولون فى مررت بك اليوم : مررت بِشِ اليوم ، وفى مررت بك — فى الوقف — : مررت بِشْ .

وقال ابن جنى فى دسر الصناعة : قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى قول بعضهم :

على فيما أبغى أبغيش • بيضاء تُرضينى ولا تُرضيشِ
وتطأبى ودّ أبى أبيش • إذا دنوت جملت تُدئيشِ
وإن نأيت جملت تُدئيش • وإن تكلمت حشمت فى فيش
حتى تنقّ كنعيق الدئيش

فشبه كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير المؤنث .

وقد تُروى الكشكشة لأسد وهوازن ، وقال ابن فارس فى فقه اللغة :
إنها فى أسد .

(٢) الكسكسة ، وهى فى ربيعة ومضر أيضا : يجعلون بعد الكاف أومكانها فى خطاب المذكر شيئا على ما تقدم ؛ وقصدوا بالفرق بين الحرفين : السين والشين ، تحقيقَ الفرق بين المذكر والمؤنث فى النطق .

ونقل الحريرى أن الكسكسة لبكر لا لربيعة ومضر ، وهى فيما نقله زيادةُ سين بعد كاف الخطاب فى المؤنث لا فى المذكر .

وهو صاحب القاموس أنها لبيهم لا لبكر ، وفسرها كما فسر الحريرى .

(٣) الشنشنة في لغة اليمن : يجعلون الكاف شيئا مطلقا ، فيقولون في
لييك اللهم لبيك . لبيش اللهم لبيش .

(٤) العنقة في لغة تميم وقيس : يجعلون الهمزة المبدوء بها عينا ، فيقولون
في إنك : عذك ، وفي أسلم : عسلم ، وفي إذن : عذن ، وهلم جرا .

(٥) الفحفة في لغة هذيل : يجعلون الحاء عينا ، فيقولون في مثل حلت
الحياة لكل حي : علت الحياة لكل عى . وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود : عتى
عين ، في قوله تعالى ﴿ حتى حين ﴾ فأرسل إليه عمر بن الخطاب : إن القرآن
لم ينزل على لغة هذيل ، فأقرئ الناس بلغة قريش .

(٦) المعجمة في لغة قضاعة : يجعلون الياء المشددة جيما فيقولون في
تميمى : د تميمج . وكذا يجعلون الياء الواقعة بعد عين ، فيقولون في
الراعى : الراجج . وهكذا — وسيأتى في النوع الثانى عكس هذه اللغة —
وكانت قضاعة إذا تكلموا غمغمو فلا تكاد تظهر حروفهم ، وقد سمى
العلماء ذلك منهم « غمغمة قضاعة » .

(٧) الوهم في لغة اليمن أيضا : يجعلون السين تاء ، فيقولون في الناس :
النات ، وهكذا .

(٨) الوكم في لغة ربيعة ، وهم قوم من كلب يكسرون كاف الخطاب
في الجمع متى كان قبلها ياء أو كسرة ، فيقولون في عليكم وبكم : عايكم ويكم
(٩) الوهم في لغة كلب : يكسرون هاء الغيبة متى وليتها ميم الجمع مطاقا
« والفصح أنها لا تكسر إلا إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو عليهم وبهم »
فيقولون في منهم وعنهم وبينهم : منهم وعنهم وبذهم .

(١٠) الاستنطاء في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار
يجعلون الهمزة الساكنة نونا إذا جاورت الطاء ، فيقولون في أعطى : أنطى .

وعلى لغتهم قرئ شدوذاً : إنا أنطيناك الكوثر ، وجاءت أمثلة منها في الحديث الشريف .

(١١) التثنية في بهراء ، وهم بطن من تميم ، وذلك أنهم يكسرون أحرف المضارعة مطلقاً ، وقد ذكر سيبويه في الجزء الثاني من كتابه مواضع يكون فيها كسر أوائل الأفعال المضارعة عاماً في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز وذلك في نحو مضارع « فِعِل » إذا كانت لامه أو عينه ياءً أو واواً ، نحو وَجِلَ وَخَشِيَ ، مثلاً ، فيقولون : نَجِلَ وَنَخَشَى ؛ وهكذا ، فراجعته في الكتاب فإن فيه تعليلاً حسناً . وقال في آخر هذا الفصل . إن بني تميم يخالفون العرب ويتفقون مع أهل الحجاز في فتح ياء المضارعة فقط . ونسب ابن فارس في فقه اللغة هذا الكسر لأسد وقيس ، إلا أنه جعله عاماً في أوائل الألفاظ ، فمثل له بقوله : « مثل تعلمون وتعلم وشعير ويعير »^(١) .

(١٢) القطعة في لغة طيء : وهي قطع اللفظ قبل تمامه ، فيقولون في مثل يا أبا الحكم : يا أبا الحكا . وهي غير الترخيم المعروف في كتب النحو ، لأن هذا مقصور على حذف آخر الإسم المنادى ، أما القطعة فتتناول سائر أبنية الكلام .

(١٣) اللخلخانية ، وهي تعرض في لغة أعراب الشمر وعُثمان ، فيحذفون بعض الحروف اللينة ، ويقولون في نحو ما شاء الله : مشا الله . ومن لغات

(١) أحرف المضارعة في العبرانية والسريانية لا تلزم حركة واحدة ، فتكون في العبرانية ساكنة ومكسورة ومفتوحة ومضمومة على اختلاف في هذه الحركات بين الاختلاس والإشباع والإمالة ، أما في السريانية فهي ساكنة ، ماعدا الهمزة فإنها متحركة أبداً ، ولكن إذا ولي حروف المضارعة همزة متحركة فإنهم ينقلون حركة هذه الهمزة إليها ، وإذا وليها حرف ساكن كسروها .

الشعر المرغوب عنها ما نقله صاحب المخصص من أن بعضهم يقول في السيف : شَلَقَى .

(١٤) الطَّمْطُمَانِيَّةُ في لغة خَيْر : يبدلون لام التعريف ميما ، وعليها جاء الحديث في مخاطبة بعضهم : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامُ فِي أَسْفَرٍ » : أى ليس من البر الصيام في السفر .

النوع الثانى

لغات منسوبة غير ملقبة عند العلماء ، ومن أمثلته :

(١) في لغة فقيم^(١) : يبدلون الياء جيما ، ولغتهم في ذلك أعم من لغة قضاة التي مرت في النوع الاول ؛ لأنها غير مقيدة ، فيقولون في بُحَى وَعَلَى ؛ بُحْنَجْ وَعَلَجْ ، ومنه قول الحماسي :

خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

أى بالعشى ، وأنشد أبو زيد لبعضهم :

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّجٌ فَلَا يَزَالُ سَاجِحٌ يَا تَيْكَ بِجْ

بريد : حَجَّجِي ، وَيَا تَيْكَ بِي ؛ والساجح : السريع من الدواب^(٢) . وقال ابن فارس في فقه اللغة : إن الياء تجعل جيما في النسب عند بني تميم ، يقولون غلامج ، أى غلامى ؛ وكذلك الياء المشددة تَهْوُلُ جيما في النسب ، يقولون : بَصْرِيَجٌ وَكُوفِيَجٌ ، في بصرى وكوفى . وعكس هذه اللغة في تميم - على ما نقله

(١) فقيم هذه : هى فقيم دارم ، لافقيم كنانة المسمون بنسأة المشهور لأنهم كانوا يؤخرون حرمة الأشهر الحرم إلى غيرها ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْقِيَمَةُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ والنسبة إلى هؤلاء فقمى ، وإلى أولئك فقيمى ، حذفوا الياء في الاولى للتمييز بينهما ، وله نظائر في كلامهم .

(٢) ويروى : فلا يزال ساجح : . . وهو البغل ، لأن الشحيج صوته .

صاحب المخصص - وذلك أنهم يقولون : صِهْرِيَّ والصهارِيَّ ، في صهريج والصهاريج .

(٢) في لغة مازن يبدلون الميم باء والباء ميما ، فيقولون في بكر : مكر ، وفي اطمَين : اطمَين ، وقد تقدمت .

(٣) في لغة طيئ يبدلون تاء الجمع هاء إذا وقفوا عليها ، إلحاقا لها بتاء المفرد ؛ وقد سمع من بعضهم : « دَفَنُ الْبَنَاءِ » ، مِنْ الْمَكْرُمَةِ ، يريد : البنات ، والمكرمات ؛ وحكى قطرب قول بعضهم : كَبَفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ ، وكيف الإخوة والأخوات ؟ وسأني في النوع الرابع عكس هذه اللغة .

(٤) في لغة طيئ أيضاً يقلبون الياء ألفاً بعد إبدال الكسرة التي قبلها فتحة ، وذلك من كل ماض ثلاثي مكسور العين ، ولو كانت الكسرة عارضة كما لو كان الفعل مبنياً للجهول ، فيقولون في رَضِيَ وهُدِيَ ، رَضَا ، وهُدَى ؛ بل يَنْطِقُونَ بها قول العرب : « فَرَسٌ حَظِيَّةٌ بَظِيَّةٌ » ، فيقولون : حَظَاةٌ بَظَاةٌ ، وكذلك يقولون : النصاة ، في الناصية .

ومن لغتهم أنهم يحذفون الياء من الفعل المعتل بها إذا أُكِّدَ بالنون ، فيقولون في : أَخْشَيْنَ وَارْمَيْنَ ... إلخ : أَخْشَنَ وَارْمَنَ . وجاء من ذلك في الحديث الشريف على لغتهم . لَتُوذَّنَ الْحَقُّوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُوحَاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقِرْنَاءِ تَنْطَاحَهَا ، وتنسب هذه اللغة إلى فزارة أيضاً كما تنسب إلى طيئ .

(٥) في لغة طيئ على ما رواه ابن السكيت أنهم يبدلون في الهمزة في بعض المواضع هاء ، فيقولون هِنُ فَعَلْتُ فَعَلْتُ ، يريدون : إِنْ فَعَلْتُ ، ومنه قول شاعرهم :

أَلَا يَأْسُنَا بَرَقَ عَلَى قَلِيلِ الْحِمَى هُنْكَ مِنْ بَرَقَ عَلَى كَرِيمِ

أى لَيْتِكَ وسيأتى عكس هذه اللغة فى النوع الرابع .

(٦) فى لغة تميم يَجْبُثُونَ باسم المفعول من الفعل الثلاثى إذا كانت عينه ياء على أصل الوزن بدون حذف ، فيقولون فى نحو مَبِيع مَبِيعُوع ؛ ولكنهم لا يفعلون ذلك إذا كانت عين الفعل واوا إلا ما ندر ، بل يتبعون فيه لغة الحجازيين ، نحو : مَقُول ومَصُوع ؛ وهكذا .

(٧) فى لغة هذيل لا يقولون ألف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، بل يقلبونها ياء ثم يدغمونها ، تَوَصَّلًا إلى كسر ما قبل الياء ، فيقولون فى عصاى وهواى : عَصِيَّ وهَوِيَّ ؛ قال شاعرهم :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهِمَ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضَرَعُ

ولا يفعلون ذلك إلا إذا كانت الألف فى آخر الاسم للتثنية ، كما فى نحو : فَتَيَّائِ ، بل يوافقون الجمهور فى إبقائها دون قلب ، كأنهم كرهوا أن يزيلوا دلالتها على المعنى الذى ألحقت بالكلمة له .

(٨) فى لغة فزارة وبعض قبس يقلبون الألف فى الوقف ياء ، فيقولون : « الهَوِيَّ وَأَفْعَى وَحُبَلَى » .

ومن تميم من يقلب هذه الألف واوا فيقول : « الْهَدَوُ وَأَفْعَوُ وَحُبَلَوُ » .
ومنهم من يقلبها همزة فيقول : « الْهَدَا وَأَفْعَا وَحُبَلَا » .

وقريب من قلب الألف واوا ما رواه ابن قتيبة عن ابن عباس :
« لا بأس بلبس الْحَدَوُ لِلْحَرَمِ » : أى الحداء ، وهو دليل على أن من بعض لغاتهم قلب الألف مطلقا واو .

(٩) فى لغة خثعم وزيد يحذفون نون « مِنْ » الجارة إذا وليها ساكن ، قال شاعرهم :

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال م الأسر والقتل
وقد شاعت هذه اللغة في الشعر واستخفها كثير من الشعراء فتعاوروا
(١٠) في لغة بلحرت يحذفون الألف من « على » الجارة واللام الساكنة
التي تليها ، فيقولون في عَلى الأرض : عَلاَرْضٍ ، وهكذا .

(١١) في لغة قيس وربيعة وأسد وأهل نجد من بني تميم ، يقتصرون
« أولاء » التي يشار بها للجمع ويلحقون بها « لاما » فيقولون : أولالك ،
قال بعضهم :

أولالك قَوْمِي لم يكونوا أشابةً وهل يعظ الضِّلِيلَ إلا أولالك^(١)
(١٢) في لغات أسماء الموصول :

بلحرت بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذين واللتين في حالة
الرفع ، وعلى لغتهم قول الفرزدق :
أبني كليب ، إن عَمِيَّ الَّذَا قَتَلَا الملوكة فَكَكَا الأغلالا
وقول الأخطل :

هما اللَّتَا لو وَلَدَتِ تَمِيمٌ لَقِيلَ : فَخَرُ لَهُمُ صَمِيمٌ
وتميم وقيس يثبتون هذه النون ولكم يشددونها ، فيقولون : اللذان ،
واللتان ؛ وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة ، والنحاة في حكمة هذا التشديد
أقوال ليست من غرضنا .

وطيئ تقول في الذي ذو ، وفي التي : ذات . ولا يغيرونها في أحوال
الإعراب الثلاثة رفعا ونصبا وجرا . وقال أبو حاتم : إن « ذو » الطائفة
للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإعرابها بالواو
في كل موضع .

(١) الأشابة : الأخلاط ، والضليل : مبالغة .

وسياتى فى النوع الرابع بعض لغات غير منسوبة فى أسماء الموصول .
(١٣) فى لغة ربيعة يقفون على الاسم المنقون بالسكون فى كل أحوال الإعراب ، فيقولون : رأيت خالدً ، ومررت بخالدً ، وهذا خالدٌ ؛ وغيرهم يشاركونهم إلا فى النصب .

وفى لغة الأزد يُبدلون التنوين فى الوقف من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون جاء خالدو ، ومررت بخالدى .

وفى لغة سعد يُضعفون الحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها إلا إذا كان هذا الحرف همزة أو كان ما قبله ساكناً ، فيقولون : هذا خالدٌ ، ولا يضعفون فى مثل رَشاً وبَكَر .

(١٤) فى لغة باجرث وخثعم وكنانة يقلبون الياء بعد الفتحة ألفاً ، فيقولون فى إليك وعليك ولديه : ، إلآك ، وعَلآك ، ولَدَاهُ ، ، ومنه قول الشاعر :

* طَارُوا عَلَاهُنْ فَطِرْ عَلَاهَا *

ومن لغتهم أيضاً إعراب المثنى بالآلف مطلقاً ، رفعاً ونصباً وجراً ؛ وذلك لقلبهم كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً ؛ فيقولون : جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان ؛ وأنشد ابن فارس فى فقه اللغة لبعضهم :

تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِى التَّرَابِ عَقِيمٍ
غير أنه خص هذه اللغة ببني الحارث بن كعب^(١) .

(١) قال ابن جنى فى سر الصناعة : إن من العرب من يقلب فى بعض الأحوال الواو والياء الساكتين ألفين للفتحة قبلهما ، وذلك نحو قولهم فى الحيرة : حارى ؛ وفى طي : طائى .

(١٥) ذكر المبرد في الكامل أن بني سعد بن زيد مناة ، ولحم من قاربها ، يبدلون الحاء هاء لقرب المخرج ، فيقولون في مَدَحَتِه . مَدَّهْتُهُ ؛ وعليه قول رؤبة .

• لله درُّ الغانيات المده •

أى المُدَح ؛ وفي هذه الأرجوزة :

• بَرَّاقُ أصِلادِ الجِدينِ الأجلِ •

أى الأجلح .

وقال في موضع آخر : العرب تقول : هودج ، وبنو أسعد بن زيد مناة ومن يليهم يقولون : فودج ؛ فيبدلون من الهاء فاء .

وفي أمالي ثعلب : أزد شنوءة تقول : تفكهون ، وتميم يقولون تفكئون ، بمعنى تعجبون .

وأمثلة الاختلاف من هذا الضرب غير قليلة .

(١٦) في أمالي القائل عن أبي زيد أن الكلايين يلحقون علامة الإنكار في آخر الكلمة ، وذلك في الاستفهام إذا أنكروا أن يكون رأى المتكلم على ما ذكر في كلامه أو يكون على خلاف ما ذكر .

فإذا قلت : رأيتُ زيدا ، وأنكر السامع أن تكون رأيتَه قال : زيدا لِمَنيَه ! بقطع الألف ، وتبيين النون ، وبعضهم يقول : زيدَنيَه ! كأنه ينكر أن يكون رأيك على ما ذكرت .

وهذه الزيادة تجرى في لغة غيرهم على النحو الذي تسمعه في لغة العامة من مصر ، فإنك إذا قلت لأحدهم : رأيتُ الأسد ، يقول : الأسد إيه !

فالعرب تُحَرِّك آخر الكلمة إذا كان ساكناً (*) وتالحق به الزيادة ، فإذا قال رجل : رأيت زيداً ، قالوا : أَرَيْدَنِيهِ اويقول : قدم زيدٌ فتقول : أَرَيْدَنِيهِ اأما إذا كان آخر الكلمة مفتوحاً فإنهم يجعلون الزيادة ألفاً ، ويجعلونها واواً إذا كان مضموماً ، وياء إذا كان مكسوراً ، فإن قال : رأيت عثمانَ ، قلت أَعُثْمَانُهُ اويقول أنا في عمرُ ، فتقول : أَعْمُرُوهُ اوهكذا . فإن كان الاسم معطوفاً عليه أو موصوفاً ، جعلوا الزيادة في آخر الكلام يقال : رأيت زيداً وعمرأ ، فتقول : أزيدا وعَمْرَيْنِيهِ اوبقال : ضربت زيداً الطويل ، فتقول : أزيداً الطويلَةَ !

وذكر سيديوي أنه سمع رجلاً من أهل البادية وقيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنيهِ اوإنما أنكر أن يكون رأيه على خلاف الخروج (١) : وسيأتى وصف لغة أخرى للحجازيين في النوع التالي .

(*) قلت : يعنى بالساكّن : المتوّن .

(١) قال أبو علي القائل : زادت العرب ، إن ، إيضاحاً للعلم ، ولذلك قالوا : إنيهِ ، لأن الهاء والياء خفيان والهمزة والنون واضحان ، كما زادوا إن في قولهم : ما إن فعلت كذا . . . فأما ما حكاه أبو زيد من قوله : أزيدنيهِ ، بثقل النون ، فإنما هذا على لغة من يقف على الحرف بالتشديد . . . وقف على زيدن فشدد : فلما ألحق به العلامة حرّكه بالكسر لأنه توهم أن التثوين أصل .

ومن قبيل حرف الإنكار الذي شرحناه ، حرف التذكير . وهو أن يقول الرجل في نحو سار ، وسير ، ومن العام « مثلاً » : سارا ، يسيرو ، من العامي : وذلك إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلام المتكلم ، وهذه الزيادة تكون في إنباع ما قبلها إن كان متحركاً كما في زيادة الإنكار ، فإذا أسكن ما قبلها حرّك بالكسر ، قال سيديوي : سمعناهم يقولون : قدى وألى ، يعنى في « قد فعل » وفي « الألف واللام » ال ، إذا تذكر ، الحارث ، ونحوه ، ثم قال : وسمعنا من يوثق به يقول : هذا اسيفنى ، يريد هذا سيف من صفته كيت وكيت . إذا تذكر صاحب هذه الصفات .

النوع الثالث

وهو من تغيير الحركات في الكلمة الواحدة حسب اختلاف اللهجات ومن أمثلته :

(١) «هَلَمْ» في لغة أهل الحجاز تلزم حالة واحدة «بمنزلة رَوَيْد» ، على اختلاف ما تُسند إليه مفرداً أو منى أو جمعا ، مذكرا أو مؤنثا ؛ وتلزم في كل ذلك الفتح ؛ وفي لغة نجد من بني تميم تنغير بحسب الإسناد ؛ فيقولون هَلَمْ يارجل ، وهَلَسَى ، وهَلَسَا ، وهَلَسُوا ، وهَلُمَمَنْ ؛ وإذا أسندت لمفرد لا يكسرونها كما قال سيدييه ، فلا يقولون : هَلِمَ يارجل ، ولكنها تُكسّر في لغة كعب وغنى .

(٢) في لغة تميم يكسرون أول فيعل وفعل إذا كان ثانيهما حرفا من حروف الحلق الستة ، فيقولون في لثيم ونحيف ورغيف وبخيل : لثيم ، ونحيف .. الخ ، بكسر الأول ، ويقولون : هذا رجلٌ لَيْبٌ ، ورجلٌ مَحْكٌ وهذا ما ضَعَّ إِيْهُمْ ، كثير البلع ، وهذا رجلٌ وِغْلٌ ، طفيل على الشرب ، ، وفِغْدٌ ، ونحوها (*) كلُّ ذلك في لغتهم بالكسر وغيرهم بفتحه ؛ وقد نقل صاحب المخصص في ذلك تعليلا حسنا يرجع إلى الأسباب اللسانية .

(٣) في لغة خزاعة يكسرون لام الجر مطلقا مع الظاهر والضمير ، وغيرهم يكسرها مع الظاهر ويفتحها مع الضمير غير ياء المتكلم ؛ فيقولون : المسال لك ولهُ . ونقل اللحياني ذلك عن خزاعة أيضا .

(*) قلت : لعب ، ومحك ، ولهم ، ووغل — جميعها صفات على وزن ، كنف ، ؛ واللعب : الكثير اللعب ، والمحك : اللجوج ، والهم : الأكل ، والواغل : الطفيل أو الشيء الأكل .

وفي «سر الصناعة» لابن جنى عن أبى عبيدة والآخر ويونس ، أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارَّ مع المُظْهَر ، وقال أبو زيد : سمعت من يقول : وما كان الله كَيَعْدُ بِهِمْ ؛ وفي لغة هؤلاء يقولون : المسال للرجل ؛ ومثل هذه اللغة في عامية الشام .

ولكن العرب إجماع «ومنها خراعة» على كسر اللام إذا اتصلت بياء المتكلم فلا يفتحها منهم أحد .

(٤) هاء الغائب مضمومة في لغة أهل الحجاز مطلقا إذا وقعت بعد ياء ساكنة ، فيقولون : لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ؛ ولغة غيرهم كسرهما ، وعلى منطلق أهل الحجاز قرأ حفص وحمة : «وما أنسانيه إلا الشَّيْطَانُ» ، و«عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهُ» ، وهى القراءة المتبعة أما غيرهما من القراء فيكسر الهاء .

(٥) فى لغة بنى مالك من بنى أسد يضمون هاء التثنية ؛ فيقولون فى يا أيها الناس ، ويا أيها الرجل : يا أَيُّهُ النَّاسُ ويا أَيُّهُ الرَّجُلُ ؛ إلا إذا تلاها اسمٌ إشارة ، نحو : أيُّ هذا ؛ فإنهم يوافقون فيها الجمهور .

(٦) فى لغة بنى يربوع — وهم من بنى تميم — يكسرون ياء المتكلم إذا أضيف إليها جمع المذكر السالم فيقولون فى نحو ضَارِبِي ضَارِبِي ، وهكذا .

(٧) فى لغة الحجازيين يحكون الاسم المعرفة فى الاستفهام إذا كان علماً كما نطق به ؛ فإذا قيل : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزید ، يقولون : مَنْ زَيْدٌ وَمَنْ زَيْدًا ؟ أما إذا كان غيرَ علم : كجاءنى الرجل ، أو كان علماً موصوفاً : كزيد الفاضل ، فلا يستفهمون إلا بالرفع ، يقولون : مَنْ الرَّجُلُ ؟ وَمَنْ زَيْدُ الْفَاضِلِ ؟ فى الأحوال الثلاث .

وإذا استعهموا عن النكرة المَعْرَبَة ووقفوا على أداة الاستفهام ،
جاءوا في السؤال بلفظة (مَنْ) ، ولكنهم في حالة الرفع يُلحقون بها
واواً لجانسة الضمة في النكرة المُسْتَفْهَم عنها ، ويلحقون بها ألفاً في حالة
النصب ، وياء في حالة الجر ؛ فإذا قلت : جاءني رجل ، ونظرت رجلاً ،
ومررت برجل ؛ يقولون في الاستفهام عنه : (مَنْ ؟ وَمَنْ ؟ وَمَنْ ؟) .
وكذلك يُلحقون بها علامة التانيث والتثنية والجمع ، فيقولون : (مَنْه ؟
في الاستفهام عن المؤنث ، وَمَنْ وَمَنْ ؟ للشئ المذكور ، وَمَنْتَان ؟ وَمَنْتَيْن ؟
للشئ المؤنث ، وَمَنْون ؟ وَمَنْين ؟ للجمع المذكور ، وَمَنْات ؟ للجمع المؤنث ؛
وهكذا كله إذا كان المُسْتَفْهَم واقفاً ؛ فإذا وصل أداة الاستفهام جَرَدَها عن
العلامة ، فيقول : مَنْ ياقتي ؟ في كل الأحوال . قال الزمخشري : وقد
ارتكب الشاعر في قوله :

• أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونٌ أَنْتُمْ ؟ •

شدوذين : إلحاق العلامة في الدَّرَج ، وتحريك التون .

وبعض الحجازيين لا يفرق بين المفرد وغيره في الاستفهام ، فيقول :
مَنْو ، ومنا ، ومَنْي ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، في التذكير والتانيث .

(٨) من لغة الحجازيين أيضاً أنهم يُعاقبون بين الواو والياء فيجعلون
إحداها مكان الأخرى : والمعافاة إما أن تكون لغةً عند القبيلة الواحدة ،
أو تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين ، وليست بمطَّردة في لغة أهل الحجاز
بين كل واو وياء ، ولكنها محفوظة عنهم ، فيقولون في الصَّوَاغ : الصَّيَاغ ؛
وقد دَوَّخُوا الرجلَ ، ودَيَّخُوهُ . وسمع الكسائي بعض أهل العالية يقول :
لا ينفعني ذلك ولا يَصُورُنِي أَيْ يَصِيرُنِي - وقوم يقولون في سريخ الأوبة :
سريخ الأَيْبَة ؛ ومنهم من يقول في المصائب : مصاوب ، ويقول بعضهم :

حَكَوْتُ الكلامَ ، أَيْ حَكَيْتُهُ ؛ وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يَقُولُونَ : الْقَصَوَى ، وَيَقُولُ فِيهَا أَهْلُ نَجْدٍ^(١) : الْقَصْيَا .

وَقَدْ وَرَدَتْ أَفْعَالٌ ثَلَاثِيَّةٌ تَحْكِي لَامَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ ، مِثْلُ : عَزَوْتُ وَعَزَيْتُ ، وَكَسَوْتُ وَكَسَيْتُ ، وَهِيَ قَرِيبٌ مِنْ مِائَةِ لَفْظَةٍ نَظَّمَهَا ابْنُ مَالِكٍ النَحْوِيُّ فِي قَصِيدَةٍ مَشْهُورَةٍ .

(٩) فِي لُغَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَأَنَاسٍ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، يَسْكُونُونَ الْمُنْتَحَرَكِ اسْتِخْفَافًا ، فَيَقُولُونَ فِي نَحْدٍ ، وَالرَّجُلِ ، وَكُرْمٍ ، وَعِلْمٍ : فَخَذٌ ، وَكُرْمٌ ، وَالرَّجُلِ ، وَعِلْمٌ . وَقَالَ أَبُو النَجْمِ الرَّاجِزُ ، وَهُوَ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ ، يَصِفُ الشَّعَرَ الْمُتَعَهَّدَ بِالْبَانِ وَالْمِسْكِ :

هـ لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْفَعَصَرَ هـ

وَهَذِهِ اللُّغَةُ كَثِيرَةٌ أَيْضًا فِي تَغْلِبٍ ، وَهُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ . ثُمَّ إِذَا تَنَاسَبَتِ الضَّمَّتَانِ أَوْ الْكَسْرَتَانِ فِي كَلِمَةٍ تَحَقَّقُوا أَيْضًا فَيَقُولُونَ فِي الْعُنُقِ وَالْإِبِلِ . الْعُنُقُ ، وَالْإِبِلُ . قَالَ سَيْبَوِيَّةٌ : وَمَا أَشَبَّهَ الْأَوَّلُ فِيمَا لَيْسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، قَوْلُهُمْ : أَرَاكَ مُتَنَفِّخًا ، وَانْطَلَقَ يَأْتِي ، أَيْ مُتَنَفِّخًا وَانْطَلَقَ ، ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْخَلِيلُ عَنِ الْعَرَبِ وَأَنْشَدَنَا بَيْتًا لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌّ هـ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ هـ

وَسَمِعْنَاهُ مِنَ الْعَرَبِ كَمَا أَنْشَدَهُ الْخَلِيلُ ، وَأَصْلُهُ «لَمْ يَلِدْهُ» فَلَمَّا أَسْكَنُوا اللَّامَ عَلَى لُغَتِهِمْ حَرَكُوا الدَّالَ ثَلَاثًا يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ^(٢) .

(١٠) فِي «الْخَصَائِصِ» لابْنِ جَنَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ : أَنَّ مِنْ

(١) قَالَ صَاحِبُ الْخَصَصِ : إِنْ نَجِدَا فِي لُغَةِ هَذِيلٍ نَجِدَ (بِضْمِ النَّونِ وَالْجِيمِ) .

(٥) قُلْتُ : الْأَمَثَلُ أَنَّ تَكُونُ حَرَكَةُ الدَّالِ كَسْرَةً ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَكْثَرُ عِنْدَ

اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ .

لغة أزد السراة تسكين ضمير النصب المتصل ، كقول القائل :
وأشربُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ ، إلا لأنَّ عِيُونَهُ سَالَ وادِيها
(١١) لغات في كلمات :

تميم من أهل نجد يقولون : نَهَيْ ، للعدير ، وغيرهم يفتحها .
الوثر في العدد حجازية ، والوثر - بالكسر - في الذحل : الثار . وتميم
تكسرهما جميعا ، وأهل العالية يفتحون في العدد فقط .
اللحد واللحد : للذي يحفر في جانب القبر ، والرُفْع والرُفْع : لأصول
الفضحين ، فالفتح تميم ، والضم لأهل العالية .
يقال : وَدَّ ، وَوَدَّ . وأهل نجد يُدْغِمُونَهَا فيقولون : وَدَّ .
وفي لغة بعض الكلايين يقولون : الدَّوَاء ، وغيرهم يفتحها .
والعرب يقولون : سُواظٌ من نار ، والكلايون يكسرون الشين .
ويقولون : رُقَّة ، للجماعة ، ولغة قيس كسر الراء .
وقالوا : وَجَنَةٌ وَوَجَنَةٌ ، وبالكسر لغة أهل اليمامة .
أهل الحجاز يقولون : نَحْسَ عَشْرَةٌ ، وتميم يقولون : نَحْسَ عَشْرَةٌ ،
ومهم من يفتح الشين .

والحجازيون يقولون : لَعَمْرِي ، وتميم تقول : رَعَمَلِي ، ونحكي عنهم
رَعَمْرِي أيضا .

واللص في لغة طائي ، وغيرهم يقول : اللَّاصِت .
وبقيت ألفاظ أخرى كنا جمعناها فأضربنا عن ذكرها ، لأن هذا
الاختلاف غير مطَّرد فلا يعتدُّ به فيما نحن بصدد منه .

(١٢) لغات في الإعراب :

في لغة هذيل يستعملون «مَي» بمعنى «مِنْ» ، وَيَجْرُونَ بها : سُمِعَ من بعضهم : أَخْرَجَهَا مَي كَمَه : أى من كَمَه : ويروون من ذلك البيت المشهور

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ رَفَعَتْ مَي لِحْجٍ خُضِرَ لَهْنٌ نَثِيجُ

وفي لغة تميم ينصبون تمييز «كم» الخبرية مفردا ، ولغة غيرهم وجوب جرّه وجوازُ إفراده وجمعه ، فيقال : كم درهم عندك ، وكم عبيد ملكك ا وتميم يقولون : كم درهما ، وكم عبدا ا

في لغة الحجازيين ينصب الخبر بعد «ما» النافية نحو : ما هذا بشرا ، وتميم يرفعونه .

في لغة أهل العالية ينصبون الخبر بعد «إن» النافية ، سُمِعَ من بعضهم : إنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .

الحجازيون ينصبون خبر ليس مطلقا ، وبنو تميم يرفعونه إذا اقترن بإلا : فيقول الحجازيون : ليس الطيبُ إِلَّا الْمُسْكُ ، وبنو تميم : إِلَّا الْمُسْكُ .

في لغة بني أسد يصرفون ما لا ينصرف فيما عِلَّةٌ مَنَعِهِ الوَصْفِيَّةُ وزيادة النون : فيقولون : لست بسكرانٍ ، وَيُلْحَقُونَ مَثَلَهُ التاء ، فيقولون : سكرانة .

في لغة ربيعة وَعَنَمٌ ، يَبْنُونَ «مع» الظرفية على السكون ، فيقولون : ذهبتُ معه ، وإذا وَايَها ساكنٌ يكسرونها للتخلص من التقاء الساكنين ، فيقولون : ذهبتُ مع الرجل . وَعَنَمٌ : حَيٌّ من تغلب بن وائل .

في لغة بني قيس بن ثعلبة يعربون «لَدُن» الظرفية ، وعلى لغتهم قرئ : «من لَدُنْهِ علما» .

الحجازيون يبنون الأعلام التي على وزن فعال : كحزام ، وقطام ، على الكسر في كل حالات الإعراب : وتميم تعربها ما لم يكن آخرها راء وتمنعها

من الصرف للعلمية والعَدْلُ : فإذا كان آخرها راء ، كَوَبَّار ، قَبِيلَة ، وظَفَّار
« مدينة » ، فهم فيها كالحجازيين .

في لغة هذيل أو « عقيل » يعربون « الذين » من أسماء الموصول إعراب
جمع المذكر السالم ، قال شاعرهم :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ومن لغة هذيل أيضاً فَتَحُ الياء والواو في مثل : بَيْضَات ، وَهْيَات ،
وَعَوَّرات ، فيقولون : بَيْضَات ، وَهْيَات ، وَعَوَّرات ، والجمهور على
إسكانها ؛ وقد وقفنا على أمثلة أخرى تتجاوزها اكتفاء بما قدمناه .

النوع الرابع

وهو يشمل اللغات التي ذكرها العلماء ولم ينسبوها وتكون في جملتها
راجعة إلى تباين المنطق واختلاف اللهجات ، وهذا القسم هو اللغة أو أكثرها ؛
لأن الذين دونوها جمعوا كلَّ لغات العرب وجعلوها لغةً جنسية فلم يميزوا
منطقاً من منطق ، ولا أفردوا لغة عن لغة ؛ إذ كان ذلك من سبيل خدمة
التاريخ اللغوي ، وهم إنما أرادوا بصنيعهم خدمة القرآن وعلومه ، فلولا
لمضت لغة العرب في سبيل ما تقدمها ، ولمسات مع أهلها ، وكان من يظفر
اليوم بحرف منها فقد أحيا شيئاً من التاريخ .

ولو أردنا استغراق هذا النوع لخرَّجنا بالكتاب عن معناه إلى أن يكون
مُعْجَماً من معاجم اللغة ؛ ولكننا أتى بشيء من نادره ونقتصر على القليل
من غريبه مما يحانس ما قدمناه ويتحقق به نوعٌ من أنواع الاختلاف اللساني
في العرب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) إبداهم أو آخر بعض الكلمات المجروزة ياء ، كقولهم في الثعالب والآراب والصفادع : الثعالي ، والآرابي ، والصفادي . قال ابن جني في سر الصناعة ، وقد أورد قول الشاعر :

لها أشارير من لحم تَمَرُهُ من الثعالي ووخر من أرائها^(١)

لم يمكنه أن يقف الياء فأبدل منها حرفاً يمكنه أن يقفه في موضع الجز وهو الياء . . . وليس ذاك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منها الياء . وقال وقد ذكر قول الآخر :

ومهل ليس له حوازي^(٢) ولصفادي جمه نقاتي^(٣)

كره أن يسكن العين ، من الصفادع ، في موضع الحركة ، فأبدل منها حرفاً يكون ساكناً في حال الجز وهو الياء .

وفي الصحاح : قد يبدلون بعض الحروف ياء كقولهم في أمّا^(٤) : أيما وفي سادس : سادي ، وفي خامس : خامي . وجاءت لغات الإبدال وكلها غير منسوبة ولا مسمّاة ، وهي كثيرة ؛ ومنها نوع طريف يعد من لغات اللغويين ، لأنهم جمعوه ورتبوه : وهو في الألفاظ التي يُنطق فيها بلغتين

(١) الأشارير : جمع إشارة ، وهي قطعة من اللحم تقعد للدخار ؛ والتمير : التجفيف . والبيت للنمر بن تولب اليشكري بن أبيات يصف بها عقاباً .

(٢) الحوازي : الجماعات ، والجم : المماء الكثير ، والنقاتي : جمع نقطة ، وهي صوت الصفدع . وهذا البيت عزاه سيبويه لرجل من بني يشكر . وقيل إنه مما صنعه خلف الآخر ، فإذا صح ذلك ، فإن هذه اللغة تكون خاصة ببني يشكر النسبة هذا البيت والذي قبله إليهم .

(٣) أما هذه هي الشرطية ، وفي لغة تميم وقيس وأسد ينطقون إما التي للتفصيل مثلاً ، أي بالفتح ، ويروي لبعض شعرائهم .

يا ليتنا أمناشالت نعماتها أما إلى جنة أما إلى نار

بحيث يؤمن التصحيف : كالتى تنطق بالياء والناء والباء والشاء ؛ والناء والناء
ونحوها مما يقع فى حروفه التصحيف ، وهذه الحروف هى :

ب ت ث ج ح خ د ذ
ر ز س ش ص ض ط ظ
ع غ ف ق ك ل ن و

فالنون تشبه بالناء والشاء ، والواو تشبه بالراء ؛ أما سائر الحروف
فلا اشتباه فيها ظاهر . وعلى أن هذا مما يرجع إلى الخط ويبعد أن يكون
العرب أرادوه ، ولكن اللغويين وُفقوا فى عدّه من لغات الإبدال ، ومن
أمثلته : الشرى والبرى : بمعنى التراب ، وثجّ الجريح ونجّ : سال دمه ، وفاح
الطيب وفاح ، وهلمّ جرا . . .

(٢) من العرب من يجعل الكاف جيما ، فيقول مثلاً : الجعبة ، فى « الكعبة »
وبعضهم ينطق بالناء طاء : كأفلىطنى ، فى « أفلىتنى » ، قال الخليل : وهى لغة
تميمية قبيحة ^(١) .

(٣) نقل صاحب المخصص فى « باب ما يحىء مَقُولًا بحرفين وليس بدلا »
أن بعض العرب يقول . أَرَدْتُ عَنْ تَفْعَلُ كَذَا ، وبعضهم يقول . لَأَلْنِي ،
فى « لَعَلْنِي » وقال فى موضع آخر . وفى « لعل » لغات يقوّلها بعض العرب

(١) وهى فى لغة سفلة العوام فى مصر أيضا ، وتطرد فى كل تاء : كما يبدلون
الدال ضادا . ومن اللغات التميمية القبيحة ما نقله ابن خالويه من أنهم يقولون : الحمد لله
- بكسر الدال - كما تقولها العامة ، قال : ولا خير فيها ١ وذكر أيضا فى « كتاب ليس »
فى دخول ألف الوصل على المتحرك : أن عبد القيس يقولون : إسل زيدا فى « إسال »
وأن العرب تقول زيد الأحمر ، والأحمر - بفتح الحاء والميم - والحمر - بفتح اللام
وتسكين الحاء وفتح الميم - ثلاث لغات ، وكلها فى العامة أيضا .

دون بعض ، وهى : لعلّ ، لعلنى ، علّى ، علنى ، كعنى ، كعنى ؛ وأنشد للفرزدق :

هل أنتم عائجون بنا كعنا ٥ ترى العرصات أو أثر الحيام
وقال أبو النجم :

٥ أغدُ لعلنا فى الزّهان نُرْسِله ٥

يريد « لعلنا » وبعضهم يقول : لآتى ؛ وبعضهم : لآتى ، وبعضهم : لآتى ؛
وقال رجل : مَنْ يدعو إلى المرأة الضالة ؟ فقال أعرابي : لوّن عليها خماراً
أسود : يريد : لعل عليها ؛ ومما وقفنا عليه من لغاتها ولم يذكره فى
المخصص : رَعَنَ ورَعَنَ وعنَ وأنَ ولَعَاء ، بالمد ، ومنه قول الشاعر :

لَعَاءَ الله فضلكم علينا ٥ بشىء أن أمكم شريح

وتروى فى « لعل » لغة بكسر اللام — لعل — ؛ وقد أسلفنا أن لغة
عقيل الجر بلعل^(٥) وهو مما عزاه إليهم أبو زيد ، وغيره يقول إن ذلك
فى لغة بعض العرب .

ومما أورده فى هذا الباب : قرأ فما تلعم ، وبعضهم يقول : تلغزم .
وتَصَيَّفَت الشمسُ للغروب ، وَاصْيَفَت ، قال : ومنه اشتقاق الصيف .

(٤) وفى المخصص أيضاً عن السّكيت فى « لغات : عند ، تقول : هو
عندى ، وعُنْدَى ، وَعَنْدَى ؛ ومنه أيضاً « لدن » فيه ثمانى لغات ، وهى :
لَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدَى ، وَلَدُ ، وَلَدَن ، وَلَدْن ، وَلَدُ ، وَلَدَى ؛ ومنه أيضاً فى
« الذى » لغات : الذى يثبت الياء ، واللَّذِ ، واللَّذُ ، واللَّذى ؛ وفى التثنية
اللَّذانِ ، واللَّذانِ ، واللَّذا ؛ وفى الجمع : الذى والدون واللامون ، واللاموا ،
واللائى — يثبت الياء فى كل حال — والاولى ؛ والدونث : اللائى ، واللاء

(٥) قلت : لم يسبق هذا القول ، قلعله شهر من المؤلف .

واللاني ، واللّث ، واللّث ، واللّثان ، واللّثان ، واللّثان ؛ وجمع التي : اللّاتي ؛
واللّات ، واللّواتي ، واللّوات ، واللّوا ، واللّاء ، واللّات .

ومن لغات : هو وهي ، : هو ، وهي — بالسكون — وهو ، وهي
قال بعضهم :

وإن لسانى شهدة يُشتَقّ بها ه وهو على مَن صَبَّهُ اللهُ عَاقِمُ
وتُحَكى فيهما لغة رابعة ، وهي أن تُحذف الواو والياء وتبقى الهاء
متحركة فتقول : هـ ، هـ .

ومن لغات « لا جَرَم » على ما رواه الكوفيون : لا جرّ ، ولا ذا جرم ،
ولا ذا جر ، ولا إن ذا جرم ؛ ولا عِنّ ذا جرم .

ومن لغات « نَم » ، حرف الإيجاب ، : نَم ، ونَمِمْ ، ونَمِّمْ ، يابِدال
العين حاء كما أبدلت الحاء من « حتى » عينا في لفحة هذيل فقيّل : عَتَى ،
كما مر في موضعه .

(هـ) بعض العرب يبدل هاء التانيث تاء في الوقف ، فيقول : هذه أَمْتُ ،
« في أمة » ، وسمع بعضهم يقول : يا أهل سورة البقرتْ ، فقال يُجيب :
ما أحفظ منها ولا آيتْ ١ ويؤخذ مما ذكره ابن فارس في فقه اللغة أن
هذه اللهجة كانت من اللغات المسماة المنسوبة إلى أصحابها في القرن الرابع ،
ولكننا لم نقف على نسبتها : ونقتصر من ذلك على هذا القدر فإنه كفاء
الحاجة فيما نحن بصدد منه .

النوع الخامس

وهو ما يروونه على أنه لغة في الكلام أو لغة من المتكلم ، كالألفاظ
التي وردت بالراء والغين ، أو بالراء واللام ، أو بالزاي والذال ، أو بالسین

والثاء ، أو بالشين والسين ؛ فكل ذلك مما يشك فيه الرواة ، لا يجوزون
بأنه لغة فرد أو لغة قبيلة ، وقد قال الأنباري في شرح المقامات يذكر أنواع
اللغة في منطقتهم : اللغة تكون في السين ، والقاف ، والكاف ، واللام ،
والراء ؛ وقد تكون في الشين . فاللغة في السين أن تبدل ثاء ، وفي القاف
أن تبدل طاء ، وربما أبدلت كافاً ؛ وفي الكاف أن تبدل همزة ، وفي
اللام أن تبدل ياء ، وربما جعلها بعضهم كافاً ؛ وأما اللغة في الراء فإنها
تكون في ستة أحرف : ع غ ي دل ط ، وذكر أبو حاتم أنها تكون
في الهمزة . اهـ

قلنا : وليس ما ذكره أبو حاتم بغريب ، فقد رأينا في « بغية الوعاة »
في ترجمة ركن الدين بن القوبيع النحوي المتوفى سنة ٧٣٨ أنه كان يُلغ
بالراء همزة .

وبعضهم يُلغ في اللام فيجعلها ثاء ، ويسمونه الأرت ؛ أما النطق بالحاء
هـاء فيسمونه ههه ، كقول صاحب الصحاح : اللّهُسُ لغة في اللّهُس ، أو ههه .

عيوب المنطق العربي

وقد رأينا توفية لفائدة هذا الفصل أن نذكر عيوب المنطق بأسمائها ،

وهي :

(التمتمة) ويقال لصاحبها : التتمام ، وذلك إذا تعتمع في التاء ، فإذا تردد

في الفاء فتلك :

(الفأفأة) وصاحبها فأفأء .

(والعقلة) وهي التواء اللسان عند الكلام .

(والحبسة) تعذر النطق ولم يبلغ المتكلم حد الفأفأء ولا التتمام ، • يقال

لأنها تعرض في أول الكلام فإذا مر فيه انقطعت .

(واللفف) إدخال بعض الكلام في بعض .

(والرتة) إيصال بعض الكلام ببعض دون إفادة ، وقد تقدم لها معنى

آخر في اللغة .

(والغممة) أن يسمع الصوت ولا يبين لك تقطيع الحروف ولا تفهم معناه

(والطمطمة) أن يكون الكلام شبيها بكلام العجم ؛ وقيل هي إبدال الطاء

تاء لأنهما من مخرج واحد ، نحو السلطان في « السلطان »

(واللكنة) وهي إدخال بعض حروف العجم في بعض حروف العرب ،

ومنها قولهم : فلان يرتضخ لكتنة فارسية . وعدوا منها إبدال

الهاء حاء ، والعين همزة .

(والغنة) وهي أن يشرب الصوت الخيشوم ، ثم هي عيب إذا جاءت

في غير حروفها .

(والحنّة) ضرب منها .

(والترخيم) حذف بعض الكلمة لتعذر النطق به .

(اللغة) وقد تقدم الكلام عليها ، غير أننا رأينا فيها كلاما حسنا لبعضهم

قال : وتكون في أربعة حروف (ق م ر ل) فالتى تعرض

لللقاف يجعلها صاحبها طاء ، فيقول : طُلْتُ ، في قلت ، ومنهم

من يبدلها كافا . وأما السين فتبدل ثاء . والتى تعرض في الراء

أربعة أحرف : منهم من يجعلها غينا ، ومنهم عينا ، ومنهم ياء ،

ومنهم زايًا : فينطقون لفظ «عَمَرُو» على أنواع اللغة هكذا :

«تَمْع ، وِمْع ، وِمْعَى ، وِمْعَز» . وأما التى تعرض في اللام

فإن من أهلها من يبدلها ياء ، ومنهم من يجعلها كافا وهى لغة

قييحة . اهـ

ولا حاجة بنا لإيراد الأمثلة من ذلك جميعه ؛ فإنما أردنا بيان نوع

من أنواع الاختلاف الطبيعي في لهجاتهم ، وذكر هذه الحروف التى تغير

شيئا من هيئة المنطق ، حتى نُقَيِّ بِذلك على ما أوردناه ، ونُوَفِّي الفائدة

بما أوردناه .

تَبْيِيْهُ

ولا يفوتنا أن ننبه القراء إلى أن أنواع الاختلاف التى بسطناها

لأنزال متحققة فى اللهجات العامة المعروفة اليوم فى مصر والشام والعراق

وسائر الأقطار التى ينكلم أهلها الفصحى البلى أو العربية المطلقة ، وقد

ذهب بعضهم إلى أن هذا الاختلاف لم يأت عبثا ، بل هو طبيعة الاختلاف

بين العرب الأولين الذين استوطنوا البلاد أيام الفتوح نخرج من أصلهم هؤلاء المتأخرون : ومن لم يمت إليهم بنسب كان منهم بسبب من الولاء والمخالطة ونحو ذلك . وعلى هذا يكون ما تصيبه في لهجات العوام بما يوافق لغات العرب ليس إلا نسباً لفظياً يدل على ما وراءه من النسب التاريخي بين طوائف العوام وقبائل العرب . .

نعم إن اللغة ميراث تاريخي ، ولكنها كذلك في الجملة ، فيقال إن لغة أمة متفرعة تدل على تحقيق النسبة التاريخية بينها وبين أمة اللغة نفسها ، ولكن من الخطأ الواضح أن يقال إن نسب المفردات في الكلام يرتبط بنسب الأفراد في المتكلمين ؛ فإذا رأيت أهل مصر جميعاً يقولون : مَشَّالَه في « ماشاء الله » ، فلا يدل ذلك على أنهم من بقايا عرب الشَّحر وعمان الذين يحذفون بعض الحروف اللينة ، وهي الخلخانية كما مر في موضعه ، وإذا رأيت كثيرين من أهل البحيرة والغربية يقولون : أُنْحَمَا في « أحد » : وتأكُوا في « تأكل » . والبَصَا في البصل ، ، فذلك لا يدل على أنهم من عرب طي الذين يقطعون اللفظ قبل تمامه ، وهي القطعة كما بيناه .

ولو ذهبنا نعارض كل ما كان من هذا القبيل بالمأثور من لهجات العرب على أن نحقق نسبة هذا الميراث المنطق إلى قبائلهم ، لتقحمنا خطة من الغيب ، ولا وشكنا أن نضع علماً كله جهل ، وإن كان هذا البحث مما يُهَجُّ للنظر سُبُلاً من الكلام ويفتق للذهن أموراً من الجدل ، بيد أنه التاريخ المزور ، والشهادة الظنية على حق اليقين .

والصحيح أن الألسنة هي الألسنة في كل زمان ، وما جرى عليه العرب في لغتهم جرت عليه العامة في لغتها ؛ فهم يتصرفون في المنطق تصرف

المتمكن المستقل ، لأن العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة ، ولا هي من اللغات المكتوبة فتقف عند حد محدد ؛ ولكنهم يَلَوُّون بها ألسنتهم على ما يصرّفونها من الأسباب الخلقية ، ثم ما تُقَوِّم عليه من أحوال المجتمع بين موروث ومكتسب ؛ ولستنا ننكر البتة أن التقليد قد فعل في اللغة العامية ما فعله في العربية قبلها ، بل كان أهل الأمصار في صدر الإسلام - وهم أصل العامية - يتكلمون على لغة النازلين فيهم من البدو ، كما كان العرب النازلون بقرب السُّبُل ومجامع الأسواق يتكلمون على لغة من يليهم من العامة . واللغة لا تُخْلَق على لسان أحد ، بل لا بد من التقليد والمحاكاة ؛ ولكننا ننكر نسبة الناطقين إلى قبائل من العرب تُرافقها في هيآت المنطق ، بعد أن تصرف أهل الأمصار في اشتقاق اللغة كما تصرّف العرب ، وأخذوها بالتقليد والمحاكاة عن كل شفة ، وكان لهم في سياستها استقلال أوسع بكثير مما كان العرب .

ونحن نذكر هنا كلمة واحدة صح نقلها عن العامية أول عهدنا في الشام ، ثم هي لا تزال دائرة إلى اليوم في العامي والفصيح . وهي لفظة « عليه » فقد نقل صاحب « الأغاني » كلمة من الشعر العامي في دمشق زمن الوليد بن عبد الملك جاءت فيها هذه الكلمة « وَبِئِى عَلاوَه » وهي تنطق كحرف (O) وينطقونها اليوم في الشام « علاه » وقد مرّت هذه اللغة من العرب ، وفي الفصيح « عَلَيْهِ » وفي اللهجات المصرية الغالبة « عَلَيْهِ » ، و « عَلَايَه » ، و « عَلَيْهِ » ، و « عَلَيْهِ » بالإمالة كحرف (E) و « عَلَيْهِ » بغيرها كحرف (I) وذلك أكثر ما يمكن أن تدار عليه اللفظة ؛ فإذا استطعنا تحقيق نسبة هذا المنطق إلى قبائل معينة فهل تحقق بها نسبة الناطقين أيضا ؟ هذا ما لا جواب عليه إلا أنه لا جواب له ؛ والتاريخ وإن كان من الكلام غير أنه ليس كلُّ الكلام من التاريخ .

البقايا الأثرية في اللغة

الألفاظ في كل لغة من اللغات إنما هي أدوات الحياة الذهنية الخاصة بالنفس ، كما أن مدلولاتها أدوات الحياة المادية الخاصة بالحواس ؛ فالذهن يشبه أن يكون في علم الحياة كتاباً موضحاً بالرسوم ؛ يقرر الحقيقة ويمثلها ويدخلها بين أجزائها ، ولكنه لا يعطيها ؛ فقد تعلم لذة الطعام إذا كنت جائعاً وتتصوره أقرب من قوت ما بين اليد إلى الفم ، وتخيّل منه كلّ ما تشتهي النفس ، بل قد تجد طعمه ورائحته إذا كنت شاعراً دقيقاً موضع الاتصال بين الحواس الظاهرة والباطنة ؛ ولكن تلك المائدة الذهنية على كثرة ما وسّعت وطيّب ما احتوت ، لا تعدل عندك لقمة واحدة تلجّج الفكين !

فالألفاظ مقصورة دائماً عن بيان معانيها بياناً يطابق نوع الخلق ويوافق حالة الوجود ، فإذا قبل أمامك : جاء زيد ، وكنت لا تعرف من زيد هذا ، لم تعد أن تتمثل رجلاً من الرجال ، ولكنك إذا عرفتته تمثلت نوعاً من الخلق متميزاً بحالة خاصة من أحوال الوجود ؛ ومن هنا كان التاريخ - الذي هو بيان نفسى محض لا يؤدّى إلا بالألفاظ - من المعاني الكلية المهمة التي لا تثبت على قياس واحد من الحقيقة ، بل لا بد فيها من الزيادة والنقص ، لأن مرجعها إلى التصور ، وهو مجموع ظلال متقلّبة على النفس .

ومن التاريخ ما لا يقتصر الإيهام على مدلوله فقط ، ولكن يتناول الألفاظ الدالة أيضاً ، وذلك لأن صورته الذهنية تكون في مجموعها ملفقة ، غير مضبوطة على قياس مألوف من حياة المتكلم ؛ فإذا أصاب تلك الألفاظ لم يجد لها في ذهنه رسماً معيناً ، لأنها أطلال زمنية ؛ وأكثر ما يكون ذلك

في العادات والمصطلحات اللغوية التي تتغير بتغير الأزمان والأقوام ، فإذا انقرض أهلها انقرضت معهم وبقيت ألفاظها في اللغة بهمة في ذاتها ، حتى إذا أُلحقت بالشرح التاريخي أو اللغوي الذي يكشف غموضها ويزيل إبهامها دخلت في الحياة الذهنية ، ولكنها تبقى مع ذلك بالنسبة لانقطاعها من الوجود بقايا أثرية في اللغة ^(١) .

ولو ذهبنا إلى المعارضة بين ألفاظ الحياة العربية الأولى وما اختصت به من المعاني ، وبين هذه الحياة الحضرية ومستحدثاتها ، لرأينا قسماً كبيراً من اللغة ينزل منها منزلة البقايا الأثرية ، لأننا لا نحتاجه ولا هو مما يعد فضلاً عن الحاجة فينتظر به وقتها ؛ وذلك كأسماء الإبل وصفاتها الكثيرة ، وأكاسم كثير من الحشرات وما جاءت به اللغات المتعددة ، وهو كثير تطفح به معاجم اللغة ؛ ولقد نرى أن ذلك مما يصح أن يسمى «لاتين العربية» قياساً على اللغة اللاتينية التي لا يستعملها الأوربيون ولكن يشتقون منها أسماء المصطلحات التي تمس إليها الحاجة فيما يستحدثون من أهورهم ؛ لولا أن «لاتينا العرب» يحتاج منا إلى عربية ثلاثمه ؛ فإن استحياء الماضي لا يكون إلا بالملامة بينه وبين روح الحاضر .

ولسنا إلى ذلك نذهب ، فهو بحملته لا يخرج عما يسمونه وحشياً ^(٢) أو

(١) سنشير إلى هذا المعنى بمزيد من البيان عند الكلام على خشونة الشعر الجاهلي متى انتهينا إليه .

(٢) قال ابن رشيق : إذا كانت الكلمة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والاعرابي الفح ، فذلك وحشية .

غريباً^(١) أو حوشياً^(٢) ، وإنما نريد بالبقايا الأثرية ما أراده علماء اللغة أنفسهم حين جمعوها ، بأنهم عدّوا من اللغات : منسكراً ، ومتروكا ، ومُتَمَاتاً ؛ فالمُنسَكِر : ما لا يعرفه بعض أئمة اللغة لكونه مهمل الاستعمال في العرب إلا قليلاً ، وهو دون الضعيف الذي ينحط عن درجة الفصيح : كقول بعض أهل الحجاز : ذَاى يَذَاى ، وهى فى لغة أهل نجد : ذوى يذوى ، وعليها الاستعمال والمتروك : ما كان قديماً من اللغات ثم ترك واستعمل غيره ، وهذا ما سميناه آنفاً بالمصطلحات اللغوية : كالغزّين فى بعض تلك اللغات المتروكة : أى الشدقين ، واحدهما غز . والبُعقوط والبُعقوط : أى القصير ، ونحو ذلك . والمُتَمَات : ما أميت استعماله . كأسماء الأيام والشهور فى اللغة الأولى على ما زعموا ، وقد ذكرها صاحب الجهرة ، وهى هذه :

السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
شيار	أول أهون وأوهد	جبار	دُبار	مونس	عروبة	

وأسماء الشهور

المؤتمر	ناجر	خوان	وبصان	الحنين	ربى
المؤتمر	ناجر	خوان	وبصان	الحنين	ربى

(١) تفاوتت درجات الغريب بمقدار العناية بحفظه ، حتى يبلغ أحياناً أن لا يعد غريباً إلا ما ذهب معناه وشاهده من العلم : فقد كان لإمام اللغة فى عصره محمد بن على الأنصارى الأندلسى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٨٤ يقول : أعرف اللغة على قسمين : قسم أعرف معناها وشاهدها ، وقسم أعرف كيف أنطق بها فقط . وسنذكر أشياء من عنايتهم بالغريب وحفظه فى باب الرواية .

(٢) نسبة إلى الحوش : وهى بقايا لابل وبار التى ذكرناها فى أصل العرب ، والمراد أن ذلك غريب نادر .

رجب شعبان رمضان شوال ذو القعدة ذو الحجة
الأصم عاذل نائق وعل ورنه برك^(١)

ومن المُمات عندهم لغاتٌ في التصريف : كقول الكسائي : محبوب ،
من حَبَبْتُ ، وكأنها لغة قد ماتت ، كما قيل : دِمَت أدوم ، ومِتَّ أموت ،
وكان الأصل أن يقال أَمَاتُ وأَدَامُ^(*) في المستقبل - المضارع - إلا أنها قد
تركت . ومن ذلك « ليس » الفعل الناقص ؛ فإن بعضهم يظن مضارعه وأمره
من الأفعال المُمات : ومما عدوه متروكا من أسماء العادة العربية لزوال
معانيه في الإسلام : المِرباع : وهو ربع الغنيمة ، وكان خاصاً بالرئيس ، ثم
صار في الإسلام ، الخس . والنشيطه : وهي أن ينشط^(**) الرئيس عند قسمة
المتاع الشيء النفيس يراه ، إذا استحلاه . والفضول : وهي فضول المقاسم
كالشيء . إذا قُسم وفضلت فضلة منه : كاللؤلؤة والسيف والدرع والبيضة
والجارية ؛ فكان ذلك من قسم الرئيس . وقد جمع هذه العادات كلها
ابن غنمة الضبي في مرثيته لبسطام بن قيس إذ يقول :

لك المِرباعُ منها والصفايا * وحُكْمُك والنشيطَةُ والفضولُ

(١) ينسب ابن الكلبي ربي وحنيناً إلى عاد ، ويجعل الاسمين من لغتهما ...
وقال الفراء في كتاب الأيام والليالي : خوان : من العرب من يشدده ومنهم من يخففه
« ومنهم من يلفظه بالحاء » ، ووبصان ، منهم من يقول : بوسان ، ومنهم من يقول :
بِصان والحنين ، منهم من يفتح حاءه ومنهم من يضمها . قال : وجادى الآخرة يسمى
ورنة ساكن الراء ، ومنهم من يقول : رنة كزنة « وقد تقدم أن ورنه لذى القعدة ،
والفراء يسميه : هواعا » . وفي هذه الأسماء واشتقاق بعضها كلام كثير وقفنا عليه في
كتب مختلفة ، ولا حاجة لنا به في هذا الموضع .

(هـ) قلت : كما يقال في مضارع خاف : أخاف :

(هـ) قلت : ينشط : يأخذ لنفسه اختلاصاً .

أما الصفايا فبقيت في الإسلام ، وخص بها النبي صلى الله عليه وسلم ،
لأنه اصطافى في بعض غزواته من المغنم أشياء : كالسيف اللهم ، والفرس
العتيق ، والدرع الحصينة ، والشئ النادر ؛ وذلك يسمى الصفى ، قالوا :
وقد زال هذا الاسم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

والمُعات من أسماء العادات شئ كثير يستجر الكلام إلى قسم من
تاريخ العرب لا يسعه هذا الموضع ؛ فقد كانوا أهل مُعاورات وإغرام
بالمعاقرة والمياسرة ونحوها ، ولكل ذلك أسماء وصفات ، فنجتزئ
بما ذكرناه ، ولكن لابد من التنبيه على شئ دقيق من هذا الباب ، وذلك
أننا لو تدبرنا الكلام الذى نستعمله لرأينا أشياء كانت من عادات العرب
الخاصة بها ثم نقلتها الحضارة إلى معنى يناسبها بعد أن انتزعت منها الأصل
التاريخى ، فمن ذلك أن الواحد يقول : نحن فعلنا ، وليس معه غيره ،
فلا يظن إلا أنه أراد تعظيم نفسه ، وأنه ليس لهذا الاستعمال من أصل
تاريخى في الكلام . وإنما الأصل أن العرب كانوا قبائل وجماعات ،
فكان الرئيس الذى له أتباع يفضبون لغضبه ويرضون لرضاه ويتداعون
لألمه ، كأنهم أجزاء من شخصه ، يقول : أمرنا . ونهينا ، وغضبنا ، ورضينا
لعله بأنه إذا فعل شيئاً فعله تبعاه لا يخذلونه ولا يخالفونه ، ثم كثرة
استعمال العرب لهذا الجمع ملحوظة فيه تلك الدلالة ، ثم استفاض في الكلام
حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده : قنا ، وقعدنا ، لا يريد
إلا المعنى الحضرى المصنوع ، وهو التعظيم الحقير ...

نور العربية

وطرق الوضع فيها

العربية أوسع اللغات مدى ، وأغزرهن مادة ، وأوفاهن بالحاجة الحقيقية من معنى اللغة ؛ لكثرة أبنيتها ، وتعدد صيغها ، ومرورها على الاشتقاق ، وانفساحها من ذلك إلى ما يستغرق اللغات بحملتها ، مع أنها أقل هذه اللغات أوضاعا ، حتى إن المستعمل منها لا يتجاوز ستة آلاف تركيب ، وإذا رددت الثلاث منه وما فوقه إلى التركيب الثنائي ، لم يكد يزيد ما يخرج منه على ثلاثمائة لفظة ، هي أصل الأوضاع وسائر التراكيب المستعملة متفرع عنها . كما تفرعت سائر مواد اللغة عن هذه التراكيب بالاشتقاق ، وهي في الجملة لا تقل عن ثمانين ألف مادة ؛ عدة ما اشتمل عليه معجم لسان العرب .

وظاهر أن اللغة لم تترام إلى هذا الاتساع إلا بعد أن قلبت على وجوه كثيرة في الاستعمال ، وأدبرت على مناحي مختلفة من الوضع ؛ بما في أصل تكوينها من الحياة النامية التي تكافئ حياة أهلها وتماد أزمنتها مهما كثرت أغراض هذه الحياة واستفاضت معانيها واستبحرت في مذاهب العمران ؛ فهي في الكفاية سواء يوم كانت لغة الطبيعة البدوية الخشنة لا تُلقِيها إلا على السنة البدو الذين هم الجزء المتكلم من تلك الطبيعة الصامتة ، ويوم صارت لغة الحياة المنبسطة تُصَرِّفها الألسنة والأقلام في مناحي العلوم والآداب والصناعات التي قام بها التمدن الإسلامي . وإن صمت الطبيعة البدوية إنما هو في حقيقة الاعتبار جزء متمم في المعنى للغة أهلها ، كما أن

حركة العمران إنما هي حركة العمل في مصنع اللغة . وليس يخفى أن حياة اللغة وموتها أمران يُؤخَذان بالاعتبار ؛ فإن اللغة الحية هي التي تكون مشايعة بأوضاعها لكل ما يحدث من مستحدثات الحياة ، فكلما خَلَّتْ ألفاظها المتداولة بين أهلها بما يَصَوِّرُ معنى جديداً أو يؤدي غرضاً حادثاً ، لم تعقم أوضاعها بما ينتج هذا اللفظ الجديد ويسدُّ هذه الخلة الطارئة ؛ فهي بذلك فيما تأخذ وتدع كأنها تنفس ، والتنفس أول صفات الحياة .

ولكن اللغة التي تُرْمَى بأنها في سبيل اللغات الميتة ، لا يزال يطرأ عليها النقص كلما زادت مستحدثات الحياة ؛ لوقوفها عند حد من الوضع محدود ، وقعودها بكل طريق تُدفع إليه من طرق التعبير ، فلا يبرح أهلها يتناولون من غيرها ، ويزيدون نقصاً ؛ حتى تصبح هذه المداخلة لغةً جديدة من عمل الزمن ، وكأن أصلها بقية من أهلها ، وأهلها بقية من أصلها ؛ لفقدان المميزات الجنسية التي أخص دلالاتها اللغة .

وقد عرّفوا الحيَّ بأنه الكائن الذي ينمو من باطنه ؛ فإذا كان في اللغة ما يساعد على نموها المستمر مع بقائها متميزة في نفسها — بحيث تحيل كل ما يداخلها من ألفاظ اللغات الأخرى إلى أوضاعها الخاصة بها والمقومة لحيثها ، فلا تتحيفها الزيادة الطارئة عليها مهما بلغت ، ولا تُخرجها من حيزها إلى مضطرب لا تثبت لها فيه الجنسية ولا ينطبق عليها وصف الاستقلال — وإلا فتلك هي اللغة التي أحق ما تُوصف به أنها سائلة في طرق الكلام ، وأن أهلها صماليك في طرق التاريخ !

والعربية قد غيّبت بأوضاعها حتى كأنها خلقت لثبات الزمن ، وفيها من أسباب النمو ما يحفظ عليها شباب الدهر ، غير أنه قد أصابها ما أصاب أهلها

من تبدد الكلمة واضطراب الأمر وهن الاستقلال وتمزق المجتمع ، فأصبحت
بعدهم كأنها محكومة بقوة خفية لا يُعرف ما هي ولا يظهر منها إلا أثرها الذي
تقينه فيما لحق اللغة من الضعف وما رهقها من العجز ، وفي جمودها على
حال واحدة كأنها مقبورة في كتبها منذ تراجع النمن الإسلامي أيام العباسيين
إلى قريب من هذه الغاية .

ومنى كانت اللغة صورة الأمة فإن كل ما يعتور هذه يتصل أثره
بتلك ضرورة . ولذلك بقيت العربية في نفسها على مروتها الأولى حتى
يتاح لها أفوام كأولئك الأقوام ، وتُقَيِّض لها أقلام كذلك الأقلام .
وليس من غرضنا أن نفيض هنا في هذه المعاني ، وإنما زيد لبنين أنواع
النو في هذه اللغة . والطرق التي جرت عليها في الوضع : إذ لولا ذلك
ما حطَّت اللغة في التاريخ خطورة واحدة .

طرق الوضع

وأنت إذا تدبرت المأثور من ألفاظ اللغة ، وجدته في الجملة لا يخلو
من ثلاث : إما أن يكون مرتجلاً أو مشتقاً ، أو منقولاً على وجه من
وجوه المجاز ؛ وهذه الثلاث هي طرق الوضع التي تقلبت عليها اللغة ،
وهي تشبه أدوار الحلقة الكاملة ، فإنها ثلاثة أيضاً : التركيب ، والقوة
والجمال ؛ فالمجاز جمال اللغة ، والاشتقاق قوتها ، والارتجال تركيب
الحلقة فيها ؛ ويندر أن تجد ذلك كله في لغة من اللغات على مقدار
ما تجده في العربية ؛ فلا جرم كانت حرية بأن تكون مناط الإعجاز ، لأنها
الحلقة اللغوية الكاملة .

الارتجال

هو وضع اللفظ ابتداءً في أول أمر اللغة بتقليد الطبيعة كما مر في موضعه ؛ ولا يمكن أن يحاط بأوائل كلامهم ، وعلى أي مقادير كانوا يضعونها ، غير أنه مما لا شك فيه أنه لم يبق وجه للزيادة على ما ارتجلوه ؛ لتقليدهم صور التراكيب المرتجلة على كل ما في آلات الصوت من المقاطع ، بحيث لم يدعوا منها إلا المُستَكْرَة المبدوء مما يتنع به اللسان وينب عنه السمع ولا يكون منه إلا تنكير الأسلوب وتغيير ديباجة اللغة ؛ بيد أن هذا إنما هو في الارتجال الذي تُرَاعَى فيه النسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له ، كمحاكاة الأصوات والحركات الطبيعية ونحوها ، أما فيما عدا ذلك فإن العرب كانوا يتصرفون في لغتهم ، فيرتجلون ألفاظاً قليلة ليست فيها ولا هي مأخوذة بالاشتقاق ، كما يصنع كثير من العامة اليوم ؛ فقد يتفق لأحدهم أن يضع كلمة يرتجلها لمعنى من المعاني على طريق النظرّف والتملّح ، فلا تلبث أن تشيع وتصير من أصل اللغة ؛ وكذلك كان يفعل العرب .

قال ابن جني فيما ينفرد به العربي من اللفظ ولا يُسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه : « إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ؛ لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشاركه في سماع ذلك منه أحد . . . أو شيئاً ارتجله ؛ فإن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يُسبق إليه ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه (١) ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً

(١) رؤبة بن العجاج هو وأبوه راجزان مشهوران من العرب ، وكان رؤبة خاصة بصيراً باللغة فيما يحوشها وغريها ، حتى لا يرون في التشبيه أن في معدن عدنان أفصح منه ؛ وتوفي رؤبة بالبادية سنة ١٤٥ هـ عن سن عالية .

لم يسمعاها ولا سبقا إليها . أما لو جاء ذلك عن مُتَّهِمٍ أو مَنْ لم تُرَقَّ به فصاحته
ولا سبقت إلى الأنفس ثقته ، فإنه يُرَدُّ ولا يقبل ، اهـ

ومهما يكن من ذلك فإن الارتجال أمر مفروغ منه ، لأن تاريخ الشباب
كله لا يقع فيه يومٌ واحد من عهد الطفولة .

الاشتقاق

كل ما وُضع من اللغة ارتجالاً فإنما وُضع لمناسبة بين الدالِّ والمدلول
على وجه من الوجوه ؛ ولولا تحقق هذه المناسبة ما تأتى للواضع أن يشتق
لفظاً من لفظ ، لأن الأصل في الاشتقاق المناسبة في المعنى والمادة ؛ فلو لا
اعتيادهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تنبهوا إليه في الوضع الثاني ؛ لأن
بعض الأشياء يدعو إلى بعض ، والارتقاء سنة لا بد فيها من اطراد النسبة .
وعلى هذا أمكنهم أن يجعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلاً في الدلالة ،
ثم يفرعون عنه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التي ترجع في أصل الدلالة
إليه ؛ فكان المعاني سلاسل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم ،
على ما قرروه في مذهب النشوء والارتقاء . ولا يزال هذا التسلسل متحققاً
في اللغات السامية الباقية إلى اليوم ، وهو أظهر في العربية منه في أخواتها ؛
حتى ذهب بعض العلماء الذين استقروا تراكيب اللغة إلى أن هذا الأصل
مُستصحب في كل تركيب ، بحيث لا يخلو مما يرجعه إليه ولو تأويلًا من
طريق المجاز ، إلا ما تخلف عن سلسلته لأمر طارئ على أصل الوضع ، كأن
يكون مُبدلاً من لفظ آخر ، أو مقلوباً عنه ، أو داخلاً في تركيب المادة
من لغة أخرى ؛ لأن العلماء الذين دونوا هذه اللغة جمعوها من لغات كثيرة

بعد أن تدخلت هذه اللغات بعضها في بعض ، لتعاور العرب ألفاظها جميعاً ؛ نفخى بهذا التداخل كثير من وجوه الوضع الاشتقاقى ؛ وأضاع النقل كثيراً من ألفاظ اللغة مما انشلت به سلسلة أوضاعها فأصبحت بحيث لا يمكن أن يدلّ فيها على تحقق التسلسل إلا باعتبار الأغلب الأعم .

وقد نقلوا عن بعض المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ؛ وكان بعض من يرى هذا الرأى يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فمثل : مامسمى «إذغاغ» ؟ وهو بالفارسية الحجر ؛ فقال : أجد فيه يديساً شديداً ، وأراه الحجر ...

أما خواص أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ؛ وقد عقد لها ابن جنى باباً فى الخصائص سنشير إليه عند الكلام على التمدن اللغوى .

وأول من ابتدع القول بأن المعانى سلاسل مرتبة ، وأن الألفاظ المختلفة تردّ فى الاشتقاق إلى قدر مشترك ، هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى المشار إليه ؛ وكان شيخه أبو على الفارسى يأنس بهذا الرأى قليلاً .

أما علماء العربية فقد قالوا إن ذلك ليس متعمداً فى اللغة ؛ لأن الحروف قليلة وأنواع المعانى المتفاهمة لا تكاد تنهاى ... ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المأادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحيل على ذلك فى جمع مواد التركيب ، كالطلب لعنقاء مغرب ، وجواب ذلك عندنا ما تقدم الإيماء إليه ، من مداخلة اللغات وتفريط النقلة ونحو ذلك ، مما لا ينتظم به أمر التاريخ اللفظى فى هذه اللغة .

ولابن جني في تحقيق رأيه كلام سابغ الذيل سنشير إليه في الفصول التالية
أما الكلام على الاشتقاق من حيث هو علمٌ ذو أقسام وحدود ، فهو
مبسوط في مواضعه من كتب الصرف والكتب الأخرى المجردة في هذا
العلم ، ولا حاجة بنا إليه ؛ لأننا إنما نريد جهة التاريخ منه وكونه سبباً من
أسباب نمو اللغة وطريقة من طرق نشأتها .

وفد قلنا في تحقيق المناسبة بين الألفاظ والمعاني وأن أكثر أهل اللغة
والعربية مطبقون على ثبوتها ، لأنها في الحقيقة ليست إلا توسعاً في المناسبة
الأولى التي هيأت للواضع أن يضع بالتقليد والمحاكاة . ونحن ذاكرون
طرقاً مما يثبت تلك المناسبة :

قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ :
أنفق الشيء وأنفذه أخوان ، ولو استقرت الألفاظ وجدت كل ما فاقوه
نون وعينه فاء دالا على معنى الذهاب والخروج .

وقال في تفسير قوله عز وجل : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ : والمفلح
(بالحاء والجيم) : الفائز بالمطلوب ، كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر ،
وهذا التركيب وما يشاركه في الفاء والعين نحو : فلق وفلذ وفلى ، يدل على
الشق والفتح . وللمعشرى عناية بذلك في مواضع من تفسيره أيضاً .

ومن هذه الأمثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد
والانفصال : كآب : للسير ، وآبَت اليوم . اشتد حره ففزع الناس وفصلهم
عن أعمالهم ، وأبد الوحش : نفر ، وأبر النخل : قطع شيئاً منه ، وأبر
الظبي : وثب وانطلق ، وأبق العبد : فر ، وأبل : توحش وانفصل عن

الناس ، وأبه عن الشيء : بعد عنه وتنزه ، وأبى الضيم : نفر منه ، وهكذا ،
والآلف مع الزاى تدل تراكيها على الضيق فى الأمر ، يقال : أزر
المجلس : إذا ضاق ، وأزق الرجل : ضاق صدره ، وأزل : صار فى ضيق ،
وأزم : ضاق عيشه ، وأزى الظل : قلص وضاق .

وتراكيب الباء مع الدال تدل على الابتداء والظهور ، نحو بدأ الشيء
وبدا : أى ظهر ، وبدح فلانا بالأمر : أظهره له من دون روية ، وبدح :
أظهر التعظيم ، وبدد إليه بكذا : أظهره له ، وبدع أى ابتدأ . وبدخ بالشر :
أظهره ، وبدد بالأمر بديهية : أى ابتدأ به .

والباء مع الذال تدل تراكيها على إخراج الشيء ، نحو بذى : أخرج
الفحش فى كلامه ، وبدح وبذل : أعطى فأخرج ما عنده ، وبدج : أخرج
شقشقة ، وبذر : أخرج سره أو ماله بغير تقدير : وبذن أقر بما يخفيه فأخرجه .
والباء مع الراء تدل على الظهور ، نحو برا الله الخلق : أظهره ، وبرت :
دلت على الشيء فأظهره ؛ وبرج : ظهر . ومنه التبرج . وبرح الخفاء : ظهر
وبرخ : زاد فظهر فيه الزيادة . وبرّ : ظهر وبرز كذلك . وبرش : ظهر
بياضه . مثله . وبرض الماء : ظهر .

وكذلك الباء مع الزاى . كبزج : أظهر فضائله . وبزح الصيد : خرج .
وبزر النبات : خرج بزره . وبزع الغلام : ظهر ظرفه . وبزغت الشمس :
طلعت وبزقت مثله . وبزل ناب البعير : طلع . وبزن الحق : ظهر . وهلم جرا
ولو استقرت تراكيب اللغة كلها لو وجدت مواد كل تركيب ترجع إلى
أصل واحد . ولو تأويلا من طريق المجاز . إلا ما تخلف عن سلسلته لأمر

طارئ كما أشرنا إليه في صدر الكلام ؛ وليس يخفى أن سلسلة الاشتقاق في كل لفظه إنما هي نسق تاريخي في تدوين نسبها اللغوي وفروع هذا النسب ؛ وقد بينا من قبل أن الرواة أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية في اللغة ؛ فلا جرم انثلت سلاسل الاشتقاق وضاع كثير من تلك الأنساب ؛ إلا ما تدل عليه مشابهاة الحلقة اللفظية ؛ وهو ما يُعرف بالاستقراء كما مثلنا له آنفاً . وكذلك ترى في أكثر صيغ الأمثلة من الفعل والاسم على السواء ؛ فإن القياس ثابت فيها ثبوتاً بيئياً : كصيغتي فاعل وتفاعل ، وكوزن فُعلة في الأسماء ^(١) وغير ذلك مما نهوا على اطراد القياس فيه وأحصوا شواذه ، وهو خارج عن غرضنا في هذا الكتاب .

ولو أن أحداً عكف على هذه اللغة فنتبع ألفاظها وتدبر وجود اشتقاقها وتفقد مواقعها في كلام العرب ورتب صيغها وأوزانها على ما تقتضيه أغراضها بحيث يستقر كل مثال منها في نصابه ويرد إلى حيزه — لجاء من

(١) فاعل ، تأتي للمشاركة كضارب ، والتكرار الفعل وموالة بعضه لبعض كطالبه يدينه ، وإطلب الفعل من طريق المزاولة والعلاج ولازمه التكرار أيضاً ؛ كسابق وقاتل ، لأن هذا طلب كل من المشاركين الغلبة لنفسه ، ونحو خادع وخاتل ، والمشاركة قد تكون بين اثنين ليس فاعل الفعل واحداً منهما : كطارقت النعل ، إذا خضفت عليها نعلًا أخرى ، وضاعقت الشيء ، إذا زدت عليه ضعفاً آخر . وتفاعل . تكون للمشاركة ، كضارب القوم ، وتكون لوقوع الفعل مكرراً : كتهادت المرأة ، ولو وقعه في مهلة ، نحو تكامل وتناهى .

دفعلة ، بضم الفاء تأتي اسماً للطائفة المجتمعة : كالجزمة والعصبة ، وللشيء القليل ، أو للبقية من الشيء بعد ذهاب معظمه : كالعقبة لبقية المرق في القدر ، والنزفة للقليل من الماء ، وتكون لمعنى الشيء يؤخذ بمرة ومن لوازمه الاجتماع والذلة : كاللقمة والجرعة من الماء ، وتكون اسماً لما توسط شيئاً لجمعه . كالوصلة والرقعة ، وتكون اسماً للافتعال : كالفرقة والحرقعة .

ذلك بعلم يكشف عن كثير من أسرار الوضع ، ويهتك عن أستار الحكمة المستكنة في دقائق هذه اللغة العجيبة التي يزيد في العجب منها أنها لغة تلك العقول الفطرية ، والفطرة وإن كانت دائماً تختص بمسحة إلهية ، إلا أنها تكون أصل الكمال في النفس لا نفس الكمال . وهذه اللغة يوشك أن يكون أمرها معجزاً على ما رأيت بحيث لا يغلو في رأينا من يقول إنها بسبيل من الأوضاع الإلهية ، في التوفيق والإلهام ، لأن أثر ذلك قد ظهر في القرآن .

المجاز

وهذا هو الوضع الأخير في اللغة ؛ ولذا تجد مراعاة المناسبة فيه على أضعف وجوهها ؛ فكأنهم في الوضع الأول راعوا المناسبة الثابتة التي لازيادة فيها ، ثم توسعوا في هذه المناسبة بنوع من التصرف في الوضع الثاني وهو الاشتقاق ، ثم بلغوا آخر حدودها « المناسبة » في المجاز ؛ وهذا بما يؤكد أن اللغة كلها حكاية للطبيعة ؛ فإن كان ثم توقف أو وحي فيكون في هداية العقول إلى أسرار هذه الحكاية ، ولا بد في استسكانه منطق الطبيعة من الذهن الشفاف والبصيرة النفاذة والإلهام الخفي الذي يشبه أن يكون قبساً من النور الإلهي بضئ بين العقل والقلب فلا يقع شعاعه على جهة من الطبيعة إلا كشف منها عن معاني الأسرار الإلهية .

والمراد من المجاز التوسُّع في الحقيقة ، لأن الألفاظ الحقيقية تمضي لسننِها المعروف فلا يبقى ثمة وجه لتقوية الحقيقة المرادة منها بالاتساع أو التوكيد أو التشبيه ؛ وليس يخفى أن الحقيقة الواحدة تتنوع في ذاتها إلى

أجزاء متشابهة ، وتنوع في معناها أيضا على درجات من الضعف والقوة ، فإذا كان معنى « الكوكب » في الوضع اللغوي الدلالة على هذا الجرم السماوي الذي يشبه نكتة بيضاء في رأى العين ، ثم رأيت في عين الإنسان نكتة بيضاء تغشى سوادها — فقد تجزأت الحقيقة النظرية هنا في ذاتها فتطلق على بياض العين « النكتة » اسم الكوكب مجازا للمناسبة بين الاثنين في الشكل ؛ وكذلك تقول في التوكيد فلان أسد ، تريد لإثبات شجاعته في النفوس بدرجة متناهية مؤكدة ؛ ثم تقول في التشبيه : فلان على جناح السفر : أى لا يلبث أن يسافر ، كأنه طائر بسط جناحه فليس إلا أن يطير وإنما مدار ذلك كله على التوسع في المثال الحسى إذا ضاقت به الحقيقة المألوفة في التعبير .

ولسنا نخوض هنا في أنواع المجاز وجهاته وتحقيق القول في الاستعارة وأقسامها ، فذلك من موضع علم البيان ، بل هو البيان كله على ما قيل ؛ وإنما نتناول الكلام من حيث يتصل بمعنى التاريخ ؛ فالمجاز صنعة حقيقية في اللغة لا تنهيا إلا بعد أن يكون العرب قد استكملوا أسباب النهضة الاجتماعية من المخالطة واقتباس بعضهم عن بعض واعتبارهم أنفسهم في أمر اللغة بمجموعاً معنويا ؛ فينصرفون إلى تشقيق الكلام وتتبع أطلال المعاني في أجزائه ، حتى تتسع لغتهم على نسبة هذا الاجتماع المعنوي ؛ وذلك ما يستفرد للكلام عليه باب التمدن اللغوي .

لا جرم كان لليجاز في اللغة هذا الأثر الذي بسط منها حتى فاضت أطرافها على المعاني ، وتنبأ فيها من أنواع الوضع وطرق التعبير ما يعد في اللغات ميراثاً خالداً تستغل منه المعاني في كل جيل ، ويضمن للغة الثروة

وإن أفلس أهلها...

والوضع بالمجاز يعتبر اشتقاقاً معنوياً ؛ فالـم يتبأ للعرب أخذُه من طريق الاشتقاق أخذوه بالنقل من طريق المجاز ؛ وبذلك وسعوا لغتهم من جهات :

(١) الإكثار من الألفاظ وتعدد الوضع الواحد تفنُّنا في التعبير ، كما تسمى الخوذة بالبيضة وبالتريكه ، وهى بيضة النعام بعد أن يخرج منها الفرخ وكسمية المطر بالسما ، والنبات بالغيث ، ونحو ذلك .

(٢) التذرع إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات ، كسمية البياض في العين بالكوكب ، وعُضروف الأذن بالحجارة ، والهنئية الناشزة في مقدم الأذن بالوتد ، وكقولهم : ذؤابة الرّجل ، للجلدة المعلقة على آخره وعنق الإبريق ، وساق الشجرة ، وإبط الوادى ، ونحو ذلك .

(٣) التذرع إلى الوضع لتمثيل صور المعانى ، كقولهم : نبض البرق ، إذا لمع خفيفا ، من نبضان العرق : وسبَحَ الفرس ، إذا مد يديه في الجرى كما يفعل السامح في الماء : ورثقت السفينة ، إذا داوت في موضع واحد لا تمضى من ترنيق الطائر ، وهو أن يتخفق بجناحه ويرفرف ولا يطير .

(٤) الرمز إلى حقائق المعانى ، كقولهم : سافر ولا ظُهر له ، أى ولاداة يركب ظهرها : وفلان يملك كذا رقبة ، أى عبدا : وقطع الأمير اللصر ، أى قطع يده : وبزلتُ الخمر ، أى ثقيتُ دنها ، وهلم جرا .

وهذه الجهات الأربع الأصلية تجمع أنواع المجاز وكل ما يحمل على هذه الأنواع ، ثم هى معان تشبه أن تكون تاريخية في حركة النمو والاتساع من هذه اللغة ، ولذلك استخرجناها وعدلنا إليها عن تقسيم علماء البيان ، فإن

لهم في بحث المجاز كلاماً مستفيضاً مضطرباً لا يؤخذ منه شيء ، يلحق بغرضنا في هذا التاريخ .

وقد رأينا أن ننقل مادة من مواد اللغة تمثل هذا الوضع ، وكيف اتسعت به اللغة حتى قلب المعنى الواحد على صور كثيرة ، وهي مما نقله بعض اللغويين مثلاً لما نحن بسبيله : ومثل هذه المادة كثير في اللغة تطفح به معاجها ، وإنما خصها بالذكر لسعة التصرف فيها ووضوح المآخذ ، وهي مادة « ك ف ف » .

وأصل المعنى فيها : الكف ، وهي الجارحة المعروفة ، والكلمة مشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، ومأخذها في العبرانية والسريانية من معنى الانحناء والانعطاف . هذا أصلها .

ثم اشتقوا منها قولهم : كفَّه عن الأمر ، إذا منعه ، كأنه دفعه بكفه ، فنقلوا معنى الكف إلى لازمها ، وهو من المجاز المرسل .

وقيل من هذا : كفَّ هو عن الأمر ، إذا امتنع ، فنقل الفعل من التمدى إلى الزوم ، وهو من قبيل ما سبقه .

ثم قيل : استكفَّ السائل ، وتكفَّف ، إذا طلب بكفه . ويقال أيضاً : استكفَّ بالصدقة ، إذا مديده بها يعطيها ؛ فضمن الأول معنى الاستعطاء ، والثاني معنى الإعطاء ؛ وكلاهما مما ذكر .

ومن هذا القبيل قولهم : استكففت الشيء ، إذا استوضحته بأن تضع كفك على حاجبك كمن يستظل من الشمس ، فاستعمل هنا في معنى آخر من لوازم الكف .

ومن معنى كفَّ عن الأمر قيل : كفَّ بصره ، وهو من المجاز المرسل ،

من قبيل استعمال العام في الخاص .

وفي مثل مأخذه قولهم : كَفَّافٌ من الرزق أى ما كف عن الناس وأغنى .

ثم قيل من معنى الكف للجراحة : كَفَّةُ الميزان ، وكَفَّةُ المقلاع ؛ لشبهها بالكف في الهيئة ، وهى من الاستعارة .

ثم استعيرت الكَفَّةُ لعود الدُّف ، لشبهه بكفَّة الميزان في الاستدارة والإخاطة ، ومثلها الكفاف : وهو ما استدار بالشيء .

والكفة أيضاً النُّفْرَةُ المستدرة يجتمع فيها الماء ، وهى مما ذكر .

ومن معنى الاستدارة قيل : كَفَّةُ الصائد ، وهى الجباله يجعلها كالطرق ، ومثلها كَفَّةُ الآلة ، وهى ما انحدر منها على أصول الأسنان ، وكَفَّةُ القميص ، وهى ما استدار حول الذيل ، وكذلك كَفَّةُ الترع ، وهى أسفلها .

ثم قيل من هذا المعنى : استكفوا حوله ، إذا أحاطوا به ينظرون إليه : واستكفت الحية إذا ترخت ، أى استدارت كهيئة الرحى .

ومن كَفَّة القميص قيل : كَفَّة الثوب وغيره ، وهى حاشيته .

ومن معنى الحاشية قيل : كَفَّة الشيء ، بمعنى حرفه ؛ وكِفاف السيف « بالكسر ، بمعنى غراره « أى حده » ، وكل ذلك على التشبيه .

ثم قيل من معنى الحاشية : كفَّ القميص ؛ إذا خاط حاشيته .

ومن معنى الحرف : كفَّ الإناء ، إذا ملأه ملأً مُفْرطاً ، كان المعنى ملأه حتى بلغ كفته .

وبقيت معان من هذه المادة ترجع إلى معنى الكف ، أو شيء من المجاز المأخوذ عن بعض المعانى الراجعة إليه ، بحيث ترى المعانى سلسلة متصلة من أول المادة إلى آخرها . وهذا هو الأصل الذى عليه معظم كلامهم ؛

فإذا تدبرته رأيت أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ، وتبيذت صحة قولهم : إن مُنْكَرَ المجاز في اللغة جاحدٌ للضرورة ومُبْطَلٌ محاسن لغة العرب .

وقد ذكروا أن بعض العلماء يذهبون إلى أن اللغة كلها حقيقة ، وأن تسمية الرجل الشجاع بالأسد لغة لقوم ، وتسمية الحيوان المفترس بالأسد لغة أخرى ... وهو رأى يَبِينُ الْآفَن ، وأكبر ظننا أنه لم يقل به أحد وإنما أورده بعض علماء الأصول لأنه مما يُتَمَحَّلُ له ويرد عليه ويكون مادة في الجدل ؛ وذلك من أمرهم ، والله أعلم .

أنواع النمو في اللغة

تلك هي طرق الوضع التي سلكوا منها إلى اللغة في كل أطوارها ، حتى أصبحت من الانساع والنمو ما هي ، ولكن لهذا النمو أنواعا تحدّد في جملتها أجزاء هذه اللغة ، وتصف تاريخ انساعهم فيها ، وهي من هذه الجهة تعتبر تماما على الذي تقدم وتفصيلا له : تلك هي : الإبدال ، والقلب ، والنحت ، والترادف ، والاشتراك ، والنضاد ، والمداخلة بالتعريب ، والتوليد ؛ ونحن نوفيها حظها من الكلام على مقدار حظها من التاريخ .

الإبدال

وهو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، كما يقولون : مدح ، ومدة ؛ واستعدي عليه ، واستأدى .

وقد أسلفنا في الكلام على أصل الوضع أن الدورة الجديدة التي دارت بها الحروف بعد وضع المقاطع الثنائية ، كانت بالقلب والإبدال ؛ والدليل على ذلك أن أكثر ما يجرى فيه الإبدال من اللغة إنما هو الألفاظ الطبيعية الأولى التي كانت من حاجة الإنسان أول عهده بالتعبير : كالقطع ، والكسر ، والهدم ، والشق ، والخرق ، والفرقة ، والتبديد ؛ وهي المعاني الوحشية في لغة الإنسان . ثم لما انقاد الوضع بهذه الطريقة لأهل اللانة ، جعلوها من سننهم وقلّبوا عليها الألفاظ الأخرى مما ليس بسبيل من تلك المعاني ؛ والغريب أن فعل القطع يكاد يكون الأصل في أكثر هذه اللغة ؛ فقلبا تناولت مادة الإلرايت أثره المعنوي فيها ، ولو تأويلا من طريق المجاز ؛ وهذا أيضاً مما يؤكد أن اللانة نطق عن الطبيعة .

ثم إن الإبدال من حيث اعتبار الوضع اللغوى فيه ، نوعان : الأول أن يكون لغات مختلفة لِمَعَانٍ متفقة : كلعننى ولآلئى . وإنَّ فَعَلَ ، وَهِنَ فَعَلَ ، ونحوها مما مر في اختلاف اللهجات ؛ فيختلف اللفظان للأسباب اللسانية في القبائل المختلفة . ثم تُحَفَظُ صورة كل لفظ على أنها لغة ، فلا تشترك العرب في النطق بالصورتين اعتماداً منها لتعويض حرف من حرف ، إنما يقول هذا قوم وذلك آخرون وقد سأل اللحياني أعرابياً : أتقول : مثل حَنَكُ الغراب ، أو مثل حَلَكُ ؟ فقال : لا أقول مثل حاكك . وسأل أبو حاتم أم الهيثم الأعرابية : كيف تقولين أشد سواداً مما ذا ؟ فقالت : من حَلَكُ الغراب . فقال : أفنقولينها من حَنَكُ الغراب ؟ قالت : لا أقولها أبداً .

والنوع الثانى ما يتعدد فيه الوضع في لغة القبيلة الواحدة ، فتقوم كل من الصورتين بِمَعْنَى لا يصح استعمال الأخرى فيه ؛ وعلى هذا النوع يتوقف نموُّ اللغة واتساعها ، كقولهم : لطمه : ضربه بكفه مفتوحة ؛ ولَدَمَه : ضربه بشئ ثقيل يُسْمَعُ صوته ؛ ولثم أنفه : كَسَمَه ؛ ورثمه : كسره ؛ ورضم به الأرض : ضرب ؛ وكذلك مما يرجع إلى معنى الأكل : قضم : أى أكل بأطراف أسنانه ، أو أكل يابساً ؛ وخَضِمَ : أكل بأقصى الأضراس ، أو أكل رطباً ؛ وقَطَمَ : أى عَضَ ، أو تناول الشئ بأطراف أسنانه فذاقه ؛ وكزَمَ الشئ : كسره بمَقْدَمِ فهِ واستخرج ما فيه لباً كله ؛ وكدَمَه : عَضَهُ بأدنى فهِ ؛ وقشم : إذا نَقَى من الطعام رَدِيَّةً وأكل طَيِّبَةً ؛ ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة في اللغة ؛ فكل أولئك إنما يقع فيه الإبدال لتجربة المعانى ، فترى الألفاظ متقاربة ترجع إلى مقطع واحد ، وهى بعد متباينة في الدلالة ؛ وكذلك ترى معانى كل طائفة منها ترجع إلى جنس واحد ثم تباين متقاربة ؛

وبهذا يتحقق الارتباط المتسلسل الذي هو برهان التاريخ على النشء اللغوى .
وقد تجد للمعنى الواحد ألفاظا متعددة فى اللغة ، ثم تجد كل لفظ قد
صار أصلا فى الدلالة وتفرعت عنه ألفاظ أخرى على طريق الإبدال ، ثم
يُبدلُ بكل لفظ على جزء من أجزاء المعنى ؛ كما تجد من ألفاظ القطع مثلا :
قَطَّ ، وقَصَّ ، وجَذَّ ، وغيرها ؛ فإن هذه الألفاظ وضعت فى الأصل حكاية
لأنواع من أصوات القطع ، إما حقيقة أو متوهمة ؛ فقد تسمع أنت صوت
الشيء المقطوع كأنه « قَط » ، ولكن غيرك يتوهمه كأنه « قَت » ، وقد يكون
لبعض الأشياء المقطوعة أصوات أخرى تحكى « جَذَّ » أو « كَسَّ »
أو « قَصَّ » وغيرها . فترى لفظ « قَط » قد صار أصلا وتفرع عنه : قطع ،
وقطف ، وقطب ، وقطم ، وقطل ، ونحوها . وترى لفظ « قَص » قد تفرع
عنه : قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصر ، وقصف . ومن لفظ « جَذ » :
جذب ، وجذر ، وجذف ، وجذم ، وهكذا ؛ وكلها معان متقاربة تتقلب
معها الألفاظ المنفرعة عن مقطع واحد ؛ وهذا هو أكثر أنواع الفو فى
اللغة ، لأنه أصل نشأتها ، وللحريين وأهل الصرف كلام فى الإبدال
وحروفه ومقاييسه ومسموعه لا يتعلق بفرضنا ، ولهذا ضربنا عنه صفحا .

القلب

وهو تقديم وتأخير فى بعض حروف اللفظة الواحدة ، فتتطق على
صورتين بمعنى واحد ، كقولهم جذب ، وجذب ، وما أطيبه ، وما أيطبه .
وأهل اللغة يقولون إن كل ما جاء من هذا القبيل فهو مقلوب وبذلك لا يعتبر
إلا لغة واحدة من وضع واحد ، وكأن هذا التقديم والتأخير إنما هو

عارض في المنطق لسبب من الأسباب اللسانية كالخفة والثقل ؛ وتابعهم على ذلك النحويون من الكوفيين ؛ أما البصريون فلا يعتبرون القلب إلا متى رأوا أنه لا يمكن أن يكون اللفظان جميعا أصليين في المعنى اللاغوي بحيث يقصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولا يساويه فيه ، كقولهم : فلان شاكي السلاح وشائك ، وجُرْف هار ، وهار ، وحيشد يعتبرون أوسع اللفظين في التصرف أصلا للثاني ويبدون اللفظ الثاني مقلوبا عنه ، ويكون ذلك عندهم من قبيل الوضع الواحد .

وكل ما عدا ذلك عما يتصرف فيه اللفظان تصرفا واحدا ، كجذب يجذب جذبا ^(١) وجذب يجذب جذبا ، فليس بقلب عندهم ، وإنما هما لغتان من وضعين مختلفين ، وبذا يُعد كلا اللفظين أصلا مستقلا .

وقد صنف علماء اللغة ما جاء مقلوبا من الألفاظ ، وعقد له السبوطي في « المزهر » النوع الثالث والثلاثين ، واستقصى فيه كثيرا من أمثله ، ومنها صاعقة ، وصاقعة ؛ ولعمري ، ورعلى ، ونحن في ذلك على رأى البصريين لأننا نرى في بعض اللغات المنسوبة ومنها هذان المثالان ، ثبتا لما ذهبوا إليه

النيحت

وهو جنس من الاختصار : ينحتون من الكلمتين كلمة واحدة : كَعَبْشِمَى وَعَبْشِمَى ، في النسبة إلى عبد شمس وعبد القيس ، وكما ينسب المولدون إلى الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله فيقولون : شَفَعَتْنِي وَحَنَفَلَتْنِي ^(٢)

(١) هذا هو معنى التصرف .

(٢) قلت كذا في الأصل ، ولعله من اصطلاح بعض المتأخرين من الفقهاء ، والذي يطابق مذهبهم أراه أن تكون : شفعتني ، وحشفتني ؛ بوزن عبشمي في كليهما .

ولكن هذا الاختصار إنما هو زيادة في اللغة ؛ لأنه يجعل الكلمتين ثلاثاً كما رأيت ، فضلاً عما فيه من معنى التصرف بخفة اللفظ مع جمع المعنيين في بعض أنواعه كما قالوا : **عجوز صَهْصِيقٌ** : أى صخابة ، نحتوه من : **صهل** ، و**صلق** ؛ والصلق بمعنى الصوت الشديد ، ونحو **العَجْهَضَى** ، وهو ضرب من النمر يكون في ضاحم « اسم وادٍ » فنحتوه من « عجم » أى نوى و « ضاحم » .

هذا . وقد ذكر ياقوت في « معجم الأدباء » في ترجمة الظهير النعماني اللغوى ، أن عثمان بن عيسى النحوى البليطى شيخ الديار المصرية كان يسأله « سؤال مستفيد » عن حرف من حُوشى اللغة : فسأله يوماً عما وقع في كلام العرب على مثال « **شَقَّحَطَبٌ** » فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت ، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين « **شَقَّحَطَبٌ** » منحوت من « **شَقَّ حَطَبٌ** » فسأله البليطى أن يثبت ما وقع من هذا المثال ، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه وسمّاها : « كتاب تنبيه البارعين على النحوت من كلام العرب » .

وقد ظن بعض المتأخرين من علماء اللغة أن النحت يقع في الثلاثى أيضاً ومثل له بقوله : **نبض الماء إذا سال** ، قال : فإنه يصح أن يكون من « **نبض** » و « **بض** » وكلاهما بمعنى **نبض** ... وقولهم : **مَوْجُ الماء يَمْوُجُ** فهو **مَاجٌ** إذا **ملح** ، فلا يكون إلا منحوتاً من « **ماء** » و « **أجاج** » ... وذلك ليس بشئ ، لأن النحت لا بد فيه من الاختصار الجامع للمعنيين ، وهذا لا تجده في **نبض** ، لأنه مرادف ل**بض** و**نبض** ، ولأن أقرب ما يظن في **المَاج** أن الكلمة مأخوذة من **الموج** ولازمة **المالحة** .

والعلماء كلهم مجمعون على أن النحت لا يعرف في الثلاثى .

ومن أنواع التصرف بالتحت في العربية هذه الحروف ^(٥) : فإن من العلماء من يذهب إلى أنها بقايا كلمات ؛ وقد نص بعضهم على ذلك في أحرف المضارعة ، فقال : إنهم أخذوا الهمزة من « أنا » والنون من « نحن » والتاء من « أنت » وعدلوا عن الواو من هو إلى الباء لكونها أخف منه ؛ وجعلوا الأحرف دليلاً على ما كانت تدل عليه الأصول تقريباً ؛ فكملت المعاني مع وجازة اللفظ .

وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف في اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت إلى العربية على هذا الوجه ؛ فاهتدوا من ذلك إلى بعض ما يرجح أنها منحوتة ؛ ومن هذه الأمثلة التي عَيَّنُوا أصلها ، باء الجر ؛ فإنها تستعمل في العربية لمعان كثيرة ؛ كالإصاق ، والتعدي ، والاستعانة ... الخ ، والأصل في ذلك الإصاق كما نصوا عليه ، ولكنها لا تستعمل في غيرها من اللغات السامية إلا للظرفية ؛ فأروا أن أصلها « بيت » في العبرانية ، ثم جاءت « بن » في الكلدانية ، ثم الباء وحدها في العربية ؛ فكان الباء بقية من لفظ « بيت » كمل بها المعنى الأصلي مع وجازة اللفظ وسعة التصرف ؛ وهو بحث طريف ظريف .

المترادف

وهو ترادف لفظين فأكثر على معنى واحد ، كما تقول : السيف والعَصَب ، والأسد والليث والغضنفر ؛ والخنزير والرايح والعُقار والقرَقَف ، ونحو ذلك ؛ وقد وجدنا كلامهم في هذا النوع يرجع إلى أربعة مذاهب :

(٥) قلت الحروف من أنواع الكلام : مادون الأسماء والأفعال .

(١) بعض العلماء ينكر أن يكون في اللغة ترادف مطلق ؛ لأن كثرة الألفاظ للبعث تجل عنه هذه اللغة الحكيمة المحكمة .

وهؤلاء يرون أن كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ وأشباع هذا المذهب كثيرون ، منهم ابن الأعرابي ، وتعلب ، وابن فارس .

وقال ابن الأعرابي : إن كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ففي كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا علمه فلم يلزم العرب جهله . ومن أمثلة هذا الذي عرفوه وبينوا وجهه ، قول العرب : قعد وجلس . قال ابن فارس : إن في « قعد » معنى ليس في « جلس » ؛ ألا ترى أنا نقول : قام ثم قعد ، وأخذ المقيم والمُقعد . ثم نقول : كان مضطجعا فجلس : فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن الجلوس في اللغة : المرتفع ، والجلوس ارتقاع عما هو دونه ، وعلى هذا يجري الباب كله .

(٢) بعضهم يذهب إلى إنكار الترادف مطلقاً بقيد الزيادة في معاني الألفاظ المترادفة وبدون هذا القيد ؛ فيعتبر الموضوع للبعث الأصلي اسماً واحداً والباقي صفات له لا أسماء ؛ فاسماء السيف كلها أصلها السيف وسائرها صفات له : كالمهند والصارم والعضب ونحوها ؛ ومن القائلين بهذا الرأي أبو علي الفارسي شيخ ابن جني .

وموضع الاختلاف بين هذا الرأي وما قبله ، في اعتبار الفرق بين الاسم والصفة ؛ فأصحاب المذهب الأول يعتبرون المترادفات أسماء تزيد

معنى الصفة وهؤلاء يعتبرونها صفات محضة .

(٣) والمذهب الثالث إثبات الترادف ولكنهم يخصونه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال أصلح الفاسد ، ولَمْ الشَّعَثَ ، ورتَّقَ الفَشَقَ ، وشَعَبَ الصَّدْعَ ، ونحوها ، أما إطلاق الأسماء على المسمى الواحد فيسمونه المتوارد : كالخمر والعقار ، والليث والأسد ، وغيرها ؛ وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول .

(٤) والمذهب الرابع إثبات الترادف مطلقا بدون قيد ولا اعتبار ولا تقسيم ، وعليه أكثر اللغويين والنحاة ، وقد قال ابن درستويه في هؤلاء : « إنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها . ولم يعرفوا العلة فيه والفروق فظنوا أنها » أى اللفظين المترادفين « بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ؛ فإن كانوا قد صدقوا في ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة » .

والصحيح من ذلك كله أن أوضاع العرب تختلف لأنهم متصرفون في اللغة لا يعرفون لها قيودا اصطلاحية ، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع ، لأن اللغة مفردات وَصَعَهَا أفراد ، وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية في مألوفهم من اللذة والآلم والمنفعة والمضرة ، وهذه يراها كل عربي ويُحَدِّث عنها ويصفها على ما يجد في نفسه من أثرها ، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة ، فلا جرم

اختلفت الألفاظ الموضوعية لها بحسب ذلك .

ومن هذه الألفاظ ما يكون أسماء من وضع القبائل المتعددة ثم تسمع كل قبيلة لغة الأخرى فيأخذ بعضها عن بعض استطرافا وتوسعا في الكلام ، ومنها ما يكون صفات يتصرف في وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد لما علت من اختلاف السبب الحامل على اشتقاقها ، ثم تنزل هذه الصفات منزلة الحقائق العرفية بعد أن تكون قد فشّت في الاستعمال ولمتحقق ألفاظها بأصل اللغة ، وهذا هو القسم الأكبر من المترادفات ، كثرت عندهم أسماء وصفاته لما أشرنا إليه آنفا ، وأشهر ما ورد منه ، أسماء العسل وهي ٨٠ والأسد ٣٥٠ وقيل ٥٠٠ وقيل ٦٧٠ والحية ٢٠٠ وقيل ٥٠٠ والداهية ٤٠٠ وقيل أربعة آلاف ^(١) والحجر ٧٠ والكلب ٧٠ والسيف ٣٠ وقيل ١٠٠٠ والناقة ٢٥٥ والبعير ١٠٠٠ ^(٢) والشمس ٥٢ والخمر ١٠٠ وقيل ٢٠٠

(١) تختلف هذه الأسماء كثرة وقلة باعتبار سعة الرواية وضيقها ؛ فن الرواية من يجوز كل ما اتصل به ، ومنهم من يضيق فلا يروى إلا ما صح عن العرب ، وقد يكون الاختلاف من الاختصار على الأسماء دون الصفات عند قوم ، وعد الأسماء مع الصفات عند آخرين .

(٢) مما ثبت ما ذهبنا إليه في تعليل الترادف ، أنه ليس في كلام العرب اسم جمع ست مرات إلا الجمل ؛ فإنهم جمعوه ؛ أجلا ؛ ثم أجالا ، ثم جاملا ، ثم جمالا ، ثم جمالة ، ثم جمالات ؛ جمع الجمع ، وأكثر ما يكون الجمع عندهم هو مرتين أو ثلاثا لا يجاوزون ذلك ، وإنما كان هذا لمكان الجمل من العرب جميعا ، إذ هو جبل الحياة الذي تعتصم به أرواحهم من طوفات الطبيعة العربية ؛ ولما كانت الناقة أكرم عليهم منه جمعوها سبع مرات فقالوا : ناقات ، ونوقا ، وناقا ، وأيانق ، ونيافا ، وأينقا ، وأنواقا . اهـ .

قلت : عد صاحب القاموس من جموع الجمل ، ثمانية ، وزاد على ما ذكر المؤلف : جمل ؛ بضم فسكون ، وجمائل ، وأجامل . وعد من جموع الناقة ، أحد عشر ، وزاد : أنوق ، وأونق ، وأنواق ونياقات .

والبئر ٨٨ والماء ١٧٠ وغير ذلك ، وخاصة ما يدخل في باب الصفة ، كصفات الطويل والقصير والشجاع والجبان والكريم والبخيل ونحوها من الصفات الشائعة التي أجمعوا على مدحها أو ذمها ؛ وقد اهتم في صاحب المخصص في كتابه قسما كبيرا منها .

على أن ثمة شيئا هو أكثر ألفاظ العربية ترادفا ، وهو « الميل الجنسي » فلا تكاد تتصفح مادة في « القاموس المحيط » حتى تصيب من مترادفاتهِ لفظا أو أكثر ؛ وذلك مما يثبت ما بيناه من سبب الترادف الكثير الذي هو مثار العجب .

... أما النوع الثاني من المترادف وهو القسم الأصغر منه الذي تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد ، فإنه يكاد يكون طبيعيا في اللغات كلها ؛ ومأناه في العربية من اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل : كالمُدنية في لغة دوس والسكينة في غيرهم ، ولا يتعين في مثل هذا النوع أن يكون في كل كلمة زيادة في المعنى والفائدة عما في غيرها ؛ لأن كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد لا زيادة في دلالة ، إلا إذا اعتبرنا أصل الاشتقاق والسبب الحامل للواضع على أن يضع وإلا إذا كان كلا اللفظين يمثل حالة مما يصح فيه الاختلاف : كيجلس وقعد مثلا ، وتجد لأهل الاشتقاق في هذا المذهب تعسفات كثيرة وتأويلات باطلة كقول بعضهم إن الإنسان سمي إنسانا باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس وسمى بشرا باعتبار أنه بادي البشرة ... فكأن لفظ النسيان الذي يدل على معنى جزئي معقول وُضع قبل لفظ الإنسان الذي هو مدلول اللغة كلها . وذلك هو التاريخ الميت الذي حسابه عند ربه .

وقد أفرد بعض العلماء أنواع المترادف بالتأليف ، فوضعوا كتباً في

أسماء الأسد والحية والسيف والداوية وغيرها ، ولصاحب القاموس كتاب
سماء «الروض المسلول» ، فيما له اسمان إلى الألوف ، ولم يعثر عليه أحد
ولا رأينا منه مادة منقولة في كتاب من الكتب .

المشترك :

وهو عكس المترادف ، لأنه يحىء اللفظ الواحد لمعنيين فأكثر : كالأرض
لهذا البسيط ، ولأسفل قوائم الدابة ، وللنقضة والرعدة ، وللزكام ؛ وأرض
الحشبية ، وهو أن تأكلها الأرضة . وهذا لاشك في أن مأناه من تعدد
الوضع وتباين اللغات ؛ لأن الألفاظ متناهية والمعاني لا تنهاى ، فإذا وزعت
هذه على تلك لزم الاشتراك واختصاص اللفظ الواحد بمعنيين أو أكثر .
والقسم الأكبر من المشترك كلمات معدودة ، أشهرها ما تعلق عليه شعراء
المتأخرين كما ستعرفه في بحث الصناعات اللفظية ، وجملة ذلك خمسة ألفاظ
وهي : العين ، والخال ، والهلل ، والغرب ، والعجوز .

فن معاني العين مثلا : عين الإنسان ، والنقد من الدراهم والدنانير ،
ومخرج ماء البئر ، ومطر أيام لا يقلع : والجاسوس ، ونفس الشيء .. الخ
وقد توسع المتأخرون من الشعراء في معاني هذه الكلمات لتبلغ بها أنفاس
القوافي كما سنذكره في موضعه إن شاء الله . لا جرم أن الاشتراك وجه
من وجوه الوضع في اللغة ؛ فإن أكثره راجع إلى الاشتقاق والمجاز كما يقال
مشى من المشى ، ومشى إذا كثرت ماشيته ؛ وكما نقلوا من أسماء الطير لأجزاء
الفرس ، فسموا العظم الذي في أعلى رأسه بالهامة وهو اسم طائر ، وسموا
دماغه الفرخ ، والجلدة التي تغطي الدماغ بالنعامة ، والعظم الذي تثبت عليه
الناصية بالعصفور ... الخ وهي عشرون اسما .

المشجر والمسلسل

وقد استخرج اللغويون من الاشتراك في اللغة ومداخلة الكلام للمعاني المختلفة نوعاً سموه المشجر ، وبعضهم يسميه المسلسل ، متابعاً لرواة الحديث فيما ينظر هذا النوع عندهم ؛ وذلك أن يميّزوا بالكلمة المشتركة فيعتبرونها شجرة يفرعون من معانيها المختلفة فروعاً ويسترسلون في تفسير الكلام على الوجه المشترك حتى تبلغ الشجرة مائة كلمة أو أكثر ، وكلها متسلسلة من كلمة واحدة .

تاريخ هذا النوع :

وأول من وضع كتاباً في ذلك أبو عمرو المطرز الراوية المتوفى سنة ٣٤٥ فقد عمل عليه كتابه الذي سماه « المداخل في اللغة » وكان يعاصره أبو الطيب اللغوي المتوفى بعد سنة ٣٥٠ بقليل ، فعمل كتاباً سماه « شجر الدر » وجعل كل شجرة مائة كلمة ، إلا شجرة ختم بها الكتاب عدد كلماتها ٥٠٠ وقال في كتابه : إنما سمينا الباب شجرة لاشتجار بعض كلماته ببعض ، أي تداخله . فأخذ وضع المطرز وزاد فيه وابتدع له تسمية جديدة ، ثم جاء أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى بمدينة قرطبة سنة ٥٣٨ فوضع كتابه الذي سماه « المسلسل » وقال في مقدمته : « كان سُمع عليّ كتابُ المداخل في اللغة لأبي عمرو المطرز رحمه الله ، فاستتزرت له قدره ، ولم أحظ بهلاله فيه ولا بدره ، فرأيت أنه رأى لم يُستوفَ تمامه ، وغرض لم تُقرطسَ سهامه ، ولعله إنما ارتجله ارتجالاً ، وجرت ركائبه فيه عجالاً ، فلم يُدَمِّتَ حَزَنُه ، ولا أقام وزنه ، ولا استوفى غرره ، ولا استقصى دُرره ،

نحركي ذلك إلى صلة ما ابتداء ، وتمكين ما رسم فيه وأنشأ .
وقد ضمن كتابه خمسين باباً افتتح كل باب منها بشعر عربي وختمه
بمثل ذلك .

أمثلة

من أمثلة كتاب أبي الطيب :

« شجرة » : العينُ عينُ الوجه ، والوجهُ القصد ، والقصدُ الكسر ، والكسر
جانب الخباء ، والخباء مصدر خابأت الرجل إذا خبأت له خباً ، وخبأ
لك مثله ، والخباء السحاب .

ثم انسحب على هذا الأثر بعد « العين » وقد نقل السيوطي هذه الشجرة
في مزهره في النوع الحادي والثلاثين :

ومن أمثلة المسلسل هذا الفصل الأول فيه وقد حذفنا شواهد
اختصاراً ، قال :

أنشد أبو عبيدة لصبيان الأعراب ، وتروى لامرئ القيس :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بها العينان تهلُّ

ينادي الآخرَ الأُلَّ أُلُّحُلُوا الأُلُّحُلُوا

الأُلُّ الأول ، وأوَّلُ يومُ الأحد ، والأحد هو الوَاحِد ، والوحد
الفرد ، والفرد الثور ، والثور الظهور ، والظهور الغلبة ، والغلبة جمع غالب
وغالب أبو لؤي ، ولؤي تصغير اللؤي ، واللؤي الثور ، والثور ثقل البقر ،
والبقر الفرق ، والفرق تباعد ما بين الشيا ، والشيا العقاب ، والعقاب
الموالاة ، والموالاة المظاهرة ، والمظاهرة لبس ثوب على ثوب ، والثوب

الرجوع ، والرجوع الكسر ، والسكر حبل النخل ، والنخيل الخيار ، والخيار الحكم ، والحكم الحكمة ، والحكمة العلم والعدل ، والعدل القيمة ، والقيمة الثمن ، والثمن العوض ، والعوض البذل ، والبذل الخلف والخلف الجبر ، والجبر إصلاح الكسر ، والكسر كسر جانب البيت ، والبيت الزوج ؛ والزوج النمط ، والنمط من الناس الضرب ، والضرب من الرجال المشوق الفد ، والفد قطع السير ، والسير سرعة المشي ، والمشي سعى الواشي ، والواشي المحسن ، والمحسن اسم إنسان ، والإنسان صبي العين ، والعين خاصة الملك ، والملك الصيّد ، والصيّد الثعلب ، والثعلب ما يدخل السنان من القناة ، والقناة القامة ، والقامة جمع قائم ، والقائم مقبض السيف ، والسيف الضرب به ، والضرب الذهاب في الأرض ، والأرض الرعدة ، والرعدة الرعش ، والرعش سرعة الظلم ، والظلم اللبن قبل الرّوب ، والرّوب خسارة النفس من كثرة النوم ، والنوم الكرى ، والكرى طائر ، والطائر عمل العامل ، والعامل من الرمح الصدر ، والصدر الأول اهـ . وهذا الاتساع بما اختصت به العربية دون سائر اللغات . وللمشجر

معنى آخر في صناعات النظم نذكره في موضعه من « باب الصناعات »

الأضداد

والنضاد نوع من الاشتراك ، وهو من أعجب ما في أمر هذه اللغة ، لأنه إيقاع اللفظ الواحد على معنيين متناقضين ، ومثل ذلك إذا لم تصح فيه الحجة ولم ينهض به الدليل كان عبثا ؛ لما فيه من التباس أطراف الكلام ورجوع بعضه على بعض بالنقض وإن أوجب من القرينة بما يوضح تأويله

ويعين جهة الخطاب فيه ؛ وذلك ما لا يمكن أن يُعَمَّر فيه على العربية وهي بخصائصها وسُنَن أهلها في الوضع والنصرف ، وتُعتبر كالعقل المدرك في جمجمة اللغات . وحاصل كلامهم في الأضداد يرجع إلى أربعة مذاهب :

(١) إبطال الأضداد وأن اللغة في ذلك تجري على وجه واحد ؛ وهذا مذهب لم نتحققه ولم نتصفح شيئا من آراء القائلين به ، وإنما أخذناه مما نقله السيوطي في « المزهر » عن ابن درستويه ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ في شرح الفصيح قال : « النوء : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للكوكب : قد ناء إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا ، وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا — الذي عملناه — في إبطال الأضداد ... »

(٢) إثبات التضاد متى كان إيقاع اللفظ على الضدين في لغة القبيلة الواحدة ؛ لأن التضاد يكون متحققا في الوضع حينئذ . ومن أصحاب هذا الرأي ابن دريد ، قال في الجمهرة : الشعب الاقتراق ، والشعب الاجتماع ؛ وليس من الأضداد وإنما هي لغة لقوم .

(٣) إثباته على أن لا يكون من وضع القبيلة الواحدة ؛ لأنه من المحال أن يكون العربي أوقع اللفظ على الضدين بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحَيٍّ من العرب والمعنى الآخر لحَيٍّ غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء . وذلك رأى الجمهور من العلماء .

(٤) إثباته مطلقا من وضع واحد أو متعدد ، واعتبار الضدَّ معنى مشتقا من أصل الوضع ؛ فالأصل لمعنى واحد ثم تداخل على جهة الاتساع .

وأصحاب هذا الرأي يعتلون لذلك بإمكان رجوع الضدين إلى باب واحد في الاشتقاق أحياناً ، كقولهم : الصَّريم ، يقال لليل والنهار ، لأن كليهما ينصرم من الآخر ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع . وهذا المذهب كما ترى جدلي ، ونظن القائلين به من علماء الكلام .

والذي عندنا في ذلك أن التضاد ليس قديماً في اللغة ، ولا هو من سنن الوضع عند العرب ؛ لأنه لا تمس إليه الحاجة الطبيعية ، وليس في كل ماورد من ألفاظه لفظة واحدة تفتقر إليها اللغة ، فلا بد أن يكون أصله حادثاً في زمن النهضة التي تقدمت الإسلام حين اختلطت القبائل وانصرف العرب إلى زينة المنطق والتملح في الكلام ، فهو تفنن تُدخله بعض القبائل في لغتها وتتوسع به لإحدى المناسبات المرهونة بأوقاتها ، ثم يعرفون به ويمضون عليه في التعبير فيثبت في ميراث القبيلة من اللغة . وبما يرجح ذلك أن الألفاظ التي يتحقق فيها معنى التضاد الطبيعي قليلة : كالشدقة للضوء والظلام ، والصَّريم لليل والنهار ، والجوْث للأبيض والأسود ، والسجود للانحناء والانتصاب ، ونحوها ؛ وقليل منها منسوب للقبائل التي استعملته على وجهيه .

أما أكثر ما يعدونه من الأضداد فعظمه حادث في الإسلام ، اقتضاه تصرفهم في اللغة على ضروب من الإشارة والإيجاز ؛ فهو تفنن محض لا يرجع إلى الوضع الواحد ولا المتعدد ، بل يكاد يعدُّ نوعاً من البديع أو الصناعات اللفظية ^(١) ؛ ومن يقرأ كتاب الأضداد ، لأبي بكر بن

(١) وقد جاءت من البديع أنواع مبنية على التضاد لفظاً أو معنى ، كالمطابقة ، وهي الجمع بين الضدين لفظاً كقوله تعالى : وما يستوي الأعمى والبصير =

الأنبارى ويتدبر معاني ما فيه ويعتبر نسبة الشواهد التي جاء بها يتحقق مذهبنا إليه : وقد رأيناهم ربما اختلفوا في تفسير الكلمة فعدّوا ما يقتضيه الاختلاف من التضاد أمرا واقعا في حقيقة المعنى ، كاختلافهم في معنى « أشد » من قولهم : بلغ فلان أشده ؛ فإن منهم من يفسرها ببلوغ ثمانى عشرة سنة ، ومنهم من يقول ببلوغ أربعين أو ثلاث وثلاثين ، وهذا الاختلاف المتناقض يعدون اللفظة من باب الأضداد . وربما تزيد بعض أهل اللغة في توسع في تفسير الكلمة بالمعنيين المتضادين ليدل بذلك على اتساع عليه ، كقول بعضهم في « الضد » نفسه : إنه يقع على معنيين متضادين ، يقال : فلان ضدى أى خلافى ، وهو ضدى : أى مثلى . قال ابن الأنبارى : وهذا عندى قول شاذ لا يعمل عليه ؛ لأن المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحق ، والإيمان ضد الكفر ؛ والذي ادعى من موافقة « الضد » للمثل لم يقم عليه دليلا تصح به حجته . ولو صح أن التضاد قديم في اللغة وأنه ثابت في أصل الوضع ، لفسد هذا الوضع ولبطلت حكمته ؛ ثم لا بد أن يكون من أثر ذلك شيء كثير في منقول اللغة ؛ وهو خلاف الواقع ؛ حتى إن العلماء كانوا يتميزون من هذا النوع بمعرفة ألفاظ معدودة ، كالألفاظ التي عقد لها أبو عبيدة « في الغريب المصنف » باب الأضداد ، وهى أربعون لفظة ، وهذا ابن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ وهو من أوسع الناس حفظا للغة ، قد ألف كتاب « الأضداد » الذى قالوا إنه لم يؤلف في الأضداد أكثر منه ، وذكر في مقدمته أنه نظر في السكتب التي أحصيت فيها الحروف المتضادة ، فوجد كل واحد من أصحابها أتى من الحروف بحزم وأسقط جزءا ،

= ولا الظلمات ولا النور ، والتهكم أيضا وهو الإتيان بلفظ في موضع الضد من معناه كقوله تعالى : ﴿ بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ﴾ ومن ذلك ، الهجو في معرض المدح والمدح في معرض الذم ، والمناقضة ونحوها بما لا يحل لاستيفاء الكلام عليه في هذا الموضوع .

لجمعها في كتابه ، ليستغنى الناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة في مثل مضاه ؛
 إذ اشتمل على جميع ما فيها ؛ ومع ذلك لم يشتمل كتابه إلا على قريب من
 ٣٠٠ حرف لا يتحقق التضاد في نصفها ، والباقي مُتَجَوِّزٌ به ومُتَوَسِّعٌ فيه .
 أما الألفاظ التي رُوِيَتْ من هذا الباب ونُسِبَها لقبائل مُسَمَّاة ، فقد
 حرصنا على جمعها اتباعاً لطريقتنا التي نَحْوَنَاهَا في هذا التاريخ ؛ لأننا نرى في
 مثل ذلك أشباحاً للمعاني التاريخية التي ذهبت في آفاقها ، والشبح إن لم يفصل
 معاني جسمه ولم يُضَبَّطْ أجزأه ، فلا أقل من أن يَعرِّفَ موقعه ويظهر منه
 صورة مبهمه ، وذلك فنح عظيم في مثل هذا التاريخ المستغلق بابيه ، المضروب
 على الغيب حجابيه ، وتلك الألفاظ هي :

الرجاء : يشتمل بمعنى الشك ، والطمع ، واليقين . وكناية وخزاعة
 ونظر وهذيل يقولون : لم أَرَجُ ، ويريدون لم أبال .

وبنو عقيل تقول : لَمَقَّتْ الكتابُ أُلْمَقَهُ لَمَوْقاً ولمَقاً ، إذا كتبت ؛
 وسائر قبس يقولون : لمقته لَمَوْقاً إذا محوته .

والسامد في كلام أهل اليمن : اللامى ، وفي كلام طيء : الحزين .

يقال : شَرَيْتُ إذا ابتعت ، ولكنها بمعنى « بعت » لغة لغاضرة .

والسُدَّة يذهب بنو تميم إلى أنها الظلمة ، وقيس يذهبون إلى أنها الضوء

حاجب الرجل فهو حائب ، إذا أثم ؛ والحائب في لغة بني أسد القاتل .

المُعْصِر في لغة قيس وأسد : التي دنت من الحيض . وفي لغة الأزد :

التي ولدت ، أو تَعَلَّسَتْ ^(١) .

(١) العانس : التي طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عدام
 الأكار ولم تزوج قط .

يقال : عَيْن ، للخَلِيقِ كَالْقَرْبَةِ الَّتِي تَهَيَّأتُ مَوَاضِعَ مِنْهَا لِلتَّنْقَبِ ، وَطِيئِ
تَقُولُ عَيْنٌ لِلْجَدِيدِ .

المَقْوَرُ فِي لُغَةِ الْهَلَالِيِّينَ : السَّمِينُ ، وَفِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ : الْمَهْزُولُ .
السَّاجِدُ : الْمُنْحَنِي ، عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَهُوَ فِي لُغَةِ طِيئِ : الْمُنْتَصِبُ ،
الْقَلْتُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ : نَقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ فَيُغْرَقُ
فِيهَا الْجَمَلُ وَالْقَبِيلُ لَوْ سَقَطَ فِيهَا ، وَهِيَ فِي لُغَةِ تَيْمٍ وَغَيْرِهِمْ نَقْرَةٌ صَغِيرَةٌ فِي
الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ .

رِزْقُهُ بِمَعْنَى أَنَالِهِ ، وَلَكِنَّهَا فِي لُغَةِ الْأَزْدِ بِمَعْنَى شُكْرِهِ .
وَهَذَا كُلُّ مَا أَمَكَّنَ الْعَثُورَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا ؛ وَهُوَ مُتِمٌّ لِمَا
اسْتَقْصَيْنَاهُ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ .

الدخيل

وَهُوَ الْفَاقِظُ دَاخِلَتْ لُغَاتُ الْعَرَبِ مِنْ كَلَامِ الْأُمَمِ الَّتِي خَالَطَتْهَا فَتَفَوَّهَتْ
بِهَا الْعَرَبُ عَلَى مَنَاجِهَا لِتُدَلَّ فِي الْعِبَارَةِ بِهَا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ مَأْلُوفِهَا ، وَتَجْعَلَ
مِنْهَا سَبِيلًا إِلَى مَا يَجِدُ مِنْ مَعَانِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ لَمْ تَكُنْ
الْأَرْضَ كُلَّهَا فَتَنْحَصِرُ أَفْلَازُهَا وَنَتَائِجُهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ أَنْ
يَضَعُوا لِكُلِّ شَيْءٍ ضَرْبَهُ مِنَ اللَّفْظِ وَتَنْبِيْهَهُ مِنَ التَّعْبِيرِ ؛ وَالْعَجِيبُ أَنَّ طَبِيعَةَ
أَرْضِهِمْ ظَاهِرَةُ التَّأْثِيرِ فِيهَا أَعْرَبُوهُ ، فَهَمُ لَمْ يَعْدُوا بِهِ حَدَّ الضَّرُورَةِ ،
وَلَا تَجَاوَزُوا مَقْدَارَ الْحَاجَةِ الْمَأْسُومَةِ ، بِمَا جَعَلَ هَذَا النَّوْعَ فِي لُغَتِهِمْ قَلِيلًا
النِّمَاءُ بِأَدَى الْإِحْمَالِ .

بَلِ الدَّخِيلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِكَادٍ يَكُونُ صُورَةً جُغْرَافِيَّةً لِمَا عَرَفُوهُ بِمَا

خرج عن حدود جزيرتهم ، وقد كان شعراؤهم وتجرُّهم وأهل الأسفار منهم يحملون إليهم التواريخ والأحاديث كما يحملون عروض التجارة من مصر والحبشة وفارس والهند والروم ، فيدخل من ذلك في عاداتهم وشعائرهم ويلحقون ألفاظه بلغتهم ، سواء منها ما جعلوه على أبنيتهم وما لم يجعلوه ؛ لأن قواعد اللغة يومئذ لم تكن كما هي اليوم في حركات الأقلام ، ولكنها كانت في حركات الألسنة وبالجملة فإنهم لم يتناولوا اسماً من أسماء الاجناس أو الأعلام إلا غيروه متى كان فيه ما ليس من حروفهم ، وربما عادوا فقيروا في الحروف العربية أيضاً وتصرفوا في الكلمة بالحذف والزيادة ، مبالغة في تحقيق الجنسية اللغوية ؛ أما إن كانت حروف الاسم الأعجمي من جنس حروفهم فقد يتركونه على حاله ، نحو خراسان ؛ إذ ليس في أبنيتهم فُعالان ، وُحُرَّم ، إلخوه بيناء سُلَم .

فوضع التصرف كما رأيت إنما هو في حروف الكلمة حتى تخرج على وجه من الوجوه العربية الفطرية التي لا يُراعَى فيها غيرُ الخفة والثقل ، وليس غير الحرف اللفظي ما يغمز مواضع الإحساس من ألسنتهم ، كما فصلناه في بابهِ ؛ ولهذا قال أئمة العربية : تُعرف جُمعةُ الاسم بوجوه :

(١) النقل ، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية .

(٢) خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو إرْسِيم ؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

(٣) أن يكون أوله نونٌ ثم راءٌ ، نحو نرجس ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

(٤) أن يكون آخره زاي بعد دال ، نحو : مهندز ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

- (٥) أن يجتمع فيه الصاد والجيم^(١) نحو الضولجان والخص .
 (٦) أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق^(٢) .
 (٧) أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة ، فإنه متى كان عربياً فلا بد أن يكون فيه شيء منها^(٣) .
 وقالوا :

(١) الجيم والهاء لا يجتمعان في كلمة من غير حرف ذوقتي ؛ ولهذا ليس « الجيت » من محض العربية - وهو في القرآن في قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالجبت والطاغوت ﴾ .

(٢) الجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية ، ولهذا كان « الطاجن والطئجن » مؤلفين ، لأن ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي .
 (٣) لا يجتمع الصاد والطاء في كلمة من لغتهم ، أما الصراط فصاده بدل من السين .

(٤) يندر اجتماع الراء مع اللام إلا في الفاظ محصورة : كورل ونحوه

(١) قال الأزهري في التهذيب متعقباً على هذا القول : الصاد والجيم مستعملان ومنه جصص الجرو ، إذا فتح عينيه ، وجصص فلان إناءه ، إذا ملأه ، والصج ضرب الحديد بالحديد .

(٢) في الصحاح : الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة أو حكاية صوت ، ومثل طذه الحكاية بقولهم : جلتبقي ، حكاية صوت باب ضخم في حالة فتحه وإصفاقه . جان . على حدة و . بلى . على حدة .
 وقال ابن دريد في الجهرة لم تجمع العرب الجيم والقاف في كلمة إلا في خمس كلمات أو ست .

(٣) ذلك لأن حروف الذلاقة هي أخف الحروف ، وقد مر الكلام في هذا المعنى

(٥) قال البطليموس في شرح الفصح : لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل ، ولذلك آبى البصريون أن يقولوا بغداد .

(٦) قال ابن سيده في المحكم : ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة ؛ الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات ^(١) .

هذا ، وقد وجد الباحثون بعد الاستقصاء أن أكثر ما دخل العربية من أسماء المعبروات والمصطلحات الدينية فهو من الهيروغليفية والحبشية والعبرانية ؛ كلفظ النبي ^(٢) ، فإنه هيروغليفي ، ومعناه في الأصل : عميد أو رب المنزل ؛ وكلفظة منبر : فإنه معرب ، ومنبر ، بالحشية ؛ وكألفاظ : الحج والكاهن ، وعاشوراء ، وغيرها ؛ من العبرانية .

أما أسماء العقاقير والأطياب والجواهر فأكثرها هندي كالمسك ، فإنه في اللغة السنسكريتية ؛ مشكا ، والزنجبيل وهو فيها زنجابير ، والفلفل وهو ، بيالا أو فيقالا ، وهكذا .

وأكثر ما يكون من أسماء الأطعمة والثياب والفرش والأسلحة والأدوات فهو من الفارسية : كالسكاج ، والديباج ، والخز ، والخوذة ، والإبريق ، والطست ، وغيرها .

وفي المزهر فصل معقود لألفاظ أخذتها العرب من الفارسية والرومية والسريانية والنبطية وغيرها ، ولكن علماء اللغة كانوا يخلطون في ذلك لأنهم

(١) كل ما أوردناه في هذا الفصل إنما هو تمام على ما سبق في الأسباب اللسانية فاعتبره بسببه .

(٢) روى أبو عبيدة أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبي ، والبريئة ، البرية ، وذلك قليل في الكلام ، وقد اختلف العلماء في اشتقاق لفظه النبي ؛ لأنهم لم ينفوا على أصله ؛ وأحسن ما ورد لهم من ذلك ما نقله صاحب التخصيص في باب ما تركت العرب همزة وأصله الهمز ، من الجزء ١٤ .

غير متحققين بتلك اللغات ولا بأكثرها ؛ والعجيب أنهم يردون أكثر
المعربات إلى الفارسية ، ولم تكن نظن أن لذلك سبباً غير شيوع هذه اللغة
أيام العباسيين ، حتى وقفنا على أن مرجع تلك النسبة إلى العصبية ؛ فإن
كثيراً من العلماء كانوا موالى أو فرساً ، وقد نصوا على أن بعضهم - كحمزة
الأصبهاني والأزهري وغيرهما - كانوا يتمحلون لذلك ؛ تكثيراً لسواد
المعربات من لغة الفرس وتعصباً لهم .

وبلغ من ذلك أن منهم من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
بالفارسية ؛ واشتهر بين الأعاجم حديثان : أحدهما قوله فيها زعموا : إن
جابرًا صنع لكم سور : أى ضيافة . والثاني قوله : العنب دودو والتمريك :
أى فى تناولها مشئى وفرادى . وقد حقق العلماء أن لا أصل له ، وإنما يتوجه
على تلك العصبية التى تشبه أن تكون ديناً لغويّاً ترغم العربية على انتحاله .
ومن المعرب كلمات معدودة استعملها العرب ولها رديف فى لسانهم :
كالنامورة للإبريق ، والثقوة للسكرجة ، والمشموم للمسك ، والناطس
للجاموس ؛ ونحوها ؛ ولا يعقل أن يستعمل العرب هذه الألفاظ على أنها
مرادفات لأوضاعها فى لغتهم ؛ لأنهم لا يبلغون بالمعرب قوة كلاءهم
بالضرورة من حيث إنه دخيل على الأوضاع العربية فهو ليس فى معنى الأصل
إلا حيث تخلو اللغة من نديده . وعندنا أن بعض تلك الألفاظ إنما كان لمعان
غير محدودة بما يطابق المعنى الدخيل : كالمشموم ، فإنه إذا أطلق على المسك
بالعرف لا يطلق عليه بالحد ، بل يبق من الألفاظ المشتركة ، وحينئذ كانت
اللفظة الدخيلة أوفى بالحاجة وأصح فى تأدية المعنى اللغوى بحده ؛ وقد يكون
بعض تلك الألفاظ من وضع قبيلة بعينها ثم تتناول القبائل الأخرى اسمه

بالتعريب لخلو لغتها منه أو لقربها من أسواقه واختلاطها بأهله ، فينطق بالأصيل قومٌ وبالدخيل أقوام ، وقلة هذه الألفاظ المشار إليها مما يحقق ظننا فإن كل ما جمعه منها نيفٌ وعشرون لفظة .

الدخيل في الإسلام

ولما فتحت الأمصار على المسلمين ودان غير العرب للإسلام ، فشتت في منطق المتحضرين ألفاظ كثيرة من الدخيل بحكم الاختلاط والمعاملة ، إلا أن أكثرها لم يلتحق باللغة لأن الرواة أهملوه ؛ وكان هذا الدخيل أول أمره بدء انحراف الألسنة عن العربية الفطرية في تاريخ اللحن كاسيأتى في موضعه ومن ذلك ما ساقه الجاحظ من لغة أهل المدينة ، فإنه ذكر أنهم غلبوا ألفاظا من قوم من الفرس نزلوا فيهم ، فيسمون البطيخ : الخبز ، والسميط : الروزق ؛ وأن أهل الكوفة يسمون المسحاة : بال ، والسوق : بازار ، وذلك كله فارسي .

وكان الأعراب الأقحاح يعجبون لمثل هذا ولا ينطقون به وقد حكى أبو مهدي الأعرابي — من أخذت عنهم اللغة — بعض ألفاظ أعجمية كانت فاشية لعهده فأنكرها ؛ وإنما ضربها مثلا لغيرها فقال :

يقولون لي « شنبذ » ولست مشنبذا طوال الليالى ما أقام ثبير
ولا قاتلا « زودا » ليعجل صاحبي « وبستان »^(١) في قولي على كير^(٥)
ولا تاركا لحنى لأتبع لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدور

(١) شنبذ من قوطم : شون بوذ ؛ أى « كيف » ؟ يعنون الاستفهام . وزود : عجل ، وبستان : خذ .

(٥) كذا في الأصل ولم تنف على صوابها

على أن من الأعراب من كان يستظرف بعض الكلمات الأعجمية فيقحمها في شعره على جهة التملح والاستظراف، ونقل الجاحظ من ذلك بعض أبيات في كتابه «البيان»

ثم لما انقضت الدولة الأموية وهي بقية العهد العربي، أقبل العباسيون على اتخاذ البطانة من الفرس والديلم وغيرهم، وهم الذين كانت لهم اليد في بث العلوم واتخاذ المترجمين ونقل الكتب عن الفارسية والهندية واليونانية مما سنفصله في مكانه، فابتدأت من ثم صنعة التعريب، وداخلت اللغة كلمات كثيرة من مصطلحات العلوم: كالطب والفلك والهندسة ونحوها.

ولما أنشأ المأمون دار التعريب التي سماها «دار الحكمة»، وهي دار كتبه العظيمة، أرصد فيها علماء تهذيب الكتب المترجمة وتوجيه الأسماء المعربة من الأعلام والأجناس على ما يناسب المنطق العربي، فكانوا يتحرون في ذلك منحنى العرب، ويتصرفون في الأسماء بالتخيير والإبدال والحذف، وهذا هو وجه الصعوبة في التعريب، لأنه لا ضابط له ولأن الألفاظ العربية محصورة الأوضاع محدودة الصيغ، لا تقبل الزيادة عليها إلا منها، ولا يمكن أن تقحم فيها الألفاظ الأجنبية إلا بعد أن تجانسها وتواخاها.

ومن أمثلة هذا التخيير الذي جرى عليه العرب ومن بعدهم في أسماء الأعلام: يحيى في يوحنا، وقايل في قاين، وعيسى في إيسوس^(١) وطالوت في جليات، والضحاك في ده آك، والأشكري في أسكاريس، وشمشقيق

(١) إيسوس، تحريف «يشوع» باليونانية، وقد حذفوا آخره فصار إيسو، وعرب عيسى.

في زيميلساس وبجسطيلوس في سكستيلس ، وأشبيليه في هسياليس ،
وطليلة في تولاده ، وغير ذلك كثير تطفح به كتبهم .

وهذا التغير الذي لاضابط له كان سبباً من أسباب الإفساد والتحريف
في الكتب ؛ حتى لقد نجد الاسم الواحد يتقلب على صور شتى . وبذلك
تضيع حقيقة التاريخ : كفيلبس أبي الإسكندر ، فإنك تجده في كتب
التاريخ العربية : فيلقوس ، وفيلثوس ، وفيلنوس ، وفيلبوس ، وقتلوس ؛
وقد جاء في تاريخ القرماني : أفطياقوس في أنطيوخوس ، ثم جاء هذا الاسم
في موضع آخر من التاريخ نفسه على هذه الصورة : أبطيحش ...

ومن مثل هذا الاختلاف الذي لا بد منه تنبه ابن خلدون حين اعتزم
وضع تاريخه المشهور إلى وجوب ضبط هذه الأسماء الأعجمية على وجوها
التي تلفظ بها في لغاتها ، فاصطلح لذلك على وضع جديد في الكتابة
سندكره في الكلام على الخط مع ما كان عند علماء العرب من مثله .

ولم يكف ينقضي عصر التعريب العلمي عند المباسين بعد أن دالت
الدولة وتراخت الهمم ، حتى استعجمت اللغة وطمّ الدخيل على المنطق ؛
لأن الذين تولوا أمر التعريب يومئذ إنما هم الصناع والمحترفون
لا الكتاب والمؤلفون ؛ وبذلك صار الدخيل لغة في التاريخ بعد أن كان
تاريخاً في اللغة .

وبقي من هذا الفصل كلام في كيفية التعريب ، واختلاف الكتاب
فيه ، والحروف التي يطرد فيها الإبدال ، والألفاظ التي عربها المتأخرون
أو اصطالحوا على تأدية معانيها ، ونحو ذلك مما لا تعلق له بالتاريخ ؛
فأمسكنا عن إيراده وإن كان ثروة من الكلام .

أما الكتب التي وضعت في العربّ والدخيل فأجمعها كتاب (المربّ)

لأبي منصور الجواليقي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . و (شفاء الغليل) للخفاجي
من أدباء القرن الحادى عشر ، وكلاهما متداول مشهور .

المولّد

ويسمى المولّد أيضاً ، ويراد به فى الاصطلاح اللغوى : ما أحدثه
المولّدون الذين لا يحتاج بالفاظهم^(١) ، وهم الطبقة التى وليت العرب فى
القيام على لغتهم من المتحضرين . وذلك يشبه الوضع فى بادئ الرأى ،
لأنه استقلال بالمنطق عن الطريقة التى انتهجتها العرب : والعلماء لا يقبلون
الوضع ولا يصححون الاستعمال إلا من عربى ، لما كان السليقة واعتبار
التحيزة ؛ ولذا ميزوا بين الكلام فيما ينقلونه ، فقالوا : هذه عربية ،
وهذه مولدة .

وشرط المولّد عندهم أن لا يكون فى استعمال أهل البادية ولا فى
العتيق من كلام العرب ؛ وبهذا قال بعضهم إن (الغضارة) مولدة ؛ لأنها
من خزف وقصاع العرب من خشب .

وفى أمالى ثعلب ما يفهم منه أن المولّد عنده كل لفظ كان عربى الأصل
ثم غيرته العامة بنوع من أنواع التغيير ، كأن يكون مهموزاً فتدع همزه ،
نحو هَنَّاكَ الطعام ؛ فى هَنَّاكَ ؛ أو تبدل الهمز فيه نحو واخيته فى آخيته ؛ أو
تسقطه ، نحو قفلت الباب ، فى أقفلته ؛ أو لا يكون مهموزاً فتهمزه ، نحو رجل
أعرب فى عَرَب ؛ أو يكون مشدداً فتخففه ، نحو قُوْهه النهر ، فى قُوْهته ؛ أو
يكون مخففاً والعامة تشدده ، نحو الدِّخَان فى الدِّخَان ؛ أو يكون ساكناً
وتحركه ، نحو حلقة الباب ، وهى الحَلْقة ؛ أو تبدل فيه حرفاً بحرف ، نحو الزمرد

(١) سنذكر فى بحث الشعر من يحتاج به فى اللغة ومن لا يحتاج به .

وهو بالذال ؛ أو يكون مفتوحاً فيكسرونه ، نحو الكِتان وهو بالفتح ؛
أو مكسوراً ويفتحونه ، نحو الدَّهْلِيْز وهو بالكسر ، وهلم جرا .
وفي كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة أمثلة كثيرة من هذه الأنواع .

الألفاظ الإسلامية

وقد سبقت التوليدَ طبقةً من الوضع العربي خرجت ببعض الكلام في
الاشتقاق عن معاني الجاهلية ، وذلك مايسمونه بالألفاظ الإسلامية ، وقال
ابن فارس في أسبابها : كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم
في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام
حالت أحوالُهم وتُسخّنت دياناتهم وأبطلت أمور ونُقلت من اللغة ألفاظ من
مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائع تُشرعت وشرائط
تُشرط ، فعنى الآخر الأول . فكان مما جاء في الإسلام ذِكْرُ المؤمن ،
والمسلم ، والكافر والمنافق ؛ وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان
والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمي
المؤمن بالإطلاق مؤمناً ؛ وكذلك الإسلام والمسلم ؛ إنما عرفت منه إسلام
الشيء ، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من
الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المنافق فاسمٌ جاء به الإسلام لقوم أبطنوا
غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نافيها اليربوع ^(١) .

(١) ذكروا أن اليربوع يحفر في حجره طريقاً يكتبها تسمى ، النافقاء ، ويظهر
طريقاً مخالفة لها تسمى ، الفاصعاء ، فإذا أتى من جهة الطريق الظاهرة ضرب النافقاء
برأسه فانتفخ ونجا . وقد قيل إن الفاق لعظ حبشي معناه البدعة والضلالة ، وهو في
الحقيقة من الألفاظ النصرانية .

ومن هذا الضرب كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء : كصطلحات الفقه والنحو والعروض وغيرها مما يكون له اسمان لغوي وصناعي ، والأصل في جميع ذلك الألفاظ الشرعية التي نقلها النبي صلى الله عليه وسلم من اللغة إلى الشرع كما رأيت .

وقد كان مثل هذا النقل المجازي في الجاهلية أيضاً ؛ لأنه سبب من أعظم الأسباب في نمو اللغة كما تقدم في موضعه ، ولكن لم يُنسب من ذلك شيء لناقل معين فيما علمنا . إلا كلمة واحدة ذكرها الجاحظ في كتاب الحيوان ، وهي فيما يقال : إن أول من سَمى الأرض التي لم تُحفر قط ولم تُحرث إذا فُعل بها ذلك (مظلومة) النابغة ... وقد تبعه العرب على ذلك ، ومنه قيل : سقاء مظلوم ، إذا أُجمل عليه قبل إدراكه ^(١) . وقال الجاحظ في جزء آخر من الحيوان وقد ذكر هذه الكلمة : إن النابغة ابتداء هذا الاسم على الاشتقاق من أصل اللغة ، وإن العرب اجتمعت على تصويبه وعلى اتباع أثره .

ومما يلتحق بفصل الألفاظ الإسلامية ، كلمات عربية كرهوا النطق بها في الإسلام ، كأنهم من خوفهم على العرب أن يعودوا في شيء من أمر الجاهلية احتاطوا فنعوهم من الكلام الذي فيه أدنى مُتعلق . وأصل ذلك ما نَهَى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في نحو قوله : « لا يقولن أحدكم لمملوك : عبي وأمتي ، ولكن يقول : فتى وفتاتي ؛ ولا يقولن المملوك : ربي وربتي ، ولكن يقول : سيدي وسيدتي . » وعلة هذا المنع ظاهرة ؛ ولكن فيما كرهوه أشياء جاءت بها الروايات ولا تعرف وجوهها : قال الجاحظ : « ولم نسمع في ذلك أكثر من الكراهة ، ولو كانوا يروون الأمور مع عطلها وبرهاناتها

(١) المراد : الوطب يسقى منه اللبن قبل أن يروب .

خفّت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة ، وقد اقتصروا على ظاهر الرواية دون حكاية العلة ودون الإخبار عن البرهان وإن كانوا قد شاهدوا النوعين مشاهدة واحدة . ومن ذلك قول ابن مسعود وأبي هريرة : « لا تسبوا الكرم فإن الكرم هو الرجل المسلم » وقد رفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ورووا عن ابن عباس أنه قال : « لا تقولوا : والذي خاتمته على في ، فإنما يختم الله عز وجل على فم الكافر » . ومما كرهه ابن عباس قولهم : قوس قزح ، وقال : قزح شيطان فكأنه كره ما كانوا عليه من عادات الجاهلية في الإضافة إلى الأصنام والشياطين ، وكأنه أحب أن يقال : قوس الله ، فيرفع من قدره كما يقال أرض الله وسماؤه الله . وبقيت أمثال لذلك كثيرة لا نطيل في استقصائها .

أمثلة المولد وكتبه :

وقد علمت أن من المولد هذه المصطلحات التي جاءت بها العلوم ، وهي معدودة أيضا من الألفاظ الإسلامية ؛ لأنها وضعت في الإسلام ، ومنها ألفاظ خاصة بالمتكلمين والرياضيين والفلكيين والأطباء والفقهاء والصوفية وغيرهم ، وقد أفردت لها معاجم خاصة بشرحها : ككتاب التعريفات للجرجاني . وكشاف اصطلاحات العلوم للنهاوني ، وكتابات أبي البقاء ، واصطلاحات الصوفية . وأول ما وضع من هذا النوع فيما نظن ، كتاب « مفاتيح العلوم » لمحمد بن أحمد الخوارزمي من أهل القرن الرابع ، وهو على اختصاره مفيد ، جمع فيه مصطلحات أهل العلوم والصناعات المختلفة ، ونحن ننقل منه بعض أمثلة توفية للفائدة . فمن ذلك في مواضع كتاب

ديوان الخراج « الحشري » وهو ميراث من لا وارث له - ويعرف في أيامنا بالخلول - « والإقطاع » وهو أن يُقطع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبته ، وتسمى تلك الأرضون قطائع ، واحدها قطعة « والطعمة » وهي أن تُدفع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدى عشرها وتكون له مدة حياته ، فإذا مات ارتجعت من ورثته ، والقطيعة تكون لعقبه من بعده . « والتسويغ » وهو أن يُترك للرجل شيء من خراجة في السنة ، وكذلك « الخطيطة والتريكة » .

ومن مواضع كتاب ديوان الجيش « الأطاء » وتسمى الرزقات : وهي مرتبات الجند والعمال « والتلبيط » وهو أن يُطابق لطائفه من المرتزقين بعضُ أرزاقهم قبل أن يستحقوا ، وقد لُمّوا بكذا « والمقاصّة » وهي أن يُحبَسَ عن القابض لِمَالِهِ ما كان تَلَمَّظُهُ أو استلفه .

وقد رأينا لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ كتابا سماه (الزاهر) يذكر فيه معاني الكلام الذي يستعمله الناس من المولد أو من الألفاظ الإسلامية ؛ ويؤخذ من مقدمته أن المفضل أنشأ كتابا في هذا المعنى سماه (الفاخر) جمع فيه قطعة من اشتقاق ما يكثر ترداده في المحاورات والمخاطبات ، فعمل محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ في ذلك كتابه الموسوم بالزاهر فصل فيه كتاب المفضل وأكثر شواهد وضبطه ، فجاء الزجاجي واختصره وأصلح ما فيه من السهو والغلط وكشفه وشرح معانيه . وما أورده في هذا الكتاب ، معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وألفاظ القنوت والاستغفار . والأذان ، والقشدة ، ونحو ذلك ؛ وهو يبحث في اشتقاق الكلام ويذكر الأقوال

الواردة في معانيه ويرد أكثر ذلك إلى أصله العربي . ومن أمثله شرحه
لقولهم (بيت مُزَوَّق) قال أبو العباس ثعلب : معناه : بالزأورق ،
والزأورق في لغة بعض أهل المدينة : الزمبق ، وهو يقع في التزاويق ؛
فمزوق يُفَعَّل منه . اهـ .

الغريب المولد

ونريد به في المولد ما يقابل الغريب والحوشي في العربي العتيق . وذلك
كالذي اخترعه بعض المفسرين الذين نصبوا أنفسهم للعامة وحطوا في
هوام ؛ فإن المفسر كلما كان أغرب عند العامة كان أحب إليهم . ومن
هؤلاء عكرمة والكلبي والسدي والضحاك ومقاتل بن سليمان وأبو بكر ابن
الأصم ، وقد نقل الجاحظ أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ
لِّلْطَافِقِينَ﴾ : الويل واد في جهنم . قال : ثم قعدوا يصفون ذلك الوادي ..
وسئلوا عن قوله تعالى : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْمَلَقِ﴾ فقالوا : الملق واد في
جهنم ، ثم قعدوا يصفونه . . . وفسروا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ
عَنِ النَّعِيمِ﴾ فقالوا : النعيم الماء الحار في الشتاء والبارد في الصيف . . .
أي فكأنه من الأضداد ، ومثل ذلك كثير عن بعض غلاة الصوفية أيضا ،
والأصل في جميعه ما أومأنا إليه من الألفاظ المنهى عنها .

وليس يؤتى القوم إلا من الطمع ومن شدة إعجاب العامة بالغريب من
التأويل ، وهو كذلك الغريب الكاذب في المولد من اللغة .

تمدد العرب اللغوى

فلسفة الفصل

هذا فصل من الكلام نرمي فيه إلى أقصى غايات العقل العربى فى الحياة ، وأدنى آفاقه من الخلود ؛ إذ نصف مبلغ ما انتهى إليه من الكمال فى وضع هذه اللغة وإحكامها على سُنن كيفما تدبرتها رأيت فيها المعنى الإلهى الذى لا دليل عليه إلا شعور النفس به ، والنفس هى البقية السماوية فى الإنسان .

تلك السُنن التى خرجت بها اللغة كأنها عقل حى تتلأح فى جهات الحكمة خطراته وتُرسل من أعين الوحي نظراته ؛ بل كأنها معنَى إلهى مُبتكر ألقى فى هذه الطبيعة ليتحول به وجه العالم إلى جهة الله ، فما زال ينكشف من أطرافه شيئاً فشيئاً حتى ظهر سر ابتداعه فى القرآن الكريم فاتضح عن روعة تملك على الإنسان مذاهب حسه ، وتنساب فى قلبه لتتصل بالروح الإلهى من نفسه .

وقد وصفنا بما تقدم تكوين اللغة فى الجملة بما فيها من أسباب القوة والجمال ، ونحن واضعون من هذا الفصل مرآة تصف محاسنها وصفاً معنوياً تأخذ الأعين منه تفصيلاً فى جملة ، وجملةً فى تفصيل ؛ لأنه ليس كالأمر المعنوية ما تجد فيه قوة الإفصاح عن الأسرار الصامتة ، إذ تكون مقابلة الأوصاف بموصوفاتها نطقاً بليغاً من لسان الحقيقة .

ومن المعلوم بالضرورة أن اللغة صورة الاجتماع ، وأن العرب فى تمدن جاهليتهم الفصحى لا يُوازنون أمة من أمم التاريخ ، بل هم لولا ما سبق فى علم الله من أمر سيكون فيهم ؛ وقدّر واقع بهم ، وشأن فى الغيب مخبوء لهم -

لما عَدُّوا في الاعتبار الاجتماعي أن يُعَدُّوا موجودات إنسانية مهمة ،
كأنهم بقايا منسية من التاريخ .

وقد تقرر عند الحكماء أن غنى اللغة بالفاظها ، واتساعُ وجوه التصرف
فيها دليلٌ بَيِّنٌ على مدنية أهلها وسعة مُتَفَيِّئِهِمْ من ظل الاجتماع ؛ فلا يبقى إلا
أن يكون للعرب تمدن لغوي خَصُّوا به من أصل الفطرة ؛ إذ هم لم يكونوا
في معادن العلوم ولا مواطن الصناعات ، ولا كان في أيديهم من أدوات
الأمم ومرافق الاجتماع إلا متاع قليل لا يبلغ بحملته أن يكون تفسيراً
مَوْجِزاً للفظ (العرب) في مُعْجَمِ الأمم . فالحكمة التي جعلت من قديم
مدنية الفنون في أيدي الصيغيين ، ومدنية العلوم في رموس اليونانيين ، هي
التي خصت مدنية اللغات بالأسنة الغرب .

وإذا تدبرت معنى التمدن بما يعطيك من آثاره ، رأيت له في كل مجتمع
صورتين : الأولى صورة الفرد في باطنه ، والثانية صورة الجماعة في
ظاهرها ؛ ولن يكون التمدن حقيقياً إلا إذا كان أساسه نمو الصفات
العقلية في الفرد الواحد بما ينهأ له من الفضائل التي هي مادة التغير
العقلي في نموه وإنشائه نشأة جديدة تستقنع نشأة التاريخ في المجموع ؛
ولا مراعاة في أن الأحوال الظاهرة للجماعة إنما هي مرآة التغيرات الباطنة
في الأفراد ، فكأن الاجتماع في معناه ليس إلا مجموع آثار العقول وتاريخ
التغيرات النفسية .

ونحن إذا اعتبرنا ذلك في العرب لم نر لهم حقيقة ولا مظهراً إلا في
اللغة ، لأنه لا يكتفى أن يكون العربي على أخلاق فطرية تحميها حدود البادية ،
وتصونها أسوار الحرية الطبيعية ، حتى يقال إن فيه ذاتاً نامية بآدابها ؛ لأن
هذه الآداب لم تحدث فيهم التغيرات العقلية التي تَرَأَى بها صورة المجموع ،

إلا في آخر عهد الجاهلي حين ضمهم الإسلام ، ولكننا إذا اعتبرنا لغتهم رأينا حقيقة التمدن فيها متمثلة ، وشروطه في مجموعها متحققة : فهي منهم بحر الحياة الذي انصببت فيه جميع العناصر ، وانبعث بها هذا التيار العقلي الذي يدفع بمضه بعضا ، وكأنها هي التي كانت تهذب من نفوسهم وزنها وتعدلها وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبها ، حتى ينشأ ناشئهم في نفسه على ما يرى من أوضاع الكمال في لغته ؛ لأنه يتلقاها اعتياديا من أبويه وقومه ؛ ولهي أقوم على تثقيفهم من المؤدّب بأديه ، والمعلم بعليه وكتبه ؛ لأنها حركات نفسية مدارها على انجذاب الطبع فيهم ، حتى كان العربي القحّ ربما أخطأ في الكلمة إذا جذب طبعه إليها ، فيعدل بها عن سنن التفصيح — كما سيأتي في باب اللحن^(١) — والكالم متى كان مأتاه من الطبع ، وكانت قوته في الخريزة ،

(١) وكان منهم من يتوهم موضوعا فيضع عليه ويجذبه إليه طبعه ، كقول بعضهم : سؤق ، في سوق جمع ساق ، ومؤق ، في موق العين ؛ وتعليله عند النجاة أن يتوهم أن الضمة التي قبل الواو واقعة على الواو نفسها ، ولذلك يهملها تخلصاً من ثقل الضم ولا أصل لها في الهمز . وزعم الفارسي أن أبا حية النيزي الشاعر كان يهمل كل واو ساكنة قبلها ضمة وإن لم يكن لها أصل في الهمزة ؛ فيقول : المؤقدان ، أي المؤقدان ، ومؤسى ، أي موسى ، وهكذا .

وعكس ذلك قولهم أيضاً : السكاة والمرأة ، في السكاة والمرأة ؛ كأنهم نوهوا بفتحة الهمزة واقعة على ما قبلها ، فسكاتها كآة ومراءة ؛ يسكون الهمزة ، وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح وأريد تخفيفها قلبت ألفاً فتصير كآة ومراءة كما ينطقون . وهذا التعليل — كما قال ابن سيده — من أدق النحور وأظرف اللغة .

ورأينا ابن جني يعطل ذلك في « سر الصناعة » بأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه . قال : ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول في الوقف : هذا عمر وبكر ، يضم الميم والكاف ، ومررت بعمر وبكر (بكسر الميم والكاف) فينقل حركة الراء إلى ما قبلها ؛ وهذه من اللغات التي لم تذكرها فيما تقدم لأن لها في هذا الفصل مكانا .

فأحرز به أن يصنع النفس صنعة غير طبيعية في العادة ؛ ونحن نرى العرب لهذا لا يزالون في مواطن أسلافهم ولم تتفكر لهم الطبيعة ، ولكنهم حين فقدوا خصيصة اللغة فقدوا معها خصائص كثيرة من النظام النفسى ، حتى لأنهم لا يصلحون في حالتهم الراهنة أن يكونوا مادة نظام سياسى في جزيرتهم ، فضلا عن أن يكونوا مادة حادث اجتماعى عظيم كالإسلام الذى جعله أسلافهم نظام العالم ، فكأن بينهم وبين أسلافهم من الفرق ما يستغرق تاريخ العالم كله من عهد الإسلام .

وأخصُّ شروط المدن الاجتماعى فيما نرى ، ثلاثة : هى الحرية ، والنظام ، والنمو . وهى التى تختلف عن معانيها الاجتماعية آثار المدنية التى تدل على حضارة الأمم الحالية ، كالآبنة والمخلفات الأدبية والعلمية والفلسفية ، ثم الثروة الاعتبارية التى تدير حركة العمران ، من التجارة والصناعة والزراعة . ثم الشرائع . وهذه الشروط هى كذلك أخصِّ مميزات اللغة العربية . فهى حرة فى أوضاعها بها يطابق الحرية الشخصية والسياسية . منتظمة فى أجزائها بما يماثل نظام القوانين والشرائع ، حتى أمكن أن يُحصى منها كل كلمة جاءت شاذة فى بابها^(١) . نامية فى مجموعها بما فيها من ثروة الأوضاع التى تكافئ معانى الاقتصاد السياسى على أتم وجوهها .

فالعرب إذن قوم معنويون كأن تمدنهم معنويا ، ولو جردتهم من مزايا لغتهم وأصواتهم أصول أى لغة من لغات العالم ،

(١) من ذلك كتاب ، الشذوذ ، لابن رشيق صاحب كتاب العمدة والمتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، يذكر فيه كل كلمة من اللغة جاءت شاذة فى بابها . وما تجد من قاعدة فى كتب العلماء إلا ولها شواذ محصورة إن كانت مما يدخله الشذوذ .

أخرجوا بها جنساً مغموراً في الأجناس ، ولكانت حربتهم عبثاً ونظام
قبائلهم فساداً ، ولصاروا في الحملة إلى حال الشعوب التي لا يدور بها
الزمان ولكنه يلقي عليهم الأمم كلها دار ويقابلهم بالمكتشفين والفاحين
والمختطفين وغيرهم من أجناس المجتمعات المنمدنة . بيد أن الحكمة ألقت
في طباعهم هذا النظام اللغوي ، وجعلتهم بحيث ينساقون في سبيله إلى
الكال ، لا تعترضهم عقبة ولا يصرف وجوههم عنه صارف من نظام
المدنية ، ففضوا على ذلك واللغة تنخطى بهم درجات الاجتماع واحدة
فواحدة ، حتى انتهت بهم إلى الوحدة الجنسية ، فتغير مجموعهم وانصب على
العالم بقوة جديدة فتية صادفت دولا قديمة بالية فصدمتها تلك الصدمة
التي هدمت التاريخ وبني بعدها بناء جديدا . ولولا اللغة ما انتظم أمر العرب
لأنهم قضوا أجيالا قبل تمدنهم اللغوي لم يَبْنُ لهم شأن في أنفسهم ،
ولا عدوا في اجتماعهم أمر النظام الطبيعي الذي هو وسيلة حفظ الحياة
لنظام الحي ، لإتمام نظام الحياة ، كما هو شأن التمدن الاجتماعي ، واللغة
هي التي جذبهم إلى هدى الأخلاق بالشعر ، وإلى هدى السياسة بالخطابة ،
وإلى هدى الدين بالقرآن .

بعض وجوه التمدن

تقدم لنا في غير هذا الموضوع ما يثبت أن تأليف الكلام في هذه اللغة
مبنى على أسباب لسانية ، من عذوبة المنطق ومراعاة النسب اللفظي بين
الحروف ، بحيث لم يَلَاقَ فيه بين حرفين لا بألفان ولا يعذب النطق بهما
أو يشنع ذلك منهما في جرس النغمة وحسن السمع ، كالغين مع الحاء ،
والقاف مع الكاف ، والحرف المُطْبِق في غير المطبق ، كناء الافتعال مع

الصاد والضاد ، في خلال كثيرة من هذا الشكل ترجع بحملتها إلى ميل العرب فطرةً عما يلزم كلامها الجفاء إلى ما يلين حواشيه ويرقها ؛ وهذه العناية منهم بتأليف الحروف كانت السبب الطبيعي لعنايتهم بتأليف الألفاظ وإحكام الكلام وتوخيهم روعة الأسلوب ونظامه التركيب ، وهو ما خص به العرب دون سائر الأمم .

وقد غفل بعض العلماء عن هذا السبب الطبيعي ، فذهب إلى أن العرب إنما تعنى بالألفاظ لأنها تغفل المعاني ، فتجد من ألفاظهم ما قد نغفوه وذرغرفوه ووشوه ودبحوه ، ولست تجد مع ذلك تحت معنى شريفاً ، بل لا تجد قصداً ولا مقاربا ، وعلى هذا النمط أكثر أشعارهم . وقد رد على هؤلاء ابن جني في كتاب الخصائص ، وتمحل في النضح عن العرب ، لأنه كذلك لم ينظر إلى السبب الطبيعي الذي أومأنا إليه . قال : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحسوا حواشيتها وهذبوها ، وصقلوا عذوبها (أطرافها) وأرهفوها ، فلا تُرين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ؛ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها » .

والحق أن ذلك في العربية وجه من وجوه تمدنها ، وقد جررا فيه على سنن طبيعية ثابتة ، لأنهم يفرعون من المعاني فزوعا كثيرة بالمجاز والاستعارة ، ثم يجرون عليها الألفاظ التي تناسبها ، فكانهم يستغلونها استغلالا معنويا . وذلك من أمرهم أيضاً في الألفاظ ؛ فإنهم لا يفرطون في مادة تنقلب عليها حروف المنطق بما ينزل على حكمهم في التأليف من العذوبة والمناسبة ، يفرعون الألفاظ المتفاوتة فروها كثيرة يجرونها على المعاني المتباينة ، كقولهم : روات في الأمر ، (فكرت) ، ورويت رأسى من الدهن ،

وأمثال لذلك كثيرة ؛ فكأنهم بهذا الضرب يستغلون المعاني استغلالا لفظيا .

ومن وجوه التمدن التي تناسب طوائف الاقتصاد المدنى : هذه الحركات التي تُخصَّصُ المعاني وتعين الأغراض بأيسر إشارة ، وهي أخص مميزات السمو العقلى ، ومنها حركات الإعراب ، كقولهم : ما أحسنَ زيداً ! إذا أرادوا التعجب من حسنه ، وما أحسنَ زيدٌ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسن ما فيه ، وما أحسنَ زيدٌ ، إذا أرادوا نفي الإحسان عنه ؛ ولا يوجد ذلك في غير لغة العرب .

ومنها حركات التصريف ، كقولهم : مِفْتَحٌ ، لآلة الفتح ومِفْتَحٌ ، لموضع الفتح ، وهكذا .

ومنها حركات الفروق التي تُنوع المعاني ، كقولهم : الإدلاج ، لسير أول الليل ، والادلاج ، لسير آخر الليل ؛ وأمثلة من ذلك فاشية في اللغة . ومن هذا الباب قولهم : رجل لَعْنَةٌ وضَحَكَةٌ ، إذا كان يُلعن كثيرا ويُضحك منه ؛ ورجل لَعْنَةٌ وضَحَكَةٌ ، إذا كان هو كثير اللعن والضحك . ولعلهم لم ينتهوا لهذه الفروق بالحركات إلا بعد أن أحدثوا مثلها في لغتهم بالحروف ، كقولهم : أخفر ، إذا أجار ؛ وخَفَرَا إذا نفى العهد ؛ وأَقْدَى عينه ، إذا ألقى فيها القذى ؛ وَقْدَاها ، إذ تزع عنها القذى ؛ وأَبْعَثُ الفرسَ ، عرضته للبيع ؛ وِبِعْتُهُ ، إذا انتهى البيع ؛ وهكذا ، فكان الاختصار دائما تمثيل للاتهاء .

وما يستنفد عجب المفكر من أمر هذا الباب الاقتصادى ، تصرفهم في حروف المعاني المفصلة معانيها في كتب النحو ، ودلائلهم بالحرف الواحد في الكلمة على المعاني المختلفة . كمعاني الهمزة والباء وغيرهما بما

يُتَصَرَّفُ بِهِ فِي مَنَاحِي الْكَلَامِ . وَزَيْدٌ هَذَا الْعَجَبُ أَنْ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْمَعْنِيِّينَ أَوْ الْمَعْنَى الْكَثِيرَةِ وَجْوهٌ مِنَ الشَّبهِ بِحَيْثُ يُتَأَوَّلُ فِي رَدِّ مَعَانِيهَا الْأَصُولُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَقَدْ أَشْرْنَا فِيهَا تَقْدِيمَ إِلَى مَا رَأَاهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ اللُّغَاتِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ بَقَايَا أَلْفَاظٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِمَعَانِيهَا ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ (عَجَبًا مِنَ الْعَجَبِ) .

وهذا وأمثاله ، مما يكشف من اللغة عن سر النُّوعِ الذي هو أصل من أصول التَّنَدُّنِ بِالْإِطْلَاقِ ، وَأَنَّ لِلْعَرَبِ تَصَرُّفًا لَيْسَ فِي لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ ، وَخَاصَّةً أَخَى الْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنَّ الزَّمْنَ وَقَفَ بِهِمَا عِنْدَ مُنْقَطَعٍ لَمْ يَتَعَدَّهُ ، وَكَأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ مِنْهُمَا قُرْآنٌ لُغَوِيٌّ مُفْتَتَحٌ بِهَذِهِ الْفَاعِلَةِ الَّتِي يَبْنِي عَلَيْهَا نِظَامُ الْإِرْتِقَاءِ : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ فَإِنَّ لُغَةَ السَّرْيَانِ مِثْلًا لَا تَجِدُ فِيهَا أَثْرًا لِلْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، كضَرْبِ زَيْدٍ : أَيْ ضَرْبِهِ شَخْصٌ — وَذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْاِقْتِصَادِ اللَّغَوِيِّ — وَفِي الْعِبْرَانِيَّةِ لَا يَوْجَدُ إِلَّا صِيغَتَانِ ثَقِيلَتَانِ مِنْ صِيغِ الْفِعْلِ ، هَذَا وَزَنْهُمَا : فُعَالٌ ، وَهُفْعَالٌ ؛ وَلَكِنَّ الْعَرَبَ يَسْتَعْمِلُونَ الْمَجْهُولَ فِي كُلِّ الْأَوْزَانِ ، مَاضِيًا وَمُضَارِعًا . وَقَدْ فَاتُوا بِذَلِكَ لُغَاتِ الدُّنْيَا جَمِيعًا .

وَتَجِدُ الْعِبْرَانِيَّةَ أَيْضًا قَلِيلَةً الْأَوْزَانِ فِي الْفِعْلِ الْمَجْرُودِ وَالْمُزِيدِ بِحَيْثُ لَا تَكْفِيُ الْعَرَبِيَّةُ فِي ذَلِكَ (وَقَدْ أَسْلَفْنَا فِي مَوْضِعٍ تَقَدَّمَ أَنَّ صِيغَةَ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي هِيَ صِيغَةُ اقْتِصَادِيَّةٍ ، مِمَّا انْفَرَدَتِ الْعَرَبِيَّةُ بِهِ) وَإِنَّمَا وُضِعَتِ الْأَوْزَانُ لِنُمُوِّ الْمَعْنَى وَسِبَاسَتِهَا عَلَى وَجْهِهَا الْمُخْتَلَفَةِ سِيَاسَةً اقْتِصَادِيَّةً .

ذَلِكَ فَضْلًا عَمَّا اِمْتَاَزَتْ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ مِنَ الْعَذُوبَةِ الَّتِي كَانَهَا شَبَابُ الْحَيَاةِ وَرَقَّتْهَا بِجَانِبِ ذَاكَ الْهَرَمِ الَّذِي تَوَلَّى الْعِبْرَانِيَّةُ ، حَتَّى كَأَنَّ أَلْفَاظَهَا مِنَ اللَّبْسِ

والتعقيد أيام الكهولة بأقدارها ... وما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادي في العبرانية هو الذي ابتلاها بالفقر من نوابع الكتاب والخطباء لضيق مُضْطَرَبِ التعبير ، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صدوع ومضايق ، وفي هذا العسر كله ... ولما انتفى ذلك من العرية واستوفت وجوه السياسة الاقتصادية في صيدها وألفاظها ، كثر شعراؤها وكتابها وخطبائها (اللغويون) ^(١) إلى حد ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح ، في كفة شائلة .

وهنا أصل طبيعي يحسن التنبيه إليه ، لأنه تَبَيَّنَ لما نحن بصدد منه ، وذلك أن الثنية وهي أخص مظاهر الحياة في الطبيعة ، لا أثر لها في اللغة السريانية ، وهي في العبرانية مقصورة على معناها الطبيعي أو ما يكون في حكمه ، فلا يثنون إلا ما وُجِدَ اثنين في الطبيعة ، كاليدين والرجلين الخ ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة ، كالنعلمين مثلاً ؛ ولكنها في العرية عامة لكل الأسماء ، لأن العدد نظام طبيعي عام لا يتخلف ، ومنه الأفراد والثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعداً ^(٢) .

(١) خصصنا هذه الكثرة بكونها لغوية ، لأنها كذلك في الحقيقة ؛ إذ القرائح لا تتكون من مواهب اللغات ؛ واللغة إنما هي أداة من أدوات الحياة لا أكثر ، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجح شعراء العرب جميعاً في منزلة شعره لا في صنعة اللغوية ، وكذلك القول في الكتاب والخطباء .

(٢) مما تيم به فائدة هذا المعنى ، أن كلمة «زوج» يراد بها في اللغة الفاشية الاثنان — وقد قلبها العامة وجعلوها جوز — قال ابن الأنباري في الأضداد : وهذا «الاستعمال» عندي خطأ ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين ؛ هذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب ، قال الله عز وجل : «وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى» أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنهما بذكر وأنثى ... والعرب تفرد

بقى علينا أن نذكر شيئاً من أسرار النظام في هذه اللغة غير ما سبق
لنا بيانه ، وهو الصلة بين طرفي التمدن اللغوي اللذين هما الحرية والتمو ،
وقد مضى الكلام عليهما فيما تقدم .

= الزوج في باب الحيوان ، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل ؛
ومنهم من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا : عندي
زوجان من حمام ، أرادوا عندي الذكر والأنثى ؛ فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما
قالوا للذكر فرد وللأنثى فردة ... وكذلك يقال للشيتين المصطحبين : زوجان ،
كقولهم : عندي زوجان من الخفاف ... فن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد
خالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب ؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل
على صحة تأوله . اهـ وأكرر اللغويين على خلافه .

أسرار النظام اللغوي

لا نريد بمعنى النظام ، هذه الأحكام الظاهرة في اللغة كالإعراب والنصرف والقواعد اللسانية ، من نحو عدم الجمع بين ساكنين أو متحركين متضادين ؛ فهذا كله ليس إلا أسباباً للنظام الذي نشرحه في هذا الفصل ، وهو يشبه النظام النفسي من حيث تعلقه بالحكمة التي تضبط عواطف النفس وخطراتها ؛ وقد رأينا ذلك في اللغة على ثلاثة ضروب :

(١) نظام الألفاظ بالمعاني .

(٢) نظام المعاني بالألفاظ .

(٣) النظام المطلق ، وهو نظام القرينة أو الحس النفسي .

نظام الألفاظ بالمعاني

والمراد به مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني الموضوعة لها ؛ وقد ألمنا بأشياء منه في باب الاشتقاق ، وذكرنا ثمة أن لابن جني صاحب الخصائص كلاماً في هذا المعنى ؛ وابن جني هذا هو أول من ناهض هذا البحث إتقاناً ، وتخلي بأمره افتناناً ؛ وإنما كان العلماء قبله يستروحون إلى أشياء منه عند الضرورة ويتمثلون به ، وأكثرهم لزوماً لذلك شيخه أبو علي الفارسي^(١) ؛ ولهذا وضع ابن جني كتابه (الخصائص) لبيان ما أودعته هذه اللغة من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علامات الإتقان والصنعة ؛ أقام فيه القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بُدئ ، وإلام نهي ؛ وقال في المعنى الذي عقدنا له

(١) توفي الفارسي سنة ٣٧٧ وكانوا يقولون ما بين سيدييه وأبي علي أفضل منه وتوفي ابن جني سنة ٣٩٢ وهو عالم هذه الأمة في التصريف .

هذا الفصل : إنه عَوْرٌ من العربية لا يُنْتَصَف منه ولا يكاد يُحاط به ،
وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مَسْهُوا عنه .

وبما حاوله في كتابه مما يتعلق بغرضنا سبعة أمور :

(١) إثبات أن العرب تقارب حروف الألفاظ متى تقاربت معانيها ،
كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَذُّعُهُمْ أَرْأَى ﴾ أى تزعجهم
وتقلقهم ، فهذا فى معنى (تهزهم هزا) والهمزة أخت الهاء ؛ فكأنهم خصوا
هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس
من الهز لأنك قد تهز ما لا حَرَكَ له ، كالجدع ونحوه ؛ أى فيبقى الهز
المقرون بالإزعاج خاصا بذى الحياة ، لأنه متعلق بالشعور ؛ وذلك ما أفادته
الهمزة وحدها .

(٢) إن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف
البعيدة التى لا تشابه إلا بالتأويل ، كقوله إن تركيب ع ل م ، فى العلامة
والعَلَم ، وقالوا مع ذلك : بيضة غرما ، وقطيع أغرم ، إذا كان فيه سواد
وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد
منهما (عَلِيًّا) للآخر ، وهذا المعنى من ع ر م ، ولكنه مقارب لتركيب
(علم) كما ترى .

(٣) إن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين ، كسَجَل
وصَهْل (فى معانى الصوت) فالصَاد أخت السين ، والهاء أخت الحاء ، وسَجَل
وزحر (فى الصوت أيضا) فالسين أخت الزاى ، واللام أخت الراء .

(٤) إن من المضارعة نوعا أحكم من هذا ، وهو المضارعة بالأصول
الثلاثية فى الفعل (الفاء والعين واللام) نحو : عصر الشيء وأزله ، إذا حبسه ،
قال : والعصر ضربٌ من الحبس ، والعين أخت الهمزة والصَاد أخت الزاى

والراء أخت اللام ؛ ونحو الأزم (أى المنع) والعصب (أى الشد)
فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاي أخت الصاد ، والميم
أخت الباء . وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود في أكثر
الكلام ، وإنما بقي من يُشيره ويبحث عن مكنونه ، بل من إذا وضع له
وكشفت عنده حقيقته . أطاع طبعه له فوعاه ، وهيأت ذلك مطلباً ، وعزّ
فيهم مذهبا .

(هـ) إثبات أن العرب بصوّرون اللفظ على هيئة المعنى ، وهذا مذهب
قد ثبت عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب
استطالة ، فقالوا (في العبارة عنه) صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا
فقالوا : صرّصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على فعلان (بثلاث
حركات) إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو الغليان ، فقابلوا بتوالي
الحركات في المثال توالي الحركات في الأفعال .

قال ابن جني : ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء على سمت ما حدّاه
ومنهاج ما مثلاه ؛ منها أن المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرّر والزعزعة :
كالقلقة والصلصلة الخ ؛ وأن الفعل من المصادر والصفات تأتي للسرعة نحو
الجمزى والوقلى الخ ؛ ومنها أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على
تكرير الفعل ، نحو كسر وقطع الخ ؛ وإنما خصّوا العين بذلك لأنها أقوى
حروف الفعل ، إذ الفاء قد تحذف ، نحو عدة وزنة ، أصلهما وعدة ، ووزنة ،
واللام كذلك ؛ نحو يد وفم ، أصلهما : يدو وقمو ، ولكن قلما تجد
الحذف في العين ؛ فلما كانت الأفعال دليلة المعاني ، كرروا أقواها وجعلوه
دليلا على قوة المعنى المحدث به ، وكذلك يعضّفون العين للمبالغة ، نحو :
أسد غشمشم ، ويوم غصّص ، ونحو اعشوشب المكان ، واغذوذن

الشعر الخ . قلنا : ومن هذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول إن العرب تشوّه صورة اللفظ وتقبّحها لمقابلة مثل ذلك في المعنى ، كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول : طَرِمَاح ، وإنما أصله من الطَارِح ، وهو البعيد ، لكنه لما أفرط طوله سُمّي طَرِمَاحاً ؛ ومثل ذلك كثير في أبواب الصفات .

(٦) ومن نظام الألفاظ بالمعاني أنهم يقابلون الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ؛ فيجعلون كثيراً أصوات الحروف على سمت الأحداث المعتر عنها كقولهم : خَضَم ، وقَضَم ؛ فالخضم لأكل الشيء الرطب ، والقضم لأكل الشيء الصلب اليابس ؛ فاخترأوا الخاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقاف من أجل صلابتها لليابس ، فحدّوا بمسموع الأصوات على حدو مسموع الأحداث . ومن ذلك التَضَح ، للماء الخفيف ، لرقّة الخاء ؛ والتَضَخُّ لما هو أقوى منه ، وذلك لغاظ الخاء . ومنه أيضاً قولهم : القُدُّ ، للقطع طويلاً ، والقفُّ ، له عرضاً ؛ وذلك لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال ، فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال لما طال من الأثر وهو قطعه طويلاً ؛ والأمثلة من ذلك كثيرة في اللغة تُبادر من يلتبسها ، وقد أتى ابن جنّي بمدة منها ، ونقل السيوطي في أوائل المزهر عن غيره أشياء أخرى ، وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الألفاظ المقترنة المتقاربة بالمعاني ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها ، والألين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتاً ، ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ ومن أجمع الأمثلة لذلك ما أورده الثعالبي في فقه اللغة ، قال : إذا أخرج

المكروبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين ، فإن أخفاه فهو الهنين ،
فإن أظهره فخرج خافياً فهو الخنين ، فإن زاد فهو الاتنين ، فإن زاد في رفعه
فهو الخنين .

(٧) إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحرف تشبيه أصواتها بالأحداث
المعبر عنها وتقديم ما يضاهاى أول الحدث (المعنى) وتأخير ما يضاهاى آخره ؛
سَوْفاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ، كقولهم : شد
الحبل ؛ فالشين لما فيها من النفسى تشبه بصوت أول انجذاب الحبل قبل
استحكام العقد ، ثم يليها لإحكام الشد وال جذب ، فيعبر بالبدال التى هى أقوى
من الشين لاسيما وهى مدغمة فهى أقوى لصيغتها وأدُلُّ على المعنى الذى
أريد بها . وكذلك : جز الشيء ، قدموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأول
الجر مشقة على الجار والمجرور جميعاً ، ثم عقبوا ذلك بالراء ، وهى حرف
تكرير ، وكرروها مع ذلك فى نفسها ؛ وذلك لأن الشيء إذا جُز على
الأرض اضطرب فى غالب الأمر صاعداً عنها ونازلاً ، وتكرر ذلك منه
على ما فيه من التعتة والفتاق ؛ فكانت الراء لما فيها من التكرير ، ولأنها
أيضاً قد كررت فى نفسها ، أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف .

ومما يلتحق بهذا الباب الذى هو نظام الألفاظ بالمعاني ، ما وضعوه
من حكاية الأصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم
بمعناه على جهة الحكاية وتصوير الأشياء بأصواتها ، وهذا النوع يعده أدباء
الغريبين من مُبدعات القرائح . ومما يحضرنا منه للعرب قولهم فى حكاية
صوت مصراعى الباب الكبير إذا أغلق : جَلَنْبَاقَ ، وقول الشاعر :

جرت الخيل فقالت حَبَطَ قَطَقَ .

وقول الآخر في الإبل : (تداعين باسم السيب) يحكى صوت مشافرها ؛ وهذا غير الأصوات التى يعبرون بها عن الأحداث وإن كانت مشتقة منها ، كالمقطعة للأصوات المتتابعة في الحرب ، والقهقهة للاستغراب في الضحك ، وأمثال لذلك كثيرة .

نظام المعانى بالألفاظ

والألفاظ في هذا النوع هى التى تسوس المعانى وتنزلها في منازلها وتضعها على أقدارها ، لا من حيث إن اللفظ هو الذى يوجد المعنى ، فذلك ظاهر الاستحالة ، ولكن على أنه هو الذى يخصص المعنى إذا كان جنسا ، وهو الذى يؤكد مبالغة في تلوين صورته النفسية حتى تنطق أجزاؤه ، وحتى يقوم كل جزء منها في البيان اللغوى مقام الكل الذى هو مادة الشعور الطبيعى .

ولما كانت اللغة عملا نفسيا محضا ، كان وجود هذا النوع فيها من أخص الدلائل على تمدنها ، لأن النظام الذى يعين درجات المعانى إنما يفصل أجزاء الموجودات على درجات شعور النفس بذوات هذه الأجزاء أو بصفاتهما ، وهذا لا يستقيم إلا إذا كان في اللغة حياة باطنة تشبه ما في الإنسان الراقى مما يسمى بالكمال أو الحياة الروحية العالية ، حتى تتكافأ النفس واللغة في تصور أجزاء المعانى وتصويرها .

ولقد أثبت العلماء أن أظهر ما يكون الفقر في اللغات المنحطة ، إنما هو في أنواع الدلالة المعنوية ، فكما انحطت اللغة قلّت فيها هذه الأنواع ، حتى لتبلغ بها تلك القلة أحيانا إلى أن تشبه الجساد في تجرده من الشعور

ومعانيه ؛ ووجدوا من لغات القبائل المتوحشة في أواسط أفريقيا ما ليس فيها ألفاظ تعبر عن الحب والمواخاة والعبادة ونحوها من أمهات المعاني النفسية ، كأن مادة تلك اللغات من الإحساس الحيواني المحض .

والعربية تُعتبر أحكم اللغات نظاما في أوضاع المعاني وسياستها بالألفاظ وهي من هذا القبيل أعظمها ثروة وأبلغها من حقيقة التدن بحيث لا تدانيها في ذلك لغة أخرى كائنة ما كانت ، فالعرب لم يدعوا معنى من المعاني الطبيعية التي تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية مما تهبأ لهم إلا رتبوا أجزائه وأبانوا عن صفاته بألفاظ متباينة تعين تلك الأجزاء والصفات على مقاديرها ؛ فأول معاني الحياة الروحية الحب ، وهذه مراتبه عندهم ؛ الهوى ، ثم العلاقة ، وهي الحب اللازم للقلب ؛ ثم الكلف ، وهو شدة الحب ؛ ثم العشق ، وهو اسم لما فضل عن المقدار الذي اسمه الحب ؛ ثم الشغف ، وهو إحراق الحب للقلب مع لغة يحدها ، وكذلك اللوعة واللاعج ، فإن تلك حُرقة الهوى وهذا هو الهوى المحرق ؛ ثم الشغف ، وهو أن يبلغ الحب شفاف القلب وهي جلدة دونه ، ثم الجوى ، وهو الهوى الباطن ؛ ثم التَّشيم ، وهو أن يستعبده الحب ؛ ثم التَّثِيل ، وهو أن يسقمه الهوى ؛ ثم التدليه ، وهو ذهاب العقل من الهوى ؛ ثم الهُيُوم ، وهو أن يذهب على وجهه لا يستقر ، وذلك لخلبة الهوى عليه ، ومنه رجل هائم .

وكذا فعلوا في معاني السرور والمداوة والغضب والحزن والسرعة وغيرها ؛ ومن معاني الحياة البدنية أصول المعاش الطبيعية التي هي قوام أمرهم ؛ كاللبن ، فإن له نحو سبعين اسما باعتبار اختلاف أحواله ، وقد ذكرها السبوح على كلها في المزهَر (الفصل ١٥ النوع ٢٩) ؛ وكذلك الخيل

والإبل والشاة ، ثم صفاتها وتسمية أجزائها ونحو ذلك مما نكتفى لشهرته بالإشارة إليه .

وعلى أكثر هذا النوع من نظام المعاني بالالفاظ بَيّ الثعالبي كتابه فقه اللغة ، وهو أشهر من أن يُنبّه عليه ، ولذا أوجزنا في أمثله اكتفاءً بالدلالة على مظهرها ، والحقيقة تنهض بها الكلمة الواحدة .

ومما ننبّه إليه في هذا الفصل ، أن أرقى الأمم مدنية إذا بلغت فيها المعاني النفسية مبلغ الهرم ، وتعلّقت بها الخواطر من كل جهة بحيث تفصل أجزائها تفصيلاً ؛ فجهدُ الأمة عند ذلك أن تحيط المعنى باصطلاحات علمية ، وتعرّف حوادثه على نحو ما تُعرّف به فصول العلوم ، كالحب مثلاً ، فإن مراتبه التي يشير إليها العرب بالالفاظ المتقدمة يشير إليها غيرهم بتعاريف وفصول واصطلاحات ، ثم لا تعدو بعد ذلك كلّ ما كان يفهمه العرب منها برقة شمائلهم ولطف حواسهم النفسية ؛ فكانهم لما عدّموا العلوم جعلوا الفاظهم فصولاً علمية ، وذلك منتهى ما يكون من تمدّن اللغات .

ثم أنت إذا تدبرت هذا النوع رأيته انتباهاً روحياً صريحاً ، يبيّن أنه ممثّل بالالفاظ ؛ ورأيت فيما ترى كأن لنفس العربي طيفاً يحرك اللغة حتى بأنفاس الخطرات ، ويكشف لها كلّ عاطفة دقيقة ولو اختبأت في أشعة من النظرات !

نظام القرينة

وهو ما نسميه بالنظام البديع لأنه في ظاهره نوع من الفوضى ؛ وذلك أنهم يعتمدون في ضرب من كلامهم على اللمحة الدالة والإشارة التي تقع

موقع الوحي ، وعلى أضعف أثر يشير إلى وجه الكلام ومذهبه ويهـدى إلى طريق المعنى فيه ، ثم يطلقون الكلام إطلاقاً غير مقيد بنظام ، ولا متبع لطريق غيره من سائر الكلام ؛ وذلك نظـم يتفردون به ولا تجد القليل منه في لغة غيرهم إلا حيث تصيب أدلة النبوغ في أشعر الشعر ومأثور المنثور . وقد سماه علماءنا (سنن العرب) ، وعقد الثعالبي على أمثلة منه القسم الثاني من كتابه فقه اللغة ، وسماه (سر العربية) .

ونحن نرى أن هذا النوع لم يكن في اللغة إلا بعد أن انصرف العرب إلى صناعة الكلام ، وهذبوا حواشيه ، وبلغوا الغاية في تنميق الشعر وإجادته ؛ وذلك قبل الإسلام بما لا يتجاوز مائة سنة على الأكثر ، لأن التفنن في العبارات لا يأتي إلا من كمال صناعة الألفاظ ، ولأن ما عرف للعرب من ذلك قليل في جنب ما أتى به القرآن الكريم ، وهذا معنى من معاني إعجازه ؛ إذ جعل من عبارته أزيمة لمقولهم ، فكان يلفتها فجأة عن المعنى الظاهر ، ثم ييفتها بروح الكلام ؛ فتكون لها بينهما هزة من الطرب الذي ينشأ عن إدراك العقل لما ليس في مقدوره مع رغبته فيه .

فما ذكروه من سنن العرب التي يتحقق فيها نظام القرينة : مخالفة ظاهر اللفظ ، كقولهم عند المدح : قاتله الله ما أشعره ! فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه ، وكذلك قولهم : هبيلته أمه ، وثكلته ؛ وهذا يكون عند التعجب من إصابة الرجل في رميه أو في فعل يفعله ؛ ومنها الحذف والاختصار ، فيقولون : والله أفعلُ ذاك ، ويريدون لا أفعل ، فيحذفون حرف النفي ؛ ومنها ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ هؤلاء ضبني ﴾ وقوله : ﴿ فإنهم عدؤي ﴾ والمراد الجماعة . وذكر الجمع والمراد واحد أو اثنان ،

كقوله : ﴿إِنْ تَعَفُّ عَنْ طَائِفَةٍ﴾ وهو يريد واحدا ، وقوله في خطاب موسى وأخيه : ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [والخطاب لاثنين ، وقوله في خطاب زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ ﴾] فقد صَغَتْ قلوبكما ، وهما قلبان . ومنها صفة الجمع بصفة الواحد ، كقوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ بعد ذلك ظهير ﴿ وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، كقول العرب : ثوب أهدام ، وجاء الشتاء وقيصى أخلاق ﴾ . ومنها أن تخاطب العرب الشاهد ثم تحول الخطاب إلى الغائب ، وتخطب الغائب ثم تحوله إلى الشاهد ، وهو الالتفات المعروف في البديع : وأن تخاطب المخاطب ثم ترجع الخطاب إلى غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ الخطاب الأول للنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، والثاني للمشركين . ومنها الرجوع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بدون تغيير في المعنى كقوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئِينَ بِهِمْ﴾ أراد بهم ، وقوله : ﴿وَسَقَامَ رَبِّهِمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ ، إن هذا كان لكم جزاء ﴾ ومعناه : كان لهم ، وقد جاء ذلك في الشعر أيضا كما رواه ابن الأثير في الأضداد . ومنها أن يبتدئ بشئ ثم يخبر عن غيره ، كقوله : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ فخير عن الأزواج بلفظ (يتربصن) وترك الذين . ومنها نسبة الفاعل إلى الاثنين وهو لأحدهما كقوله : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ إلى قوله : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾

(هـ) قلت : ما بين القوسين [ساقط في الأصل ، وإنما هو من زيادتنا]
 (١) أحصى ابن خالويه في كتاب (ليس) ما كان من هذا النحو وهو : ثوب أسمال ، أى خلق ، وثوب أكباش - غليظ - وبرمة أكسار ، وقدر أعشار ، وقيص أخلاق . ولم يذكر منها أهدام

اللؤلؤ والمرجان ، وإنما يخرجان من الملح لا العذب . ونسبته إلى الجماعة وهو لأحدهم كقوله : ﴿ وإذ قتلتم أنفساً فأدارأتم فيها ﴾ والقاتل واحد . وإلى أحد اثنين وهو لهما ، كقوله : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ . ومنها أن تأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين ، كقول العرب : افعل ذلك ، ويكون المخاطب واحداً ، وكان الفراء يرى في أصل ذلك أن الرقعة عند العرب أدنى ما تكون ثلاثة نفر ، فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، وإذا كان شعراؤهم أكثر الناس قولاً : يا صاحبي ، يا خليلي . ومنها أن تأني بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضر ؛ أو بلفظ المستقبل وهو ماض ، كقوله تعالى : ﴿ أنى أمر الله ﴾ أى يأتى ﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين ﴾ أى ما تلت الشياطين . ومنها أن تأني بالمفعول بلفظ الفاعل : نحو سر كاتم ، أى مكتوم ، وأمر عارف ، أى معروف ؛ وبالفاعل على لفظ المفعول ، كقولهم : بيع مخبون ، ويكون المعنى غائباً . ومنها وصف الشيء بما يقع فيه : كقولهم : ليلهم نائم ، إذا ناموا فيه ، وليلهم ساهر ، إذا سهروه . ومنها البسط ، بالزيادة في حروف الاسم والفعل متى أمن اللبس بقرينة تقتضى ذلك ، كإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه ، وعلى هذا قول بعضهم في صفة الظلماء .

وليلة خامدة خمودا طخياء تغشى الجدوى والفرقودا
 فجعل الفرقد كما ترى ، ثم قال فيها : ولو أن عمرا هم أن يرقودا ، يريد
 يرقد . ومنها القبض محاذاة لذلك البسط . وهو النقصان من عدد الحروف
 كقولهم : لاه ابن عمك ، أى لله ، ودرس المنا ، أى المنازل . ومنها الإضمار
 للأسماء والأفعال والحروف ، كقولهم : ألا يا استأبى ، أى : يا هذه ،
 وقولهم : أثعلباً وتفرّ ؟ أى أترى ثعلباً وتفرّ ؟ وقول بعضهم :

• ألا أُنْهَذَا الزَّاجِرَى أَشْهَدُ الْوَعَى •

يريد أن أشهد الوعى . ومنها إقامة المصدر مقام الأمر ، نحو :
 (فَضْرَبَ الرِّقَابَ) أى فاضربوا ؛ واسم الفاعل مقام المصدر ، كقوله :
 (لَيْسَ لَوْعَتُهَا كَاذِبَةٌ) أى تكذيب ، واسم المفعول مقام المصدر نحو :
 (بِأَيْكُمْ الْمُفْتَنُونَ) أى الفتنة . ومنها المحاذاة ، وذلك أن تجعل كلاما بمحذاه
 كلام فيؤتى به على وزنه لفظا وإن كانا مختلفين فى أصل الوزن ، وهذا
 النوع يسمى الازدواج أيضا ، كقولهم : إنه لبأيتنا بالغدايا والعشايا ،
 فجمعوا الغداة وهى من الواو على غدايا ، محاذاة للفظ العشايا وهى جمع
 العشية ، وقول بعضهم :

• هَتَاكَ أَخِيَّةٌ وَلَاجُ أَبُوبَةٍ •

فجمع الباب على أبوة لبشاكل لفظ الأخية ، ومنها إتيانهم بالمصدر
 من غير الفعل لأن المعنى واحد ، كقولهم : اجْتَوَرُوا تَجَاوَرَا ، وتجاوزُوا
 اجْتَوَارَا ، وانكسر كَمَرًا وكُسِرَ انكسارًا ، وعليه قوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ
 إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) . ومنها مجيء صفات المؤنث على فاعل ، كقولهم : امرأة بادن
 أى بادنة ، وجارية عاتق ، بمعنى صغيرة . ومجيء فاعل فى المؤنث بمعنى
 المفعول كقولهم : دابة حاسر ، أى حصرها السير . وغلالة رادع ، أى
 مرذعة بالطيب والزعفران فى مواضع منها ، وقد أفاض صاحب المخصص
 فى أبنية المؤنث والمذكر مما يجرى هذا المجرى (الجزء ١٦) .

ومن سنتهم العجيبة حذف الحرف وهو مقدر لصحة معنى الكلام ،
 فيسقطون الوسيط تفتنا ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ
 أَوْلِيَائِهِ) أى يخوفكم بأوليائه ، ومثله كثير فى كلامهم ، وقد عقد له
 ابن سيده باباً فى المخصص (الجزء ١٤) .

ومنها أيضا قلب الكلام تفتنا ، كقول العباس بن مرداس :

« فديت بنفسه نفسى ومالى »

أى فديت نفسه بنفسى ومالى ، وقول الأعشى فى قلب الإعراب :
ما كنت فى الحرب العوان مُخَمِّرا إذ شبَّ حرٌّ وقودها أجزاءها
ولأنما هو : إذ شبَّ حرٌّ وقودها أجزاءها ، ولكن روى القصيدة
بالفتح . ولكل ما قدمناه أمثلة كثيرة ، ولأنما أوجزنا فيها لأننا نرى بما
شرحناه إلى تمين الجهات التى تحصر معانى التمدن فى اللغة ، وبيان كل شىء
فى حصر معانيه .

وبعد فهذا ما حضرنا من القول فى إثبات ما سميناه (تمدن العرب
اللغوى) وهو كما ترى يصح أن يكون غرضا لكتاب من أمتع الكتب ،
يَبْدُو أنه لا يخرج إلا من الصدر الرحب والقلب المعتزم ، وبعد أن يتعاون
على إخراج الفكر الصحيح والذهن الشفاف والفتنة الوقادة ، وبعد أن
تبلغ به الوسائل فى تصفح العربية ومقابلة معانيها ومعارضة ألفاظها بعضها
ببعض ، فإن ثم ما وصفناه وإلا فهو أمر منتشر ومذهب وعَرٌّ وفن غامض
وما برح ذلك شأن الحكمة من قديم . لأنها الطبقة الباطنة من كل الأشياء ،
حيث تُخْلَق الأسرار ، وتُسَدَّل عليها الأستار ، فلا يُرفع منها شىء
إلا بعون من الله ، وكل شىء عنده بمقدار .

اللغة العامية

وهذه هي اللغة التي خلفت الفصحى في المنطق الفطري ، وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة ، ثم صارت بالتصرف إلى ما تصير إليه اللغات المستقلة بتكوينها وصفاتها المقومة لها ، وعادت لغة في اللحن بعد أن كانت لحنًا في اللغة .

ولا بد للكلام على تاريخ العامية وشيوعها ، من التوطئة ببعض القول في تاريخ اللحن ؛ إذ هو أصلها ومادتها ، بل هو العامية الأولى ، لأنه تنويع في الفصحى غير طبيعي ، بخلاف ما قد يشبهه من اللهجات العربية المختلفة كما ستعرفه .

اللحن وأوليته

والمراد باللحن الزينج عن الإعراب ، وهو أول ما اختبل من كلام العرب ولم يكن منه قبل الإسلام شيء ، وإنما كانت له طيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين اجتمعت كلمة المسلمين على تبين قبائلهم واختلاف جهاتهم ، فقساوى الأحمر والأسود ؛ ووجد فيهم من يرتضخ أنواعا من اللمكنة ، ومن هؤلاء بلال ، كان يرتضخ لكمة حبشية ؛ وصُيِّب لكمة رومية ؛ وسلمان لكمة فارسية^(١) . ثم إنه ليس كل العرب سواء في قوة الفصاحة وجفاء الطبيعة العربية ؛ فلا بد أن يكون بدء ظهور اللحن في الألفاف المستضعفين ممن لم

(١) من هنا سمي علماء القراء عدم إقامة الحروف وأدائها على وجوهها المتناقلة عن العرب ، باللحن الخفى ، كما مر في (مناطق العرب) . والخفى أصل الظاهر بالضرورة

يبلغ به الجفاء ولم تتوقع فصاحته . فربما جذبته طبعه الضعيف وقد دار في سمعه شيء من كلام المتعربين بعد الإسلام فيزيغ وبسترسل إلى ما انجذب إليه . هذا إذا لم نعتبر في أمر أولئك الألفاف ما يكون عادة من ذهول الطبع . وتبدله إذا جفأه ما ليس في قوته ولا تسمو طبيعته إليه ؛ كفصاحة القرآن الكريم ، فإنه فضلا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة واللهجات الشاذة ، قد انطوى على أسرار من سياسة الكلام لا تتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ؛ ولذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بده ، لأن لسان كل عربي يركب منه قياس لغته ، ويدرك من أسرارهِ بحسب ما تواتره قوته ؛ فإذا لم يكن صليبا جافيا قصر به طبعه فاختبل وتبدل ، كما ترى فيمن يقرأ الفصحح وليس من أهله ؛ ولو لم يكن ذلك لما كان أبو بكر رضى الله عنه يستحب أن يُسقط القارىء الكلمة من قراءته على أن يلحن فيها ، لأن لحن العربي خور في طبعه فهو من هذه الجهة لا يستقيم إلا بمراجعته والتخير عليه حتى يثبت على الصواب بنوع من التعليم والتلقين ، وأنى لهم ذلك ؟ فلا جرم كان إسقاط الكلمة وهو في حكم السهر ، خيرا من إثبات اللحن الطبيعي فيها وهو في حكم العمى .

وقد رأينا العلماء فريقين في أمر الإعراب وإطباق العرب عليه : فمنهم من يرى أنهم يقسندون في ذلك إلى السلبية ويجرون على مقتضى الطبع فلا يقطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته ؛ وعلى هذا متقدمو العلماء ؛ ومنهم من يرى أنهم إنما يتأملون مواقع الكلام ويعطونه في كل موقع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة ، وأن ذلك منهم ليس استرسالا ولا ترجيحا ، وإلا لكثر اختلاف الإعراب في كلامهم وانتشرت جهاته ولم تنفذ مقاييسه ، فلم يجمعوا مثلا على رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو

ذلك . ومن هؤلاء ابن فارس في كتابه فقه اللغة ^(١) ، وابن جنى كما يؤخذ من كلامه في كتاب الخصائص .

والذى عندنا أن ذلك من (خرفشة النحاة) كما يقول ابن خلدون في تحذيقهم وتنطيسهم ، والصواب رأى الفريق الأول ، لأن ما ذكره ابن جنى في معنى التعليم والتلقين ، فإذا ثبت أنهم يتصفحون وجوه الكلام ويتأملون موارقه ، لم يجوز أن ينتقل لسان العربي عن لغة إلى لغة أخرى ، ولا أن يُستدرج في بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم ، للزومهم طريقاً واضحاً ومهيئاً معروفاً ، وما كان بالتعليم لا يكون بالفطرة . وقد جاءت الروايات بكل ذلك عنهم ، ولا سبب له غير الاختلاف الفطرى الذى تبنته الورثة وتكلمه الطبيعة كما أومأنا إليه في محله .

فالصحيح أن الطباع العربية مختلفة قوة وضعفاً . فمنها المتوقع الجافى ، ومنها الرخو المضطرب . وبحسب ذلك تكون اللغة فيهم ، وقد نقل ابن جنى نفسه في موضع من كتابه أن العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ، فقد ينطق بعضهم بالدخيل والمولد ولكنه لا ينطق باللحن . ثم قال في موضع آخر : إن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكُرهم زيغ الإعراب . ولم يأت هذا التفاوت — كما ترى — إلا من اختلاف الطباع الذى أشرنا إليه ، فأحرى بما اتفقوا عليه أن يكون سببه

(١) بل غلا ابن فارس غلوا قبيحاً لاعتقاده أصالة اللغة واعتبارها اعتباراً دينياً كما بسطناه فيما سلف ، فزعم أن العرب (العاربة) كانوا يعرفون النحور والعروض بمصطلحاتهما ؛ وذلك بتوقيف من قبلهم حتى ينتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذى علم آدم الأسماء كلها — على ما يفسر به بعضهم هذه الأسماء — وأن هذين العليين (النحور والعروض) كانا قديماً ثم أتت عليهما الأيام وقلا في أيدي الناس حتى جدد النحور أبو الأسود ، وجدد العروض الخليل بن أحمد ...

في الطبع أيضا . لأن الاختلاف في جهات من الشيء إنما يتميز بالاتفاق على جهات أخرى منه .

وهذا الاعتبار تقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة ، وكل ما كان في بعض القبائل من خَوَرِ الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ؛ وسنزيد هذا الموضوع بياناً في الفصل التالي .

هذه أولية اللحن ، كانت كما عرفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روي أن رجلاً لحن بحضرته فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل — ويروى : فإنه قد ضل — فلو كان اللحن معروفاً في العرب قبل ذلك العهد ، مُستَقَرّاً الأسباب التي يكون عنها ، لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ، لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه في معنى التضاد . بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب صلى الله عليه وسلم .

ثم لما استفاضت الأسباب التي ذكرناها في صدر هذا المقال ، وفتحت الروم وفارس ، كثر اللحن بالضرورة . ولكن العرب كانوا يستسمعونونه ويعتبرونه هُجْنَةً وزواية ، ويتنقصون أهلهم ويبعدونهم ، وما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : ما أسوأ رميكم ا فقالوا : نحن قوم (متعلين) . فقال عمر : لحنكم أشد على من فساد رميكم^(١) وقد تضافرت الروايات بأن كاتباً لأبي موسى الأشعري

(١) كذا روى ابن الأباري في كتاب الأضداد ؛ وعندنا أن هذا الخبر موضوع ، لأن إلزام المثني والجمع الياء دائماً إنما كان ظهوره في لغات الموالي والمتعربين ؛ لسهولة ذلك على ألسنتهم ولصعوبة التمييز بين حال الرفع وحال النصب ، وسيأتي الخبر يدل على أن القوم كانوا من العرب ، ويرجح ذلك أنه زاد في الخبر عن عمر قوله : سمعت =

كتب إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : عزمت عليك لما ضربت كتابك سوطا — وفي رواية كتب إليه أن قَنَعَ كتابك سوطا — ولكنهم لم يذكروا موضع اللحن في كتاب أبي موسى حتى وقفنا عليه ، فإذا هو لحن قبيح يشقُّ على عمر وغير عمر ؛ لأن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه هكذا : « من أبو موسى . . . » وهذا على ما نظن أول لحن وقع في الكتابة ، ثم شاع بعد ذلك حين نُقلت الدواوين إلى العربية من الرومية والقبطية ^(١) ، وكان أكثر ما يكون ذلك من ألفاف كتاب الخراج والصبارفة ، وقد عثروا في بعض قُرى مصر على رقاع مكتوبة يرجع تاريخ أقدمها إلى سنة ١٢٧ ، ومنها رسائل موجزة إلى أصحاب البُرد ، كبريد أشمون وغيره ، وهي على إيجازها قبيحة اللحن ، ولكن منها رسائل مؤرخة في سنة ١٨٢ و ٢٥٠ و ٢٧٩ و ٢٩٥ وقد كتب الأخيرتين (شمعون بن مينا ، ونقله ابن اندونه) ولحنها من أفبح اللحن ، يكتبون فيها دنائير هكذا (دَنَير) على أنها كلها تكتب بصيغة واحدة لا تتجاوز كلمات معدودة ، مما يرجح أنها أمثلة موضوعة لهم ينقلونها في تلك الأغراض الثابتة ولا يغيرون منها إلا الأسماء والأرقام ، وذلك شأن حالة العامة إلى اليوم . ومن تلك الرسائل التي أصابوها ، رُقمة أملاها بعض المتحذلقين إلى يقال ولا تاريخ لها ، ونحن ننقل نصها تفكها : وهو :

== رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رحم الله امرأً أصلح من لسانه . فكان ذلك للترغيب والترهيب لا غير .

(١) نقلت الدواوين من الفارسية والرومية والقبطية إلى العربية في خلافة عبد الملك بن مروان ، وأول ديوان نقل إليها ديوان الشام ، كان بالرومية فنقل سنة ٨١ ، وكان الديوان في مصر أول نقله يكتب فيه بالعربية والقبطية معا ، ثم ماتت هذه بحياة تلك . ولهذا البحث موضع من الكتاب نرجو أن نصل إليه إن شاء الله

رقعة عميد الرازي

« بسم الله الرحمن الرحيم . أطال الله بقاءك ، وأدام عزك وكرامتك ،
وجعلني فداك ، قد وجهنا إليك ربع درهم ، فتفضل ادفع إلى الغلام دائق
سكينج ، ونصف دائق بزر كرفس ، وادفع إليه كسرين ، وسُرِّي بذلك
إن شاء الله أُملي في غدا القدر ^(١) .

انتشار اللحن

ولما نشأ الجيل الثاني في الإسلام اضطربت السلائق ، وذلك بعد أن
كثر الدخيل وعلقت الألسنة لدورانه في المعاملات وتنزله من الاجتماع
منزلة المعاني الثابتة ، فانحرفت به ألسنة الحضر عن نهجها العربي ، وخيف
من تهادى ذلك على لسان العرب من الفساد ؛ فوضع أبو الأسود الدؤلي
أصول النحو ؛ ثم كان الناس يختلفون إليه يتعلمونها منه ، وهو يفرع لهم
ما كان أصله - وسنأتي على ذلك في موضعه - ومن خشيتهم فساد اللسان ،
كانوا يأخذون أولادهم بالإعراب أخذاً شديداً ، حتى كان ابن عمر رضي الله
عنهما يضرب بنيه على اللحن تقويماً لهم .

ثم فشا النحو بعد ذلك وتناوله الموالى والمتعربون ، وصار يُعلم في
المساجد ، فانحصر اللحن القبيح الذي هو مادة العامية في الزعانف من الطبقات
الوضيعة ، كالمحترفين وأهل الأسواق . وكان الخطيب البليغ خالد بن صفوان
- توفي في أوائل الدولة العباسية - يدخل على بلال بن أبي بردة يحدثه
فيلحن ، فلما كثر ذلك على بلال قال له : أتحدثني أحاديث الخلفاء وتلحن لحن

(١) كنا نريد أن تثبت الصور الخطية لتلك الرقاع ، ولكننا لم نر في إنباتها
فائدة من البحث الذي نحن فيه

(السقامات) ؟ فكان خالد بعد ذلك يأتي المسجد ويتعلم الإعراب .
 واشتهر النحر وغيره من العلوم التي وضعت لذلك العهد بأنها علوم
 الموالي ؛ فكان يرغب عنها الأشراف لذلك ؛ وقد روى المبرد في
 الكامل أن المنتجع قال لرجل من الأشراف : ما علمت ولك ؟ قال :
 الفرائض . قال : ذلك (علم الموالي) لا أبالك ؛ عليهم الرجز فإنه يهرت
 أشدافهم . ومر الشعبي (سمير عبد الملك بن مروان) بقوم من الموالي
 يتذاكرون النحر فقال : أين أصلحتموه إنكم لأول من أفسده . وسنقول
 في الموالي بعد .

قال الجاحظ : وأول لحن سُمع بالبادية : هذه عصاتي ، والصواب
 عصاي ؛ وأول لحن سُمع بالعراق : حيّ على الفلاح ، وصوابه حيّ ؛
 بالفتح^(١) .

وفي الدولة المروانية العربية كان يعتبر اللحن من أقبح الهجنة ، لأن
 العرب يومئذ كانوا لا يزالون على حميتهم الأولى ، وكانت جماهيرهم تحضر
 مجالس الخلفاء والأمراء وتنادي كل طائفة منهم باسم قبيلتها ، فيقال
 مثلا : لنقم همدان ، ولنقم تميم ، ولنقم هوازن ، ونحو ذلك ؛ وهم يريدون
 من حضر من هذه القبائل ؛ فكان عبد الملك يستسقط من يلحن ، قال
 العتيبي : استأذن رجل من عليّة أهل الشام عليه وبين يديه قوم يلعبون
 بالشطرنج ، فقال : يا غلام ، غطها ؛ فلما دخل الرجل فنكلم لحن ، فقال
 عبد الملك : يا غلام ، اكشف عنها الغطاء ؛ ليس إلا لحن حرمة . ولحن
 محمد بن سعد بن أبي وقاص لحنه ، فقال : حسّ ! — كلمة تقال عند الألم —
 لاني لأجد حرارتها في حلقى ؛ وقد أحصوا الذين لم يُسمع منهم لحن قط

(١) وقال ابن السكيت : زعم القراء أن أول لحن سُمع بالعراق : هذه عصاتي

في ذلك العهد ، فعندوا منهم عبد الملك بن مروان ، والشعبي ، والحسن البصري ، وأيوب بن القرية ؛ وقال الحسن يوماً لبعض جلسائه : توضيت ، فقبل له : أتلحن يا أبا سعيد ؟ فقال : إنها لغة هذيل ؛ وكان هذا الجواب أثبتَّ عن فصاحته من الفصاحة نفسها .

وأحصوا اللحنين من البلغاء ، فعندوا منهم خالد بن عبد الله القسري^(١) وخالد بن صفوان وعيسى بن المدور ؛ وكان الحجاج بن يوسف يلحن أحياناً .

وقد كان بنو مروان يلزمون أولادهم البادية لينشئوهم هناك على تقويم اللسان وإخلاص المنطق ، ومن أجل ذلك قال عبد الملك : أضرت بالوليد حبناً فلم توجهه إلى البادية ؛ والوليد هذا ومحمد أخوه كانا لحنين ، ولم يكن في ولد عبد الملك أفصح من هشام ومسلمة ؛ وذكروا أنه قبل للوليد يوماً : إن العرب لا تحب أن يتولى عليها إلا من يحسن كلامها ، فجمع أهل النحر ودخل بيتاً ليتعلم فيه ، فأقام ستة أشهر ثم خرج أجهل من يوم دخل ، وبما نقلوا من لحنه أنه خطب الناس يوم عيد ، فقرأ في خطبته : ﴿باليها كانت القاضية﴾ بضم التاء ، فقال عمر بن عبد العزيز : عليك وأراخنا منك !

وما صار الأمر إلى العباسيين حتى كانت العجمة قد فشئت في الحضر وغلبت على السليقة وأصبحت السلامة من اللحن لا تنهياً إلا بالتصون والتحفظ وتأمل مواقع الكلام ، ولذا صاروا يشبهون اللسان الفصيح بأنه

(١) توفي خالد هذا سنة ١٢٦ وكان من خطباء العرب المشهورين ، ونقل صاحب الأغاني عن المدائني أنه كان لخالد مؤدب يقال له الحسين بن رهمه الكلبي ، وكان يجلس بإزارته إذا صعد المنبر ليخطب ، فإذا شك في شيء أوماً إليه بالصواب .

لسان أعرابي قح ، وكانوا يسمون عثمان البتي النحوي (معاصر للأصمعي)
عثمان العربي ، من فصاحته واستقامة لسانه ؛ ولكن أذى اللحن بقي ثابتاً
في الغرائز القوية ، حتى ذكروا أن الرشيد كان عما يعجبه غناء الملاحين في
الزلاجات إذا ركها ، وكان يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ؛ فقال يوماً :
قولوا لمن معنا من الشعراء يعملوا طؤلاء شعراً فيغنون فيه ؛ فقبل له :
ليس أحدٌ أقدرَ على هذا من أبي العتاهية ، وهو في الحبس . قال أبو العتاهية :
فوجه إلى الرشيد أن قل شعراً حتى أسمعهم منهم ؛ ولم يأمر بإطلاقه ، ففاظنى
ذلك ؛ فقلت : والله لأقولن شعراً يحزنه ولا يُسرَّ به . ثم عمل شعراً رقيقاً
في الموعظة والتذكير بانصراف الدنيا وانصرام لذتها ، يقول فيه :

خانك الطرفُ الطموحُ أيها القلبُ الجروحُ
هل لمطلوبٍ بذنبٍ توبةٌ منه نصوحُ
كيف إصلاحُ قلوبٍ إنما هُنَّ قروحُ
موتُ بعضِ الناسِ في الآرِضِ على قومٍ فتوحُ
نَحْ على نفسك يا مِسْ كينُ إن كنتَ تنوحُ

ودفعه إلى من حفظه من الملاحين ، فلما سمعه الرشيد جعل يبكي
وينتحب ، وكان من أغزر الناس دموعاً في وقت الموعظة ، وأشدهم عسفاً
في وقت الغضب والغلاظة .

نقول : ولو أن أبا العتاهية لم يطرح ظل نفسه على ذلك الشعر وقتئذ
وعمل على أن يصيب حقيقة غرض الرشيد ، لكان أول واضع في الإسلام
للشعر الذي يسمى أغاني الشعب ، ولجاء بعده من يأخذ في طريقته ويفتنُّ
فيها حتى توضح أغاني الشعب الاجتماعية والسياسية على حقيقتها ، ويكون
ذلك من أرقى أبواب الأدب العربي ، ولكن ظِلَّ الشاعر كان في ذلك

الغضب ثقيلًا باردًا كأنه قطعة من ظلمة حبيبه ، أو كأنه ظل شيطاني لا ينسبط إلا ليطوى الأشعة المنبعثة من الأفكار الصالحة^(٥).

وكان المأمون يقول : أما أتكلّم مع الناس كلهم على سبيلي ، إلا على ابن الهيثم ، فإنّي أنحفّظ إذا كلمته : لأنه يعرف في الإعراب . وعلى هذا كان كاتباً في ديوانه ، وكان كثير الاستعمال لعويص اللغة ، وله نوادر عجبية في التشادق :

دخل مرة سوق الدواب ، فقال له النّخّاس : هل من حاجة ؟ قال : نعم : أردت فرساً قد انتهى صدره ، وتقلّقت عروقه ، يشير بأذنيه ، ويتعاهدني بطرف عينيه ، ويتشوف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخط بذنبه ، ويناقل برجليه ، حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج لجة ، أو سيل حدور . فقال النّخّاس : هكذا كان فرسه صلى الله عليه وسلم . . .

وكان مثل هذا التقعر خاصاً بجفافة الأعراب عن بطرون من البادية ، فلما نشأ اللحن ولانت جوانب الكلام ، أخذ في طريقهم جماعة من النحويين ، فكانوا يبالغون في التقعير والتعقيب والتشديد والتخطيط والجهورة والتفخيم ، يريدون بذلك أن يقبّادوا في الحضريين ليكونوا أعرابهم ، فكانت هذه الأعرابية الكاذبة تمثيلاً مضحكاً عند العامة ، وثقيلاً مُبغضاً عند العلماء .

(٥) قلت : كان المؤلف (رحمه الله) أمنية أن يصنع شيئاً يتم به نقص العربية في هذا الباب ؛ وقد بلغ في ذلك مبلغاً فصنع بعض أغنيات لمثل ما يصف ، كان يتهمها لنشرها بعنوان ، أغاني الشعب ، فلعله يتهمها لنا أن نذيعها على قراء العربية عن قريب وأقرأ كتابنا حياة الراقعي ، ص ٦٥ - ٧٢

ومن أشهر أولئك : عيسى بن عمر الثقفي ، وهو رأس المتقربين وفاتحة تاريخهم (توفي سنة ١٤٩) ، وأبو علقمة النحوي ، وأبو خالد النيرى ، وأبو محمّد الراوية ، وغيرهم ، ومن أنقل ما رأيناه في التقدير ، هذا الكتاب الذي كتبه أبو محمّد (في أواخر القرن الثاني) إلى بعض الحذّائين في نعل كانت له ، وهذه عبارته كما رواها القالي في أماليه :

« دِنِهَا ، إِذَا هَمَّتْ تَأْتِدْنَ فَلَا تَخْلُهَا تَمْرُخِدْ ، وَقَبْلَ أَنْ تَقْفِعِلْ ، فَإِذَا اتَدَدْتَ فَامْسَحْهَا بِخَرْقَةٍ غَيْرِ وَكْبَةٍ وَلَا جَشِيَّةٍ ، ثُمَّ امْسَحْهَا مَعْسًا رَقِيقًا ، ثُمَّ سُنْ شَفَرَتَكَ وَأَمِّهَا . فَإِذَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا مِثْلَ الْهَوَةِ فُسِّنْ رَأْسَ الْإِزْمِيلِ ، ثُمَّ سَمِّ بِاللَّهِ وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ انْحُهَا وَكُوفْ جَوَانِبَهَا كُوفًا رَقِيقًا ، رَاقِلُهَا بِقَبَالَيْنِ اخْتَسَيْنِ أَفْطُسَيْنِ غَيْرِ خَلِيطَيْنِ وَلَا أَصْمَعَيْنِ ، وَلَيْسَكُونَا وَثِيقَيْنِ مِنْ أَدِيمٍ صَافِي الْبَشْرَةِ غَيْرِ تَمِشٍ وَلَا حَلَمٍ وَلَا كَدِشٍ ، وَاجْعَلْ فِي مَقْدَمِهَا كَمْتَقَارَ النَّعْرِ (١) » .

لا جرم عند أمثال هؤلاء في الثقلاء : لأن هذا الفصيح في العامة أفتح من اللحن في مخاطبة الأعراب الفصحاء .

وقد آلف أبو الفرج النحوي المتوفى سنة ٤٩٩ كتابا جمع فيه أخبار المتقربين وساق نواذرهم .

على أن النحويين لم يكونوا كلهم من الفصحاء . بله المتقربين ،

(١) هذا تفسير غريبه تأمّن : قبل ، تمرّد : تسترخي ، تقفعل : تنقبض ، وكبة : خشبة : أي وسخة غليظة ، المعس : الدك ، إبهاء السكين : تسخينها بالنار ثم إلقاؤها في الماء ، أو وحدها : الإزميل : من أدوات الحذاء ، التكويف : التدوير ، القبالان : سيران تشد بهما النعل . ويريد أبو محمّد بوصفهما أن يكونا غليظين من أديم واحد لا عيب فيه من عيوب الجلد

ولا الرواة أيضا ، فقد كان حماد الراوية وهو في شباب الدولة العربية
لعمامة ، حتى اعتذر عن ذلك في مجلس الوليد بن عبد الملك بأنه رجل يكلم
العامة ويتكلم بكلامها .

وقد ألف عمر بن شبة النحوى الراوية المتوفى سنة ٢٩٢ كتابا فيمن
كان يلحن من النحويين إلى عهده . واستمرت العمامة فاشية بما كثر
من أسبابها وتوفر من وسائلها ، ولم يغن الخلفاء ولا الأمراء اتخاذ
المؤذنين لأولادهم يقومون ألسنتهم ويأخذونهم بالفصيح ، واندفع الناس
في ذلك ، وخاصة بعد أن فسدت سلائق الأعراب أيضا في القرن
الخامس كما سيجىء ؛ وكلما تقدمت البلاد في مذاهب الترف وتقلبت في
أعطاف الرقة ، بلغت مثل ذلك من العمامة ، حتى صارت الأندلس —
وهى التى انفردت بمشاهير النحاة الذين أعادوا عصر الخليل وسيبويه^(١) —
تسكاد تكون عامية محضة ؛ وقد نقل صاحب نفح الطيب أن الخاص
منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجرى على قوانين النحو ، استنقلوه
واستبدوه !

(١) سنفصل ذلك في تاريخ الأدب الأندلسي

فساد اللغة في البادية

هذا ما يحضرنا من تاريخ اللحن في الحضر ، حيث توفرت أسبابه من الاختلاط والملاسة ؛ أما في البادية فقد بقيت اللغة على خلوصها إلى آخر القرن الرابع ، على ما يكون من الاختلاف الذي لا بد منه بين طبائع الأعراب كما أومأنا إليه فيما سبق .

وقد حكى ابن جني في الخصائص أنه كان يرد عليهم من عقيل من يؤنس ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وابن جني توفي سنة ٣٩٢ وكلامه في الخصائص يُشعر أن السنة البدو يومئذ بدأت تضطرب حتى كان يذنب بعضهم بعضاً إلى الصواب ، وحتى ظهر في بعض طوائفهم شيء من مرذول القول ؛ قال : وقد طرأ علينا مرة أحدٌ من يدعى (الفصاحة البدوية) ويتباعد عن الضعفة الحضرية ؛ فتلقينا أكثر كلامه بالقبول وميزناه تميزاً حسن في النفوس موقعه ، ثم ذكر أن هذا البدوي ركَّب في بعض شعره قياساً غير صحيح ، وتكرر منه ذلك ، فطرحوا لغته ، قال : وكان من أمثل من رأيناه من جاهلنا . على أن اختلاف طبائع الأعراب قديم ، لأنهم يرثونه عن سلفهم وأوليتهم ، وقد يكون من ضعف تلك الطبائع ما يعمده الثقات فساداً ، لا انحطاطه في الفصاحة ، لا لأن فيه لحناً ؛ إذ العلماء إنما يطلبون فصيح اللغة ويقدرّون الأعراب على حسب ما عندهم من ذلك . وقد ذكرنا في الكلام على (أفصح القبائل) من نصوا على قوة الفصاحة فيهم بعد الإسلام ، أما الضعاف الذين يوجه ضعفهم على جهة ما أشرنا إليه فلم نقف على نص يعيّن قوماً منهم ، إلا ما ذكروه عن أعراب الحليّات^(١) فقد روى العسكري

(١) الحليّات : أنعام بالدهناء ، والدهناء من ديار بني نعيم ، وهي سبعة أجبل من =

عن أبي زيد أن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ بعد أن أخذ العلم الصحيح عن أساتذة البصرة ، خرج إلى بغداد ، فقدم أعراب الحليّات وهم غير فصحاء فأخذ عنهم شيئاً فاسداً غلط هذا بذاك فأفسده : وهذا الفساد ظاهر المعنى كما ترى .

ولم نعتز على نصّ يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع ، ولا يمكن أن يكون ذلك مع اضطراب الفين واستعجام الدولة وغلبة العامية وانقطاع حاجة العلماء إلى عربيتهم القطرية ، ودروس معاهد الرواية ، ثم فُشو الاختلاط بين العرب و عامة الأمصار كما سيمر بك ، وخاصة في الحجازيين منهم ، حيث يختلف إليهم الحجيج من جميع الأفاق ؛ غير أننا رأينا في «معجم البلدان» لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٩ في لفظ العُكوتين (تثنية عكوة) وهو اسم جبلين منبعين مُشرفين على زيد باليمن) قوله : ومن أحدهما عمارة بن أبي الحسن اليمنى الشاعر ، من موضع فيه يقال له الزرائب . . .

وقال الراجز :

إذا رأيتَ جبليَّ عُكادٍ وعُكوتين من مكان باد
فأبشرى يا عينُ بالرقادِ

قال : وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم : لم تتغير لغتهم ، يحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناحه ، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه . ثم رأينا في القاموس لمجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى بمدينة

= الرمل ، بين كل جبلين شقيقة ، وهى من أكثر البلاد كثلاً ، حتى إنها متى أخضبت كفت العرب لسعتها : ولعل ضعف أعرابها من هذا الخصب !

زيد سنة ٨١٧ في مادة (ع ك د) أن عماد جبل باليمن قرب مدينة زيد
« وأهله باقية على اللغة الفصيحة » وقد زاد شارحه مرتضى الزبيدي
— أقام بمدينة زيد مدة طويلة فعرف بهذا اللقب — المتوفى سنة ١٢٠٥
قوله : « إلى الآن » ثم قال : ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال
خوفاً على لسانهم .

ولا يُعرف قومٌ خلصت لغتهم غير أولئك العمكاديين ؛ وعبارة ياقوت
تدل على أنه لم يكن يُعرف في زمنه غيرهم أيضاً ، على أن لسان البدو
النازلين في الجنوب من شبه جزيرة العرب لا يزال إلى اليوم أكثر شهاً
بالفصيحة من بعض الوجوه دون غيرهم من سائر العرب ، وأظهر ما يكون
ذلك على ما تبينه الرُّوَاد في سكان حارب ويحان . وكذلك يقال في قبائل
فهم وقحطان في الحجاز : إنهم أكثر انطلافاً في الألسنة من سائر عرب
الشمال ، والله أعلم .

طبائع الأعراب

بقي أن نذكر شيئاً عن طبائع الأعراب الفصحاء الذين كانوا يطرءون على الحضر فتؤخذ عنهم اللغة ؛ لأن العلماء كانوا إذا وجدوا منهم من يفهم اللحن وعال الإعراب بهرجوه وزيّفوا طبعه وطرحوا لغته ، كما يفعلون بمن لم يخلص منطقته وبمن يرقّ طبعه وتضعف فصاحته ، لإغراقه في علل الحضارة وأسبابها ، فقد ذكروا أن أبا عمرو بن العلاء (توفي سنة ١٥٤) استضعف يوماً فصاحة أبي خيرة العدوي الأعرابي ، فسأله : كيف تقول : حفرتُ الإِيران ؟ فقال : حفرت ، إِراناً . فقال له أبو عمرو : ألان جلدك يا أبا خيرة حين تحضّرت ^(١) ! وهكذا كانوا : إذا ارتابوا بفصاحة أعرابي وظنوا أن جلده قد لان وذهب جفاؤه الذي يعدونه مادة الفصاحة ، وضعوا له قياساً غير صحيح وسألوه عنه ؛ فإن نطق به طرحوه ، وإلا كان عندهم بذلك المنزلة ؛ وإنما يعمدون إلى الأقيسة غالباً لأن قياس العربي قريحته كما بيناه من قبل ، والقريحة مظهر الفطرة ؛ قال الأصمعي : سمعت أبا عمرو يقول : ارتببت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً وألقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من (مُسَحَّبٍ) مُسَحَّبٍ صار لحمُ النُسُورِ والعُقبانِ

فأفكر فيه ثم قال : ردّ على ذكر (المسحوب) ، حتى قالها مرات ، فعلبت أن فصاحته باقية ^(٢) . ولا تجد الأعرابي ينطق بمثل هذا إلا إذا

(١) قال الرياشي : إنه خطأ ، لأن الحفرة يقال لها إرة ، وتجمع على إرين ، وهي التي يخبز فيها ؛ وأما الإِيران فخشب النعش . وقد وقفنا على مسائل أخرى مما (لأن فيه جلد الأعراب) لم نر فائدة في استقصائها

(٢) قلت : يريد بقوله (مسحوب) اسم المفعول من (سحب) الثلاثي ، أمتحاناً له

ضعفت فصاحته وبدأت سليقته تتحضر ، فكأنما انصدع مفصل العربية من لسانه .

قال ابن جني : سألت مرة الشجرى — وهو أعرابي من عقيل كانوا يرجعون إليه في اللغة — ومعه ابن عم له دونه في الفصاحة ، وكان اسمه غصنا — فقلت لهما : كيف تحقران حمراء ؟ فقالا : حمراء . وواليت من ذلك أحرقاً وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسست في ذلك علباء ، فقال غصن : علباء ، وتبعه الشجرى : فلما هم يفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال : آه علباء^(١) ...

وقال في موضع آخر من (الخصائص) : سأله يوما — يعني الشجرى — كيف تجمع دُكانا ؟ فقال دكا كين . قلت : فسر حانا ؟ قال سراحين .. قلت : فعثمان ؟ قال عثمانون ، فقلت له هلاً قلت عثمانين ؟ قال : أيش عثمانت ؟ رأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ؟

كذلك نقل عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (توفي سنة ٢٥٥) في كتابه الكبير في القراءات ، قال : قرأ على أعرابي بالحرم : (طِيبِي لَهُمْ وَحُسْنُ مَأْأَبٍ) فقلت له : طُوبَى ... فقال : طِيبِي ، فأعدت فقلت : طُوبَى ، فقال طِيبِي ؛ فلما طال على قلت : طُوبُ طُوبُ .. فقال طى طى .. وهكذا نبا طِيبُ هذا الأعرابي إلا عن الحن قومه وإن كان غيره أصبح منه ، ولم يؤثر فيه التلقين ، ولا حتى طبعه هز ولا تمرين ! على أن طبع العربي قد يجذبه إذا توهم القياس ، ومن ذلك ما رواه

= بالخطأ ، فأبت عربيته الخالصة أن ينطق به إلا على الصحيح ، وهو (مسحوب) (١) صغروه على ذلك لأن همزته بدل من ياء ، وإذا أردت شرح ذلك فراجع كتاب سيبويه (الجزء الثاني صفحة ١٠٨) . وعلباء البعير : عصب عنقه .
ه قلت : وفرق ما بين علباء وحمراء ، أن ألف حمراء مزيدة للتأنيث .

صاحب الأغاني أن عماره بن عقيل الشاعر (في القرن الثالث وهو الذي يقال إن الفصاحة حُتِمت به في شعراء المحدثين)^(١) أشد قصيدة له جاء فيها (الأرياح والأمطار) فقال له أبو حاتم السجستاني : هذا لا يجوز ، إنما هو الأرواح ، فقال : لقد جذّبتني إليها طبعي . . . أما تسمع قولهم رياح ؟ فقال له أبو حاتم : هذا خلاف ذلك ! قال : صدقت ! ورجع إلى الصحيح . وقبله كان الفرزدق يلحن ، وكان عبد بن يزيد الحضرمي البصري مغرّياً باعتراضه ونسبته إلى اللحن الحضرمي ، حتى هجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى الموالي !

فقال له الحضرمي : كعنت . . . ينبغي أن تقول : مولى موال .

والفرزدق هو القائل :

وعضّ زمان يابن سنوان لم يدع من المال إلا مُسَحَّناً أو مُجَلَّفاً^(٢)

قال ابن قتيبة : وأعجب أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا رأ أكثروا ولم يأثروا بشيء يُرْتَضَى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أثروا به احتيال وتمويه ؛ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه هذا البيت ، فشتمه وقال : على أن أقول وعليكم أن تحتجوا . . . !

• • •

وبعد أن فشلت العامة وغلبت على أكثر الجليل ، لم يعد الأعراب الفصحاء يفهمون إلا عن أهل البصر بسؤالهم من الرواة والعلماء ، وكذلك كانوا لا يخاطبون العامة إلا بمحضهم ومساعدتهم في (الترجمة) : والآثار

(١) وهو عماره بن عقيل بن بلال بن جرير ، وكان يعطى من البادية فتؤخذ عنه اللغة .

(٢) قلت : المسحت والمجلف : المذهب : الذي استأصلته السنون : والشاهد في البيت في رفع (مجلف) وقياس العربية النصب .

من ذلك كثيرة نكتفي منها بما رواه الجاحظ في البيان ، قال : رأيت عبداً
أسود لبني أسد قدم عليهم من شق اليمامة ، فبعثوه ناطورا ، وكان وحشيا
لطول تغربه في الإبل ، وكان لا يلقي إلا الأكرة (الحرائث) ، فكان
لا يفهم عنهم ولا يستطيع لفهامهم ، فلما رأى سكن إلى ، وسمعه يقول :
لعن الله بلادا ليس فيها عرب . . . أبا عثمان ، إن هذه العريب في جميع
الناس كقedar القرحة في جميع جلد الفرس ؛ فلولا أن الله رق عليهم فجعلهم
في حاشية لطمست هذه العجيان آثارهم !

وقد بقيت أشياء بما يصلح لهذا الباب أمسكنا عنها حتى يقتضيها مكانها
في بحث الرواية .

العامة في العرب

قد علمت كيف بدأت العامة وكيف خرجت من اللحن ، وأن ذلك لم يكن إلا في أوائل الإسلام ؛ فلا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم في مجازفتهم وتخرصهم كأنما يشرحون للناس (علم) الغيب . فيزعمون أن العامة كانت لغة بعض العرب في الجاهلية الأولى ، وأن القوم كان لهم فصيح وعامى ، معتلين لذلك بما عُثر عليه من آثار بعض رعاة تلول الصفا وغيرهم مما يرجع إلى غابر أزمانهم ، ثم ما وجدوه من المخطوطات التي جرت فيها كلمات تشبه الفصيح . ونحن نقول إن كل ذلك لا يلحق العرب من سببته شيء ؛ لأن أطراف الجزيرة لم تكن خالصة العروبة في القديم ، بل كان أهلها مغلوبين على أمرهم ؛ فلم يكن لهم من معنى اللغة إلا تعاور المنطق والاستبداد بالكلمات يتلقفونها من حولهم ؛ لأن ملكات الوضع العربي فيهم غير صحيحة ، وشروطه غير تامة ، وليس كل عربي الجنس عربيّ اللسان ؛ وإلا فما بال الحميريين ومن قبلهم من الأمم السالفة ؟ فكما أن هؤلاء لغة متميزة عن العربية الفصحى نشأت عن أسباب خاصة ، كذلك يقال في غيرهم من تميزت لغتهم عن المضربية ؛ ولا يذهب عنك أن هذه المضربية الفصحى لم تُخلق مضربية فصحي ، بل مرت في أطوار زمنية هَدَبَتْ منها وأخلصتها كما بيناه في موضعه ، فلا يمكن أن يقال إنه كان للعرب فصيح وعامى ، إلا إذا أجرينا عليهم أحكامنا والزمان ما لزمنا من ضعف النظر وسوء التأول ، واعتبرنا ما بيننا وبينهم من تقادم التاريخ كأنه سواد ليل يُخيم به الأمس !

وكل ما صحح من ذلك قبل الإسلام حين فشلت المضربية ؛ أن الذين كانوا

يسكنون الريف من العرب ويضربون على حدود الأعاجم ، كانت ترق طباعهم وتلين ألفاظهم ويكثر الدخيل فيها ، ومن ثم لا يكون لهم جفاء الخلص وقوة ملكاتهم ، واعتبر ذلك بعدى بن زيد العبادى الشاعر الذى نشأ فى ديوان كسرى ؛ فكل شعره فصيح لالحن فيه ، إلا أن رقة ألفاظه سوّغت للرواة أن يحملوا عليه شعراً كثيراً مما يسهل وضعه ولا يبين ديباجته الحضرية فيصعب تمييزه فى النسبة .

ومما نذكره أثباتاً لما نحن فيه ، أن الرواة قد جاسوا خلال البادية بعد الإسلام بقليل ، وضربوا فى أطرافها ، وشافهوا القبائل ، ونقلوا عنهم كثيراً من الشاذ والدخيل والوحشى والمثروك ، ورأيناهم عدّوا ذلك جميعه لغات ، بل كانوا يجعلون الاحتجاج بلغاتهم على نسبة بُعدهم من قریش التى هى سرّة العرب ، فاعتبروا لغة قریش أفصح اللغات وأصرحها ، لبُعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبنى كنانة وغطفان وبنى أسد وبنى تميم ، ثم تركوا الأخذ عن بُعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن ؛ لمجاورتهم الفرس والروم والحبشة ، فاعتدّوا لغاتهم غير صريحة لذلك ؛ وهم على كونهم أغفلوا أمرها قد نقلوا منها أشياء كما مر فى لهجات العرب ؛ فلو أنهم عرفوا لهم عامية أو ما هو فى حكمها ، لأشاروا إليها فى بعض الروايات ، ولما صح أن يعدّوا ما نقلوه عنهم فى باب اللغات ؛ هذا على أنهم أدركوهم وقد تناهت أجيالهم وانثالوا أو اخرجوا على أوائل فى مخالطة الأعاجم وملاستهم ، فلأن يُنزهوا عن العامية فى جاهليتهم أولى .

وما زالت لغات العرب جارية على سنن الفطرة ، معتبرة فى حكم اللغات

المستقلة — على ما يكون في طبقات كلامهم من الجزل والسخيف والمليح
والحسن والقبيح والسميح والخفيف والثقيل ، وذلك كما قال الجاحظ : كله
عربي ، وبكل قد تمادحوا وتعابروا — مازالت لغاتهم على ذلك حتى
خالطوا السوق في الأمصار الإسلامية ، ونشأت أجيالهم على سماع العرب
والعامة ، فأخذوا من هؤلاء وهؤلاء ، وكان ذلك سريعاً في ألسنتهم ؛
ففسدت السليقة العربية فساداً عربياً أحال منطقهم ، وقد كانت مخالطتهم
للأعاجم أبقي على فطرتهم ، لأنهم إنما يُعربون وينقلون عنهم ، ولكنهم
لا يحكونهم في المنطق ، بخلاف أمرهم مع العامة ؛ ولكل شيء آفة من جنسه ؛
لهذا رأينا الجاحظ بعد أقبح اللحن في زمنه لحن الأعاريب النازلين على
طرق السابلة وبقرى مجامع الأسواق ؛ ومن هنا دبّ الفساد في ألسنتهم بما
يدور على مسامعهم من رطانة السوق ولحن البلدين ، ثم ما يتعاطونه من هذا
الشأو في مخاطبتهم التي بها قوام المعاملات .

فلا سبيل إلى القول إذن بأن للعرب فصيحاً وعامياً ، إلا بعد فشو هذا
الفساد العربي في منطقهم منذ القرن الخامس ، أما ما وراء ذلك في بادية
العرب فلحن أو لغة لا أكثر .

شيوع اللغة العامية

وفساد العربية

كانت العامية في الأمصار الإسلامية أول عهدنا صرفاً ، لما بقي في أهلها من آثار السليقة ؛ وعلى حساب هذه الآثار كانت درجاتها في القرب من الفصح والبعيد عنه ؛ فكانت لا تزال قريبة من الفصحى في عوام الحجاز والمصريين ؛ البصرة والكوفة ، إلى القرن الثالث ، حتى عرّف بعضهم المولّد بأنه ما يكون من هذا الضرب لحنا وتحريفاً كما أوامنا إليه من قبل .

وقد ذكر الجاحظ لغة أهل المدينة لمهده ، فقال : إن لهم السنة ذليقة ، وألفاظاً حسنة ، وعبارة جيدة . . . ثم قال : « واللحن في عوامهم فاش ، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب » .

أما العامة في الشام ومصر والسود ، فقد علقوا ألفاظاً كثيرة من الفارسية والرومية والقبطية والنبطية ، فسدت بها لغتهم فساداً كبيراً ، لأنهم خلطوها بها خلطاً ولم يجانسوا بين الأصل والدخيل ، وليس يخفى أن أكثر ما تقتبس العامية إنما هو من الأسماء ، وأن اقتباس الصفات فيها قليل ؛ لأن الأسماء هي في الحقيقة أدوات الاجتماع ، والعوام إنما يلتمسون التعبير والإبانة كيفما اتفق لهم هذا الغرض ، ولقد كانت الشام ومصر وسود العراق أوفر خصباً وأكثر عمراناً من سائر الأمصار الإسلامية ، فنّم كان عوامها أسقط ألفاظاً ، وقد رأينا العلماء يصفون اللفظ العامي الساقط المبدّر وما يدخل في باب الرطانة من ذلك ، بالسوقي - نسبة إلى السوق - لا يتجاوزون هذا الوصف ، لأنّ أبين في الدلالة على الفساد والابتذال .

ولأن الأسواق لا تفتنى من أمر الجيد والزييف إلا بألفاظ لغة الأرزاق (الدرهم) . . . وهى بعد مجامع العامة على تباين أجناسهم ، ومعارض الأشياء على اختلاف جهاتها ، وقد قلنا فى اللغات التجارية التى لا قوام لها من نفسها ، وتلك حقيقة لغات الأسواق .

ورأينا العلماء ألفوا كتباً (فيما تلحن فيه العامة) ككتاب أبى عبيدة ، وأبى حنيفة الدينورى ، وأبى عثمان المازنى ، وأبى حاتم السجستاني ، وكتاب الفاخر فى لحن العامة للمفضل بن سلمة ، ولحن العامة للفراء^(١) ، وكل هؤلاء لا يتجاوزون المئة الثالثة ، ولا يعدون فى صنيعهم أن يوردوا ألفاظاً من الفصحح حرقها العامة ، ثم يذكرون أصلها على صحته ، وذلك يدل على أن العامية لم تكن طغت على الكلام ، وإلا لما أمكن حصر ما يلحن فيه أهلها ، بل لما كان لهذا الحصن معنى لا فى القليل ولا فى الكثير . أما بعد القرن الثالث فكان يؤلف فى (لحن الخاصة) كالكتاب الذى وضعه أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ وسماه لحن الخاصة ، وكتاب الحريرى المسمى (درة الغواصى ، فى أوهام الخواص) وقد وضع له الجواب بقية : لأن اللحن بعد ذلك إنما كان يؤخذ به خواص العلماء والأدباء — فى كتابهم لا فى أقوالهم — أما العامة فكانت مناطقهم كما قلنا : لغة فى اللحن لا لحناً فى اللغة !

(١) ولأبى بكر الزبيدى الأبدلى المتوفى سنة ٣٧٩ كتاب فيما يلحن فيه عوام الأندلس ، ولعله جرى فيه مجرى هذه الكتب تقليداً للشارقة ، وسلامة بن غياض النحوى المتوفى ببغداد سنة ٥٣٢ كتاب فيما تلحن فيه عامة زمانه ، ولا نراه إلا تقليداً ومتابعة ، وكذلك فعل أبو منصور الجوابقى المتوفى سنة ٥٣٩ فألف فيما تلحن فيه العامة ولم يخص كتابه بزمان ، وهذا يدل على أن ذلك النوع من التأليف صار لغويًا محضاً ، وأن العمل فيه إنما كان شرحاً وجمعاً واختصاراً ، كما فعلوا فى سائر الفنون التى لا يؤلف فيها شيئاً إلا لأن التأليف (عمل العلماء)

ومما أعان على فصاحة العامية في صدر الإسلام ، قيام الدولة الأموية العربية ، وديانة العرب فيها بالعصية ، إلى سقوطها ، حتى إن الموالى — وهم من الأوشاب والزعافنة في رأى العرب يومئذ لاحترا فهم وخدمتهم أيامهم وكانوا يسمونهم بالحرارة^(١) — أقبلوا على النحر والعلوم وأولعوا بها ، حتى خرج منهم فقهاء الأمصار جميعاً في عصر واحد ؛ ولولا خوفهم مَقَرَّة اللحن ما ثبتوا على ذلك ، لأنه إن كانت العرب قد أبقت عليهم فلأن خطبهم في ذلك لم يستفحل .

فلما جاءت الدولة العباسية وكان قيامها بنصرة الفرس — وخصوصاً أهل خراسان ، حتى لقبوها بالدولة الخراسانية الأعجمية — ضعفت العصية للعرب بما سكن من سورتهم وفتى من حذتهم ؛ فكان ذلك فتقاً في العربية أيضاً ؛ ولم ينتصف القرن الثالث حتى اختلط العرب بالفرس والترك والفراغنة وغيرهم من طبقات الأعاجم الذين اتخذوا للدولة ، وكان ذلك بدء شيوع الألسنة الحضرية التي هي لهجات العامية .

والبعد عن اللسان — كما قال ابن خلدون — إنما هو بمخالطة العُجْمَة فن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ؛ لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم ، وهذه ملكة متميزة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم ، فعلى مقدار ما يسمعون

(١) يريدون بالحرارة : الأعاجم ، وكان العرب لا يكونون الموالى بالكفى (لأنها شريف) ولا يدعونهم إلا بالأسماء والألقاب ، ولا يمشون في الصف معهم ، وإن حضروا طعاماً قاموا على رؤسهم (للخدمة) ، وإن أطعموا رجلاً من من المدالىسة وفضله وعليه ، أجلسوه في طريق الخبز لئلا يخفى على الناظر أنه ليس من العرب . وقد ألف الجاحظ كتاباً في الموالى العرب نقلني عنه صاحب العقد الفريد في الجزء الثاني من كتابه فارجع إليه .

من العجمة ويربون عليه ، يعمدون عن الملكة الأولى . قال : واعتبر ذلك في أمصار أفريقية والمغرب والأندلس والمشرق : أما أفريقية والمغرب فخالطت العرب فيها البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم ، ولم يكذب يخلو عنهم مصر ولا جبل ؛ فغلبت العجمة فيها على اللسان العربي الذي كان لهم ، وصارت لغة أخرى بمتزجة ، والعجمة فيها أغلب لما ذكرناه ؛ فهي عن اللسان الأول أبعد ، وكذا المشرق : لما غلب العرب على أمم من فارس والترك فخالطوهم وتداولت بينهم لغاتهم في الأكره والفلاحين والسبي الذين اتخذوهم خوولا ودايات وأطآرا ومراضع ، فسدت لغتهم بفساد الملكة حتى انقلبت لغة أخرى ، وكذا أهل الأندلس مع عجم الجلالة والإفرنجية ، وصار أهل الأمصار كلهم من هذه الأقاليم أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر ويخالف أيضا بعضها بعضا .

ولما تملك العجم من الديلم والسلجوقية بعدهم بالمشرق وزيناته والبربر بالمغرب (منذ القرن الرابع) وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية — فسد اللسان العربي لذلك وكاد يذهب ، لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين ، وصار ذلك مرجحا لبقاء العربية المضربة من الشعر والكلام ، إلا قليلا بالأمصار ؛ فلما ملك التتر والمغل بالمشرق (في النصف الثاني من القرن السابع) ولم يكونوا على دين الإسلام ، ذهب ذلك المرجح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم ، وذابت أساليب اللغة العربية من الشعر والكلام ، إلا قليلا يقع تعليمه صناعا بالقوانين

المتدارسة من كلام العرب ، قال ابن خلدون . وربما بقيت اللغة العربية
المضرية بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طالباً لها ، فاحتفظت
ببعض الشيء ، وأما في ممالك العراق وما وراءه فلم يبق لها أثر ولا عين ،
حتى إن كتب العلوم صارت تُكتب باللسان العجمي ؛ وكذا تدريسها
في المجالس .

لهجات العامية وأسباب اختلافها

وقد اختلفت لهجات العامية اختلافاً بيناً ، ونهجت في كل مصر من
الأمصار منها مميزات ؛ بل هي قد جرت في ذلك مجرى اللغات المقنطعة من
أصل واحد ، كالعربية والعبرانية والسريانية ، وكذلك اللغات المشتقة من اللاتينية
ونحوها مما هو من تكوين الزمن ، وليس يخفى أن صنعة الزمن إنما تجرى
على المباينة والتنويع ، ومدارها على إضافة الأعمار التاريخية في المصنوعات
بحيث لا تنقطع الصنعة مادامت لها مادة في الوجود ؛ وذلك متحقق في كل
ما ترى فيه آثار الزمن من أرقى أنواع الإحياء ، كتكوين الأمم والأخلاق
والعادات إلى أدنى أنواع الجماد كالجبال وغيرها ؛ فالجيل من ذرات مجتمعة ،
والأمم كلها من أصل واحد ، واللهجات العامية كافة من العربية الفصحى ؛
ولكن الزمن لم يحفظ في الجميع إلا نسبة المادة فقط ، فكأن كل يوم من
الدهر إنما هو عامل مستقل يترك تأريخ عمله في كل الموجودات .

وإنما اعتبرنا اللغات العامية بسبيل الأعمال الزمنية ، لأنها مطلقة غير
مقيدة بالقيود الثابتة ، كالكتابة والقواعد العلمية ونحوها مما يعتبر حذاً
للعمر التاريخي ؛ فإن ما كتب لا يتغير ، وما لا يتغير فقد فرغ منه الزمن ؛

لهذا لا يمكن أن تكون اللغات العامية مستقرة على حالة واحدة في كل مصر من الأمصار من عهد نشأتها ، بل لابد من تغييرها في المصر الواحد جيلا بعد جيل ، ولولا هذا التغير ما تباينت في الجملة : لأن جميعها راجع إلى لغة واحدة وهي العربية الفصحى : وإذا أردت أن تعتبر ذلك ، فألق رجلا من المعمرين في العامة ، فإنك تلقى فيه تأريخ طبقتين أو ثلاث من هذا التغير اللغوي .

وليس يمكن ألبتة تأريخ هذا التغير في الشعوب التي تنطق باللهجات العامية على وجه من التفضيل وضرب واضح من البيان : لأن هذه اللهجات غير معروفة ، وقد جهدنا كثيراً في البحث فلم نعرف أن أحداً نقل منها أمثلة في أدوارها الماضية : لأنها لغة الحاجة الراحنة ، فلا ينصرف فيها بالنفن في العبارات وتشقيق الألفاظ وما إلى ذلك مما ذهب الفصح بمزيتة : إلا ما يكون في بعض آدابها : كالموالي ، والزجل ، والشعر البدوي ، وغيرها : وهذه الأنواع كلها يتوخى فيها أقرب الوجوه إلى الفصح ، وأكثر القامتين عليها من الفصحاء ، وإنما يأتون بها تفنتاً في وجوه الكلام ، وقد وقفنا على أشياء كثيرة منها في عصور مختلفة إلى عصرنا هذا ، فلم نرينها على تباين جهات القائلين إلا فروقاً قليلة في الصيغ العامية ، وألفاظاً نادرة من اللغة البلدية ، كان أكثر ما أصبناه منها في ديوان ابن قزمان الأندلسي (رأس الزجالين كما سيجيء في باب) على أن شعر البدو وحده يمتاز بتصوير اللهجة البدوية .

يبد أننا وقفنا على قاعدة واحدة من قواعد عامية شرق الأندلس في القرن السادس ، وهي مثال من شذوذ التصرف العامي الذي أومأنا إليه . فقد نقل السيوطي (في بغية الوعاة) في ترجمة الحافظ أبي محمد بن حوط الله المتوفى بغرناطة سنة ٦١٢ في تفسير هذا اللقب (حوط الله) : قال ابن عبد الملك :

كانه مصدر حاط يحوط مضافا إلى الله تعالى . . . وذكر شيخنا أبو الحكم أن أصله حَوَّطَلَة ، مصغر حوت مؤنث على لغة شرق الأندلس ؛ فإنهم يفتحون أول الكلمة من نحو الحوت والسمود وينطقون بالتاء طاء - فيقولون في حوت : حَوَّط - ويلحقون آخر المصغر لاما مشددة مفتوحة في المؤنث مضمومة في المذكر ، وهاء ساكنة ؛ فيقولون في تصغير حوت : حَوَّطَلَة ، وجَوَّطَلَة .

فمن الذي يسمع (حَوَّطَلَة) في هذه الأيام ، ويفهم أن المراد بها تصغير حوت ؟ وقس على هذه الطريقة الغريبة ما لا سيبل إلى العثور عليه .

وتاريخ اختلاف اللغات العامة في جملته يرجع إلى أربعة أسباب :

(١) وراثة المنطق : فإن التقليد في حكاية اللغة أصل طبيعي في الإنسان ولما بدأ الفساد والاضطراب في كلام أهل الأمصار ، كان أهل كل مصر يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب^(١) ، قال الجاحظ : ولذلك تجد الاختلاف في ألسنة أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر . . . قال أهل مكة لمحمد بن مناذر الشاعر : ليست لكم معاصر أهل البصرة لغة فصيحة : إنما الفصاحة في أهل مكة ، فقال ابن المناذر : أما ألسنتنا فأحكي الألفاظ للقرآن ، وأكثرها موافقة له ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أتم تسمون القدرمة ، وتجمعونها على برام ، ونحن نقول قدر ، ونجمعها على قدور ، قال الله عز وجل : ﴿ وَجِفَانُ كَاجُوبٍ وَقُدُورٌ رَاسِيَاتٌ ﴾ وأتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عِلْيَّةً وتجمعون هذا الاسم على عِلَالِي ، ونحن نسميه غرفة ، ونجمعها على غرفات ؛ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ غَرَفٌ

(١) المراد باللفة هنا الألفاظ المتوازية عما يكون من وضع القبيلة أو بما داخل كلامها .

من فوقها غَرْفٌ) وقال : ((وهم في الغُرُفَاتِ آمَنُونَ)) . . . إلى أن عد عشر كلمات .

حكاية الألفاظ واقتباس الألفاظ من اللغات — وإن كان أضعف وأقل استعمالاً في أصل اللغة — هو من خواص العامة : لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ، فضلاً عن أن يحكموا اللهجات العربية نفسها ، كما وهم بعضهم في الاستدلال بالمنطق على النسب : وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه .

وكذا يقال في حكايتهم ألفاظ الأعاجم : كالذي كان في لغة أهل المدينة مما علقوه من الفرس النازلين بهم ، وفي لغة البصرة إذ نزلوا بأدنى فارس وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة الكوفة إذ نزلوا بأدنى بلاد النبط وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة الشام إذ كانوا من بقايا الروم ، وفي لغة مصر إذ كانوا من بقايا القبط : وكذلك في لغة الأندلس والمغرب : وهذا أيسر أسباب الاختلاف التي أشرنا إليها .

(٩) علل الوراثة وطبيعة الإقليم : وذلك أن الناس يختلفون اختلافاً طبعياً في كيفية النطق بما يكون في ألسنتهم من عيوب الوراثة : كاللفف ، واللجلجة ، والغمغمة ، وما إليها ؛ وبذا تختلف الكلمة الواحدة باختلاف الناطقين بها ، حتى كأن فيها لغات كثيرة وهي لغة واحدة : وهذا فضلاً عن أن اللغات الأعجمية : كالفارسية والرومية والنبطية ونحوها : تصنع الألسنة على طرق متباينة بما فيها من التباين في المنطق بحسب الجهر والهمس والشدة والرخاوة وغيرها مما يكون في اللغات كزاً أو دميماً بحسب الأقاليم ، حتى كأنه صورة ما بين الأمكنة من التباين الطبيعي : إذ اللغة صورة نفسية

للإنسان ، والإنسان صورة نفسية للإقليم .

وعلى هذا تجد منطق الإنجليزى لعهدها كأنه نفخ آلة تدار بالفحم الحجري . . . وتكاد تحسب منطق الفرنسي غناء موسيقيا ؛ وهكذا بما لو تدبرت حقيقة الاختلاف فيه لرأيتها دلالة طبيعية على اختلاف الأقاليم ، كأن الطبيعة تسم الألسنة كما تسم الوجوه ، وكأنها مصنع إنسانى فلا يخرج منه كل إنسان إلا برقه وسميته ؛ ولهذا السبب صارت كيفية النطق كأنها تنشئ لغة أحيانا ، وصارت اللهجات العامية تختلف فى المصر الواحد بل فى البلدين المتجاورين ، كما تراه فى سوريا ومصر ، وكما حدثوا به عن عرب تونس ، فإن كل قبيلة هناك على ما يقال تتميز بخواص منطقية ، حتى كأن كلام الواحد منهم انتساب صريح لقبيلته .

وبما لانشك فيه أن العرب أنفسهم كانوا يعرفون تأثير الإقليم على فصاحتهم ، ويعتبرون اختلاف ألسنتهم بهذا السبب . وقد وقفنا على ثبوت ذلك ، وهو ما رواه القالى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : لقيت أعرابيا بمكة ، فقلت له : بمن أنت ؟ قال أسدى . قلت : ومن أيهم ؟ قال نهدي . قلت : من أى البلاد ؟ قال من عُمان . قلت : فأنت لك هذه الفصاحة ؟ قال إنا سكننا قطراً لا نسمع فيه ناجحة التيار^(١) . قلت : صف لى أرضك . قال : سيف أفيح^(٢) ، وفضاء صحصح^(٣) ، وجبل صردح^(٤) ، ورمل أصبح^(٥) . . .

(١) ناجحة التيار : صوته ، وكأنه أراد ما يلزم البحار والأنهار من الرطوبة والخصب وخصال الطبيعة ، وقد ثبت لفلاسفة التاريخ أن مواطن الحضارة إنما تكون على الشواطئ والشطوط .

(٢) السيف : شاطئ البحر ، والمراد هنا ما يشبهه ، والأفيح : الواسع ، والصحصح : الصحراء ، والصردح : الصلب ، والأصبح : الذى يعلو بياضه حرة

فكانه أراد أن لقته إنما جانت هذه الطبيعة في نقائها وجفافها ، فمن ثم كانت فصيحة خالصة .

(٢) الإعراق في العجمة : فإن العجمة تصنع اللسان كما قلنا ؛ ولذلك فهو إذا تناول الألفاظ العربية أذاها على الوجه الذي يستقيم له وإن كان معوجاً وتصرف فيها بال حذف والقلب والإبدال ، وقرجها بمادة العجمة حتى تنقلب إلى رطانة أو ما يشبهها ، ولذا قال ابن خلدون : ما كان من لغات أهل الأمصار أعرق في العجمة وأبعد عن لسان مضر ، قصر بصاحبه عن تعلم اللغة المضرية وحصول ملكتها ، لم تكن المناقاة حينئذ . قال : واعتبر ذلك في أهل الأمصار ، فأهل أفريقية والمغرب لما كانوا أعرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول ، كان لهم قصور تام في تحصيل ملكته بالتعليم .

ولقد نقل ابن رشيق أن بعض كتاب القيروان كتب إلى صاحب له :
« يا أخى ومن لا عدمت فقد ... أعلنى أبو سعيد كلاماً أنك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتى ، وعافنا اليوم فلم يتهياً لنا الخروج ، وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلا ليس من هذا حرفاً واحداً ، وكنابى إليك وأنا مشتاق إليك إن شاء الله »^(١) .

وهكذا كانت ملكتهم في اللسان المضرى شبيه ما ذكرنا ؛ وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة ، نازلة عن الطبقة ، ولم تزل كذلك لهذا

(١) ليس هذا اللحن القبيح والخلط السخيف إلا من التناصر بالفصح على ركاكة في الطبع ، وذلك أمر فاش في فصحاء الجهال ؛ وقد أذكرنا هذا الكتاب ما حدث به العسكرى عن الأنصارى . قال : قلت لبعض الكتاب : ما فعل أبوك بحماره ؟ قال باعه (بكسر العين والهاء) قلت : فلم تقول باعه ؟ قال : وأنت فلم تقول بحماره ؟ (بكسر الراء والهاء) . فقلت : أنا جروته بالباء الراء : قال : فن الذى جعل بأك نجح وباقى أنا لا نجح ... ؟ (يريد الباء التى فى لفظ باعه) ١

العهد (سنة ٧٧٩) ولهذا ما كان بأفريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق وابن شرف ، وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئين عليها . . . وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة ، بكثرة معاناتهم وامتلائهم من المحفوظات اللغوية نظماً ونثراً . . . وتداول ذلك فيهم مئين من السنين ، حتى كان الانقضاء والجللاء أيام تغلب النصرانية (في القرن الخامس) وشغلوا عن تعلم ذلك ، وتناقص العمران فتناقص ذلك ، شأن الصنائع كلها ، فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى بلغت الخفيض . . . وبالجملة فشان هذه الملكة بالأندلس أكثر ، وتعليمها أيسر وأسهل ، (بما هم عليه من معاناة علوم اللسان) ولأن أهل اللسان المعجمي الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم وليست عجمتهم أصلاً للغة أهل الأندلس . والبربر في هذه العدوة هم أهلها ولسانهم لسانها ، إلا في الأمصار فقط ، وهم فيها منغمسون في بحر عجمتهم ووطأتهم البربرية ، فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم ، بخلاف أهل الأندلس . . .

قلنا : ولهذا السبب عنه تقيين الجفء في عامة تونس والجزائر ومراكش حتى لتحسبها مخلفة عن بعض اللغات الأعجمية ، فضلاً عما فيها من جسأة المنطق ونبوة إلا عن مسامع أهلها ، بحيث يكاد لا يدور في مسمع الغريب عنهم إلا مقاطع صوتية يحسبها لأول وهلة ميتة في ذهنه ، لأنها لا تتعلق بشيء فيما يسمع من معاني الحياة الذهنية .

ومما يجري مجرى الإعراق في العجمة ، ضعف اللسان ورخاوته بحيث لا يحتمل الكلمات التي تتألف من أحرف كثيرة ، أو تكون مركبة تركيباً غير مستخف ، فيحصل الذهن من الكلمة صورة بجملة تتركب من أخف أحرفها ، ثم تصاغ على طريقي القلب والإبدال بحيث تخرج كأنها وضع

جديد ، وأكثر ما تضيق أمثلة ذلك في لغات الأطفال وألفاف العوام الذين لا مِران لهم على تصريف الكلام والتقلب في فنونه ، وإذا التمس ذلك في كلامهم أصبت كثيراً من أمثله ، وترام فيه يختلفون ضعفاً وقوة ، فلا بد أن تكون طائفة من ألفاظ العامة قد جرت في أصلها على هذا الوجه .

(٤) مخالطة الأعاجم : وهذا السبب مما ينوع مادة العامة تنوعاً محدوداً ، لأنه مقصور على ما يقتبسه أهل الأمصار من يلبسونهم من الأمم المستعجمة ، كأسماء الأدوات ومرافق الحياة ونحو ذلك مما لا أصل له في مواضعهم واصطلاحهم ، وهو الدخيل بعينه إلا أن العامة تُحيله إليها وتلحقه بمادتها كيف كان مادامت لها حاجة إليه — وهي لغة الحاجة كما قلنا — فإذا مضى وقته أو انقطع سببه أهملته فتَنَزَّلَ منها منزلة الألفاظ المُمَاة ، وذلك كأسماء الثياب التي كانت مستعملة في مصر لعهد المماليك مثلاً وما يجري مجراها من الألفاظ الفارسية والتركية والكردية وغيرها .

يَبْدُ أن الأمصار تختلف في هذا الاقتباس أيضاً بحسب الأسباب الثلاثة التي قدمناها ، فنها ما لا يتناول أهله إلا الألفاظ التي تمس إليها حاجتهم ثم يصقلونها ويعربون عجمتها ويخففون من غرابتها بما استطاعوا من المجانسة ؛ وهؤلاء هم الذين بقيت لغتهم أقرب إلى العربية ، كأهل مصر .

ومن أهل الأمصار من يذهبون في ذلك مذهبا وسطا لتكافؤ تلك الأسباب فيهم ، كعامة الشام ؛ ومنهم من يأخذ في ذلك كل ما أخذ ، كأهل طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش ، على تفاوت قليل

ينهم ؛ فقد أثبت الذين عُنُوا بدراسة هذه اللغات من المستشرقين " أن
الجزائريين ينقلون الألفاظ الفرنسية أقبح نقل ، حتى ليتعذر أحياناً ردّها
إلى أصولها (وفي لغتهم ألفاظ تركية أيضاً ، وقليل من الإسبانية والإيطالية)
وأن في منطق التوفسيين كثيراً من الألفاظ الفرنسية والتركية والإيطالية ،
وأن عامة المراكشيين خليط من العربية والبربرية والفرنسوية والإيطالية
والإسبانية .

وجماع القول أنه لا بد من المجانسة الطبيعية في اقتباس الدخيل ؛ فكلما
رقت عذبات الألسنة ولانت جوانبها ، كان الدخيل بحسب ذلك في منطقها ؛
ومن ثم لا تسرف فيه بل تقف منه عند حد الحاجة . ولقد رأينا رجلاً من
المُعَمَّرِينَ في بعض القرى المصرية لا ينطق لفظة (البوليس) للشرطة إلا
هكذا : (البَلُوص) ، ولا يرجع عن لحنه مهما راجعته ؛ لأن البَلُوص في
اصطلاحهم (بلُوص الزمارة ، وهو هنة من القصب تشق على وجه معروف
ثم توضع في رأس اليراع المثقّب) فكأنه استروح لهذا الوضع الثابت في لغته
فألحق به الوضع الطارئ عليها وترك تعيين الدلالة للقرينة — وبخلاف ذلك
ترى الدخيل في المناطق الجاسية والألسنة الكثرة كما أشرنا إليه .

وقد بقيت عامة البدو أقرب إلى الفصح من سائر اللهجات ، لقلة مخالطتهم
للأعاجم ؛ ولا يزالون على حيال لغات آبائهم إلا في الزيغ عن الإعراب ،

(١) أولع كثير من هؤلاء الفضلاء بدرس اللغات العامية وضبط قواعدها
وتعيين أصولها وإحصاء أنواع الدخيل فيها على تباين أمصارها ؛ ولهم في ذلك كتب
ورسائل لاحاجة إلى ذكرها ، لأننا ألزمتنا الإيجاز في هذا الفصل العامي ، إذ هريس
من غرضنا وإنما استطردنا إليه لاتصاله بالكلام على اللحن وفساد اللسان

والإلا في ملكة الوضع ونظام اللغة^(١) ولهم في عاميتهم المخافل والمجامع والخطباء والشعراء ؛ وقد اعتبر ابن خلدون تغير ألسنتهم من قبيل ما تغير في لسان مضر عن موضوعات اللسان الحميري (أى تغيراً قياسياً في الملكات) ؛ وذلك بعض ما وهم فيه ، وإنما استدرجه الغلو في الرد على « خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق » كما يقول ، حيث يزعمون أن البلاغة لعهد قد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد اعتباراً بما وقع فى أواخر الكلام من فساد الإعراب الذى يتدارسون قوانينه الخ . وإنما نظر النحاة إلى معنى كالى فى الطبيعة ، ونظر ابن خلدون إلى الطبيعة فى معناها ؛ فإن اللغة من الملكات المتوارثة ، وشرط الكمال فى الوراثة ارتقاء النوع وتحسينه ، فإذا كان العرب قد ورثوا لغتهم ثم أضافوا إليها أسباباً كثيرة من معانى الكمال وورثوها أعقابهم فنقص هؤلاء من كمالها ونكروا من محاسنها ، أفلا يكون ذلك خليفاً بأن يسمى فساداً باعتبار المعنى السكالى وإن كان عن أسباب طبيعية ثابتة .

ولما تعطلت السنة البدو من الإعراب تصرف فى الكلام على غير نظام ، فاختلقت من ثم لهجاتهم ، حتى لتسمع العربى منهم فيغطى منطقته عندك

(١) قال ابن خلدون : إن هذا الجيل الباقي (يعنى البدو) معظمهم ورؤسؤهم شرقاً وغرباً فى ولد منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، من سليم بن منصور ، ومن بنى عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور ، قال : وهم لهذا العهد أكثر الأمم فى المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر .

ومن أراد أن يقف على أنساب بقايا العرب المتفرقين فى مصر والشام والمغرب فعليه بما نقله القلقشندى من ذلك فى الجزء الأول من كتابه (صبح الأعشى) ثم برسالة المقرئ (البيان والإعراب ، عن النازئين بأرض مصر من قبائل الإعراب) وكلاهما مطبوع . وهذا غير ما يسكون لمن يلتمس التحقيق فيقابل بين ما فى الكتابين وما فى الأصول العامة من كتب الأنساب

على ما يعطيه كلامه ؛ فإذا هو فصل ألفاظه رأيتها عربية صريحة ؛ وقد سمعنا
بعض شعرائهم من المعاصرين ينشد في رثاء الحسين عليه السلام شعرا
بدويا مطلقه :

تَمَنَّتْ بَلْفَيْنُ فَوْقِ أَحْصِنَا يَوْمَ كَرَبْلَا وَوَجِئَةٍ قَبْلَ الْجَنَّا
وَأَلْقَى الشُّطْرَ الْأَوَّلَ مِتْلَاحِقَ الْكَلِمَاتِ مَخْتَلَسَ الْحَرَكَاتِ فَلَمْ تَفْهَمْ مِنْهُ
شَيْئًا حَتَّى كَشَفَ لَنَا عَنْ مَعْنَاهُ . فإذا هو (تَمَنَّتْ بَلْفَيْنِ فَوْقِ أَحْصِنَةٍ)
يريد نجدة الحسين عليه السلام بفرسانه قبل أن يستشهد ؛ وانظر أين
ما نطق بما أراد ، وبهذا تتبين ما قدمناه ، من أن كيفية النطق قد تنشئ
لغة أحيانا .

هذا ما نراه في أسباب اختلاف اللغات العامية ، وهي في جملتها تاريخ
طبيعي لهذا الاختلاف ، غير أن كل سبب منها في تفصيله يحتمل أبحاثا
مستفيضة بما يُلْتَمَسُ له من الأمثلة في اللهجات المتباينة على كثرتها ، ثم
ما يُسْتَقْصَى مع ذلك من حوادث التاريخ الاجتماعي التي أنشأت اللغة إنشاء
وجعلت لها في كل مصر معنى متميزا ، وفي كل بلد هيئة مقومة وصفة بيّنة ،
حتى كأن لغة الأمة على الحقيقة أمة من اللغة .

ومما ننبه عليه ، أن العربية الفصحى مدنية معنوية لم تبرز قائمة على
تحرير هذه اللهجات العامية وتهذيبها كلها خالطتها في التعليم والقراءة — فإن
ميراث العامية إنما يثبت في الأميين — واعتبر ذلك في البلاد التي تفتح فيها
المدارس وتنتشر الصحف وتُبَكُّ المؤلفات ؛ فإنك ترى عامية أهلها تنفصح
على نسبة مطردة بما يُلَبِّسُ من حواشيها ويُرَقِّق من جوانبها ويستأنس من
غريبها ؛ وهذا هو السبب في رقة لهجات الحواضر لعهدنا دون ما يجاورها
من القرى ، ثم في تفاوت لهجات بعض القرى الكبيرة ، ثم في اختلاف

اللهجة في أهل القرية الواحدة ؛ حتى لقد تجد لهجة الرجل أرق وأعذب من لهجة زوجته وأولاده ، ثم تجد مذهبه من ذلك غير مذهب جاره وصاحبه ؛ ولا يكون السبب في هذا التفاوت غير صحيفة يقرأها كل يوم ، فقد بدؤوا يرجعون إلى شأن (عامة التاريخ) يوم كان الفصيح منشرا وأسباب البيان متوفرة ومجالس العلم آهلة وحلقات الدروس حافلة ، وهكذا يعيد التاريخ نفسه بما تقضى به سنة الله ، وإلى الله ترجع الأمور .

الباب الثاني

الرواية والرواة

وهذا باب من الأدب وقف التاريخ على عتبه إلى اليوم وليس من يتسبب لفتحه أو يتطوع لمعاناته أو يتقصد بعض البلية في الصبر على مكروه ذلك ، حتى كأنه قطعة من الأرض سُوِّيَتْ على دفين مضي حسابه ، وكان جسمه بيت الحياة المقفر فكل الأرض إذا أغلقت عليه بابه ؛ على أنه - كما تعلم - ذلك الباب الذي خرجت منه اللغة منذ زمان ، وكان قبل هذا الصدا المتراكم يُفْتَحُ قفله « باللسان » ، فعاد كأنه حجر سدّت به الأيام على الأيام ، وكان الأدب قد تذرّع منه فما تزال تندق فيه أسنة الأقلام ؛ بيد أننا وصلنا به أسباب المظمعة ، وناهضناه من حيث يهتز ، وعالجناه من حيث يندفع ، وأعان الله وله الحمد والمنة ، فأنطق للقلم ما خرس من صريه ، وألان ما قد استمر من ممريره ، وإذا لم نكن مددنا لك في هذا الأدب ، فقد جئنا بما يوقفك على سرّه وصميمه ، وينحرف بك عن مُعْجَز ذلك المنهج إلى مستقيمه ، وآتيناك من البحث ما يكبر عن أن يُعَدّ من قليله إذا لم يُعَدّ من عظيمه .

الأصل التاريخي في الرواية

كان العرب أمة أمية ؛ لا يقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ، ولا يكتبون إلا ما يلقنون من معانيها ، فيأخذون عنها بالحسّ ويكتبون باللسان في لوح الحافظة ؛ فكان كل عربي على مقدار وعيه وحفظه ؛ كتاباً ، أو جزءاً من كتاب ؛ وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمني في إحصاء الأخبار والآثار .

ولقد رأينا كثيراً من الباحثين يزعمون أن الأصل في حفظ العرب كونهم قوماً بادين ، وأن قلة مرافق الحياة التي في أيديهم كانت هي الباعث لهم على التوسع في الحفظ والمران عليه ؛ وهو رأى لا يستقيم على النظر ، ولا يصح عند التحقيق ؛ لأن أقواماً غير العرب قد تبدوا في عصور مختلفة ولم يؤثر عنهم من نواذر الحفظ وفنونه بعض ما أثر عن هؤلاء ؛ ولكن الصحيح ما قدمناه في غير هذا الموضع ، من أن العرب قوم معنويون ، ولم يجر من الأحكام النفسية على أمة من الأمم ما جرى عليهم ؛ ولهذا كان لا بد لهم في أصل الخلقة من الحوافظ القوية التي ترتبط ما أثر تلك النفوس ارتباطاً ، وإلا اختل تركيبهم الطبيعي ، وانتفت الموازنة بين قواهم ، فلم يبق صلاح القوة الواحدة بفساد الأخرى .

وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعتبر ما اتسموا فيه من المحفوظ ؛ فإنك لست واجده إلا في المعاني النفسية ، مما يرجع إلى التفاخر والتفاضل بالأحساب والأنساب ، والتعابير بالمثالب والتنازع بالألقاب ؛ ولو أن الكتابة كانت فاشية فيهم ما عدلوا إليها ولا استغنوا بها عن الحفظ ؛ لأن سبيل تلك المعاني الطبيعية أن تجيء من أداة طبيعية أيضاً ، حتى تكون عند الخاطر

إذا خطر ، والهاجس إذا بدر ، وليس لذلك غير اللسان .
والعربي إذا فاخر أو نافر لا يكون من همه أن يقطع بطريقة من
المنطق يديرها الكلام على أشكاله وقضاياه ، وإنما همه أن يضع لسانه في
مفصل الحاجة ثم يرسلها غير مُكَلِّجَة .

وكل أمة تضطر إلى شيء مما عدناه فإنها تنزل على هذا الحكم الطبيعي ؛
كاليونان في جاهليتهم ؛ فقد حفظوا ما وضعوه من أنساب آلهتهم ثم قرنوا
بها أنسابهم ، حتى لم يكن فيهم بيت من بيوت الشرف والحكمة إلا وهو
معلق بسلسلة من النسب فرعها في الأرض وأصلها في السماء . . . وكذلك
كان الرومان في أجيالهم الأولى ؛ فإن فئة (البطارقة) منهم كانوا يرجعون
بما يحفظونه من أنسابهم إلى أصول ليست عتيقة في الأرض .

فمثل هذه المعاني لا يُشكَلُ فيها على الكتب والخطوط دون الحفظ ؛
وعلى حسب ما كان من اختلافها وتعدد أنواعها في العرب بما لم يكن في
غيرهم من سائر الأجيال — كان العرب بطبيعتهم أثبت الناس حفظاً وأنهم
حافظه ، وكانت الكتابة غير طبيعية في نظامهم الاجتماعي ؛ ومن ثم نشأ
فيهم الأخذ والنحل ، فكان كل عربي بطبيعته راوياً فيما هو بسيله من
أمره وأمر قومه ؛ فلما أن اتسدت إلى الشعر وتوسعوا فيه — وسأق
على تاريخ ذلك في باب — جعلوا يرتبطون به أرق تلك المعاني النفسية ،
حتى صار الشاعر لسان قومه ؛ يندود عنهم ، ويدفع عن أحسابهم ، ويعتمز
في أعدائهم ؛ وبهذا انفرد بمعنى تاريخي في الرواية ؛ إذ صار كأنه إنما
يروى للتاريخ ؛ بخلاف غيره من شيوخ القبيلة وأهل أنسابها والقائمين على
مفاخرها ؛ ممن يُرجع إليهم في علم ذلك خاصة دون الرواية العامة ، وذلك
فيما نرى أصل المعنى التاريخي في الرواية العلمية عند العرب ؛ وثبته ما كان

من صنيع الرواة أنفسهم ، في اتخاذهم الشعر عموداً للرواية والاستشهاد به على الخبر وسواه ، وأطراح كثير مما لا شاهد له منه كما سيعبر بك .

ولما صارت للشعر تلك المنزلة ، مست الحاجة إلى من يتفرغ لرواية المفاخر والمثالب ، ويتقصص أخبارها في أجناد العرب على نحو من الاستقصاء والاستغراق ، كما هو الشأن في الأوضاع العلمية ؛ فنشأت لذلك طبقة النسايب ، وهم رواة الجاهلية وعلماءها ، وكان أمرهم قليل الإسلام ؛ ومن أشهرهم دغفل بن حنظلة ، وعبيد بن شربة الجرهمي ، وابن السكيس الفري ، وابن لسان الحمرة . وغيرهم ؛ وبهذا تميزت الرواية بالمعنى العلمي .

الرواية بعد الإسلام

فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة ، كان الصحابة يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذاً علمياً ، ليتفقوا في الدين وليكونوا في جهة التقصد من أمرهم ؛ اختياراً للصواب ، وصداً عن الخطأ ؛ فكانت مجالسه عليه الصلاة والسلام هي الحلقات العلمية الأولى التي عرفت في سلسلة التاريخ العربي كله ، كما كان هو صلى الله عليه وسلم أول من علم ، وأول من صدرت عنه الرسائل التي تشبه المؤلفات العلمية ؛ كرسالة الزكاة التي أملاها وكانت عند أبي بكر رضي الله عنه .

فلما قبض صلى الله عليه وسلم ، بدأ من بعده علم الرواية ؛ إذ لم يعد من سبيل إلى الاستدلال والفصل إلا بها ، حتى يكون الرأي عن بيّنة ، وحتى تكون المعرفة بالحق عياناً ؛ فوضع أبو بكر رضي الله عنه أول شروط

هذا العلم ، وهو شرط الإسناد الصحيح ؛ إذ احتاط في قبول الأخبار ؛ فكان لا يقبل من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم^(١) ، والعهد يومئذ قريب ، والصحابة متوافرون ، والمادة لم تُنقض بعد ؛ لذلك كانت الشهادة على السماع في وزن العدالة والضبط وكل ما تقوم به صحة الإسناد .

ثم كان عمر رضى الله عنه أول من سنّ للمحدثين الثبوت في النقل ؛ إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق ، وكانت الحاجة قد اشتدت إلى الرواية واعتبرها الناس بمنزلة عليه ، لانفساح المدة وانتباه النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، وأن هذه الآثار ستكون علم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فمن بعدهم ؛ فكان عمر وعثمان وعائشة ورجل من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث ويكذبون بعض الروايات التي تأتي ويردونها على أصحابها ، ثم خشي عمر أن يقسح الناس في الرواية وقد شمروا بالحاجة إليها فيدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المفايق والفاجر والأعرابي ، فكان يأمرهم أن يقلوا الرواية ، وكان شديداً على من أكثر منها أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه ، لأن المكثر وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان في الرواية ، وقد سمعوه عليه الصلاة والسلام يقول : من كذب على فليقبوا مقعده من النار .

وعلى هذه الجهة من التوقي والإمساك في الرواية كان كثير من رجلة

(١) وقال على رضى الله عنه . كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفى الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه محدث استحلفته ، فإن حلف لي صدقته .

الصحابة وأهل الخاصة بالرسول عليه الصلاة والسلام : كأبي بكر
والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب ، يقلون الرواية عنه ، بل
كان بعضهم لا يكاد يروى شيئا ، كسعيد بن زيد ، وهو أحد العشرة
المشهورة لهم بالجنة .

وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة ، وقد صحب ثلاث سنين
وعمر بعده صلى الله عليه وسلم نحواً من خمسين سنة - توفي سنة ٥٩ -
ولهذا كان عمر وعثمان وعلي وعائشة يذكرون عليه ويثمنونه ، وهو
أول رواية أتهم في الإسلام ، وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه ، لتطاول
الأيام بها وبه ، إذ توفيت قبله بسنة ، غير أنه كان رجلاً فقيراً معدماً ،
فكان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشيخ بطنه ،
لا يشغله عنه الصفق بالأسواق (البيع والشراء) ، والتصرف في
في التجارات ، ولا لزوم الضياع والعمل في الأمور كغيره من الصحابة ،
فلهذا حفظ ما لم يحفظوا ، وأتى عنه من الرواية ما لم يأت عن
غيره منهم .

ثم كانت الفتنة أيام عثمان رضي الله عنه ، واضطرب من بعدها جبل
الكلام في الخلافة ، وغاض الناس في ضروب من الشك والخيرة والقلق ،
فكان فيهم من لا يتوقى ولا يتثبت ، وألِف كثير من الناس أمر هؤلاء فلم
يبالوا أن يبينوا فيرجعوا في الرواية إلى شهادة قاطعة ، أو دلالة قائمة ،
على أن كل ما كان يقع في الحديث قبلهم من خطأ فإمّا كان من قبل ما يعترض
المحدث من السهو والإغفال ، مما هو غلط لا شوب فيه من تعمّد الكذب
وقد قال عمران بن حصين - وهو من الصحابة ، توفي سنة ٥٣ - : والله إن
كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين

متابعين ، ولكن بَطَّأنى عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون ، وأخاف أن يُشَبَّه لى كما شَبَّه لهم ، فأعليك أنهم كانوا يغفلون لا أنهم كانوا يتعمدون ^(١) .

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة ، والفروع لا تزال باسقة ؛ فكان الخطب لم يستفحل ؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقا وجعلوا أهلها شيعة ، بذروا يتخذون من الحديث صناعة ، فيضعون ويصنعون ويصنعون الكذب ؛ ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقدمة مما يشبه أحاديث خرافة ؛ فوقع الشوب والفساد في الحديث من كل هذه الوجوه في عصور مختلفة .

أما القصاص فإيهم كانوا يُبيلون وجوه القوم إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث ؛ ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن فطر العقول ، أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون ؛ وللقوم في هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة .

وأما الزنادقة فقد جعلوا يخالون للإسلام ويهجنونه بدس الأحاديث

(١) أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامدا متعمدا ، عبد الله ابن سبأ الذى نسب إليه السبئية ، وهم من غلاة الروافض من الجن ، كان يهوديا أظهر الإسلام ، وطاف بلاد المسلمين ليرقع القننة بينهم ، وقد دخل الشام لذلك في زمن عثمان رضى الله عنه فلم يوافقه أحد ، فخرج إلى مصر ، وجعل يطعن على أبي بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شر قتلة وابن سبأ هذا أيضا هو أول من أظهر الرفض في أيام علي رضى الله عنه ، حين حكم الحكيم في صفين .

المستشفعة والمستحيلة مما يُشبه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهند
والفرس ، ليشنعوا بذلك على أهل السنّة في روايتهم ما لا يصح في العقول
ولا يستقيم على النظر .

وأما أهل الأخبار المتقدمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات
الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه .
وأمثله ذلك كله فاشية في كتب موضوعات الحديث ، ولا محل لها في هذا
الفصل : فإنما يزيد به متابعة تاريخ الفساة الأولى لعلم الرواية ، وهي إنما
كانت في الحديث كما علمت .

تدوين الحديث

واستمر الحديث بعد الطبقة التي كانت منها صغار الصحابة وكبار
التابعين — كطبقة ابن عباس — على ما يعترض فيه من عوارض السهو
والإغفال ، وما يدخل عليه من الشبه والتأويلات ، وعلى أن بعض الثقات
ربما أخذوا عن غير الثقة — حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز (توفي سنة ٩٩
وتوفي سنة ١٠١) فرأى أن الحديث متعلق بأفراد الرجال وقد أسرع الموت
فيهم ، وأن أحدهم ربما طويبت معه طائفة من الخبر إذا هو مات ، وخشى تزويد
الناس وشيوع الكذب إذا قل الصحيح ، وكانت قد فشت في زمنه أشياء
مما يُتعمد فيه الكذب لغير مصلحة يُتأول عليها : كالأحاديث التي كان
يكذب فيها عكرمة ؛ مولى عبد الله بن عباس (توفي عكرمة سنة ١٠٥)
ورب ؛ مولى سعيد بن المسيب (توفي سعيد سنة ٩٤) وغيرهما . وقبل
ذلك تكلم معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي في القدر ، وهما أول من فعل

ذلك" ، وجعلا الكلام في القدر نحلة يُناظر فيها ، وقد وضعا شيئا من الأحاديث ؛ ثم كان أمر الخوارج قد بلغ الغاية ، فغشي عمر عاقبة ذلك وما أشبهه ، فكتب إلى أبي بكر بن حزم نائبه في الإمرة والقضاء على المدينة (توفي سنة ١٢٠) أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه : فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء .

وكان هذا أول البدء في تدوين الحديث وجمعه ؛ إذ كتب منه أبو بكر أشياء كانت عند أفراد ، ولم يكن الحديث يدون قبل ذلك ، إلا ما كان يقيده بعض الصحابة ، كعبد الله بن عمر وغيره ، ممن رأوا أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ، فكتبوا : أما سائر الصحابة فأكثرهم أميون ؛ وقليل منهم يكتبون ولكن لا يتقنون الكتابة ولا يصيبون التهجي إذا كتبوا ، فتركوا التدوين لذلك .

ولما فشت الكتابة بينهم ، كانت الصدور أوثق من الكتب ؛ لتوافر الرجال ، ولأن الحديث كان يُطلب للعمل به ، فكان لابد من معرفة حامله لتحقق عدالة قبل معرفة الحديث نفسه ، على نحو ما مرّ بك آنفا ؛ ومضوا على هذه السنة حتى حدثت الأحداث وانصدعت الفتوق ؛ ولقد روى عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة نهيا ، وقال : إنما ضل من كان قبلكم بالكتابة وجاءه رجل فقال : إني كتبت كتابا أريد أن أعرضه عليك ، فلما عرضه عليه أخذه منه ومجاه بالماء ، ولما مثل في ذلك قال : إنهم إذا كتبوا

(١) ويقال إن أول من بحث في القدر وتعمق وانحرف ، رجل من أهل القرآن يقال له بيسريس ، كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر ، فأعانه معبد وأخذ غيلان عنه ؛ أما أول من تفوه بكلمة خبيثة في الاعتقاد بعد الإسلام ، فهو الجعد بن درهم مؤدب مروان الحمار آخر ملوك المروانية ، وله مذاهب أخذها عن بعض اليهود وقال بها ، ولا محل هنا للإفاضة فيها ؛ وكان الجعد أول من خالف السنة والجماعة أيضا .

اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ ، فيعرض للكتاب عارض فيقوت عليهم .
ثم أمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم الزهري عالم الحجاز والشام
وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية ، لأنه أول من قرر شروطها (٥٠ -
١٢٤ هـ) فتون الحديث تدوينا مراعيًا فيه شروط الرواية الصحيحة .

وقيل : إن أول من جمع في الحديث لذلك العهد ، الربيع بن صبيح ،
وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى
أن انتهى الأمر لكبار الطبقة الثالثة ، وصنف الإمام مالك بن أنس (٩٤ -
١٧٩ هـ) كتاب الموطأ بالمدينة ، وعبد الملك بن جريج بمكة (توفي سنة ١٥٠)
وعبد الرحمن الأزاعي بالشام (ولد سنة ٧٢ وتوفي ببيروت سنة ١٥٧)
وسفيان الثوري بالكوفة (٩٧ - ١٦١ هـ) وحامد بن سلمة بن دينار بالبصرة
(توفي سنة ١٦٧ ^(١)) .

ونسبوا لمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من
الصحيح المتفق عليه ، ورتبه على أبواب الفقه ؛ وجاء به مع ذلك على شروط
الرواية ^(٢) ؛ وكان أول من فعل ذلك ، وقيل إن عبد الملك بن جريج
سبقه إليه ^(٣) .

(١) وذكروا مع هذه الطبقة تصنيف هشيم بواسط ، ومعمر بالين ، وجبر بن
حميد بالري ، وابن المبارك بخراسان ؛ وكلهم في عصر واحد ، فلا يدري أيهم أسبق .
(٢) ذكروا أن مالكا رضى الله عنه روى عن ٣٠٠ شيخ من التابعين و ٦٠٠
شيخ من تابعيهم عن اختاره وارضى دينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها ،
وأنه ترك الرواية عن أهل دين وصلاح كانوا لا يعرفون الرواية . وسيمر بك الزمن
الذي دون فيه علم الرواية .

(٣) وكذلك كان مالك أول من صنف في تفسير القرآن بالإسناد على
طريقته في الموطأ ؛

ثم شاع التدوين بعد هؤلاء فيمن تلامهم من الأئمة ، كل على حسب ما سنع له ، فمنهم من رتب على المسانيد ، ومنهم من رتب على العلل ، بأن يجمع في كل متن من متون الحديث طرقه واختلاف الرواة فيه ، بحيث تتضح علل الحديث المصطلح عليها بينهم — وسيأتي شيء منها — ، ومنهم من رتب على أبواب الفقه ونوعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل نوع وفي كل حكم إثباتاً ونفيّاً بآثارها ، إلى غير ذلك مما يخرجنا بسط الكلام فيه عن الكلام فيما زيد أن نبسطه ؛ فنجتزئ بالإيماء إليه .

الإسناد في الحديث

بعد أن دوّنت أوائل الكتب ورأوا ما دخل على الحديث من الشبه والتأويلات ، وما هجن به من التزويد والاختلاق ، صار لابد من حياطة الصحيح منه بأسماء الذين صح نقله عنهم وصح نقلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الإسناد .

وقد كانت أحوال النقلة من الصحابة معروفة ، وكان الجميع مشهورين في أعصارهم ، فلم يكن من باعث على الإسناد المصطلح عليه في الرواية .

وكان منهم أفراد بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر ، قلما أدركهم التابعون أدركوا منهم عدداً ، وربما كان عند الواحد ما ليس عند الآخر ، وربما جاء الحديث الواحد عن طائفة منهم ، فاضطر الآخذون أن يضبطوا أسانيد ما حلوه ؛ ولقد أدرك الشعبي وحده ٥٠٠ من الصحابة ، وهو عامر الشعبي رأس الأدباء والمؤدبين ، ولد في سنة ٢١ على الأكثر ، وتوفي سنة ١٠٧ على أوسع الأقوال ، وكان يعد عالم الكوفة بين التابعين ويُقرن به ابن المسيب

في المدينة ، والحسن البصري بالبصرة ، ومكحول بالشام .

ولما أمعن الناس في الرحلة إلى أفراد الصحابة المتفرقين في الأمصار ، ومن اشتهر من التابعين من بعدهم ، تعددت طرق الرواية ، فمن ثم تحين على الرواة أن يبينوا إسناد كل طريقة ، وابتدأ ذلك من عهد الإمام مالك بن أنس ، وهو سند الطريقة الحجازية بعد السلف رضى الله عنهم ، ثم كثرت طلبة الحديث ورواته ، فنشبت الأسانيد ، وصار لا يد من تعديل الرواة وبرامتهم من الجرح والخلة ، وذلك لا يتبها إلا بمعرفة طبقات الرجال على مراتبهم من العدالة والضبط ، وكيفية أخذ بعضهم عن بعض ؛ ومن ذلك نشأ علم الرواية ؛ وأول من قرر شروطه الزهري كما قدمنا ، واستمر بعده زمنا لا يعمل به إلا الثقات كما رأيت فيما ذكره عن شيوخ مالك .

ولما كانت الأحاديث معروفة ، وكان لا مطمع لتأخر أن يستدرك شيئاً منها على المتقدمين ، انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تحصيل ما يروى ، وتصحيح الأهمات المكتوبة : كالوطأ ، وصحيح البخاري ومسلم ، وضبطها بالرواية عن مصنفها ، والنظر في أسانيدنا إلى مؤلفها ، وانصرف جماعة منهم إلى الاتساع في الإسناد ، فطلبوا الحديث الواحد من طرق مختلفة قد تبلغ إلى عشرين طريقاً بأسانيدنا ؛ وكان من ذلك أن استبحروا في الحفظ واشتغلوا به ، وتبسطوا في فنون الرواية وجهاتها ، بما لا تتعلق بقليله أمة من الأمم ؛ ولكل ذلك تاريخ طويل أمسكنا عن كثيره وسيأتي قليل منه فإننا لا نقصد بما قدمناه إلا أن نتصل بما يلي :

اتصال الرواية بالأدب

ولقد جرت العرب في إسلامها على مثل عاداتها في جاهليتها ؛ لأن الإسلام لم يهدم مما قبله إلا ما كان شركاً أو داعية إلى الشرك ، فاستمرت الرواية للشعر والخبر والنسب والأيام والمقامات ونحوها ، مما أثروه عن أسلافهم في أعقاب الجاهلية ، بل توسعوا في بعض هذه الفنون أول عهدهم بالإسلام ، لمعالجة الحاجة في الرد على شعراء المشركين من كانوا يُهاجون شعراء النبي صلى الله عليه وسلم — كما سنفصله في موضعه — وقد علموا أنهم لا يثولون من مفاخر العرب وحكمتها إلا إلى ما يحفظونه عنهم ؛ فإذا هم أغفلوا رواية ذلك والتعلق به وارتباط ما بقي منه ، لم يأمنوا أن يذهب على من بعدهم ، فيفوت الناس علم ظهرت حاجتهم إليه بعد ذلك في تفسير القرآن والحديث .

وكان أحفظ الصحابة للأنساب أبو بكر الصديق ، وأرواهم للشعر عمر ابن الخطاب ؛ أما أبو بكر فخبيره مع دغفل النسابة مشهور ، وسنمضى إليه ، وأما عمر فقد نقل المبرد في الكامل في سياق المناظرة التي جرت بين ابن عباس ونافع بن الأزرق من زعماء الأزارقة (قتله المهلب سنة ٦٥ وسنأق على ذكر هذه المناظرة في باب القول في القرآن) أن ابن عباس بعد أن ملّ من مسألة نافع وأظهر الضجر ، طلع عمر بن أبي ربيعة عليه فأنشده من شعره قصيدة في ثمانين بيتاً ، حفظها ابن عباس ولم يكن سمعها إلا ساعته تلك ، وقال : لو شئت أن أرددها لرددتها ، ثم أنشدها^(١) :

(١) وقد ذكر صاحب الأغاني هذا الخبر من رواية عمر بن شبة . ثم قال : وفي غير رواية عمر بن شبة أن ابن عباس أنشدها من أولها إلى آخرها ، ثم أنشدها من —

فقال له نافع : ما رأيت أروى منك قط ! قال ابن عباس : ما رأيت أروى
من عمر ولا أعلم من على ! وكان عمر مع ذلك غاية من الغايات في الأنساب
وقيافة الناس ، وستعلم شرح ذلك في بابيه .

بيد أن كل ما حفظوه وتناقلوه لم يدون منه شيء ، ولم يكن فيه إسناد ؛
لأنه لا خطر له ولا يتعلق به أمر من أمور الدين ، بل هو لا يعدو أن
يكون أدباً وناقلة وباباً من التطوع ؛ ومضوا على ذلك وهم يضيفون
إليه رواية أشعار المخضرمين — الذين أدركوا الجاهلية والإسلام —
حتى انقضى عهد الراشدين ، دون أن تكتب قصيدة أو يدون خبر من
أخبار العرب ، وهم قد تركوا ذلك في السنة كما علمت . فلأن يتركوه في
هذا ونحوه أولى .

== آخرها إلى أولها مقلوبة ، أو ما سمعها قط إلا تلك المرة صفحاً ، فقال له بعضهم
ما رأيت أذكي منك قط ! فقال : لكنني ما رأيت قط أذكى من علي بن أبي طالب
عليه السلام !

أولية التدوين في الأدب

وهذا موضع بعيد المنزع منتشر الجهات ، أمعنا له في البحث وأبعدنا في الطلب عن فسحة في الرأي وبسطة في الذرع وروية وأناة ، حتى أمد الله بعونه وسئى لنا ويسر ، فظهرنا من ذلك على مقدار بغنى شيئاً في تبين نسق التاريخ ويعين على تأمله بما تنهياً معه السلامة في الحكم ويستقل به عمود الرأي إن شاء الله .

وقد رأينا أنه لم يكتب شيء مما يكون بسبيل من العلوم — غير ما سبقت الإشارة إليه من كتابة بعض الحديث — إلا في عهد كبار التابعين ؛ وأول ما عُرِف من ذلك أن ابن عباس كان يكتب الفتاوى التي يُسأل فيها ، ثم كان أول ما كتب في الأدب صحيفة أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ (وقبل إنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز بين سنة ٩٩ و ١٠١ عن ٨٥ سنة) وهي المعروفة عند النحاة بـ «عَلَيْقَة أَبِي الْأَسْوَد» ، وفيها اختلاف بينهم نذكره في محله ^(١) .

ثم كان زمن معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء بني أمية (توفي سنة ٦٠

(١) لم يكتب أبو الأسود إلا هذه الصحيفة ، وكان أصحابه يكتبون عنه ، وبما ذكره ابن النديم في الفهرست أنه رأى في مكتبة عند بعضهم قطراً كبيراً فيه نحو ٣٠٠ رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصرى وورق صلبى وورق نهامى وجلود آدم وورق خراسانى ، وفيها خطوط بعض الصحابة ؛ وبينها أربعة أوراق قال : أحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، ويحيى هذا من أربع أصحاب أبي الأسود ، وسند كرامه بعد أما أول كتاب وضع في النحو على التحقيق ، فهو الكتاب الذى وضعه نصر بن عاصم الليثى النحوى من أصحاب أبي الأسود ، وتوفى سنة ٨٩ - ذكره ياقوت .

بعد أن ولي عشرين سنة) فوفد عليه عبيد بن شريّة الجرهمي النسابة
الآخباري^(١) ، وكان استحضره من صنعاء اليمن ، فسأله عن الأخبار
المتقدمة وملوك العرب والعجم وسبب تبليبل الألسنة واقتراق الناس في البلاد
ونحو ذلك ؛ فلما أجابه أمر معاوية أن يدون قوله وينسب إلى عبيد هذا ؛
وكان ذلك أول مادون في الأخبار . ولما استلحق معاوية زياداً بن أبيه
(مات سنة ٥٣) وهو من الموالي ، وكان قد ادعى أبا سفيان أبا وأنفت
العرب لذلك ونافروه فظفروا عليه وعلى نسبه ، عمل (أي زياد) كتاباً في
المثالب ودفعه إلى ولده وقال : استظهروا به على العرب فإنهم يكفون
عنكم^(٢) ؛ وكان هذا أول كتاب وُضع في المثالب . وقد رأينا في الفهرست

(١) في طبقات الأدباء : روى هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شريّة ٣٠٠
سنة ؛ وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم ساق له خبراً مع معاوية ما تحسبه لإلا حديث
خرافة ، وقد ذكر ابن قتيبة (في التأويل) ما تناقلوه في عمر لفهان صاحب النسر
الذي زعموا أنه عاش أعمار سبعة أنسر ، وكان مقدار ذلك ٢٤٥١ سنة . فقال :
وهذا شيء متقدم لم يأت فيه كتاب ولا سنة وليس له إسناد ، وإنما هو شيء
يحكيه عبيد بن شريّة الجرهمي وأشباهه من النسابين . . . على أن ابن قتيبة بعد هذا
الذي أنكره (صحح) بإسناده إلى أبي عمرو بن العلاء أن المستوخر بن ربيعة عاش
٣٢٠ سنة . . .

(٢) لم يؤلف أحد في مثالب العرب كعلان الشعوبي ، وأصله من الفرس . وكان
يُسخ في بيت الحكمة للرشيد والمأمون والبرامكة . فقد عمل كتاب (الميدان) في
المثالب هتك فيه العرب وأظهر مثالبها وفضح أشهر قبائلها
أما قبل علان هذا فقد كان كتاب زياد أول كتاب من نوعه ، ثم تلى عليه الهيثم
ابن عدي ، وكان دعياً ، فأراد أن يعر أهل الشرف تشفياً منهم ، ثم لما كان هشام
ابن عبد الملك بن مروان أمر النضر بن شميل الحميري وخالد بن سلة المخزومي أن يبيّنا
مثالب العرب ومناقبها ، وقال لهما ولئن ضم إليهما : دعوا قريشاً بما لهما وما عليهما ؛
فوضعا كتاباً ليس فيه لقريش ذكر . وقد وضع قوم آخرون كأبي عبيدة

لابن النديم أن أبا مخنف ، من أصحاب علي كرم الله وجهه ، ألف كتابا ضمنه بعض التراجم ؛ فإذا صح هذا يكون أبو مخنف أول من دقن في ذلك ؛ وكان هذا الرجل صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب .

ويقال إن أول من ألف في السير عروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٣ ، وألف وهب بن منبه ، صاحب الأخبار والقصص (وهو من أبناء الفرس المولدين باليمن وتوفى سنة ١١٦ عن تسمين سنة*) كتابا في الملوك المتوكة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم ؛ فكان أول من دقن هذه الموضوعات التاريخية ، ووضع بعد ذلك محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة ١٢٤ كتابا في المغازي ، فكان أول من دقنها ؛ وكتب بعده محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ كتابه الشهير في السيرة ومزجه بالخرافات والموضوعات على نحو ما فعل ابن منبه ، وجعل كل ذلك عربيا ، وعدوه أول من ألف في السيرة ؛ لأنه وضع كتابه للنصور ، ولأنه اتسع فيه بما لم يحمل عن أحد غيره كما رأيت . ثم جاء ابن النطاح من الأخباريين في أواخر القرن الثاني ، وهو أول من ألف في الدولة الإسلامية وأخبارها كتابا . ثم وضع الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠ (وقيل ١٧٠ و ١٧٥) كتاب العين في اللغة ، وهو أول كتاب جمعت فيه . وجاء ابن الكلبي النسابة المتوفى سنة ٢٠٤ فدقن أنساب العرب ، وكان أول من فعل ذلك ؛ ثم كان أبو عبيدة

وابن غرسية الأندلسي كتابا في المثالب ، ولكنهم لم يبلغوا من النسبة التاريخية مبلغ من ذكرنا ، وسنأتي على شيء من هذا المعنى وتفصيل أسبابه في بعض الفصول من باب الشعر

(٥) قلت : اختلف الرواة في تحديد السنة التي توفي فيها وهب بن منبه ، فقيل سنة ١١٠ ، وقيل سنة ١١٤ ، وقيل سنة ١١٦

الراوية المتوفى سنة ٢١١ (وقارب المئة) فصنف في أيام العرب ، وهو أول من صنف فيها .

هذا ما وقفنا عليه من الخبر في أولية التدوين في الأدب خاصة ، دون ما استفاض بعد ذلك ، ودون هنات تركناها وستأتي في أخبار الرواة . وكل تلك الكتب لا إسناد لها على نحو ما كان في كتب الحديث .

وأول من صنف الكتب مسندة في الحديث ، عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريح الرومي المتوفى سنة ١٥٠ ، ولذا عدوه أول من صنف الكتب في الحجاز ، كما أن سعيد بن أبي عمرو أول من صنف بالعراق ؛ لأنهم لا يعتبرون من الكتب إلا ما كان مسندا ؛ أما غير ذلك فلا يعدون به شأن ما كان يكتبه العلماء قديما لأنفسهم أو لمريديهم ؛ فإن بعضهم كانوا يكتبون ما يحدثون به في صحيفة ويعطونها المريدين فيحدثون منها ، ولذلك يقال مثلا : إن فلانا ثقة وبعض روايته صحيفة . ومن هنا نشأت لفظة الضحفي كما سيأتيك .

على أن العلماء في أواخر القرن الأول كانوا يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر ونحوهما ، ولكنهم لا يعدون مثل هذا تأليفا ؛ وقد ذكروا أن كتب أبي عمرو بن العلاء (٧٠ — ١٥٩) على الأكثر في التاريخين) التي كتبها عن العرب الفصحاء ، قد ملأت بيتا إلى قريب من السقف^(١) ؛ ومع ذلك فلم يذكروا له تصنيفا واحدا .

(١) قالوا إن أبا عمرو تنسك في آخر أيامه فأحرق هذه الكتب ، وكان ذلك دأب طائفة من العلماء : يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات أنفسهم فيستندوه إليهم ، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ؛ ومنهم من كان يغسل كتبه لأنها جلود ، وأغرب ما وقفنا عليه أن حافظ أدل السكوفة ومحدثها محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣ (أي بعد أن نصحت =

ونظن أن أول من كتب عن العرب هو الحافظ الزهري الذي دون الحديث ؛ فقد نقل الجاحظ في البيان عن أبي زياد قال : كنا لا نكتب إلا سنة ، وكان الزهري يكتب كل شيء ، فلما احتيج إليه عرف أنه أوعى الناس .

تاريخ الإسناد في الأدب

قد علمت كيف كان بدء الإسناد في الحديث وما أمر الحاجة التي بعثت عليه وكيف انتهى إلى التدوين . أما تاريخ اتصال ذلك بالأدب فقد دللناك على أن العرب إنما جرت في إسلامها من أمر الشعر والخبر والنسب ونحوها على مثل عاداتها في جاهليتها ، فلا جرم أنهم كانوا ينسبون أكثر ما ينقلونه إلا أن النسبة غير الإسناد فيما اصطلاح عليه الرواة ؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء وصاحب الشيء المروى ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ، كالدعوى التي تتأق بشبته من البينة ، وهذا لا يستقيم إلا إذا صارت الرواية صناعة علمية ، ولم يكن في العرب شيء من ذلك بالتحقيق ، إلا بعد قيام دولة بني مروان حين اتخذوا المؤدبين لأولادهم ؛ وذلك هو العهد الذي تسلسل فيه إسناد الحديث أيضا لتشعب طرقة كما أومأنا إليه من قبل .

وأول إسناد عرف في الأدب كان علميا بحثا ، وذلك إسناد نصر بن عاصم اللبثي إلى أبي الأسود الدؤلي في كتابه الذي وضعه في العربية وأشرنا إليه .

== العلوم) أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت ... فإن لم يكن هذا هو الحب الميت فلا ندرى ماذا يكون . وقد ظهر لمحمد هذا بالكوفة ٣٠٠ ألف حديث ، قالوا : وكان ثقة بجما عليه

ثم كان العلماء يروون المغازي ، وهذه لا بد فيها من الإسناد وإن كان قصيرا لقرب التابعين من عهدها الذي حدث فيه . ثم لما خيف على لسان العرب من الفساد ومست الحاجة إلى الكتابة عن العرب لصيانة اللغة والاستعانة على فهم القرآن والحديث وتجريد القياس في العربية وما إلى ذلك — نشأت الطبقة التي ابتدأ الإسناد في الأدب إلى رجالها : كجماد الراوية ، وأبي عمرو ابن العلاء ، وغيرهما . وصارت الرواية علمية محضة . وهذا تحقق معنى الإسناد في الاصطلاح ، وكان ذلك بدء تاريخه في الأدب .

ثم ظهرت الطبقة التي أخذت عن هؤلاء ، وكانوا جميعاً إنما يطلبون رواية الأدب للقيام به على تفسير ما يشبهه من غريب القرآن والحديث ، حتى لا تجد فيهم ألبنة من لا رواية له في الحديث كثرت أو قلت ، والمحدثون يرون أنه ليس يراو عندهم من لم يرو من اللغة^(١) ؛ لأن موضوع الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، ولذا لا يمكن أن يقيموا آراءهم في غريب الآثار ومشبه الحديث إلا بما يحتجون به من الشعر وكلام العرب ، مروياً بسنده أو مأخوذاً عن بسنده ؛ انتفاء مما عسى أن يرموا

(١) ورواف الأدب هم الذين جعلوا غريب الحديث علماً وخصوه بالتدوين ، وأول من فعل ذلك منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١١ وقد ناهز المئة ؛ فإنه جمع من ألفاظ غريب الحديث والآثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودة ، لبقية من المعرفة كانت في الناس يومئذ ، ولأنه مبتدئ مثلاً جديداً ؛ ثم جمع النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٤ كتاباً أكبر من ذاك شرح فيه وبسط ، ثم الأصمعي المتوفى سنة ٢١٣ ، ثم قطرب المتوفى سنة ٢٠٦ ، ثم وضع أبو عبيدة الناسم بن سلام المتوفى سنة ٢٤ كتابه الذي قرره هذا الفن ، جمعه في أربعين سنة وكان خلاصة عمره ، لأنه تتبع الأحاديث وآثار الصحابة والتابعين فجمع منها ما احتاج إلى بيان بطرق أسانيدها وحفظ رواياتها ، ثم تبعه ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ فتبع ما أغفله في كتاب ذي مجلدات عدة ؛ وتتابع أهل اللغة بعد ذلك على التصنيف في هذا الفن مما لا محل لبسطه في هذا الموضع .

به من الوضع والصنعة ، وتابعهم الفقهاء بعد ذلك ، فجعلوا المهارة في الشريعة
والخندق بالفقه والبراعة في الفتيان مفتقرة إلى الأصلين : الكتاب والسنة ،
وأقسام العربية ، حتى إن الشافعي رحمه الله قال إنه طلب اللغة والآداب
عشرين سنة لا يريد بذلك إلا الاستعانة على الفقه

وقد رأت تلك الطبقة التي أشرنا إليها أن ما بعث على الإسناد في الحديث
قد تحقق في الأدب ، من افتعال اللغة والتزييد في الأخبار والصنعة في الشعر
وأرادوا أن يطرد عنهم من يندوخ واحد ، فجعلوا الصنفين سواء في الرواية
وأوجبوا الإسناد فيهما جميعا .

ولم يكن الإسناد راجعا قبل ذلك على نحو ما هو في الحديث ، وأنت
تعتبر هذا بأن كل أسانيد الأدباء على اختلاف عصورهم إنما تنهى إلى الطبقة
الأولى فحسب ، كابي عمرو بن العلاء ، وحامد الراوية ، وغيرهما ممن تصدروا
للرواية وكانوا ظهور هذه الصناعة في السماع والتدوين ، ولا تكاد تجد رواية
واحدة يتصل سندها إلى الجاهلية في شيء من الشعر والخبر ، وإنما يكتفون
بالنسبة إلى أولئك ، لأنهم في أول تاريخ الرواية ، ولأنهم جميعا يزعمون
أنهم أخذوا أكثر ما يروونه عن قوم أدركوا عرب الجاهلية أو نقلوا عن
أدركهم^(١) ، ولم يكن من سبيل إلى رد ما تناقلوه عن الجاهلية ، لأنه كان
كل ما في أيدي الرواة .

(١) رأينا في كثير في الكتب أن أبا عمرو بن العلاء روى عامة أخباره عن
أعراب قد أدركوا الجاهلية ؛ وذلك خطأ ركه النساخ ، والصواب أنه روى عن أعراب
قد أدركوا أعراب الجاهلية ؛ لأن أبا عمرو ولد سنة ٧٠ وتوفي سنة ١٥٩ على الأكثر
في التاريخين ، وكان لا يأخذ إلا عن العرب ؛ قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج
ما سمعته يحتج ببليت إسلامي .

ولم نعث في كل ما وقفنا عليه على سند في إحدى الروايات يتصل بالجاهلية ، وإنما وقفنا من ذلك على شيء لبعض الشعراء ، كالذي نقله على ابن حمزة في كتاب أغاليط الرواة . قال إن رؤبة بن العجاج الراجز (توفي سنة ١٤٥ عن سن عالية) سئل عن قول امرئ القيس :

قَطَعْنَهُمْ سُلُكِي وَتَخْلُوجَةً كَرَّكَ لَأَمَيْنٍ عَلَى نَابِلٍ

فقال : حدثني أبي عن أبيه ، قال حدثني عمي ، وكانت في بني دارم ، قالت : سألت اسراً القيس وهو يشرب طلي (خمر) له مع علقمة بن عبدة : ما معنى قولك كَرَّكَ لَأَمَيْنٍ ؟ قال : مررت بنابيل وصاحبه يناوله ، فما رأيت أسرع منه ، فشبهت به .

وخبر آخر ، وهو ما نقلوا عن حماد الراوية أنه قال : كان للكعب (الشاعر المتوفى سنة ١٢٦) جدتان أدركتا الجاهلية ، فكانتا تصفان له البادية وأمورها ، وتخبرانه بأخبار الناس في الجاهلية : فإذا شك في شعر أو خبر عرضه عليهما فتخبرانه عنه : فمن هناك كان عليه .

والله أعلم بأمر هاتين الروايتين وأين تقعان من الصحة .

(١) اختلف علماء الشعر في شرح هذا البيت ، حتى تحدث الأصمعي عن أبي عمرو قال : كنت أسأل منذ ثلاثين سنة عن هذا البيت فلم أجد أحداً يعلمه ، حتى رأيت أعرابيا بالبادية فسألته عنه ففسره لي .

ومعنى لَطَعْنَهُمْ سُلُكِي : أي طعنا مستويا ، وقيل : السلكي : على القصد أمام وجهك ، والمخلوجة : المعوجة عن يمين وشمال ، والكر : أي الرد ، واللامان : السهمان ، والنابل : صاحب النبل .

وقال القتيبي : إنما هو « كر : كلامين » أي تكرير كلام ، بمعنى قول القائل للرامي : ارم ارم ، أي ليس بين الطعنة والطعنة إلا بمقدار اللفظتين ، وقال زيد بن كندة : يريد أنه يطعن طعنتين مختلفتين ويوالي بينهما كما يوالي هذا القائل بين هاتين الكلمتين .

فائدة الإسناد إلى الرواة

مما تقدم تعلم أنه لولا الحديث لما خلصت اللغة ، ولجأت مشوبة بالكذب والتدليس ، ولقسد هذا العلم وما بُنى عليه ؛ وذلك قليل من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونضرتة ، غير أنا رأينا قوماً ممن يردون على الرواية ويتحكمون على السماع بالغرض مجرداً من النصفة ، وبالرأى مستهترين به دون أن يجعلوا له نصيباً من الثبوت والتوقي — يحددون فائدة الإسناد ولا يرون له خطراً كبيراً ، ثم لا يحددون في سلسلة تلك الأسماء التي توصلُ بها الأخبارُ إلا لغواً تاريخياً . ومنهم من يرى أن ذلك إنما جاء من أثر الرواة ومحبتهم أن تبقى أسماءهم مذكورة مُتدارسة ، فكانهم دسوا تراجعهم في العلوم لتبقى ببقائهما ، وأن ذلك من حبال ثقفهم وفطنتهم ... إلى آخر ما يعتقدون فيه أعناقهم من مثل هذه الآراء التي يؤوّهون بها على قصار النظر وذوى العقول المدخولة ؛ وهؤلاء وأشباههم كمن ينظرون إلى الدوحة الباسقة من أعلاها فيحسبونها قد نبتت من السماء ؛ لأنهم لم يستقروا تاريخ الإسناد ، ويظنون أن هذه العلوم المسندة قد دُفعت للناس على الكفاية ووقعت إليهم على قريب من تمام ، فهي هي في الكتب وفي الصدور ، لم يعترضها عارض ولا دخل عليها وهن ولا فساد .

وفريق آخر رأيناهم ينكرون كل ما جاءت به الروايات ويتهمون الكتب ويطلعون على الإسناد ، ومن غريب التناقض في أمر هؤلاء أن في نفس اعتراضهم الجواب عليه ، فهم يقولون إن الخبر من الأخبار لا يثبت إلا عن رؤية حتى تكون حكايته على يقين . فإذا عارضتهم بخبر وناظرتهم فيه قالوا لك : هل رأيت ؟ هل شهدت ؟ هل لقيت صاحب الخبر ؟ وليت شعري ،

هل غاية الإسناد إلا أن تكون كأنك رأيت وشهدت ولقيت صاحب الخبر الذى تسنده ؟ وهل هو - الإسناد - إلا تحقيق المعاصرة التى هى الشرط فى ثبوت الرواية حتى كأنك أشهدت الزمان على صحة ما ترويه ؛ لأن كل رجل فى سلسلة الإسناد إنما هو قطعة من الزمن تتصل بقطعة إلى قطعة حتى يتهى من ذلك مسلك التاريخ ويتضح نهجه كأنك تبصره على رأى العين ويقين الخبرة

حفظ الأسانيد فى الحديث

وقد غنى المحدثون بعلم الرجال أتمّ عناية وإكملها ، بحيث لا يتعلق بغبارهم فى ذلك الشأو مؤرخو الأمم جمعاء . حتى جعلوا الإسناد عاليه ونازله كأنه علم الأخلاق التاريخي ، قد رتبوا فيه الرجال على طبقاتهم ، وأنزلوهم على المراتب المتفاوتة من العدالة والضبط ، ووزنواهم فى كفى التجريح والتعديل ^(١) ، وحاسبوهم على كل دقيق وجليل ، وبحسوا فيما كان من أمرهم

(١) مما يشترطونه فى رواية الحديث : أن يكون عدلا ضابطا ، وقد اختلفوا فى تعريفهما اختلافا كثيرا يناسب خطر ما يبنى عليهما ، حتى ردوا العدالة مردد للملكات الثابتة فى النفس ، لأن مبناهما على الأخلاق التى تعصم من الكذب والابتداع ، واصطلحوا على أن الضابط هو الذى يقل خطؤه فى الرواية ووجهه فيها بحيث يوافق الثقات فيما يرويه ، ويسمون ذلك إتقاناً أيضاً ، أما الثقة فهو الذى يجمع بين العدالة والضبط .

ولا يقبلون من مجهول العدالة ، كما لا يقبلون من مجهول العين الذى لم تعرفه العلماء ؛ ولكل ذلك شروط وأقسام كان المتقدمون يشددون فيها ، فلما تأخر الزمن وتشعبت طرق الإسناد وكثر الرجال وقت شروط العدالة البالغة ، وذلك حوالى المئة العاشرة ، ترخص المحدثون فى تلك الشروط ، واكتفوا بأن يعتبروا فى راوى الحديث الإتيان أو حسن الاحدثة ونحو ذلك ، حتى لا تنفصم سلاسل الإسناد إذا فرض أنه لم يكن بد من إحلال أحد رجالها المتأخرين بما اشترطه المتقدمون .

على المزية وما كان على الرخصة ، وحفظوا أسماءهم وتبينوا صفاتهم ،
وتصفحوا على أخلاقهم ، كما يعرف الرجل الحكيم مثل ذلك من بنيه
وأقرب الناس إليه .

وهذا شأن لا تصوره الكلمات ، ولا يصفه إلا النظر في كتبه المدونة ،
كالكتب الموضوعية للطبقات والموضوعات وشروح الأملات من كتب
الحديث ، كصحيح البخاري ونحوه .

وقد قال دغفل بن حنظلة : « إن للملم أربماً آفة ، ونكدا ، وإضاعة ،
واستجاعة : فأفاته النسيان ، ونكده الكذب ، وإضاعته وضعه في غير
موضعه ، واستجاعته أنك لم تشبع منه » قال الجاحظ : وإنما عاب
الاستجاعة لسوء تدبير أكثر العلماء ، ولخرق سياسة أكثر الرواة ، ولأن
الرواة إذا شغلوا عقولهم بالازدياد والجمع عن تحفظ ما قد حصلوه وتدبر
ما قد دونوه ، كان ذلك الازدياد داعياً إلى النقصان ، وذلك الربح سبباً
إلى الخسران ... اهـ . والازدياد الذي وصفه كان شأن طائفة من العلماء
انصرفوا إلى حفظ الأسانيد وطلبوا الحديث الواحد من طرق كثيرة ،
رغبة في تنوع أسانيدها ، لا لفائدة إلا التمييز بهذا النوع من الحفظ ، فإنه

ولألفاظ التعديل عندهم مراتب : أعلاها قولهم : ثقة أو متقن أو ضابط أو حجة
(٢) خير صدوق ما من لا يأس به (٣) شيخ (٤) صالح الحديث .

ولألفاظ التجريح مراتب أيضاً : أدناها لين الحديث (٢) ليس بقوي ، وليس
بذلك (٣) مقارب الحديث ، أي رديئة (٤) متروك الحديث وكذاب ووضاع
ودجال وواه ، وواه بمنزلة ، أي قولاً واحداً لا ترد فيه

وبعض هذه الألفاظ يستعمله الأدباء ، ولذلك ذكرناها حتى تعرف مراتبها .
ومنى انتهينا إلى الكلام في علم الرواية وتدوينه نذكر أول من تكلم في الرجال جرحاً
وتعليلاً .

بعد أن اتسعت فنون الرواية أخذ أهلها في مذاهب التخصيص ، فبعضهم كان أحفظ للنسب ، وبعضهم أحفظ للإسناد ، وبعضهم أحفظ للمعاني ، وبعضهم أحفظ لمتون الألفاظ ؛ وكل طائفة إنما تشارك غيرها فيما تعلمه وتنفرد دونها بما عرفت به ، ليكون إليها المراجع فيه ، ولكن أغرب ما وقفنا عليه ما يتعلق بالاتساع في حفظ الأسانيد ، ما ذكره من أن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ كان يحفظ ١٢٠ تفسيراً للقرآن بأسانيد^(١) ، وهو الذي قيل فيه إن من جملة تصانيفه كتاباً في غريب الحديث يقع في خمسة وأربعين ألف ورقة ، وله أخبار أخرى من نواذر الحفظ تذكر بعضها في محله . وهذا الرجل لو سمع أو قرأ مائتي تفسير بأسانيد حفظها ؛ فإنه كان آية من آيات الله في الوعي وقوة الحافظة .

وبعد أن ضعف علم الرواية واقتصروا في الحديث على ما لا بد منه ، كان لا ينبغي من حفاظ الأسانيد المتسعين فيها إلا الأفاضال الذين تعظم بهم الأمانة المتطاولة ؛ ومن أشهرهم الحافظ أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المتوفى سنة ٧٣٣ ، وقد انفرد هذا الرجل بحفظ حوشى اللغة ، حتى صار عنده مستعملاً ، وامتاز بذلك في المتأخرين ، كما انفرد بحفظ الأسانيد ، حتى إنه لما حضر إلى مصر في دولة بنى أيوب - أيام الملك الكامل - جمعوا له علماء الحديث فذكروا له أحاديث بأسانيد حوّلوا متونها ليعرفوا مبلغ حفظه فأعاد المتون المحوّلّة وعزّف عن تغييرها ، ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية وردها إلى أسانيد^(٢) الصحيحة .

وكان مثل هذا يعد غريباً في القرن الثالث ، والحفاظ متوافرون ،

(١) مرّ بك أن أول من صنف التفسير بالإسناد ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، ثم صار من بعده طريقة المحدثين ، حتى ليقول أن تجد حافظاً منهم لا تفسير له .

والأسانيد قريبة الأطراف ، فإن علماء مصر الذين امتحنوا أبا الخطاب إنما
حدوا في ذلك حدو علماء بغداد في امتحان الإمام محمد بن إسماعيل البخاري
صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٥٦ رحمه الله : فقد نقل كثير أنه لما قدم
بغداد اجتمع أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها
وأسانيدها ، وجعلوا من هذا الإسناد آخر ، وإسناد هذا لمن آخر ، ودفعوا
إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخاري في المجلس : امتحانا لحفظه ،
فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب أحدهم فقام وسأله عن حديث من العشرة
التي حفظها ؛ فقال : لا أعرفه ! واستمروا يسألونه وهو يقول : لا أعرف !
حتى أتوا على المئة ! فلما علم أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول فقال : أما حديثك
الأول فقلت كذا وصوابه كذا ، وحديثك الثاني قلت فيه كذا وصوابه
كذا ؛ واستمر حتى أتى على تمام العشرة ، ثم فعل بالآخرين مثل ذلك ،
ما يخطئ ترتيب حديث على غير ما أتى عليه ، ولا في نسبة حديث إلى غير
صاحبه الذي ألقاه ، وهو في كل ذلك يرد كل متن إلى إسناده ، وكل إسناد
إلى متنه ؛ فأقر الناس له بالحفظ . وقيل إنه كان يسمرقند أربعائة ممن
يطلبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام وأجبا مغالطته ، فأدخلوا إسناد
الشام في إسناد العراق ، وإسناد العراق في إسناد الشام ، وإسناد الحرم في
إسناد اليمن ؛ فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة ، لا في الإسناد
ولا في المتن ؛ ﴿ وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾ .

حفظ الأسانيد في الأدب :

ذلك شأن الإسناد في الحديث وعنايتهم بحفظه ، أما الإسناد في الأدب
فلا يراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها وضمن عهدها ، لا أن يطلب

الرواية بذكر الإسناد حكاية ما يرويه على أنه عن معّدل ، وإثبات ما يسنده على أنه إلى مقنع ؛ فإن اللغة ترجع إلى أقبسة معروفة ، وإن ما شذّ عن هذه الأقبسة موضوع قطعاً إلا أن يحمل عن الثقة ، أو يتفرد به أهل الكفاية فيوردونه على أنه من الأفراد والنوادر ؛ وإن الشمر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول ، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوعية ، وينفقون من الأخبار المكذوبة ، ويموهون بمزج هذه الأمور على الناس ، ويخترعون الأسماء الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور ؛ ومع ذلك فلم يُعَنَّ بأمرهم أهل التفتيش والتحقيق من العلماء ، إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنةً الشاهد وموضع المثل ، فهناك يضربون دونه بالأسداد ؛ مخافة أن يجرى في شيء من العلوم التي هي قوام الأصائل من الكتاب والسنة ؛ فحيث وجدت المعنى الديني تجدد التثبت والتحقيق الذي لا مساغ فيه إلى خطرات الظنون ، فضلاً عن قرّطات الأوهام ؛ ومتى اتقى هذا المعنى عن شيء فأمره عندهم بحساب ما يدور عليه . وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعتبره بما وضعه العلماء من ترجمة الإمام البخاري ونقد كتابه ؛ فما رأينا في الإسلام كتاباً استوفى شروط النقد الصحيح كلها كهذا الكتاب^(١) ، ولو أنهم تناولوا ببعض تلك العناية كبار الرواة وفحول الشعراء ونوابغ الكتاب ، لكانت العربية اليوم أغنى اللغات آداباً وأمتناً أسباباً وأوسعها في تاريخ الآداب كتاباً ؛ ولكن الأدباء لم ينجحوا من ذلك إلا ثمرة المراء ونكد الخلاف ، ولم يُحصلوا إلا الأشياء القليلة مما يتعلق باللغة ،

(١) قالوا إن الذين سمعوا كتاب البخاري من مؤلفه رواية ، قسّمون ألف رجل ، كلهم روى عنه وأسند إليه ؛ فتأمل !

لأنها موضع الشاهد ؛ وذلك من أمرهم كما أوأنا إليه ، بل كان أهل الشعر منهم يرون أنهم أضاعوا العمر في الباطل ، ولم يَحْكُوا من ثواب الأعمال بطائل ^(١) .

والأسانيد في الأدب قصيرة ؛ لأن الرواة مازالوا يحملون عن العرب قروناً بعد الإسلام على ما سبق لنا بيانه في الباب الأول ، ومن حل شيئاً فهو سَنَدُهُ ؛ ثم إن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية كما سيحیی . فكان عُمر الإسناد ثلاثة قرون على الأكثر ؛ دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد ؛ فإن الصدور منهم يكشفون بالنسبة غالباً — وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : روينا عن فلان ، وحَدَّثنا عن فلان ، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان وأكثر .

يد أن كل ذلك لا يدفع الثقة بما يرويه أهل الضبط والتحصيل منهم ، وهم قوم معدودون يعرفونهم بالمعالة ، ثم لأنهم يأخذون عن الثقات ، ولأن أكثر ما يروونه لا وجه للخلاف فيه ، وإذا اختلفوا في شيء فلا يكون ذلك قادحاً فيهم ؛ لأن مظنة الخلاف إنما تكون في ضعف الرواية أو الراوية ، وسيأتى شرح ذلك فيما يأتي .

أصل التصحيف

وقد قلنا إن الإسناد في الحديث استنبح الإسناد في الأدب ، وذكرنا في أخذ المحدثين عن الصحف أنهم يُعْمَرُونَ بذلك ، وإن كان مافي الصحيفة

(١) سيأتى لهذا المعنى مزيد من البيان في موضع آخر .

صحيحاً ، فيقولون مثلاً : إن فلاناً ثقة وبعض روايته صحيفة ^(١) ، وقد جرى أهل الأدب في أمر الإسناد على ذلك أيضاً . وأصل التصحيف رواية الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف ؛ فقد كانوا يكتبون في القرن الأول بدون نقط ولا شكل ، يفعلون ذلك في المصاحف وغيرها ؛ فكان الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشبه عليه الحروف فيصحف ، وغرّب الناس على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ففرع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ؛ فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط ، فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطة ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر لضبط الحروف - شكلها - ، فاشتبه الأمر واستمر يقع التصحيف ؛ فأحدثوا الإجماع - أى الشكل بالحركات على ما أرادوه في أول التعبير بذلك - فكانوا يقعون النقط بالإجماع . ولكن ذلك لم يكن مستقضى في كل ما يكتب ولا كان كل من يقرأ يستقضى ضبط الكلمة ونقطها ^(٢) ؛ فلم يزل يعترى

(١) أصل تجويزهم الرواية من الصحيفة والإسناد بها إلى صاحبها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أملى صحيفة الزكاة والديات ، وهى التى كانت عند أبي بكر رضى الله عنه - وقد أشرنا إليها - ثم صار الناس يخبرون بها عنه ، لأنها انتهت إليهم بطريق المناولة ، وهذا هو أصل الإجازة التى هى من طرق الرواية كما سلبينه . وقد وقفنا على أخباره مما يتعلق بالصحف المروى منها أضربنا عن ذكرها اختصاراً .

(٢) وقفنا على أسماء بعض علماء ذكروا أنهم كانوا يخطئون إذا قرءوا القرآن نظراً ؛ فن أشهرهم أبو صالح مولى أم هانئ ، أخذ عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، وكان مفسراً ؛ فكان الشعبي يراه فيقول : تفسر القرآن ولا تحسن أن تقرأه نظراً ؛ وحامد الراوية : ذكر العسكرى أنه كان يصحف نيفاً وثلاثين حرفاً من القرآن . وأبو عبيدة الراوية ، قال ابن قتيلة في المعارف : وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً ؛ فإذا كان هذا بعض شأنهم في القرآن وهم يحفظونه ويقرءونه ، فالشأن في غير القرآن أعجب ولم يزل هذا التصحيف من أمر من لم يعتادوا القراءة إذا قرءوا .

التصحيح ؛ فالتسوا حيلة فلم يقدرُوا على غير الآخذ من أفواه الرجال ، وكان ذلك كله قبل أن تستبحر فيهم الرواية ؛ فلهذا وأشباهه قالوا : لا تأخذوا القرآن من مُصحفٍ ، ولا العلم من مُحفٍّ !

ولما استجرت لهم أطراف الرواية وكثر الندين ، كان أشد ما يهيج به الرواية إسناده إلى الصحف ؛ لأن ذلك غمزة في ضبطه وتحصيله ، ولأن الرواة كانوا يتفاوتون بمقدار ما يُصحفون أو يصححون^(١) ؛ ولا يكون التصحيح إلا بقاء العلماء والرواة والمتقدمين في صناعتهم المتقنين لما حفظوه والإسناد إليهم ؛ وقد هجا بعض الشمراء أبا حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ وهو واحد عصره في فن ، فلم يزد على أن قال في عيبه والزراية عليه :

إذا أسند القوم أخبارهم فإسناده الصحف والهاجس

وأورد العسكري في موضع من كتابه (التصحيح) شرح بيت لابن مقبل ، فنبه قبل إيرادهِ على أنه كتبه من كتاب لبعض العلماء ، قال : « ولا أضمن عهده ، لأنني لا أعتد إلا بما أخذته رواية من أفواه الرجال أقرأته عليهم » .

فلما كان القرن الخامس وابتدأت الرواية تعفو ونجود بأنفاس أهلها ، بعد أن تميزت العلوم ووضعت فيها الكتب الكثيرة ودونت روايات الصدور المتقدمين — ضعف أمر الإسناد شيئاً غير قليل ، ولكن بقيت فيه بقية يتماسك بها ، حتى إن أبا محمد الأعرابي المعروف بالأسود العلامة

(١) أحصى العسكري المتوفى سنة ٣٨٢ في كتابه (التصحيح والتحريف) ما وهم فيه جملة العلماء وأفراد الرواة من البصريين والكوفيين ، وكتابه أجمع ما وضع في هذا الباب ، وقد طبعت منه قطعة في مصر .

النسابة الذي تصدر في القرن الخامس للرد على العلماء والأخذ على القدماء كان لا يستطيع أن يروى بغير إسناد ؛ فكان يُسند إلى رجل مجهول يسميه (محمد بن أحمد أبا النداء) وكان أبو يعلى بن الهبارية الشاعر يعيره بذلك ويقول : مَنْ أبو النداء في العالم ؟ لاشيخ مشهور ولا ذو علم منشور^(١) !

إسناد الكتب

ومن يومئذ صار أمر الإسناد مقصوراً على تلقى الكتب العلمية وروايتها بالسند عن مؤلفيها ، لأن العلم كان قد فضج وكثرت فنونه ، ثم كان لسان العرب قد اختبل وكان أمرهم قد اختل ، فلم تعد الرواية عنهم تجدى شيئاً ، وذلك ما سميناه آنفاً بالأسانيد العلمية . وكان سماع الكتب وروايتها عن مؤلفيها معروفاً من أول عهد التأليف ، ولكنه لم يكن مما يُتَبَاهى به إلا منذ بدأت الرواية تضعف في القرن الرابع ، وحين كثرت الكتب ، فكان الصولى الأديب المتوفى سنة ٣٣٥ يتباهى عظيمًا بكتبه وهى مصفوفة وجلودها مختلفة الألوان ، ويقول : هذه الكتب كلها سماع ! وقد هُجِيَ بذلك لأن الناس لم يكونوا قد ساروا هذه السنة بعد^(٢) .

(١) قال ياقوت (عن أبي محمد الأعرابي) : كان علامة نسابة عارفاً بأيام العرب وأشعارها وأحوالها... وكان لا يقنعه أن يرد على أهل العلم رداً جليلاً ، إنما يجمله من باب السخرية والتهكم وضرب الأمثال... وقال : رأيت في بعض تصافيه وقد قرئ عليه سنة ٤٢٨ والمعجب أن ياقوتا ترجم أبا النداء المجهول وقال : واسع العلم راجع المعرفة بال لغة وأخبار العرب وأشعارها... ثم صرح أنه استدل على ذلك برواية الأسود عنه في كل كتبه... مع أنه لا يعرف له شيئاً ولا تلميذاً غير الأسود هذا!

(٢) المحدثون يشترطون مع سماع الكتب مقابلة ما يكتبه المحدث بأصل شيخه الذي كتب عنه ، أو بأصل أصل شيخه المقابل به ، بشرط أن يكون الأصل الثانى قوبل على الأول ، أو بفرع مقابل بأصل السماع ، وليس من هذا شيء في الأدب .

ومن ثم صاروا يطلقون لفظ (الصُّحُفِ) على من يأخذ من الكتب بنفسه دون أن يتلقاها بإسناد معروف إلى مؤلفها ، حتى إنهم لما عابوا الحسن بن أحمد النحوى (فى أواخر القرن الخامس) وكان يحسن كتاب سيبويه فى النحر ، قالوا : إنما كان فى فهم الكتاب ضحيفاً .

وكان موفق الدين النحوى المتوفى سنة ٥٨٥ هـ آية عصره فى النحر ، ولم يكن أخذه عن إمام ، إنما كان يحلّ مشكله بنفسه ، ويراجع فى غامضه صادق حسّه ، فلما جرت المناظرة بينه وبين عمر بن الشحنة النحوى المشهور وظهر فيها موفق الدين هذا ، لم يكن لابن الشحنة قرار إلا أن قال له : أنت ضحفي ! يعنيه بذلك ، فساغر موفق الدين من إربيل إلى بغداد ولحق بها مكى بن ريان ، فقرأ عليه أصول ابن السراج وكثيراً من كتاب سيبويه ، ولم يفهم ذلك حاجة به إلى إفهام ، وإنما أراد أن ينمى على عاداتهم إلى إمام^(١) .

ومن كان ثقة مسنداً للكتب وفاته لإسناد كتاب مما يعتد الناس من الأمهات والأصول ، عدّوه متساهلاً فى الرواية ، وقد نقل ياقوت أن على بن جعفر المعروف بابن القطائع الصقلّى (من صقلية) إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب المتوفى سنة ٥١٥ هـ ، لما قدم إلى مصر سأله نقاد المصريين عن كتاب الصحاح ، فذكر أنه لم يصل إليهم ، قال : ولذلك نسبوه إلى التساهل فى الرواية ، ثم لما رأى اشتغالهم به ركب لهم

(١) كان موفق الدين مقتناً فى العلوم ، ولكنه كان الآية الكبرى فى العربية ، وقالوا إنه لما رحل إلى بغداد أخذ معه جملة لينفقها على النحو ، فلم يجد من يرضيه عليه فأنفقها على تعلم الضرب بالعود وكان مكى الذى اتمى إليه يراجع فى المسائل المشككة يرجع إلى رأيه فى أجوبة ما يورد عليه .

إسناداً وأخذ الناس عنه مقلدين له^(١) . ولهذا قلنا كان يظهر كتاب لإمام في فقهه إلا سارع الناس إلى قراءته عليه ، ورحلوا إليه في ذلك بغية الالتئام وتحقيق الإسناد ؛ وقد ذكروا أن بعضهم كان يقرأ المقامات على الحريري (توفي سنة ٥١٦) فوصل إلى قوله :

يا أهل ذا المغنى وقيتُم شراً ولا لقيتُم ما بقيتُم ضراً
قد رفع الليل الذي اكفها إلى ذراكم شعناً مغبراً

فقرأها (سُخياً مغبراً) ففكر الحريري ساعة ثم قال : « والله لقد أجدت التصحيف ، فرب شعبي مغبر غير سُخْبٍ مغبر ، والسُخْبُ المغبر موضع الحاجة ، ولولا أني كتبت بخطي إلى هذا اليوم على سبعائة نسخة قرئت على غيرته كذلك » ،

ولا يزال إسناد كتب الحديث وبعض كتب العربية معروفاً عند كبار العلماء إلا اليوم .

(١) أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ورواها بأسانيدها هو الوليد بن محمد النيسبي النحوي المشهور بولاد ، وأصله من البصرة ، ولكنه نشأ بمصر ، ثم رحل وأخذ عن المهلب تلميذ الخليل بن أحمد وغيره ، وروى كتب اللغة والنحو ، ولم يكن بمصر قبله شيء منها ، وتوفي سنة ٢٦٣ ، وسنذكر في تاريخ الأدب الأندلسي أول من أدخل كتب الأدب إليها .

الحفظ في الإسلام

بسطنا في أول الكلام ما حَضَرْنَا من أسباب حفظ العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ، وزيد هنا أن نذكر تاريخ الحفظ بعد ذلك ؛ فإنه كان مادة الرواية ومدارها . ولقد رأينا كثيرا من أهل عصرنا يعضون علماء العرب مضغاً ، ويلوون ألسنتهم بعبارات من الإضراب على ما وردت به الرواية من أبناء حفظهم ، لا يَعْجَبُونَ في أنفسهم من أن يكون ذلك صدقا حَسْبُ ، ولكنهم يُعْجَبُونَكَ من كذبه ، ويُنبهونكَ على سخافة المغالاة فيه بزعمهم ؛ لما يشق عليهم من النزوع إلى مثله والأخذ في ناحيته ، ولقصر نظرهم عن الطموح إلى بعض مراتبه ؛ فيأتونك بالكلام اعسافاً ، وينخرصون بالأحكام جزافاً ، ويزعمون أن أكثر ما روى عن علمائنا في الحفظ فهو إما تنفيق لهم في سوق التاريخ ، أو تلفيق عليهم في مساقه ؛ ولو أنك اعترضت الحجة في مدارج أنفاسهم لرأيتها هواء ، أو كلاماً هراء ؛ فهم يقيسون على ما في طباعهم من الكلال ، وما في أنفسهم من الهويناء والوكال ؛ ثم هم قوم لا يكشفون عن أسباب الحوادث العربية ، ولا ينفذون بين معاهد تلك الأمور ومصادرها ؛ وقد جهلوا تاريخ الرواية ، وجهلوا معه الأسباب التي بعثت من تلك الهمم سوابق غاياتها ، وأظهرت لها معجزات الحفظ خوارق آياتها ، ورفعت للأجيال على قمة التاريخ العقلي خوافق راياتها ؛ فهؤلاء لا نزيد على أن نقول فيهم : هؤلاء .

وليس تاريخ العرب وحدهم هو الذي امتاز بنوايع الحفاظ ، بل الحفظ موجود من أقدم أزمنة التاريخ ؛ لأن الحافظة كانت وحدها عند القدماء كتاب التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وما إليها ؛ فكانت هي صورة

الفكر الإنساني على الحقيقة : وقد ذكروا من قدماء الحفاظ « متيريداتس »
الكبير الذي كان ملكا على الشمال من غربي آسيا الصغرى في القرن الأول
قبل الميلاد . فقالوا إن هذا الملك كان يحكم على اثنين وعشرين أمة مختلفة ،
وزعموا أنه كان يخطب على كل منها بلغتها ، ويدعو كل واحد من جنده
باسمه ، وذكروا مثل ذلك عن « قورش » ملك الفرس ، و« سيبون » الآسيوي ،
والإمبراطور أدريان وغيرهم ؛ وهذا أمر لا ينقطع في عصر من العصور ،
فإن من الناس من تكون أذناه وعينه أبوابا للتاريخ ، فلا يسمع أو يقرأ
شيئا إلا حفظه ثم لا ينساه ؛ وفي أوروبا وأمريكا لهندنا شواهد كثيرة
لا فطيل باستقصائها فإن أحد لا ينكرها .

بيد أن تاريخ العرب إنما امتاز بسعة مادة المحفوظ وتنوعها ، وبالأسياب
الدينية التي بعثتهم على الحفظ ، بما أومأنا إليه في محله ؛ ومن القواعد المطردة
التي تبيّنناها من البحث في التاريخ العربي ، أن كل شيء للعرب إذا تعلق به
سبب من الدين جاملوا فيه بالمعجزات التي يبرزون فيها الأمم كافة ويجعلونها
من أنفسهم طبقة في التاريخ وحدها ، ولم نر هذه القاعدة تخلفت في أمر
من أمورهم ؛ وهي بعض ما خصّ به هذا الدين الخفيف الذي وجد العالم
في كتابه الكريم معجزته الخالدة .

وبعد : فإن الحافظة نفسها تتفاوت درجاتها في الناس ، وتتفاوت في
أدوار الحياة للشخص الواحد باعتبار الأسباب الوراثية والآفاق والعلل
وما يكون من الإهمال والاستعمال ، كما تختلف قوة وضعفها في بعض أنواع
المحفوظات دون بعضها ، على حسب ما ركّب في الفطرة وما تمس إليه
الحاجة ؛ فليس ما يحفظه الرياضي ، والذي يستطيعه المحدث أو اللغوي ،

ولا حفظ هذين كحفظ غيرهم من أهل الطبقات الأخرى ، وهلم جرا . وإن نوادر الحفظ التي تُروى عن العرب إنما جاءت عن أفراد رُزقوا سُمُو هذه القوة الطبيعية ، وتفرغوا لها برهة العمر مما يشغل الذرع ، وبذلك الطاقة ، ويقسم القلب ، ويشعث الفكر ؛ فلم يكن من العجيب أن يحفظوا ما حفظوه ، ولكن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك ؛ فأولئك قوم هيام الله لما رعوا فيه بالأسباب الآخذة إليه ، والعلل المقصورة عليه ؛ فاجتمعت له أنفسهم ، وتوقرت قواهم ، وفرغت أذهانهم ؛ حتى لم يكن من هم أحدهم إلا أن يرى نفسه شخصاً للعلم الذي هو بسبيله ، فيقال فلان صاحب الفن والفن هو فلان .

دع عنك ما كان على الناس من مؤنة الكتابة في القرن الأول وبعض الثاني إذا ابتغوا أن يشكّلوا على الخطوط ويدوّنوا ما يقع إليهم من فنون العلم تدويناً يخفيهم عن الحفظ ويحجز ما تجرّه المؤلفات الممثلة للمراجعة والتصفح ؛ إذ كانوا إنما يكتبون على الرقاع واللغاف (حجارة بيض رفاق عراض) وعسب النخل والجلود والعظام ونحوها ، مما يأتي على ما فيه أيسر أسباب التلف أيها كان ؛ واستمروا يكتبون بعد الإسلام على الجلود والرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، وعلى الورق الصيني وغيره نادراً ، إلى آخر عهد الأمويين ؛ فلما كان زمن السفاح أول الخلفاء العباسيين (توفي سنة ١٣٦) غير وزيره خالد بن برمك (توفي سنة ١٦٣) الدفاتر من الأدراج (لفائف الجلد) إلى الكتب ؛ ولكنها كانت كتباً من الجلد ؛ وبقيت كذلك حتى اتخذ الفضل بن يحيى البرمكي هذا الكاغد (الورق) وأشار بصناعته ؛ فشاعت الكتابة فيه مع الجلود والقراطيس وأصناف أخرى من الورق الصيني

والتهامى والحراسانى ؛ واتخذ الناس من ذلك الصحفَ والدفاترَ ؛ ومن ثمّ تمّت لهم أدواتُ التأليف ، ولكن بعد أن استبحرت فنونُ الرواية ودرج أهلها على الحفظ وراوا فيه صلاح الأمر وسداد الرأى وبلغوا منه كل مبلغ ؛ وإنما كانوا يكتبون قبل ذلك فى الرق لكثرة الحفظ وقلة الرسائل السلطانية والصكوك ، فلما طما بحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ضاق الرق عن ذلك فلم يكن لهم بد من تلك الصناعة .

ويبتدئ تاريخ الحفاظ المعدودين فى الإسلام بعبد الله بن عباس رضى الله عنهما ؛ فقد كان لا يدور فى مسمعيه شىء إلا وعاه وأثبتته ، وقد مر بك الخبر الذى رُد فيه قصيدة ابن أبى ربيعة ولم يكن سمعها إلا تلك المرة صفحاً ؛ فلا جرم أن كان صدره رضى الله عنه خزانة العرب ، إليه مرجعهم فى التفسير والحديث والحلال والحرام والعريّة والشعر ؛ ولو صحّت نسبة ما رواه بعض الرواة عن الزهرى عن عكرمة عن ابن عباس من أنه قال : إنه يولد فى كل سبعين سنة من يحفظ كلّ شىء .^(١) لكان ابنُ عباس نفسه صاحب

(١) يتناقل العلماء أيضاً خبرين غير هذا وهما بسبيل منه فى التقسيم : أحدهما عن أصحاب الآلاف ، والآخر عن أصحاب المئات ؛ وذلك كله فيما نرى من موضوعات الصوفية : يزعمون مرة أنه من الجفر الجامع الذى حوى أخبار الدنيا ولا يطلع عليه إلا أهل الكشف منهم . وللحكاية على الجفر تاريخ لم يسعه المقام - ومرة يردون ذلك فى الرواية إلى ابن عباس نفسه ؛ لأنهم وضعوا عليه أشياء كثيرة ونحوه أموراً من الغيبين : الماضى الذى لم يدركه التاريخ ، والآتى الذى هو تاريخ فى علم الله . أما خبر الآلاف فهو ما يزعمون من أن الله يبعث على رأس كل ألف سنة نبياً ، ويذكرون أن الدنيا أسبوع من أسابيع الآخرة (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) فيكون عمر الدنيا سبعة آلاف سنة ، بعث فى الألف الأولى آدم ، وفى الثانية إدريس ، وفى الثالثة نوح ، وفى الرابعة إبراهيم ، وفى الخامسة =

السبعين الأولى في الإسلام ؛ أما إن كان الخبر من أكاذيب عكرمة ، فيكون قد وصّف به أستاذَه ابن عباس أصدق الوصف .

ثم كان بعد ابن عباس الشعبيُّ من التابعين ، وكان يقول : ما كتبت سوادا في بياض إلى يومى هذا ، ولا حدثني أحدٌ بحديث قط إلا حفظته ! وفشا الحفظ في كثير من طبقة التابعين ، وإنما نوهنا بالشعبي لأنه أوحدهم في حفظ الأدب ، كما أنه أوحدهم في حفظ الحديث ؛ وقد صار في التفنن مثلا دائرا على الألسنة ، وكان يقول : لست لشيء من العلوم أقلُّ رواية من الشعر ، ولو شئت لأنشدت شهرا ثم لا أعيد بيتا واحدا .

وما أظلمهم القرن الثاني حتى كثر الحفاظ واتسعوا في فنون المحفوظ ، وخاصة بعد أن نشأ الإسناد واشتغلوا بطرقه ؛ والإسناد إنما يعتبر به اتصال السماع ، فهو راجع إلى التلقى والتلقين ، ونحن نرى أنه لولا حفظ الحديث ما اشتغلوا بالإسناد ، ولولا الإسناد ما ثبتوا على الحفظ ، وقد وجدنا في الرواية جميعا وذهبا جميعا .

وبعد ، فقد كان التدبير عند ما أجمعنا النية على كتابة هذا الفصل ، أن نفيض في ذكر الحفاظ جيلا بعد جيل إلى سقوط الرواية ، ثم نستقصى

== موسى ، وفي السادسة عيسى ، وفي السابعة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأجمعين . وأما خبر المئات فهو الأخ الصغير لذلك الخبر ، قالوا : إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها ؛ فكان على رأس الأولى عمر بن عبد العزيز ، وعلى الثانية الشافعي - وقيل المأمون العباسي - ولم نقف على مبعوثي المائتين الثالثة والرابعة . وقال الغزالي عن نفسه إنه المبعوث على رأس الخامسة . وقالوا إن ابن العربي هو المبعوث على رأس السادسة ، وابن دقيق العيد في السابعة ؛ وعمر البلقيني في الثامنة ؛ وقال السيوطي عن نفسه : إنه صاحب التاسعة ؛ ثم لم يعد أحد يقول ، والله أعلم .

أسماء من اشتهروا منهم بعد ذلك إلى هذه الغاية من وقفنا على أخبارهم في بطون الكتب ، ولكننا رأينا الشوط بطينا والمادة حافلة وفي دون ذلك بلاغ ، فاجتزأنا بالتفت والنوادر مما يتعلق بالأدب دون الحديث (١) ؛ تفاديا من أن يُعَدَّ ذلك منا في الحشد والاجتلاب ، ونوسعنا من الضيق في هذا الباب .

ذكروا عن حماد الراوية المتوفى سنة ١٥٥ (وهو أول من خصص بقلب الرواية من الأدباء) وكانت ملوك بني مروان تقدمه وتؤثره وتسنى

(١) لما كان الحديث مبنيا على الإسناد ، كان الحفظ فيه أثبت والحفاظ له أكثر ، فهناك حفظ الأسانيد والعال ، وأسماء الرجال ووفياتهم وطبقاتهم ، ومنون الاحاديث والسنن ، ثم ما يتبع ذلك من جمل العلوم الأخرى التي لا بد للمحدث منها . وينبغي لمن يقرأ أخبار الحفاظ من أهل الحديث أن لا يبادر بالإنكار ولا يجزم بالمبالغة في الأخبار ، فإذا رأى أن الإمام أحمد بن حنبل كان يحفظ ألف ألف حديث وأبا زرعة سبعة ألف حديث (وأبو زرعة هو الذي سئل عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل يحث وتطلق امرأته ؟ قال : لا) وإن اسحق ابن راهويه كان يملئ سبعين ألف حديث من حفظه - إذا رأى ذلك وما إليه فلا يتوهمن أن كل هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يشك في صحته ويستريب بما رأى ، وإنما يتبعه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريراً وصفة ، ويدخله شيء كثير من آثار الصحابة ، لأن غرض الراوي بيان الشرع ؛ وقد نقل ابن حجر في طبقات الصحابة أن عدد الصحابة ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه وسمع منه ونقل عنه ، مائة ألف وأربعة عشر ألفا ، رضي الله عنهم ؛ فانظر ما يكون مبلغ ما يروى عن هؤلاء .

وذلك كله غير الموضوعات ، ولا بد منها للمحدثين ليصونوا بها الصحيح وليتكلموا في عللها وأسانيدها ، وهو شطر من علم الرواية . وعلى أن ابن حنبل يحفظ مليون حديث فإنه لم يذكر في مسنده إلا خمسين ألفا ، وقيل إنه يحفظ مائة وخمسين ألفا بالأسانيد والمتون ، والباقي من أخبار الصحابة وغيرها ؛

رَّه : أن الوليد بن زيد قال له يوماً : بيم استحققت هذا اللقب ثقيل لك
الراوي ؟

قال : بأنى أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم
أروى لأكثر منهم ممن تعرف بأنك لا تعرفهم ولا سمعت بهم ، ثم
لا يُنشدنى أحدٌ شعراً قديماً أو مُحدثاً إلا ميزت القديم منه من المحدث .

قال : إن هذا العلم وأبيك كثير : فكم مقدار ما تحفظه من الشعر ؟
قال : كثير ، ولكنى أنشدك على أى حرف شئت من حروف المعجم
مائة قصيدة سوى المقطعات من شعر الجاهلية .

قال : سأمتحك . وأمره الوليد بالإنشاد ، فأنشده حتى ضجر الوليد ،
ثم وكل به من استحلفه أن يصدقه عنه ويستوفى عليه ، فأنشده أثنى قصيدة
وتسمائة قصيدة للجاهليين !

وروى عن الطَّرِماح الشاعر أنه قال : أنشدت حماداً الراوية في مسجد
الكوفة — وكان أذكى الناس وأحفظهم — قولي :
• بَانَ الْخَلِيطُ بِسُحْرَةٍ فَبَدَّدُوا •

وهي ستون بيتاً ، فسكت ساعة ولا أدري ما يريد : ثم أقبل على فقال :
هذه لك ؟ قلت : نعم ! قال : ليس الأمر كذلك ! ثم رَدَّها على كلها وزيادة
عشرين بيتاً زادها في وقته ، فقلت له : ويحك ! إن هذا شعر قلته منذ أيام
ما اطلع عليه أحد ! فقال : قد والله قلتُ هذا الشعر منذ عشرين سنة ،
وإلا فعلى وعلى ... ! فقلت : لله على حجة أحجها حافياً راجلاً إن جالسْتُك
بعدها أبداً !

وكان الأصمعي (المتوفى سنة ٢١٥) آية في سرعة الحفظ والتعلق : كان

يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة دون الشعر والأخبار ، وذكروا أنه لما قدم الحسن بن سهل العراق ، قال : أحب أن أجمع قوما من أهل الأدب ؛ فأحضّر أبا عبيدة ، والأصمعي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وأبا بكر النحوي ؛ فابتدأ الحسن فنظر في رقاع بين يديه للناس في حاجاتهم فوقع عليها ، فكانت خمسين رقعة ، ثم أمر فدُفعت إلى الخازن ، ثم أقبل عليهم فقال : قد فعلنا خيراً ونظرنا في بعض ما زجرو نفعه من أمور الناس والرعية ، فنأخذ الآن فيما نحتاج إليه ؛ فأفاضوا في ذكر الحفاظ ، فذكروا الزهري ، وقتادة ، ومروا ؛ فالتفت أبو عبيدة فقال : ما الغرض أيها الأمير في ذكر من مضى وبالحضرة ههنا من يقول إنه ما قرأ كتاباً قط فاحتاج أن يعود فيه ، ولا دخل قلبه شيء فخرج عنه ؟ فالتفت الأصمعي وقال : إنما يريدني بهذا القول أيها الأمير ، والأمر في ذلك ما حكى ، وأنا أقرب إليك ^(١) : قد نظر الأمير فيما نظر من الرقاع ، وأنا أعيد ما فيها وما وقع به الأمير على رقعة رقعة ١

قال : فأمر وأحضرت الرقاع ، فقال الأصمعي : سأل صاحب الرقعة الأولى كذا واسمه كذا فوقع له بكذا ، والرقعة الثانية ، والثالثة ، حتى مر في ثيِّف وأربعين رقعة ؛ فالتفت إليه نصر بن علي فقال : أيها الرجل ، أبقى على نفسك من العَيْن ١ فكفّ الأصمعي .

وكان أبو محمّد الشيباني المتوفى سنة ٢٤٨ لا ينسى شيئاً ، حتى قيل فيه إنه صاحب السبعين لمعهده ؛ ولما قدم مكة لزم ابن عيينة فلم يكن يفارق

(١) كان الأصمعي كثير الذهاب بنفسه ، يخبر عنها بالثناء كما يخبر الإنسان عن حقيقة ، وإنما جاء ذلك من طول صحبته للخلفاء والأمراء .

مجلسه ، فحدث أنه قال له يوما : يا فتى ، أراك حسن الملازمة والاستماع ، ولا أراك تحظى من ذلك بشيء ! (قال أبو محلم) : قلت : وكيف ؟ قال : لأنى لا أراك تكتب شيئا مما يمر ! قلت : إنى أحفظه ! قال : كل ما حدثت به حفظته ؟ قلت : نعم ! فأخذ دفتر إنسان بين يديه وقال : أعِدْ على ما حدثت به اليوم . فأعدته فما خرمت حرفا ، فأخذ مجلسا آخر من مجلسه فأمرته عليه ، فأورد حديث السبعين عن ابن عباس ، وضرب يده على جنبي وقال : أراك صاحب السبعين !

وسأل الوراق يوما أبا محلم هذا عن شاهد من الشعر فيه ذكر المرأة (وهو القفر الذى لا نبت فيه) فأفكر طويلا حتى أنشد بعض الحاضرين بيتا لبعض بني أسد ، فضحك أبو محلم ثم قال للذى أنشده : ربما بُعد الشيء عن الإنسان وهو أقرب إليه مما فى كفه ، والله لا تبرح حتى أنشدك ، فأنشده للعرب مائة بيت معروف لشاعر معروف فى كل بيت منها ذكر المرأة .

وكان بندار بن عبد الحميد (وهو معاصر لأبى محلم) لا يشذُّ عن حفظه من شعر الجاهلية والإسلام إلا القليل : ذكروا أنه يحفظ سبعمائة قصيدة أول كل قصيدة منها : يا نبت سعاد^(١) .

(١) أشهر القصائد بهذا الابتداء قصيدة كعب بن زهير المشهور التى يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

• يا نبت سعاد فقللى اليوم متبول •

ومن أجلها عرفت القصائد بهذا الابتداء . ومما ينظر إلى هذا الخبر ما رواه الأصمعى ، قال : جاء فتيان إلى أبى ضمضم بعد العشاء ، فقال : ما جاء بكم يا خبيثاء ؟ قالوا : جئناك نتحدث ، قال : كذبتكم ، بل قاتم كبير الشيخ وتبلغته السن عمى أن تأخذ عليه سقطه ؛ فأنشدهم لمائة شاعر كلهم اسمه عمرو : قال الأصمعى : فعددت وخلف الأحمر فلم نقدر على أكثر من ثلاثين .

وكان ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ أحفظ الناس وأوسعهم علما ، تُقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها من حفظه ، وقد تصدر في العلم ستين سنة .

وأبو بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ ، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهداً في القرآن ، وكان لا يملئ إلا من حفظه ، ومرض يوماً فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده امرأ عظيم ، فطّبوا نفسه فقال : كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ما نرون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً^(١) وأعجب ما عُرِف من أمره أن جارية للراضى بالله سألته يوماً عن شيء في تعبير الرقيا ، فقال : أنا حافض ! ثم مضى من يومه يحفظ كتاب الكرمانى وجاء من الغد وقد صار «مبجراً للرقيا» .

وللتأخرين من بعد القرن الخامس ولوع بحفظ الكتب ، لأن الحفظ تخلف الرواية من ذلك العهد ، فقامت الكتب مقام الرواة أنفسهم ، ومن أعجب ما يُروى من ذلك أن الملك عيسى بن الملك العادل الأيوبي سلطان الشام المتوفى سنة ٦٠٤ أمر الفقهاء أن يجردوا له مذهب أبي حنيفة دون صاحبيه (محمد وأبي يوسف)^(٢) فجردوه في عشرة مجلدات وسموه «التذكرة» فكان يدهم

(١) قدر ابن الأنباري نفسه «يحفظه من الكتب بثلاثة عشر صندوقاً»

(٢) في تاريخ الإسلام نظائر كثيرة لمثل هذا الخبر ، وكلها قد وثقه العلماء ، فالشافعي رضى الله عنه أخذ من أبي يوسف ليلة كتاباً كبيراً لأبي حنيفة ، فما أصبح حتى أتى عليه حفظ ، وأبو الطيب المتنبى حفظ وهو غلام كتاباً للأصمعي نحو ثلاثين ورقة ، أخذه لينظر فيه من يد رجل يريد بيعه في الوراقين والرجل واقف ينظر فلم يكن إلا مقدار ما قرأه حتى وعاه حفظاً .

وكان أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين المتوفى سنة ٢٩٦ يحفظ كتب القراء كلها لا يشذ منها عن حفظه حرف ، والقراء أملى هذه الكتب كلها من حفظه إلا بعض أوراق استعان فيها بالمراجعة وكانت مقدار ثلاثة آلاف ورقة .

قراءته ولا يفارقه حتى حفظه ، وذكروا أنه كتب على جلد منه : (حفظه عيسى) . وهذا الملك هو الذي شرط لكل من يحفظ المفصل للزخشرى مائة دينار وخلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة .

وكان علماء الأندلس يتهافون على حفظ الكتب ، وخاصة كتاب سيبويه في النحو ، وأخبارهم في ذلك مستفيضة .

يبد أن من أعجب ما وقفنا عليه من تاريخ الحفظ في المتأخرين وفي البلاد التي يكون أهلها بالفطرة أبعد عن العربية وآدابها ، ما ذكره صاحب (الشقائق النعمانية) من أنه كانت في بلاد قرمان - لعلها القريم - مدرسة مشهورة بمدرسة السلسلة ، شرط بانها أن لا يدرس فيها إلا من حفظ كتاب الصحاح للجوهري ، وذلك في أواخر القرن الثامن ، وهي مدرسة نشأ منها علماء على مذاهب من التحقيق ، ويظهر أنه كان لعلماء الروم عناية بالصحاح ؛ فقد أورد صاحب الشقائق في موضع آخر في ترجمة المولى المشهور بالمليجي (في النصف الأخير من القرن التاسع) أنه كان يحفظ الصحاح ، وكان يرجع إليه إذا شكلت كلمة منه فيقرأ ما يتعلق بتلك الكلمة من حفظه .

على أن خاتمة حفاظ اللغة في المتأخرين بلا نزاع ، إنما هو الشيخ محمد الدين الفيروز آبادي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧ ، فقد كان سريع الحفظ آية في الذكاء ، وكان يقول : لا أنام إلا بعد أن أحفظ مائتي سطر ؛ وكانت ولادته سنة ٧٢٩ فلو قضى قريبا من نصف هذا العمر لا يحفظ كل

وكان ابن عبدون الوزير الأندلسي يحفظ كتاب الأغاني بحروفه ما يجدها منه وأوأ ولا فاء ، وفي ذلك خبر عجيب رواه المراكشي صاحب (المعجب)
وكان أبو الحسن الروياني الفقيه المتوفى سنة ٥٠٢ يقول : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من خاطري ! وأمثلة ذلك كثيرة .

يوم إلا ما شرط على نفسه على أن يهمل أياماً كثيرة ، لكان مبلغ حفظه مائة ألف ورقة أقل ذلك^(١) ؛ وعلى أن هذا المحفوظ مما يختاره من عيون اللغات والآداب والفنون دون المؤلف من ذلك كله ؛ وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده .

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غيضاً من فيض ؛ فإن الاستقصاء يمدُّ في كل صفحة من هذا الفصل باباً ، ويجعل من الفصل كله كتاباً ؛ بيد أنه لا يفوتنا أن ننبه في هذا الموضع على أصل من أصول التاريخ العلمي في الإسلام ؛ وذلك أن كثرة المؤلفات العربية على امتداد النفس في أكثرها وتوفير أوراقها وتعدد أجزائها وامتلاء مادتها واستغراق أبوابها ، وعلى ما فيها من سمو العبارة ومثانة التركيب وبلاغة الأداء وحلاوة الكفاية واقساق القول واطراد ينبوعه — كل ذلك إنما جاءهم من الحفظ ، وهو نتيجة الرواية ؛ فترى الواحد منهم يملى المجالس الحفيلة بأنواع الآداب من حفظه ثم يكتبه السامعون ، فتخرج منه الأجزاء الكثيرة الممتعة ؛ وإذا أُلِّف استملى من حافظته فأمدته وسالت على قلبه ، فهو يجمع ويرتب ويستخرج من فكره ؛ وليس أسرع من حركة الفكر ؛ وهذه السرعة هي التي تخرج لهم ما تخرجه من آثار الصناعة المتقنة على ما فيها من الجمال والكمال ؛ فهم يستمعون في أعمالهم بالأدوات العقلية الحية التي تشبه الآلات الكهربائية

(١) قدر ابن النديم في الفهرست ما ذكره من المؤلفات بعدد الأوراق ، ويريد بها الأوراق السلمانية ، ومقدار ما في الصفحة (الوجه الواحد) منها عشرون سطراً . وقدر كتاب الأغاني المطبوع في واحد وعشرين جزءاً بخمسة آلاف ورقة من ذلك الفرار ، وقد جربنا على هذا التقدير ، فيكون أقل ما يحفظه صاحب القاموس عشرين كتاباً في حجم الأغاني ، وذلك لا يبلغ ثلث حفظ ابن الأثيري .

في معجزات الصناعة الحديثة . ولا سواء من يكون كذلك ومن لزمه من
أيسر مؤنة العمل كدُّ الفكر واستحثات الخاطر وكثرة الإطراق وتقطيع
الوقت في البحث والتفتيش : ثم يخرج من ذلك على حشرات يرسلها وراء
ماندّ عنه مما لم تصل يده إليه في الأصول والأمهات من كتب القوم ؛
وبعد هذا كله لا يكاد يجد في مدته ما ينفقه على وجوه الإتقان الصناعي
في عمله إن خرج قصداً أو مقاربا .

فلا سبيل إلى إحياء العربية وآدابها إلا بإحياء سنة الحفظ والرجوع
إلى طريقة الرواة في التعليم ، وهي الطريقة الجامعة (الانسكلوبديا)
التي زها بها العلم في أوروبا وأمريكا ، وكل سبب يغني شأنه إن أريد به
الغناء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

علم الرواية

ذلك بدء الرواية وسببها ومضناها وخطرهما ؛ أما اعتبارها على أنها علم بأصول قد أفردوه بالتدوين فلم يكن إلا في الحديث خاصة ، وكانوا يسمونه قديماً « علم أصول الحديث » وسماه المتأخرون « مصطلح الحديث »^(١) ، وكانت أصوله مقررة في منتصف القرن الثاني كما علت مما أوردناه عن رواية الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه ، ولكنهم اكتفوا من ذلك بالاصطلاح ومعنى العرف ؛ لأن من العرف ما يكون علماً .

وأول من قرر شروط الرواية ، ابن شهاب الزهري الذي جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز كما مر ، ثم كان أول من تكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً شعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ وذلك بمد أن دونوا الحديث والتزموا فيه الإسناد ، وكان شعبة هذا يرى أنه في الشعر أسلم منه في الحديث حتى قال لأصحابه : « لو أردت الله ما خرجت إليكم ، ولو أردتم الله ما جئتموني ولكننا نحب المدح ونكره الذم » فنم تنبه إلى أسباب الجرح والتعديل في الرواة على ما نظن ، وكثيراً ما تجود عيوب النوايع بالقواعد التي تُعد من محاسن العلوم .

ثم كان أول من صنف في هذا العلم القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ ، وضع فيه كتاب « الفاصل بين الراوي والواعي » ، واستوعب

(١) أخذوا التسمية الأولى من أصول الفقه ، وهو العلم الذي استنبطه إمام الدنيا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله (١٥٠ - ٢٠٤) أما الثانية فقد أخذها المتأخرون عن الكتاب ، لأنهم كانوا يطلقون منذ القرن الثامن لفظ « المصطلح » على ما اصطاحوا عليه من آداب الكتابة الديوانية وآلاتها .

فيه أكثر ما يتعلق بعلوم الحديث ، قال ابن حجر : وهذا في غالب الظن ؛ وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه . ولعله يشير بهذه الأشياء إلى ما كتب عن الزهري وشعبة ، ثم إلى مصنف الإمام مسلم صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٦١ في علل الحديث ، ونحو ذلك مما ذهب علمه عن المتأخرين .

وجاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ فتصدى للتأليف في معرفة علوم الحديث ، وتناول روايته ورواته ، وأبدع في ذلك ما شاء الله ، واحتذى مثاله أفراد من جاءوا بعده ، ولكنهم لم يبتدعوا شيئاً جديداً .

أما في الأدب فلم تكن الرواية علماً متميزاً ، وإنما كانوا يُجرون عليه ما يناسبه من علوم الحديث ، وتكلموا في ذلك ؛ وأكثر ما ورد منه مدوناً كان في كتب أصول النحو التي دُوِّنت في القرن الرابع وما بعده ، ككتاب الخصائص لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ ، ولَمَعَ الأدلة لكامل الدين بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ وهو أجمع الكتب في ذلك ؛ ثم كتاب اللمع الجلالية في كيفية التحدث في علم العربية لعثمان بن محمد المالقي المتوفى سنة ٦٣٥ ، وغيرها ، إلى أن جاء العلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ فخاكي علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ووضع في ذلك كتابه المزهري في علوم اللغة ؛ وهو متداول مشهور .

ولما أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب - كان لابد من أن يتناولوا مصطلحات الحديث ؛ فاشتروا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب

اللغة ؛ ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء والمبتدعين من لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب ، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف ناقله ، كما رفضوا الاحتجاج بشيء لا يُعرفُ قائله ؛ خوفاً من أن يكون مُولداً فتدخل به الصنعة على اللغة .

واعتبروا من اللغة متواتراً وآحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ، ونحو ذلك مما يوجب عليه السيوطي في المزهرة ، ولا بد لفهمه من الرجوع إلى ما اصطلاح عليه أهل الحديث ؛ ونحن نورد بعض ذلك عنهم بما قلّ ودلّ مكثفين بما يجري على اللغة مما جرى على الحديث .

تقاسيم الرواية

فنها :

١ — (المتواتر) : وهو الذي يرويه عدد من الناس تحيل العادة تواطأهم على الكذب .

٢ — (والمُسند) : وهو ما اتصل سنده من رواته إلى منتهاه ؛ أما ما انقطع سنده فهو (المرسل)

٣ — (والمقطع) : ما سقط من رواته واحد .

٤ — (والمُضِل) : ما سقط من رواته أكثر من الواحد .

٥ — (والمُعنعن) : الذي قيل فيه « عن فلان عن فلان » من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار .

٦ — (والمؤنن) : قول الراوي : « حدثنا فلان أن فلانا قال » وبشروط فيه وفيما قبله أن يكون المسند إليهم قد لقي بعضهم بعضاً مع السلامة من التدليس .

- ٧ - (والغريب) : ما انفرد أحد الرواة بروايته : وينقسم باعتبار حالة روايه إلى غريب صحيح ، وضعيف ، وحسن . وتسمى الكلمات التي ينفرد بها الراوية بالآفراد والآحاد .
- ٨ - (والمعلل) : وهو ما كان ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية غامضة تظهر لأهل النقد عند التخريج .
- ٩ - (والشاذ) : ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات .
- ١٠ - (والمشكر) : الذي لا يعرف من غير جهة روايه فلا متابع له ولا شاهد .
- ١١ - (والموضوع) : ما كان كذبا واختلاقا ، وهو المصنوع أيضا ، وسنفرد للكلام عليه فصلا يأتي إن شاء الله .

وظائف الحفاظ في اللغة

وقد أخذ أهل اللغة في هذه الوظائف أخذ المحدثين واتبعوا سنتهم فيها لتعلق ما كان في اللغة بما كان في الحديث كما علمت ، ولأن هذه العلوم كانت سواء في طلبها لقوام الدين والتعاسيها لفضل الاستبانة .

وتلك الوظائف أربعة كلها ترجع إلى بث العلم ونشره ، وهي :

(١) الإملاء : وهذه هي الوظيفة العليا عند المحدثين واللغويين ، وطريقتهما واحدة عند الطائفتين : يكتب المستملي أول القائمة : بحسب أملاه شيخنا فلان بجامع كذا^(١) في يوم كذا ... ويذكر التاريخ ثم يورد المُمْلَى

(١) كان العلم كله مسجديا ، وأول من بنى المدارس في الإسلام نظام الملك ، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الكتاب ، ثم بنيت دور خاصة بعلم الحديث وأول من بناها نور الدين صاحب دمشق المتوفى سنة ٥٦٩ هـ ، وقد بنى غيرها مدارس كثيرة لأهل المذاهب ، ثم حذا حذوه السلطان الصالح بمصر ، فهو أول من بنى دار الحديث فيها ،

بإسناده كلاماً عن العرب الفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ،
ثم يفسره ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيد ، ومن الفوائد
اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره . وقد كان هذا في الصدر الأول
فاشياً كثيراً لتحقيق معنى الرواية به ، ثم مات الحفاظ وانقطعت
الأسانيد وبطلت أسباب الرواية واعتمد الناس على الدواوين والكتب
المصنفة ، فانقطع إملاء اللغة واستمر إملاء الحديث لوجود الإسناد فيه
وتحقق السماع .

قال السيوطي : ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢ وجدته بعد
انقطاعه عشرين سنة ، من سنة مات الحفاظ أبو الفضل بن حجر ^(١) أردت
أن أجدد إملاء اللغة وأحييه بعد دثوره ، فأملت مجلساً واحداً فلم أجد له
حالة ولا من يرغب فيه فتركته . قال : وآخر من علّته أملى على طريقة

(١) ابن حجر هو إمام الحفاظ في زمنه ، انتهت إليه الرحلة والرياسة في
الحديث ، فلم يكن في الدنيا بأسرها من يذكر معه في ذلك ، وتوفي سنة ٨٥٢ وأملى
أكثر من ألف مجلس ؛ وكانت سنة الإملاء في الحديث قد دثرت قبله أيضاً فأحيها
حافظ عصره الإمام زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ وقد ابتدأ الإملاء من سنة
٧٩٦ ، وهو أخذ الخمسة الرؤساء الذين انفردوا في العالم العربي على رأس المائة الثامنة
وهم : العراقي هذا بالحديث ، والشيخ سراج الدين البلقيني بفقهِ الشافعي ، وشمس
الدين الفهاوي بالنحو والاطلاع على العلوم ، ومجد الدين صاحب القاموس باللغة ؛
وسراج الدين بن الملقن بكترة التصانيف والفقهِ في الحديث .

وكان آخر من مات من هؤلاء الرؤساء ، صاحب القاموس ، فإنه توفي
سنة ٨١٧ .

ولم نعلم أحداً جدد إملاء الحديث بمصر بعد السيوطي على سنة المتقدمين غير
الزيد شارح القاموس المتوفى بمصر سنة ١٢٠٥ ؛ أما إملاء اللغة فلم يبق له وجه بعد
أن وضعت فيها المعاجم الواسعة ، ولذا لم يشرع فيه أحد ولا يمكن أن يسمى
ما يراول من مثل ذلك إملاء بعد انقطاع الأسانيد . والله أعلم .

اللغويين ، أبو القاسم الزجاجي : له أمال كثيرة في مجلد ضخيم ، وكانت وفاته سنة ٣٣٩ ولم أقف على أمال لأحد بعده . اهـ

هكذا قال في المزهري : وهو بعيد الآن مجالس الإملاء بقيت أهلة إلى منتصف القرن الخامس ، وقد أملى كثيرون بعد الزجاجي ، وأورد السيوطي نفسه في (بغية الوعاة) في ترجمة الأديب محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي (٤٢٧ - ١٥٦) وكان فيها باللغة وفنون الأدب ، قال : إنه ورد إلى بغداد وخراسان وجمال في تلك البلاد حتى وصل إلى الهند . . . وحضر مرة (مجلس إملاء) محمد بن منصور السمعاني فأملى المجلس ، فأخذ عليه الذكي أشياء ، وقال : ليس كما تقول ، بل هو كذا ، فقال السمعاني : اكتبوا كما قال فهو أعرف به ، فغيروا تلك الكلمة وكتبوا كما قال الذكي : فبعد ساعة قال : يا سيدي أنا سهوت والصواب ما أملت : فقال : غيرهه واجملوه كما كان . فلما فرغ من الإملاء وقام الذكي قال السمعاني : ظن المغربي أني أبازعه في الكلام حتى يبسط لسانه في كما بسطه في غيره ، فسكت حتى عرف الحق ورجع إليه .

ولكن يمكن أن يقال إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات بن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ ، وله كتاب الأمل في فنون الأدب يقع في أربعة وثمانين مجلسا .

(٢) الإفتاء في اللغة : أي الإجابة عما يسأل عنه اللغوي ، وهي وظيفة أدبية لا مجال فيها للتاريخ ، وإنما ألبسوها هذا التعبير لأنها تناظر وظيفة من وظائف المحدثين والفقهاء : ومن أدب المفتي في اللغة أن يقصد التحري والإبانة والإفادة والوقوف عند ما يعلم والإقرار بما لا يعلم ، وأن لا يحدث

برأيه من غير سماع ، وأن يصير في الشيء الذي لا يعرفه إلى من يعرفه غير مستنكف ، وأن لا يصرّ على غلطه إذا أخطأ في شيء ثم بان له الصواب من بعد ؛ فإن الرجوع عن الخطأ خروج إلى الصواب ، وقد وصفوا الذي يصرّ على خطئه ولا يرجع عنه بأنه (كذاب ملعون) . ومتى سُئل عن شيء من الدقائق التي مات أكثر أهلها فلا بأس أن يسكت عن الجواب إعزازاً للعلم وإظهاراً للفضيلة . قالوا : وإذا فسر غريباً وقع في القرآن أو في الحديث فليثبت كل الثبوت وليتقص كل الاستقصاء ؛ فإنما هو علم لا يراد للمناقشة والشهوة ولا يبتغى به عَرْضُ الدنيا .

وليس يخفى أن تلك الآداب هي جملة الأخلاق العلمية وجماع الفضائل الأدبية ، ولا تكون إلا في العالم الذي يطلب عليه تفضيلته وكرمه ، وقد أخذ بها أفاضل محدثين وأماثل الرواة ، وبها مَحْصُ هذا العلم العربي ونما وطرح الله في السنة أهله البركة ، وله سبحانه الحمد والمنة .

(٣ و ٤) الرواية ، والتعليم : والمراد بهما أن يتعلم ويعلم ، فيُخلص

النية في طلب العلم والتماسه ولا يبتغى من تعليمه المذالة والكسب ، وإنما يقصد إلى نشره وإحيائه ، فيلزم جانب الصدق ولا يفتأ يتحرى لنفسه وينصح لغيره ، وإذا كبر ونسى ولم يجد له عزماً وخاف التخليط أمسك عن الرواية ليتحقق إخلاصه " : وقد نقلوا أن الرياشي رأى أبا زيد

(١) هذا إذا نسي الرواية أكثر عليه ، أما إن نسي خبراً أو بعض أخبار فلا . ومن أرقى آداب الرواية أن الحافظ ربما نسي الخبر فيذكره به أحد من رواه عنه من تلامذته أو غيرهم ، فإذا صح عنده وعرف أن هذا الخبر من روايته ، رواه ثانية ولكن لا عن شيوخه بل عن ذكره به وإن كان تلميذه ، لإقراره بالحق وقياماً بما اصطاحوا عليه بما سموه شكر العلم ، فيقول الشيخ عند رواية ذلك الخبر : حدثني =

الأنصارى وقد قارب من سنّه المائة فاختر حفظه وإن لم يختل عقله ،
فأراد أن يقرأ عليه كتابه في الشجر والكلا فقال له أبو زيد : لا تقرأه
على فاني أنسيته .

تلك وظائف الحفاظ ، وهي متداخلة ترجع إلى معنى واحد ، غير أن
بينها فروقا في آداب الرواية ، وأدناها كلها عندهم التعليم لتعلق الحفاظ عليه
ولا يتغاتهم به الوسيلة إلى الرزق في الأعم الأغلب ، وذلك ما لا ينبغي أن
يتواضع له شرف العلم الإلهي ، بيد أن كل ما سر لنا ينزل على حكم العرف
ويُعتبر بالسنة المألوفة ، فالتعليم اليوم إذا كان على حقه كما زاه في أوروبا
وأمریکا وفي تلك الوظائف كلها في معنى الفائدة .

طرق الأصل والتحمل

والمراد بهذه الطرق ، الاصطلاحات التي تثبت بها اللغة لمن يأخذها
وتصح روايته عند الأداء ، وهي أيضا من أوضاع المحدثين ، ولهم فيها
كلام مستفيض ، وعندهم لها علامات خاصة بالأسانيد والصيغ لم تجر
على اللغة ولا محل لبسط الكلام عليها .

وطرق الأخذ في اللغة ست ، نذكرها توفية للفائدة ، وليبين بها القارئ
مواقع الأخبار من درجات الرواية فيما يقرؤه منشورا في كتب الأدب ،
ثم ليعلم ما كان يرمى إليه العلماء بهذه الاصطلاحات التي يراها متشابهة في
الدلالة وبينها عندهم اختلاف ؛ وهي :

= فلان (يعني تليذه) عنى ، وحدثني فلان (يعني شيخه الذي روى عنه في الأصل)
إلى آخر السند ، وذلك شرط عند أهل الحديث ، وقد صنفوا كتباً فيه سموها (رواية
الأكابر عن الأصاغر) .

(١) السماع من لفظ الشيخ أو العربي ، وللتحتمل بهذه الطريقة عند الأداء صيغٌ متفاوت بحسب منزلة الرواية ، فأعلاها أن يقول : أُملي على فلان ، ويلبها : سمعت فلانا ، وبلى ذلك أن يقول : حدثني أو حدثنا فلان ثم أخبرني أو أخبرنا فلان ، ثم قال لي فلان ، ثم قال فلان (بدون الإضافة إلى نفسه) ، ومثله زعم فلان ؛ وبلى ذلك قول الراوى عن فلان ، ومثلها إن فلانا قال :

وهذا في اللغة والخبر ، أما في الشعر فيقال : أنشدني وأنشدنا ، وقد تستعمل فيه بعض تلك الاصطلاحات أيضا .

والسماع أصل الرواية ؛ ولكن علماء البصرة كانوا يأنفون أن يأخذوا عن علماء الكوفة أو يسمعوها من أعرابهم^(١) ، قالوا : وأول من أحدث السماع بالبصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية (وهو كوفي) فسمع منه وكان ضئيلاً بأدبه .

(٢) القراءة على الشيخ ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

(٣) السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قرأ على فلان وأنا أسمع ، أو أخبرني قراءة عليه وأنا أسمع .

(٤) الإجازة : وهي في رواية الكتب والأشعار المدقّنة ، وقد أشرنا إلى أصلها في الكلام على معنى الصُّحُف ، وتكون الإجازة بكتاب معيّن وتكون بغير معيّن ، كقول الشيخ : أجزّئك بجميع مسموعاتي ومروياتي .

وعند المحدثين أنواع من الإجازة يطلبونها ولا يعملون بها ، كإجازة

(١) سنفصل هذا المعنى بعد ، فإن له موضعاً .

الراوي من يؤتد له أو إجازته بما لم يتحملة بوجه صحيح في الرواية كالسمع ونحوه .

ولما بطلت الرواية صارت النسبة إلى الشيوخ محصورة في الإجازة ؛ فتهاقت الناس عليها ، وصار الأمراء يطلبونها للباهة ، وكبار العلماء في الأقطار المتباعدة يُقارض بها بعضهم بعضا ، وتفنى العلماء في كتابتها وتجويد إنشائها ، وقد بقي العمل بها في كتب الحديث والعربية إلى قريب من هذه الغاية حين قامت مقامها « الشهادات » .

ومن أراد أن يقف على صورة من أحسن ما كتب فيها فليقرأ إجازة حافظ عصره الإمام أثير الدين بن حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ . للصلاح الصفدي الأديب البارع ؛ وقد ساقها برمتها صاحب (نفع الطيب) في الجزء الأول من كتابه في ترجمة أثير الدين المومنا إليه .

(٥) المكاتبه ؛ وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أياتا أو خبرا فيروي ذلك عنه .

(٦) الوجادة ؛ وهي أن يسوق ما يرويه على أنه وجده في كتاب ؛ وهذا هو أضعف وجوه الأخذ ؛ لأنه لا ضمان فيه لعهد المروي ، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب .

هذه هي طرق الرواية ، وكان الرواة إلى آخر القرن الرابع يبالغون في بيانها ، ويقرنون كل خبر بطريقته ؛ انتفاء من الظنة ، وقياما بحقوق العلم ، وحياطة لهذا الأدب الذي اصطلحوا عليه ؛ ثم ضعف الأمر في القرن الخامس ، ثم صار العلم كله (وجادة) وعاد أول هذا الأمر آخره .

رواية اللغة

كانت هذه اللغة سليمة من الفساد ، خالصة من الشوب ؛ والإسلام لا يزال في ريعانه واندفاع موجته ، والعرب في أمر الأدب على إرث من جاهليتهم ، يأخذون في ستمها ، ويتجاذبون على منهاجها ، فيسُمرون بالأخبار ويحملون بالأشعار ؛ لا يرون إلا أن ذلك علم آبائهم ، وإرث أبنائهم ، حتى بدأت اللغة تلتوى بعد سلاستها ، وتمرض بعد سلامتها ، ونزلت من بعض الألسنة في موضع نِفار ومَرَمَى شِراد ، فطار اللحن في جنباتها ، وخيفت عليها عاقبة الاختبال ؛ وما يُتَوَقَّع في تداول النقص من هذا الوبال ، فتقدم الكفاة من أهل عصمتها ينهجون إليها السبيل ، ويقىمون عليها الدليل ؛ وكان من ذلك وضع النحو كما فصلناه في موضعه .

ومنذ وُضع النحو اكتسب هذا الكلام العربي أول معنى لغوي اصطلاحى ؛ لأن اللغة ما دامت في حياطة من السليقة ، وإلى ملجأ من الفطرة ، لا يكون من وجه للنظر فيها على أنها علم يفيد الدرس ويثبت التلقى ، ولا سواء في الاعتبار العلمى ما تنشأ على معرفته صحىحا ، وما تعرف صحته وُخْلوصه بعد أن تنشأ وتحرى ذلك وتأخذ في أسبابه بالتلقين والتخريج .

تأريخ لفظي : اللغة واللغوى

وقد تتبعنا الأطوار التي تعاقبت على هذا اللسان حتى أطلق عليه المعنى العلمى الذى يفهمه المتأخرون عند إطلاق لفظة (اللغة) ؛ وصار يقال فيه وفى العالم به : اللغة واللغوى ؛ لنستخرج تأريخ هذه الكلمة (اللغة)

في دلالتها الاصطلاحية ، فرأينا أن بداية هذا التاريخ كانت لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين جاءته وفود العرب فكان يخاطبهم جميعاً على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأخاذهم ، وعلى ما في لغاتهم من اختلاف الأوضاع وتفاوت الدلالات في المعاني اللغوية ، على حين أن أصحابه رضوان الله عليهم ومن يفد عليه من وفود العرب الذين لا يؤجّه إليهم الخطاب — كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة ؛ حتى قال له على بن أبي طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بني نهد : « يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد وذاك تكلم وفود العرب بما لانفهم أكثره ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح لهم ما يسألونه عنه مما يجهلون معناه من تلك الكلمات ، ولكنهم كانوا يرون هذا الاختلاف فطرياً في العرب فلم يلتفتوا إليه .

فلما تكلموا في تفسير القرآن وغريب الحديث ، وكانوا يلتبسون لذلك مصاديقه من أشعار العرب ، وضح هذا المعنى اللغوي ؛ ولكنهم لم يصطلحوا على تسميته ، إذ كانت السلائق لا تزال متسائدة ، وأكثر ما كان هذا المعنى وضوحاً في زمن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فهو الذي سنّ ذلك للفسرين ، وقال إن الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أزله الله (بلغة العرب) رجعنا إلى ديوانها فالتبسنا معرفة ذلك منه . وقد سأله نافع بن الأزرق وصاحبه نجدة بن عويمر مسائل كثيرة في التفسير ، وجعلوا الشرط عليه أن يأتي لكل كلمة بمصدقها من كلام العرب — وهي أسئلة مشهورة أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس ، وساق السيوطي جميعها (في الإتيقان) إلا بضمنة

عشر سؤالا - : فكان هذا الصنيع من ابن عباس داعياً إلى اعتبار اللغة اعتباراً علياً ؛ إذ نظر إلى لغات العرب من وجه واحد واعتبرها مادة واحدة في الاستشهاد ، وسمى هذه المسألة (لغة العرب) .

ولما وضع أبو الأسود النحو وأطلق عليه لفظاً (العربية) ^(١) - وكان الناس يختلفون إليه يتعلمونه منه وهو يفزع لهم ما كان أصله ، وشاع ذلك . وكان الغرض منه صيانة اللسان من الخطأ ، وتقوية من اللفظ ، وردّ السليقة إلى حدود الفطرة التي خرجت عنها - ظهر ذلك المعنى اللغوي في

(١) في وضع النحو أقوال كثيرة ، والثقات مجمعون على أن أبا الأسود أخذه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، واسكن العلماء جميعاً أغفلوا ذكر التاريخ الذي كان فيه ذلك الوضع ، وقد وقفنا على نص بلغت بنا الحيرة مبلغاً عنده ، وذلك ما أورده ابن قتيبة في كتاب (المعارف) في ترجمة أبي مرجم بن حبيش من التابعين (طبقة أبي الأسود) ، فإنه قال فيه : كان أعرب الناس ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية ، وعاش ١٢٠ سنة ، وعبد الله بن مسعود صحابي جليل توفي سنة ٣٢ عن بضع وستين سنة .

ومقتضى هذه الرواية أن اللحن كان فاشياً لذلك العهد حتى صار الإعراب الجيد يبين أهله ، وأن العربية (النحو) كانت مقررة يومئذ ، أي قبل سنة ٣٢ للهجرة ، ولكن يبقى من الإشكال قول ابن قتيبة إن ابن حبيش كان أعرب الناس ، وذلك في زمن كان فيه علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو الأسود وغيرهم من الصحابة وسائر العرب ، وأن ابن مسعود كان يرجع إليه دولة أبي الأسود نفسه ، وذلك غريب إن لم يكن متكرراً .

والذي عندنا أن في رواية ابن قتيبة تحريفاً ، وأن الذي كان يرجع إلى ابن حبيش هو عبيد الله بن مسعود ، أحد السبعة المدنين الذين أخذ عنهم الفقه . وهو من أجلة التابعين ، كان مشهوراً بكثرة العلم وفنونه ، وتوفي سنة ١٠٢ ، وهو ولد ابن أخي عبد الله بن مسعود الصحابي ، وبذلك ينحل الإشكال ، والله أعلم أما تاريخ وضع النحو فلا سبيل إلى تحقيقه البتة .

شكل اصطلاحى ؛ ولكن لم يتميز من اللغة بالتعريف إلا العويصر النافر منها الذى يعلو عن طبقة الحضريين ومن ضَعُفَتْ مَدَكَتْهُمْ ، فكان هذا وأشباهه كأنه غريب عليهم خارج عما ألفه سوادهم من تصارييف القول ، بعد أن أطبق الناس على اللغة القرشية الفصحى ، ولذلك اصطلاح أهل العربية يومئذ على تسميته (بالغريب) وهو أول معانى الدلالة اللغوية .

وكان أبو الأسود قد روى الشعر وتبع كلام العرب واستقصى فى ذلك وبالع^(١) ، ومع ذا فلم يسم علم هذا الكلام (باللغة) ، ولم يُعرف فى زمنه إلا العربية للنحو ، وإلا الغريب — لمثل ما يسميه المتأخرون بالكلام اللغوى

نقل الجاحظ فى البيان أن غلاماً كان يُقَرَّر فى كلامه ، فأبى أبا الأسود يلتصق ببعض ما عنده ؛ فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟

قال : أخذته الحمى ، فطبخته طبخاً ، وفنخته فنخاً ، وفضخته فضخاً ،

فتركته فرخاً !

قال : فما فعلت امرأته التى كانت تُشاره وتُماره وتضاره ؟

قال : طلقها وتزوجت غيره فرضيت وحظيت وبظيت^(٢) !

(١) قال الجاحظ : أبو الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلها مقدم ومأثور عنه الفضل فى جميعها : كانت معدوداً فى التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والديهة ، والنحويين ، والحاضري الجواب ، والشيعة ، والبخلاء ، والصلح الأشراف ، والبخر الأشراف .
(٢) فى هذا الخبر رواية أخرى يسندونها إلى الأصمعى ، قال فيها الغلام لأبى الأسود عن : بظيت لأنها حرف من العربية لم يبالغك ، على أننا نوثق رواية الجاحظ لأن لفظ (العربية) أطلقه أبو الأسود على النحو وعرف به النحو فى عصره وبعد عصره أيضاً ولكن الرواة لم يكونوا يبالون بالفروق التاريخية بين الألفاظ ، وهذا بعض ما نعانى من إهمالهم ، عفا الله عنهم وأثابهم بما أحسنوا !

فقال أبو الأسود : قد علمنا رَضِيتَ وَحَظَيْتَ ، فما بَطَيْتَ ؟

قال : بَطَيْتَ حرف من (الغريب) لم يبلغك !

فقال أبو الأسود : يا بني ، كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر

السنور خُرَّها ١٠٠٠

وأشهر من عُرِفَ بالغريب يومئذ ، يحيى بن يعمر العدواني ، وهو

آخر أصحاب أبي الأسود كما سنبينه .

ثم لما اتسعت العربية ونشأ اللحن وفسد الكلام وجعل الناس
يبتغونها عوجاً ، وذلك في أواخر القرن الثاني ، وخرج الرواة إلى البادية
ينقلون عن العرب ويتحققون معاني العربية وأبوأها — تهاأت أسباب
المعنى اللغوي ، وصارت اللغة لغتين : العربية ، والمولدة . بل صارت
العربية نفسها كأنها في الاعتبار العلمي لغتان ، بما قام بين البصريين
والكوفيين ، وتتحقق كلتا الطائفتين بمذاهب متميزة ؛ فمن قَمَّ وَجَدَ
الناس السبيل إلى تسمية ما يؤخذ عن العرب (باللغة) ، لأنها صارت
من (العهد الذهني) بعد اشتغال العلماء بها وبعد تَمَيُّزِها عما انتهت إليه
لقتهم المولدة .

فلما وضع الخليل بن أحمد كتاب (العين) الذي رتب فيه كلام العرب

وَضَعَ به علم اللغة ؛ وامت هذه الكلمة على الناس بما صنع .

بيد أن الرواة ، وهم القائمون بفنون اللغة ، لم يكن يُطلق على أحد منهم

لفظ (اللغوي) إلا بعد أن ضعفت الرواية في أواخر القرن الثالث ، وذلك

لأن أحداً منهم لم يتخصص من الرواية بعلم الألفاظ دون سائر فنونها

من الخبر والشعر والعربية ونحوها ، ولم نقف على هذا اللقب (اللغوي) في

كلام أحد من علماء القرون الثلاثة الأولى ، وقد كان يوجد في الرواة من

تغلب عليه النوادر ، وهى أساس علم اللغة : كآبى زيد الانصارى المتوفى سنة ٢١٦ ، وكان أحفظ الناس للغة وأوسعهم فيها رواية وأكثرهم أخذاً عن البادية ، ومع ذا فلم يلقبوه باللغوى ، ووجد فيهم كذلك من انفرد بأولية التصنيف فى بعض الأنواع اللغوية المختصة : كقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ وهو أول من ألف المثلث من الكلام ، وكان يُرمَى بافتعال اللغة أيضاً — كما سيجىء — ولكن لم يلقبه أحد (باللغوى) وعندنا أن هذا اللقب إنما ظهر فى القرن الرابع بعد أن استفاض التصنيف فى اللغة وتميزت العلوم العربية واستجمعت الدرة فصار صاحب اللغة يعرف بها كما ينسب كل ذى علم إلى علمه الغالب عليه ، وخلف ذلك اللقب لقب الراوية ؛ ومن عرفوا به فى القرن الرابع : أبو الطيب اللغوى صاحب كتاب مراتب النحويين ؛ وابن دويد صاحب الجهرة ، والأزهري صاحب التهذيب ؛ والجوهري صاحب الصحاح ، وغيرهم ؛ ثم فشا بعد ذلك وأكثر أصحاب الطبقات من استعماله خطأ ، حتى وصفوا به صدور الرواة ، لأنهم لا يرون فيه أكثر من المعنى العلمى ؛ أما الألفاظ بفروقها فهى ألفاظ الناس جميعاً ، فلا تاريخ لها إلا التاريخ كله ، والله أعلم .

الآخذ عن العرب

كان (علم العرب) فى الجاهلية وصدر الإسلام مما يُعرف به الفساقون وأهل الإخبار ؛ وقد أشرنا إلى ذلك فى بعض ما مر ، فلما رجعوا إلى الشعر والتسوية للشاهد والمثل ، كان ذلك بدء تاريخ الآخذ عن العرب للنقص العلمى الذى نحن فى سبيل الكتابة عنه بيد أن اللسان يومئذ كان لا يزال

أقرب إلى عهده من الفطرة ، فلم يأخذوا عن العرب شيئا يسمونه اللغة ،
إذ كانت هذه التسمية لم تجتمع بعد أسبابها كما عرفت ، فكان علم العرب
مقصورا على النسب والخبر والشعر ، وأكثر من يقوم عليها النسابون
والخطباء وبعض رواة الحديث ؛ فلما اشتهر علم العربية بعد أبي الأسود ،
وكان القائمون به ولده عطاء ، وعنبسة الفيل ، وميمونا الأقرن ، ونصر
ابن عاصم وعبد الرحمن بن هُرْمُز ، ويحيى بن يعمر العدواني ، وهو آخرهم
وأفصحهم ، وأعرهم ؛ توفي سنة ١٢٩ بعد أن بَعَجَ العربية وقلَّ بها تقليقا
— مَسَّت الحاجة في عصر تلك الطبقة إلى تتبع اللغات والسماع من العرب ،
وخاصة بعد أن قامت المناظرات بين أهل الطبقة التي أخذت عن هؤلاء ،
حين ابتدءوا يجرّدون القياس ويعلمون النحو ويعتبرون به كلام العرب ؛
وأول من علَّل النحو فيما يقال ، ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧
وهو أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، وكان هو وعيسى بن عمر الثقفى (رأس
المتقهرين) يطعنان على العرب ، وكان معهما أبو عمرو بن العلاء شيخ
الرواة ، وهو من المشهورين في تحريد القياس ، ولكنه كان أشد
تسلية للعرب ، وقد ناظره ابن أبي إسحاق فغلبه بالهمز ، إلا أن
أبا عمرو طال مدة فـكان أكثر طلبا لكلام العرب ولغاتها وغريبها ،
حتى تميز بذلك ، وهو قد أخذ النحو عن نصر بن عاصم صاحب
أبي الأسود .

فذلك هي العلة في أخذهم عن العرب ، ولم يكونوا يأخذون عنهم قبل
ذلك ، وأنت تعتبر مصداقَ هذا أنك لا تجد رجلا ممن عُتُوا بالسماع من
العرب طالبا لمعرفة كلامها ولغاتها ؛ وانتهت إليهم أسانيد الرواة ، إلا في
أواخر القرن الأول وأوائل الثاني ؛ ومن أشهرهم أبو عمرو الشيباني ، عاش

١٢٠ سنة ، وسمع النبي صلى الله عليه وسلم في صغره ؛ وقتادة بن دعامة
السدوسي ، توفي سنة ١١٧ ؛ والشامي ، سنة ١٠٥ ؛ وابن أبي إسحاق ، وعيسى
ابن عمر ؛ وأبان بن تغلب ، سنة ١٤١ ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ وسائر من
يجدهم من متقدمي الرواة .

ثم لما تفرعت المذاهب واشتد الخلاف بين أهل الطبقة الثالثة التي
أخذت عن أولئك ، وأصاب ذلك ضعف اللغة في الحضر ورقة جواتبها ،
ورأى العلماء أن أكثر اللغة بما لا يطرد فيه القياس ، لتداخل لغات العرب
بعضها في بعض ، وأن أكبر العلم بهذه اللغة هو العلم بنواذرها وغريبها —
صار لا بد من استقصاء ذلك في مناطق العرب ، واستغراقه إلى أطراف
البادي ، وتصفح تلك اللهجات فيمن لا يزال منطقهم خالصاً ولم يلبس
فطرتهم شوبٌ ولا فساد ؛ فكان الراوية يأخذ عن يلقاه من أهل الطبقة
الثانية حتى يستنفد ما عنده ؛ ثم يرحل إلى البادية يستزيد ويتحقق من منطق
العرب ما شك فيه ، ويطلب ما عسى أن ينفرد بروايته ، إلى غير ذلك مما
يتصل بهذا المعنى .

وهذه الطبقة الثالثة هي أشهر طبقات الرواة في الإسلام ، وعنها أخذت
اللغة ، وفي أيامها دُوِّنت ؛ ورأسها الخليل بن أحمد وإن لم يكن في اللغة كأبي
زيد والأصمعي وأبي عبيدة ؛ فإنهم فيها أئمة الأئمة ، وهم الذين أُخِذَ عنهم جُلُّ
ما في أيدي الناس من هذا العلم العربي ، بل كله على ما قيل .

الرحلة إلى البادية

كان أهل المِصْرَيْن (البصرة والكوفة) عرباً كلهم في القرن الأول ،
إلا الموالي منهم ؛ على أن كثيراً من هؤلاء اشتغلوا بالعلوم وبرعوا فيها ؛
أنفةً ، وبقياً على أنفسهم ؛ وكان أولئك العرب من قبائل مختلفة ، وكلهم
باق على فطرته ؛ ثم كان الأعراب من أهل البادية وسكان الفياض يطردون
على المِصْرَيْن والمدينتين (مكة والمدينة) ؛ فلم يكن للرواة في القرن الأول
من حاجة إلى البادية ، لأنهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية في تجريد القياس
وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الأمر لما يضطرب ، والمادة لا تزال
باقية ، وفي الناس فضلٌ بعد ؛ ولهذا نَقَطْعُ جزءاً بأن الرحلة إلى البادية في
طلب اللغة لم تكن في القرن الأول ألبتة ، وإنما كان يُعْنَى الرواةُ
بالسماع من العرب كما أومأنا إليه آنفاً ؛ فلما كانت الطبقة الثالثة من
الرواة — طبقة الخليل وجماعته — وقد اختلفت أسانيد أهل المِصْرَيْن
عن العرب ، واختلفت بذلك مذاهبهم ، وتمسكت منهم العصبية ، وأخذوا
في الإزراء بعضهم على بعض ، وخرج بعضهم من ذلك إلى الوضع
والافتعال وصنعة الشواهد — كما نوضحه بعد — ، ورغب أهلُ التحصيل
منهم في استيعاب الشواذ والنوادر ؛ وأهلُ التحقيق في تمحيص المذاهب
المختلفة ، ورأوا أن أكثر القبائل البادية قد أخذت في مخالطة البلديين
والأعاجم ، ويوشك أن نخبل أسقمتهم ويلين جفاؤهم ويدخل على طباعهم
الفساد ، وأن شيئاً من ذلك قد خلص إلى الأجيال الناشئة في الحضر —
لما اجتمعت لهم كل هذه الأسباب ، ورأوا أن أهل الحديث
يرحلون في طلب الآثار ، ويقطعون ظهور الإبل إلى المرامي البعيدة ،

والى كل شرق وصقع يملون أن فيه من مصادر الحديث أحدا —
أخذوا هم أيضاً في سيلهم ، فرحلوا إلى البادية وهى مصدر اللغة ،
يطلبون جُفَاءَ الأعراب وأهل الطبائع المتنوّعة ، يأخذون عن القبائل
التي بُعِدت عن أطراف الجزيرة وبقيت فى سرّة البادية أو فاضت
حواليها ، فأخذوا عن قيس ، وتميم ، وأسد ، وهؤلاء هم الذين عنهم
أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكّل فى الغريب وفى الإعراب
والنصرىف^(١) ؛ ثم هُذَيْل وبعض كنانة وبعض الطائيين ؛ ولم يؤخذ عن
غيرهم من سائر قبائلهم ، وخاصة الذين كانوا يسكنون أطراف بلادهم
المجاورة لمن حولهم من الأمم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ،
لمجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا من قضاعة وغسان وإياد ، لمجاورتهم
أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ،
فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان^(٢) ، ولا من بكر ، لمجاورتهم للقيط والفرس
ولا من عبد القيس وأزد غمان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس
ولا من أهل اليمن ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة
ولا من ثيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم بحار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من
حاضرة الحجاز ، لأنهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب صادفهم وقد خالطوا
غيرهم من الأمم وفست ألسنتهم بالحضارة ، وهم لا يأخذون عن حَضَرِيّ
قط ، مع أن أولئك كانوا هم الأصل فى الفصاحة العربية ، وهم الذين نزل

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك فى الكلام على (أفصح القبائل) من الباب الأول
وقد كان النحو والنصرىف شيئاً واحداً فى المدارس والتدوين ، ويقال إن أول من
أفرد النصرىف وميزه من النحو بالتصنيف والتبويب ، أبو عثمان المازنى المتوفى
سنة ٢٤٩ على الأكثر . (٢) كذا قالوا .

القرآن بلغتهم ، والأصل فيهم قریش ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرشي ثم بنو سعد بن بكر لأنه استرضع فيهم وأقام عندهم حتى ترعرع^(١) ثم ثقيف وخزاعة وهذيل وكنانة وأسد وضبة ، وهؤلاء كانوا قريباً من مكة ، وكانت لغة أهل مكة والمدينة قد فسدت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بكثرة من خالطهم من رقيق العجم ، وبمن تردد إليهم من تجارهم . وقد مر شرح ذلك في بابيه .

وأقدم من عرفنا من رحلوا إلى البادية : يونس بن حبيب الضبي المتوفى سنة ١٨٣ وقد جاوز المائة فيما قبل ، وخلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، والخليل ابن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ ، وأبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٣ سنة ، وهو أكثر أهل هذه الطبقة أخذاً عن البادية ، وكانت له بذلك ميزة على صاحبيه : الأصمعي ، وأبي عبيدة ، حتى قيل إن الأصمعي جاء يوماً إلى مجلسه فأكبّ على رأسه وجلس ، وقال : هذا عالمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة ؛ ولقد أراد أبو زيد هذا مرة أن يعرف بابا من الصرف ويبتين من منطلق العرب ما هو أولى بالضم وما هو أولى بالكسر من باب فَعَلَ (بفتح العين) الذي قالوا فيه إن كل ما كان ماضيه بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه حرفاً من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف ، كقولهم : تَفَرَّ يَنْفِرُ وَيَنْفَرُ ، وشتم يَشْتِمُ

(١) أسلفنا في الكلام على تاريخ اللحن صفحة ٢٤٦ أن بني مروان كانوا يلزمون أولادهم البادية لتخالص لغتهم وتسلم عريبتهم ؛ وفاتنا أن نذكر هناك أن ذلك كان من شأن أهل مكة ولا يزال إلى اليوم ؛ فإن أشرافها يرسلون أولادهم إلى بعض القبائل فيترعرعون فيها وقد أخذوا لغتها وحفظوا أشعارها وتفرسوا وتعمروا ؛ وهم يتبعون في ذلك سنة أسلافهم من أيام الجاهلية .

وَيُسَمُّ ... الخ ؛ فظاف أبو زيد لذلك في علماً قيس وتيمم مدة طويلة ،
يسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم . قال : فلم أجد لذلك قياساً ،
ولمّا يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على
غير ذلك .

ولما جاءت الطبقة الرابعة التي أخذت عن هؤلاء ، أخذوا عنهم التلقّي
عن العرب في باديتهم ؛ إذ صار ذلك سنة وباباً من أبواب الكفاية عندهم ؛
ومن أقدمهم وأسبقهم إليه : النضر بن سُمَيْل المتوفى سنة ٢٠٤ ، فإنه أخذ
عن الخليل بن أحمد وعن بعض الأعراب الذين أخذت عنهم الطبقة الثالثة ،
وأقام بعد ذلك بالبادية أربعين سنة ؛ ثم الكسائي المتوفى سنة ١٨٩
(على الأكثر) فإنه أخذ عن الخليل ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد
وتهامة ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قتيبة من الخبر في الكتابة عن العرب
سوى ما حفظ !

واستمروا يرحلون إلى البادية إلى أواخر القرن الرابع ، ثم فسدت
سلايق العرب كما فصلناه في بابها ؛ وبذلك انقطعت مادة الرواية عنهم واكتفى
الناس بآثار أسلافهم التي حوتها الكتب ؛ ولمّا كان العلماء بعد ذلك يسألون
بعض الأعراب المتوسمين بشيء من جفاء البادية ممن لم تُنسخ فيهم الفطرة
نسجاً ، وكانوا يسروحون إلى ذلك ولا يأخذون به ، وبقي هذا الأمر إلى
منتصف القرن السادس ؛ ونقلوا عن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ بعض
كلمات مما سألهم فيه ، ولكن لم ينقلوا أن أحداً اعتد هذا وأمثاله من اللغة
وأجراه مجرى الرواية ، ولا يمكن أن يكون ذلك .

فصحاء الأعراب

وقد قلنا في فرق ما بين العربي والأعرابي في موضع ذلك من صدر هذا الكتاب ؛ ورأينا العلماء وأهل اللغة في الإسلام يضربون المثل بفصاحة الأعراب وخلوص لغتهم وما لهم من بارع اللفظ وسريّ المخرج والعارضة الشديدة واللسان السليط ، ثم ما يتحمل عليها من طبع جافٍ مُتَوَقِّعٍ غير بكي ولا منزور ، وفطرة سليمة لا تُتَنَازَعُ إلى غير الصواب ولا يصرفها عنه صارف من سوء العادة أو الضعفة الحضرية ، إلى ما يكون من هذا الضرب .

والبلغاء في الصدر الأول إنما كانوا يتكلفون أن يحكوا الأعراب في مقامات الكلام . يبتغون من وراء ذلك بعض ما يرثونه التقليد والحكاية من تلك الصفات ؛ وكان أفصح الناس إنما يرى منزلته منهم أن يجري على ما سبق إليه من أعراقهم ؛ فهو منهم بطبيعته دون موضع الغاية وعلى حد المقاربة في منزلة بين المنزلتين . ولا نفيض هنا في هذا المعنى وأدله ، فقد أسلفنا منه أشياء وسنأتي على بقية في باب الخطابة ، وإنما نكتفي بهذا الإيماء لأنه سبيل ما نحن فيه .

كان الأعراب يطرمون من البادية على الحضر ، فيلتقاهم الرواة بما اختلفوا فيه ، يعترضون حجته في منطقهم ، ويتلففون أدلته من أفواههم ، ويحصلون عنهم بالتوارد وما إليها ؛ ومنهم طائفة كانوا ينزلون الأمصار العربية ويقيمون بها ، فيأمنسون إلى الرواة ويسكنون إلى مسئلتهم ، ثم ينتهي الأمر بهم إلى أن يصيروا أساتذة القوم في الفُتُيَّا ومَرَجِّعَهُم في الخلاف ، لا يتبرمون بذلك بل يتصدرون له ؛ لأنهم يخشون على ألسنتهم من طول

المكث في الحضر ، فلا ينفكون يذاكرون الرواة ؛ إذ لا يجدون غيرهم من سائر الناس ، وهم الذين يسمونهم فصحاء الأعراب .

ويبتدئ تاريخهم منذ مَسَّت الحاجة إليهم في الطبقة الثانية من الرواة عند تفريع النحو وقياسه كما أشرنا إليه ، ولذا لم نر لأحد من هؤلاء الأعراب اسما مذكورا قبل أبي خيرة وأبي الذَّقِيش ورؤبة ابن العجاج الراجز وأبي المهدي وأبي المنتجع وأضرابهم من أخذت عنهم تلك الطبقة .

ولما كثر تردد الأعراب على الرواة ومذاكرتهم إليهم ، أقبل بعضهم على الطلب والرواية عن العلماء والتلمذة لهم ؛ ولم نقف على أحد فعل ذلك قبل أبي مسّعل الأعرابي الذي قدم من البادية وأخذ النحو عن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ ، وروى شعرا كثيرا في الشواهد عن علي بن المبارك ، ثم صَنَّف في النوادر والغريب ؛ أما قبل ذلك فكان فصحاء الأعراب إنما يُلبسون بالرواة إلماما ، كالذين كانوا يقصدون منهم حلقة يونس بن حبيب بالبصرة ، وكان بعضهم يقف على حلقة أبي زيد الأنصاري يسأله عن أشياء من العربية نظرفا لا حاجة .

ومتى طالت مكثُ الأعرابي في الحضر ضعفت طبيعته ورقّ لسانه ؛ فإذا آفَس منه الرواة ذلك وضعوا له الأقيسة الفاسدة يمتحنونه بها كما مر في موضعه ، وإذا وجدوه قد صار يفهم الكلام على لحن أهل الحضر — فضلا عن أن يحكيه مثلهم — نبذوه ؛ لأن الأصل أن لا يفهم هذا اللحن إلا من زاوله ودار على سمعه حتى ألفه ؛ وقال الجاحظ (توفي سنة ٢٥٥) « إنهم لا يفهمون قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبي عمرو . . . » ثم قال : « ومتى وجد النحويون أعرايا يفهم هذا وأشباهه ، يرجوه ولم

يسمعوا منه ؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تُفْسِدُ اللغة وتَنْقُضُ البيان ؛ لأن تلك اللغة إنما انفادت واستوت وأطردت وتكاملت ، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة ، ولقد الخُطَاء من جميع الأمم ؛ ولقد كان بين يزيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم مات بون بعيد ؛ على أنه قد كان وضع منزله في آخر موضع الفصاحة وأول موضع العُجْمة (تأمل) وكان لا ينفك من رُؤَاة ومذاكيرين .
وقد سُقْنَا مُثَلًا من أسئلة الأعراب في بعض الفصول التي تقدمت ، ونسوق هنا بعضها توفية لفائدة هذا الفصل .

روى المبرد في الكامل ، أن الأصمعي شك في لفظ اسْتَخَذَى (خضع) وأحب أن يستثبت : أي مهموزة أم غير مهموزة ، قال : فقلت لأعرابي : أقول استخذيت أم استخذأت ؟ قال : لا أقولها ؛ فقلت ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذي (لا تخضع) ؛

وقال الأصمعي لأعرابي : أتهمز الفارة ؟ قال : تهمزها المرأة^(١) .

وقال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له المفضل العنبري إني عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعرا ؛ فإن أردته وهبته لك . قال ابن بشير ، أريده إن كان مُقَيِّدا (مشكولا) ، قال : والله ما أدري أكان مقيدا أو مغلولا . . . قال الجاحظ : ولو عَرَفَ التقييد لم يُلتَفِتْ إلى روايته .

ومهما جهدت بالأعرابي أن ينطق بغير لحن قومه وإن كان أفصح منه ،

(١) تروى عنهم من ذلك نوادر كثيرة لا فائدة منها إلا الفكاهة . فلم نفسح لها في هذا الفصل .

فإنه لا يستطيع إلا من ضعف ، لأن تقليده في الصواب كتقليده في الخطأ
واللغة إنما تؤخذ عن السليقة وهي سنة واحدة .

قال الأصمعي : جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء
فقال : يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني عنك تميزه ؟ قال : وما هو ؟ قال :
بلغني أنك تميز : ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ، قال أبو عمرو : نعمت
وأدبج الناس ! ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في
الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ثم قال : قم يا يحيى ، يعنى اليزيدى ، وأنت
يا خلف ، يعنى خلف الأحمر ، فاذهبا إلى أبي المهدي (أعرابي الحجاز)
فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى أبي المنتجع (أعرابي تميم) فللقناه
النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتينا أبا المهدي فإذا هو يصلي ، فلما قضى صلاته التفت
إلينا وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب ،
قال : هايتما ، فقلنا : كيف تقول ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ؟
فقال : تأمراني بالكذب على كبر سني ! فقال له خلف : ليس الشراب
إلا العسل ، قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك
الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ثم
أعادها بالنصب ، فرفعنا ثانية ، فقال : ليس هذا لحن ولا لحن قومي .
قالا : فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم أتينا أبا المنتجع فللقناه النصب وجهدنا به ،
فلم ينصب وأبى إلا الرفع .

وإذا قال الأعرابي شعراً وأخطأ فيه على مصطلح أهل العروض ، وإن
كان قد ذهب في نفسه مذهباً ، فهبات أن يفهم الصواب أو يذكر الوجه
الذي ذهب إليه إلا بالتلطف في سؤاله والحيلة على إلهامه .

قال ابن جني في الخصائص : أنشدنا أبو عبد الله الشجري لنفسه شعرا مرفوعا يقول فيه يصف البعير :

فقامت إليه خَدَّةُ الساقِ أغلقت به منه مسموماً دَوِينَةً حاجِبُهُ
فقلت : يا أبا عبد الله ، أتقول : دويئة حاجبه ، مع قولك : مناسبُهُ ،
وأشانيهِ ؟ فلم يفهم ما أردت ، فقال : كيف أصنع : أليس ههنا تضع
الجرير على القُرْمَةِ على الجُرْفَةِ (١) ؟ وأوماً إلى أنفه ، فقلت : صدقت : غير
أنك قلت أشانيهِ ، وغالبه . فلم يفهم وأعاد اعتذاره الأول ، فلما طال هذا
قلت له : أحسن أن يقول الشاعر :

أَذَنَّتْنا بَيْنَها أَسْماءُ رَبِّ ثاوٍ يَمَلُّ منه الشَّوَاءُ
ومطلتُ الصوتُ (أى مدّ الهمزة) ، ثم يقول مع ذلك :
* مَلَكُ المنذر بن ماء السماء *

فأحس حينئذ وقال : أهذا ... ؟ أين هذا من ذاك ؟ إن هذا طويل
وذاك قصير . فاستروح إلى قِصَرِ الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف
في (أسماء ، والسماء) .

(١) الجرير : الحبل ؛ والقُرْمَةُ : موضع الجلدة التي تقطع من فوق خطم البعير
لتقع على موضع الخطام وليذل ؛ والجُرْفَةُ : أثر الجلدة التي تقطع من جسد البعير دون
أذنه من غير أن تبين . وقد ظن الشجري أن ابن جني ينتقد معنى البيت ويخطئه فيه .

المحاكاة إلى الأعراب

وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم في المناظرة وادعى كل منهم الفلج والظهور بالحجة والدليل ، رجعوا في الحكم إلى منطق الأعراب من يصيرونهم من الفصحاء على أبواب الأمراء أو في المساجد أو في طرق السابلة .

ولم تكن المحاكاة إليهم مقصورة على القياس وما يحتاج إلى المنطق الصحيح في التعيين صحته فحسب ولكنها كانت تكون أيضا في معاني الألفاظ وما يدخله التصحيف ، وخاصة أسماء الأماكن والبقاع وما يجري مجراها من هذه الجوامد التي يعرفها الرواة عن سماع ويعرفها الأعراب عن يقين وعيان .

قال أحمد بن يحيى : لقيني أبو محلم على باب أحمد بن سعيد بن مسلم ومعه أعرابي ، فقال : جئتكم بهذا الأعرابي لتعرفوا منه كذب الأصمعي : أليس كان يقول في قوله :

• زوراء تنفر عن حياض الديلم •

إن الديلم الأعداء ؟ فاسألوا هذا الأعرابي : فسأله فقال : هي حياض بالغور قد أوردتها إلى غير مرة . والأمثلة من هذا كثيرة .

وأشهر ما عرف من محاكاةهم إلى الأعراب ، المسئلة الزنبورية التي اختلف فيها سيديويه البصري والكسائي الكوفي^(١) بحضرة الرشيد ، وقيل

(١) أوردنا في فصل فساد اللغة في البادية ، صفحة ٢٥٢ أن الكسائي أخذ عن أعراب الحلبيات لما قدموا إلى بغداد ، وكانوا غير فصحاء ، غلط في علمه .

وقد نقلوا عن الأصمعي أن هؤلاء الأعراب كانوا ينزلون بقطر بل (قرية من متنزعات بغداد اشتهرت بالخر وأسباب اللهو) ، وأن الكسائي لما ناظر سيديويه =

إنها كانت بين سيويه والفرافرة بحضرة الرشيد ، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكي ؛ وذلك أن سيويه قدم إلى بغداد ، وكان الكسائي يعلم الأمين ، وهو يومئذ رأس الكوفيين ؛ فوفد سيويه على يحيى بن خالد وابنيه جعفر والفضل ، وعرض عليهم ما يذهب إليه من مناظرة الكسائي ؛ فسعوا له في ذلك وأوصلوه إلى الرشيد ، فكان فيما سأله الكسائي : كيف تقول : ظننت أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور ؛ فإذا هو هي ، أو : إياها . . . ؟ فقال سيويه : فإذا هو هي ؛ وأجاز الكسائي القولين : بالرفع والنصب (لأن نصب الخبر المعرفة بعد إذا ، لا يجيزه إلا الكوفيون ، ولم يأت عن العرب في سماع صحيح) .

ثم قال الكسائي : كيف تقول يا بصرى : خرجت فإذا زيد قائم ، أو : قائما ؟

فقال سيويه : أقول : قائم ، ولا يجوز النصب .

فقال الكسائي : أقول : قائم ؛ وقائما .

فقال يحيى (أو الرشيد) قد اختلفتما وأتما رئيسا بديكما ، فمن يحكم بينكما ؟

فقال له الكسائي : هذه العرب يبابك ، قد سمع منهم أهل البلدين :

فيحضرُونَ ويُسألُونَ .

== استشهد بلغتهم عليه . . . فقال أبو محمد اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول

فإن أقرام يقيسونه على لغى أشياخ قطرب

لأن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل ؛

ونقل السيوطي هذا الخبر في (بغية الوعاة) لكنه قال : إن الكسائي أخذ اللغة

عن أعراب الخطمة . . . وجاءت هذه اللفظة في كتاب التصحيف للعسكري : أعراب

الحليات ، والصواب ما ذكرناه .

فجاءوا بالأعراب الذين كانوا بالباب يومئذ ، وهم أبو فقعهس ، وأبو دثار ،
وأبو الجراح ، وأبو ثروان ؛ فوافقوا الكسائي ، ويقال إنهم أرشوا على
ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فنظروا إلى المنزلة ، ويقال
إنهم لم يزيدوا على أن قالوا في الموافقة : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا
بالنصب ، وأن سيدييه قال لبحي : مُرهم أن ينطقوا بذلك فإن أستمتم
لا تَطُوع به ^(١) .

وكان الأمراء الذين يتولون الأمصار البعيدة عن البلدين يستقدمون
إلى جهاتهم أعراباً من الفصحاء ، لتأديب أولادهم ، وليأخذ عنهم علماء
تلك الأمصار ، ثم ليرجعوا إليهم في بعض ما يختلفون فيه . ومن أشهر
أولئك الأمراء ، عبد الله بن طاهر ، فإنه لما ولي خراسان استقدم إليها
جماعة ، ذكروا من أسمائهم : أبا العُمَيْل الأعرابي المتوفى سنة ٢٤٠ ،
وعوسجة . ولما ورد أبو سعيد اللغوى الضرير من بغداد على ابنه طاهر
ابن عبد الله ، تأدب بهؤلاء الأعراب وأخذ عنهم .

ومنذ القرن الخامس فسدت سلائق الأعراب في الحضر والبادية ،
ولم يعد العلماء يركنون إليهم في شيء إلا الاستئناس ببعض ما يسمعون ،
وعزَّ الظفر بالفصح منهم الذي يرجع إلى تجرِّه ويتساند إلى سليقته ، حتى

(١) سئل الأعلام الشتمري نحوي أهل الأندلس عن هذه المسئلة في سنة ٤٧٦ ،
فأجاب بحواب مهيب أورده صاحب نفح الطيب في الجزء الثاني من كتابه ، وعقده
هناك فصلاً برأسه .

وأورد صاحب الاغانى في ترجمة أبي محمد الزيدى (في الجزء الثامن عشر) مناظرة
كانت بين الزيدى والكسائي بحضرة المهدي ، ظفر فيها الزيدى بشهادة أعرابي أيضاً
ولذلك أمثلة أخرى أضربنا عن ذكرها اكتفاء بما مر .

صار لقب الأعرابي مما يحرص عليه بعض الفصحاء من أهل العلم ، بدعونه تمييزاً به وإحياءاً للسنّة العربية ، كآبي محمد الأعرابي النسابة اللغوي المعروف بالأسود (وهو الذي كان يسند إلى أبي النداء كما مر) ، فإنه تلقب بالأعرابي ، وكان يتعاطى تسويد لونه بالقطران ويقعد في الشمس ليتحقق تلقبيه بذلك !

وهذا الرجل هر آخر تاريخ الأعراب الفصحاء ، لا يُعرف معه أعرابي ، ولا يُعرف بعده من ادعى الاعرابية اللغوية ^(١) .

بعض فصحاء الاعراب

وقد عقد ابن مريم في كتابه (الفهرست) فصلاً لأسماء أولئك الفصحاء الذين أخذ عنهم الرواة ودارت أسماؤهم في كتب القوم وفي خطوط العلماء ولا يذهبن عنك أن جميع الأعراب إنما كانوا في الفراق ، وكان قليل منهم في الحجاز ، لأن الرواية كانت قائمة بأهل هذين الصقعين ، وهم لا يقيمون لعلماء الشام وزنا ، ولا يؤثّقون روايتهم إن لم تكن من ناحيتهم ، ولهذا قلّ أن تجد لعلماء ذلك الشرق أعراباً معروفين يختصون بالأخذ عنهم . بيد أن الجاحظ في بعض رسائله قد ذكر اسم عكيم بن عكيم الحبشي ، وقال فيه : وكان أفصح من العجاج ، وكان علماء أهل الشام يأخذون عنه كما أخذ علماء أهل العراق عن المنتجع بن نهان ، وكان المنتجع سندياً وقع إلى البادية وهو صبي فخرج أفصح من روبة اه ، ولم نقف على اسم أعرابي انفرد أهل

(١) أما قبل ذلك فلم نقف على من ادعى الاعرابية وبالغ في انتحالها غير أبي خالد النهري (وهو معاصر لأبي عبيدة والاصمعي) ، وكان يتبادى ويتقهر ا قال العسكري وأبو خالد : هذا هو الذي خرج إلى البادية فأقام أياماً يسيرة ثم رجع إلى البصرة فأنكر الميازيب فقال : ما هذه الخراطيم التي لانرقفها في بلادنا . . . ١٠٠

الشام بالأخذ عنه وحاكوا به أهل العراق ، غير عكيم هذا . والمنتجع ابن نيهان كان في القرن الثاني .

وهذه أسماء المشهورين من أولئك الفصحاه ، عن ابن النديم وغيره :
 الخثعمي ، وكان راوية أهل الكوفة ؛ وأبو خيرة العدوي ؛ وأبو الدقيش ،
 وكان من أفصح العرب ؛ وأبو مهدية الأعرابي ؛ وأبو المنتجع ؛ وأبو البيداء
 الرياحي ، وراويته أبو عدنان ، وكان أبو البيداء حين نزل البصرة يعلم
 الصبيان بأجرة ؛ وأبو طفيلة ؛ وأبو حياة بن لقيط ؛ والفقعسي محمد بن
 عبد الملك راوية بني أسد وصاحب مفاخرها وأخبارها ، أدرك المنصور ،
 وعنه أخذ العلماء مآثر بني أسد ؛ وعبد الله بن عمرو أبي صبح ، معاصر
 للفقعسي ؛ وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي اللغوي صاحب النوادر ،
 وكان يعلم في البادية ويورق في الحضر^(١) ؛ وأبو الجاموس ثور بن يزيد ،
 وكان من أفصح الناس لساناً ، وهو الذي أخذ عنه ابن المقفع الفصاحة
 وجرى في طريقته من البيان ؛ وأبو سوار الغنوي ؛ وأبو زياد الكلابي ،
 قدم بغداد أيام المهدي فأقام بها أربعين سنة ؛ وأبو عرار العجلي ؛
 وأبو ثوبة الأسدي ؛ وأبو ضمضم الكلابي ؛ وعمر بن عامر البهلي ، وقد
 أخذ عنه الأصمعي ؛ وأبو شبل العقيلي ، وقد على الرشيد واتصل بالبرامكة ؛

(١) الفرض من التعليم في البادية ، لإقراء الأعراب بما يقيم لهم صلاتهم ويعرفهم
 الضروري من أمر دينهم ؛ احتساباً لا لاجر ، ومن أقدم من وقفنا على أسمائهم من
 معلمي البادية ؛ الحصين بن عبدة بن نعيم العدوي ، كان في منتصف القرن الأول ،
 وكان يعلم أعراب بني عدى ، وصناعة الوراق أو التوريق هي معاناة الانتساخ
 والتصحيح والضبط ، وكان الوراقون من العلماء والأدباء ، ولذا كانت الكتب القديمة
 آية في الصحة والضبط ، كما قال ذلك ابن خلدون .

وأبو ثروان العُكلى ، وكان يعلم في البادية ؛ وأبو فقهمس ؛ وأبو دثار ؛
وأبو الجراح ؛ وهؤلاء الأربعة هم الذين حكموا بين سيويه والكسائي كما
مر - وأبو المُمِثِل ؛ وعوسجة ؛ وأبو مُسهر الأعرابي ؛ وأبو المضَرَحِي ؛
والخرمازي ؛ وأبو الهيثم ؛ وأبو المحبِّب الربيعي ؛ وأبو صاعد الكلابي ؛
وأبو أدهم الكلابي ؛ وأبو الصقر الكلابي ؛ وأبو الصعق العدوي ؛ والمفضل
العنبري ؛ ويزيد بن كثوة ؛ وناهض بن ثومة الكلابي ، وكان شاعراً بدوياً
جافياً كأنه من الوحش ، وكان يقدم البصرة في منتصف القرن الثالث
فيكتبون شعره ويأخذون عنه ؛ وأبو السمع الطائي ، وهو ممن أحضر في
أيام المعتز ليؤخذ عنه .

ومن أشهر الأعرابيات اللواتي أخذ الرواة عنهن وهن قليلات : غنية
أم الهيثم الكلابية ، وكانت راوية أهل الكوفة ؛ وقريبة أم البهلول ؛ وغنية
أم الحمّارس .

وفيما قدمناه بلاغ ، وبعضُ مادون الاستقصاء في هذا الباب كفاية
الباب كله .

الوضع والصناعة

في الرواية

المراد بالموضوع والمصنوع : ما كان كذبا مُصنَّعاً أو صيدفاً مَشُوباً
ببعض التلبيس ، والصدق والكذب من أخلاق الناس ، تبعث على كليهما
البواعث ، وهذا في رأى أهله متى صادف موضعه وتعلق بأسبابه ، كذاك
في رأى أهله متى أصاب حقه وقر في نصابه ؛ وإن كان الصادق يرى أنه قد
استبرأ لدينه وأمانته ، والكاذب يرى أنه قد حمل على ذمته ما لا حيلة له
في التفصيص منه وأنه قد تابع هواه وأضله الله على علم . وإنما يدور هذا
الامر بين العلماء وأهل الرواية على الاستهتار بالغريب ، والولوع كل
الولوع بالطرف والنواتر ؛ وعليهما يكون إقبال العامة ، وبهما تكون
كثرة الاتباع ؛ وما زال هوى الناس في كل جيل معقوداً بأطراف الطرائف ،
وإن فسد بها العلم واهتمت الكتب الصحيحة ، ومن كان ذلك شأنه لا يقف
على فرق ما بين التصحيح والتصحيح ، والتوكيد والتوليد ؛ فهو يُدخل
الغث في السمين ، والممكن في الممتنع ، ويتعلق بأدنى سبب إلى ما يشبهه
حقاً ثم يدفع عنه كل الدفع ، كما يدفع أهل الحق عن الحق ، ومن ثم لا تنبأ
له الدلالة التي تقوم بأمره ، ولا الشهادة التي تقطع فيه ، إلا بعد أن
يضرب حق ذلك بباطله ، ويُموه بصفات حاله أمر عاطله ؛ وبين ذلك
إلى أن يبلغ مبلغه ما يكون قد توزك عليه وتكلف له وذهب فيه مذاهب
البواطيل كلها ؛ ومن شؤم الكذب أنه لا يستغنى منه شيء بنفسه إلا
افتضح ؛ ولذا تحتاج الكذبة الواحدة في إثباتها إلى كذب كثير .

وَضَرَبَ آخِرُ مِنَ الرِّوَاةِ يَرْجِعُ أَمْرَهُمْ فِي الْوَضْعِ إِلَى التَّلْبِيسِ عَلَى النَّاسِ ؛
تَعْتَنَّا وَتَكْلِفْنَا لِلْأَثَرَةِ ؛ أَوْ مَكَابِرَةٍ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِنْهَاضِ الدَّلِيلِ ؛ فَهَؤُلَاءِ
يَتَقَدَّرُونَ مِنَ الْكُذْبِ اسْتِغْنَاءً بِأَنْفُسِهِمْ وَصَوْنًا لِأَقْدَارِهِمْ ، وَلَكِنَّهُمْ يَكْتَدُونَ
أَنْفُسَهُمْ لِلْمَنَافَسَةِ ، وَيَسْتَكْرَهُونَهَا عَلَى الظُّهُورِ وَالْغَلْبَةِ ، وَتِلْكَ سَوْرَةٌ تَذْهَبُ
بِالتَّحَفُّظِ ، وَتَصْدَقُ عَنِ التَّوَقُّيِّ ، وَهِيَ بَاتٌ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهَا مَقْدَارًا عَدْلًا
مَعَ تِلْكَ الرَّغْبَةِ الْجَارَةِ . وَمِنْ هَذَا بَيَّنَّا الْكَسَائِيَّ وَهُوَ مَا هُوَ فِي عِلْمَاءِ هَذِهِ
الْأَمَةِ ، حَتَّى قَالَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَجَبَّرَ فِي النَّحْوِ فَهُوَ عِبَالٌ عَلَى
الْكَسَائِيَّ . قَالَ الْفَرَاءُ : دَخَلْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا وَكَانَ يَبْكِي ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا يَبْكِيكَ ؟
قَالَ : هَذَا الْمَلِكُ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ يُوْجِّهُ إِلَيَّ لِيَحْضُرَنِي فَيَسْأَلُنِي عَنِ الشَّيْءِ ، فَإِنْ
أَبْطَأْتُ فِي الْجَوَابِ لِحَقْنِي مِنْهُ عَتَبٌ ، وَإِنْ بَادَرْتُ لَمْ آمَنْ مِنَ الزَّلَلِ ؛ قَالَ
الْفَرَاءُ : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ ، مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَيْكَ ؟ قُلْ مَا شِئْتُ فَأَنْتَ
الْكَسَائِيُّ . . . ؟ فَأَخَذَ لِسَانَهُ وَقَالَ : قَطَعَهُ اللَّهُ إِذْنُ إِذَا قُلْتُ مَا لَا أَعْلَمُ !

وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّ آفَةَ الرِّوَايَةِ رَقَّةُ الْأَمَانَةِ ؛ وَلِلْعَلْمِ طُغْيَانٌ لَا يَقُومُ لَهُ شَيْءٌ
إِذَا كَانَ سَبَبُ ذَلِكَ فِي طَبْعِ النَّفْسِ وَمَذْهَبِهَا ؛ وَلِذَا جَعَلُوا أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ كَأَهْلَ
الْحَدِيثِ ، فَفَقَدُوا مِنْهُمْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَأَهْلَ السَّنَةِ ؛ وَسَيَمُرُّ بِكَ تَفْصِيلُ
هَذَا الْمَعْنَى .

وَقَدْ تَنَاوَلَ الْوَضْعَ مَأْثُورُ اللَّغَةِ وَالشَّعْرُ وَالْخَبَرُ ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ فِي ثَلَاثَتِهَا ،
وَنَجْعَلُ لِكُلِّ فَصْلٍ مِنَ الْقَوْلِ بِحَسْبِهِ .

أفعال اللغة

قال الخليل بن أحمد : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، لإرادة اللبس والتعنت .

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة ، وإن وضع من ذلك شيء لم يحز على العلماء ، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الراوية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله ، فإن قوماً يفتعلون من ذلك أشياء : كعَيْدَشُون اسم دَوِيَّة ، وصيدخون للصلافة والبدء للصنم الذي لا يعبد ، والبتش ، وضهد ، وغشج ، وأمأله^(١) يضمونها رغبة في الذكر بها ، وأن يكون عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم ، والانفراد في اصطلاح الناس منبهة .

ومن هذه الأشياء ما يُقره الرواة إذا لم يجدوه مخالفاً لأبوية العرب ولم يعلموا على حامله سوءاً ولا كان ممن يتدينون بالكذب ، كبعض فرق الروافض فإن منهم من يضع الشعر ويضمّنه شيئاً من الغريب ، ليقم به حجة واهية ، أو رأياً متداعياً ، كما ستعرفه .

وقد أفرد ابن جنى باباً في الخصائص لكلمات من الغريب لا يُعلم أحد أتى بها إلا ابن أحرر الباهلي ، وثقات الرواة كانوا يتثبتون في مثل هذا

(١) وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامي (وهو غير الغريب المولد الذي مر الكلام عليه في الباب الأول) كأسماء الملائكة والشياطين والسموات والأرضين ونحوها ، مما لا يعرف في كتاب ولا سنة صحيحة ، ومن بعض أسماء السموات : أزقلون ، وقيدوم ، وديعا ، ودقنا ، وكقولهم . إن أول من آمن من الجن ، هامة بن الهام بن لافيس بن إلبيس ؛ وأمثال لذلك كثيرة .

فينفرد الواحد بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدا من كلام العرب ،
وهم لا يروونه مع ذلك على أنه من قول العرب التي اجتمعت عليه ، فإن
هذا الضرب من الكلام المجمع عليه لا يكون إلا في المألوف ، وفي التي
يُسمع من الفصحاء خاصة ، وعلى ذلك قول أبي زيد : « لست أقول :
قالت العرب ، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبنى كلاب ،
وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية »^(١) ، وإلا لم أقل : قالت
العرب !

ولا يحىء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد
أن يستبد بشروط الرواية فيلبس على الناس أمرهم ، وهو يرمى بذلك إلى
التزويد في علمه والتكثير بالباطل والتنبُّل عند الناس ، وتراه إذا أورد الكلمة
المفتعلة جعلها من سماعه وزينها بوجوه من الرواية ، آمناً أن ترد عليه أو
يدعى فيها مدح : لأن البيّنة عليها منه ، والحكم فيها إليه ، إذ كان له سلف
صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر ، وقيل ذلك منهم وألحق
بمادة اللغة ، ولهذا وأشباهه من العلل كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت

ولم يُعرف أحد من الرواة كان يضع اللغة في القرن الأول ، ولا في
القرن الثاني ، إلا ما يكون من الكلمات التي يكذب فيها الأعراب^(٢) ، أو
توضع لإرادة اللبس والتعنت ، وإلا ما يكون من خطأ بعضهم ومكابرته في

(١) يعنى عجز هوازن : وأهل العالية : أهل المدينة ، ولغتهم ليست بتلك عند
أبي زيد .

(٢) عما يروونه : أن رؤية قال ليونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ وكان يسأله
عن بعض الغريب : وحاتم تسأل عن هذه الخزعبلات وأزخرفها لك ؟ أما ترى
الشيب قد بلغ في حيثك ؟

الاحتجاج له ، كما سيأتى مع نظائره فى الكلام على وضع الشعر .

وأول من رُمي باقتعال اللغة وأنه يعتمد الصنعة فيها ، محمد بن المسكين المعروف بقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ . وكان يرى رأى المعتزلة النظامية ، فأخذ عن النظام مذهبَه ؛ ولذا طرحوا لغته ولم يوثقوه فى الرواية ؛ قال يعقوب بن السكيت : كُذِّبَ عنه قَمَطَرًا (أى ملء صندوق) ، ثم تبين أن يكذب فى اللغة فلم أذكر عنه شيئاً .

واتهموا بالصنعة وتوليد الألفاظ ، ابن دريد صاحب الجهرة المتوفى سنة ٣٢١ ، لأنه كان مدمناً للخمر لا يكاد يفتر عن ذلك ؟ قال الأزهري اللغوي وقد سألت عنه إبراهيم بن عرفة (يعنى نبطويه) فلم يعأ به ولم يوثقه فى روايته ^(١) .

وكذلك اتهموا أبا عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥ وكان واسع الحفظ جداً ، حتى قيل إنه أملئ من حفظه ثلاثين ألف ورقة فى اللغة وتلك لعمر الله مظنة وكان بعض أهل الأدب يطننون عليه ويضربون به الأمثال لوضعه وتلبسه ؛ فيقولون : لو طار طائر فى الجو قال : حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابي ، ويذكر فى معنى ذلك شيئاً ؛ ولكن أبا بكر بن الخطيب (١) دفع بعض العلماء ذلك عن ابن دريد بما كان بينه وبين نبطويه من المنافسة حتى قال ابن دريد يهجو من أبيات :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه

يريد (النقط) ولفظ (وبه) وكان الصياح على الموقى بهذين اللفظين (واى وى) وأول من صاح بذلك فى الإسلام ، أم عبد المجيد الثقفي صاحب ابن مناذر الشاعر أيام الرشيد العباسي حين مات عبد المجيد ، وكان من أجمل الفتيان جمالا . وذلك فى خبر ليس هذا موضعه .

والمحدثون يرون أن كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقصد فى العدالة ، وقد جاراهم أهل الأدب حتى قالوا : « إن المعاصرة حجاب » .

جعل مَرَدَّ التهمة إلى سعة حفظه ، ثم أثبت هذا الحفظ فبنى التهمة وقال :
رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدقونه ، وكان يُسأل عن الشيء الذي
يقدر السائل أنه وضعه فيجيب عنه ، ثم يسأل عنه بعد سنة فيجيب بذلك الجواب
ويُروى أن جماعة من أهل بغداد اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا
كذبه ، فقال بعضهم : أنا أتحفُّ له القنطرةُ وأسأله عنها فإنه يجيب بشيء
آخر ؛ فلما صرنا بين يديه قال له : أيها الشيخ ، ما القنطرة عند العرب ؟
فذكر شيئاً قد أنسيته ، فتضاحكنا وأتممنا المجلس ؛ فلما كان بعد شهر
ذكرنا الحديث فوضعنا رجلاً غير ذلك فسأله فقال : ما القنطرة ؟ قال :
اليس قد سألت عن هذه المسألة منذ كذا وكذا فقلتُ هي كذا ؟ فما دَرَبْنَا
من أي الأضمين نعجب من ذكائه : إن كان علماً فهو اتساعُ طريف ، وإن
كان كذباً في الحال فَحَفِظَته فلما سئل عنه ذكر الوقت والمسألة فأجاب بذلك
الجواب - فهو أطرف .

وكان معز الدولة قد قلد شرطة بغداد غلاماً تركياً مملوكاً يعرف بخواجا ،
فبلغ أبا عمرو هذا وكان يملئ كتاب (الباقوتة) ، فلما جازاه قال : اكتبوا (ياقوتة
خراجا) الخواج في أصل اللغة الجرع ؛ ثم فرع على هذا باباً باباً وأملأه ؛
فاستعظم الناس كذبه وتبعوه . وله مثل ذلك أشياء أضربنا عنها ؛ فإن بين العلم
المستطيل والحفظ المتسع موضعاً لبسط اللسان إذا أراد قائل أن يقول .

وأشهر من عُرِفَ بانفعال اللغة في الإسلام قاطية ؛ أبو العلاء صاعد بن
الحسن اللزوي البغدادي الذي ورد الأندلس في حدود سنة ٣٨٠ على المنصور
ابن أبي عامر ؛ وكان يأخذ في طريق أبي عمرو الموما إليه ؛ لانه نشأ والالسة
لا تزال تحكى عنه ؛ ولذا نظروه في الأندلس في سرعة الجواب وقوة الاستحضار
بأبي عمرو هذا في العراق ؛ وادعى في الأندلس علم الغريب ؛ وتنفق به عند

المنصور بن أبي عامر ، وعرض ما شاء من دعواه في الرواية والسماح من أئمة الرواة بالعراق ؛ لضعف ذلك في الأندلسيين .

قالوا : ودخل مرة على المنصور وفي يده كتاب ورد عليه من عامل له في بعض البلاد اسمه مبدمان بن يزيد يذكر فيه (القلب والتزييل) وهي أسماء عندهم لمعانة الأرض قبل الزرع ؛ فقال له المنصور : أبا العلاء ! قال : لبيك مولانا ! قال : هل رأيت فيما وقع إليك من الكتب كتاب (القوالب والزوالب) لمبدمان بن يزيد ؟ قال : إى والله يا مولانا ، رأيته ببغداد في نسخة لأبي بكر بن دريد بخط كأكرع النمل ، في جوانبها علامات الوضاع ؛ هكذا هكذا ! فقال له : دأما تستحي أبا العلاء ؟ هذا كتابٌ عاملي ببلد كذا الخ ، وإنما صنعتُ لك هذه الترجمة مولدة من هذه الألفاظ التي في هذا الكتاب ونسبته إلى عاملي لاخبرك ! ، فجعل يحلف له أنه ما كذب وأنه أمر وافق . وله من هذا كثير .

وقال ابن بسام : إن المنصور أراه كتاب النوادر لأبي علي الفاي ، فقال : إن أراد المنصور أمليت على كتاب دولته كتاباً أرفع منه وأجل ، لا أورد فيه خبراً مما أورده أبو علي ، فأذن له المنصور في ذلك وجلس بجامع مدينة الزاهرة على كتابه المترجم (بالفصوص) فلما أكمله تتبعه أدباء الوقت فلم تمر فيه كلمة صحيحة عندهم ولا خبر ثبت لديهم ؛ وسألوا المنصور في تجليدهم كتاب الياض نزال جذتها حتى تؤم القدم ، ففعل ذلك وترجم عليه : كتاب النكت ، تأليف أبي الفوت الصنعاني ، فقرأى عليه صاعد حين رآه وجعل يقبله وقال : إى والله ، قرأته بالبلد الفلاني على الشيخ أبي فلان ؛ فأخذه المنصور من يده خوفاً أن يفتحه وقال له : إن كنت قد قرأته كما تزعم فعلامٌ يحتوي ؟ فقال : وأبيك لقد عهدت عهدي به ولا أحفظ الآن منه

شيئاً ؛ ولكنه يحتوى على لغة منشورة لا يشوبها شعرٌ ولا خبر ؛ فقال المنصور : أبعد الله مثلك ؛ فما رأيت أكذب منك ؛ وأمر بإخراجه وأن يُقَدَفَ كتابُ الفصوص في النهر ^(١) .

وكان أبو صاعد هذا قوى البديهة في الشعر ، يضع لسانه منه حيث يريد ، وهو صاحب البيت المشهور (بيت الخنفشار) الذي جرى في المتأخرين مثلاً مضروباً في الكذب والوضع لما لا أصل له ، وذلك أن المنصور قال له يوماً : ما الخنفشار ^(٢) ؟ فقال : حشيشة يُعَقَدُ بها اللين بيادية الأعراب ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

لقد عَقَدْتُ محبتُها بقلبي كما عَقَدَ الحليب الخنفشارُ

وتوفي صاعد سنة ٤١٧ هـ .

وإنما كان كل ذلك قبل أن تُجمع مفردات اللغة وتؤلفَ فيها الأمهاتُ والأصول وتُشيع في أيدي الناس : كالصحيح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ؛ ولم يوضع قبله كتاب أكبر ولا أصح منه ؛ وذلك في أواخر القرن الرابع في المشرق ؛ لأن الرجوع في اللغة كان إلى الرجال ، وفيهم من علمت ؛ أما بعد ذلك فلم يؤثر الافعالُ شيئاً في اللغة ، لسقوط الرواية فيها إلا من الكتب ، كما أومأنا إليه في محله ؛ وبهذا بطلت الصنعة وبطل تاريخها اللغوي .

(١) قال ابن بسام : ما أظن أحداً يجترئ على مثل هذا ، وإنما صاعد اشترط أن لا يأتي في (الفصوص) إلا بالغريب غير المشهور ، وأعانهم على نفسه بما كان يتفق به من الكذب .

(٢) جاءت هذه الكلمة فيما بين أيدينا من الكتب بالباء ، ولكن المتأخرين ينطقونها بالقاء .

وضع الشعر

والشعر هو عمود الرواية : عليه مدارها وبه اعتبارها : وقد كانت منزلته من العرب ما هي ، إذ كان يتعلق بأنسابهم وأحسابهم وتاريخهم وما يجري مع ذلك ، حتى كأنه الحياة المعنوية لأولئك القوم المعنويين ، فلم يكن عَجَباً أن يدور فيهم مع الشمس والرياح ، وأن تسخر له ألسنتهم فيصرفوا إلى قوله وروايته ، حتى بلغ منهم مبلغه الذي نصفه لك في بابه إن شاء الله .

وقد كان عند قدماء اليونان لبعض الأسباب المعنوية التي تشابهوا فيها هم والعربُ رِواةً يتفرغون لنقل الشعر ويقومون في الناس على إنشاده ويروون قطعاً من التواريخ ، وهم يسمونهم (Rhapsodist) ومن أشهرهم في القديم رِواة الإلياذة لهوميروس : على أن الفرق بين العرب واليونان في ذلك كالفرق بين أمة كلها شعراء بالفطرة ، وأمة تميز الفطرة منها بعض شعراء .

ولم يكن من سبب في جاهلية العرب يبعثهم على وضع الشعر ونخلته غير قائله وإرساله في الرواية على هذا الوجه : لأن شعراءهم متوافرون ، ولأنهم لا يطلبون بالشعر إلا المحامد والمعاير ، وقصارى ما يكون من ذلك أن يتزيد شاعرهم في المعنى ويكذب فيه إذا هو حاول غرضاً أو أراغ معنى مما تلك سبيله ، وعلى أن ذلك لا يكون إلا في الأخبار التي تلحق بالتاريخ ، لأن الشاعر موضع الثقة) وهو مصدر رواية في العرب ، فإن أرسل القول أرسل معه التاريخ فيجريان معا ؛ وذلك كالذي أدعاه الأعشى في مناصرة

علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل ، فإنهما تنافرا إلى هرم بن قطبة في خبر مشهور ، فاحتال لهما حتى رضا بحكمه جميعا ؛ إذ كره أن يفضل أحدهما على الآخر وهما ابنا عم فيوقع بذلك عداوة بين الحيتين ، فوصفهما بأنهما في المنزلة كركبتى البعير الأردم : تقعان إلى الأرض معا . ولكن الأعشى ادعى أنهما حكما هرما ، وأنه حكم لعامر على علقمة ، وقال في ذلك بعض قصائده وأشاعها في العرب ، فلبس على الناس ؛ وإنما جاء هذا الإفك لأنه كان ممن ثار مع عامر ، وكان قبل ذلك حين رجع من عند قيس بن معديكرب بما أعطاه ، طلب الجوار والخفرة عن علقمة فلم يكن عنده ما طلب ، وأجاره وخفّره عامر حتى أداه وماله إلى أهله . وهذا التزيّد هو الذى يسميه الرواة أكاذيب الشعراء . أما أن يكون في عرب الجاهلية من يصنع الشعر ويحلّه غيره على نحو ما كان في الإسلام ، فذلك ما لا نعلمه ولا نظنه كان ألبتة ^(١) .

ولما جاء الإسلام واندفع به العرب إلى الفتوح ، اشتغلوا عن الشعر بالجهاد والغزو حينئذ من الزمن ؛ فلما راجعوا روايته بعد ذلك وقد أخذ منهم السيف والخيف وذهب كثير من الشعر وتاريخ الوقائع بذهاب روايته — صنعت القبائل الأشعار ونسبتها إلى غير أهلها ، تنكّرت بها وتعتاض بها فقدته ؛ وكان في العرب قوم آخرون قلّت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا

(١) إنما كان منهم عكس هذا ، وهو انتحال الرجل شعر غيره أو الاجتلاب منه أو نحو ذلك مما يأتي تفصيله في الكلام على سرقة الشعر . قال الراجز :
يا أيها الزاعم أنى أجتلب وأننى غير عضاهى أنتجب
كذبت ؛ إن شر ما قبل الكذب !

والعضاء : شجر ، والانتخاب : نزع نجبه (بفتح الجيم) وهو لجأؤه أو قشر قروقه .

بذوى الكثرة من ذلك ، وإنما العزة للكثير ؛ فقالوا على ألسن شعرائهم
ما لم يقولوه وأخذهم عنهم الرواة .

وأول القبائل التي وضعت الشعر في الإسلام ، قريش ، وكانت أقلّ
العرب شعراً وشعراء — لأسباب نذكرها في الكلام على الشعر — فإنها
لما تعاضت واستتب وكذب بعضها على بعض أول العهد بالإسلام حين
كان منها المسلمون ومنها القاسطون ومنها دون ذلك ، وضعوا على حسان
ابن ثابت أشعاراً كثيرة لا تليق به ولا تجوز عليه ، وما زى العرب
إلا أخذت أخذها في ذلك من بعد .

ولما كانت الرواية العلوية في القرن الثاني وشعر الرواة في طلب الشعر
للشاهد والمثل ، استفاض الوضع في العرب وتفرغ قوم لذلك : كحميد بن
عبد الملك الفقعسي راوية بنى أسد الذي وضع للرواة أشعاراً كثيرة أدخلها
في روايته عن قومه . وإن أشد ما كان يعضل بالرواة يومئذ أن يقول
الرجل من ولد الشعراء في العرب عن لسان أبيه نكثيراً لشعره ، فإن هذا
كان مما يشكل عليهم لأنهم لا يميزون أكثر الشعراء إلا بالنسبة ، وهي
محمل الصدق والكذب ، أما الصنعة الشعرية فقلبا تختلف في أشعار العرب
اختلافاً يظهر لأولئك الرواة إلا في القليل من صنعة الفحول المتقدمين .
وكان القوم إذا تعلقوا برجل من ولد الشعراء وألحوا عليه في السماع
ورغبوا في شعر أبيه دونه ، فكثيراً ما يفعل بهم مثل ذلك ، ومن هؤلاء
دارد بن متهم بن نويرة الشاعر ، قال أبو عبيدة إنه قدم البصرة في بعض
ما يقدم له البدوي من الجلب والميرة ، قال : فأتيته أنا وابن نوح ، فسألناه
عن شعر أبيه متهم ، وقمنا له بحاجته ؛ فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في
الأشعار ويصنعها لنا ، وإذا كلام دون كلام متهم ، وإذا هو يحتدى على

كلامه فيذكر المواضع التي ذكرها متعم ، والوقائع التي شهد بها ، فلما توالى ذلك علينا أنه يقتضيه .

شعر الشواهد

وهو النوع الذي يدخل فيه أكثر الموضوع ، لحاجة العلماء إلى الشواهد في تفسير الغريب ومسائل النحو ؛ وقد اشترط ذلك علماء المصريين (البصرة والكوفة) بعد أن قامت المناظرات بينهم في فروع النحو ومسائله ، وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين ، ثم اختلفوا في الإسلاميين بجرير والفرزدق ، وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم وكان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله ابن شبرمة — يلحون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، ويعتدونهم من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، قال الأصمعي : جلست إلى أبي عمرو عشر حجج ما سمعته يحتاج بيت إسلامي . وأبو عمرو هذا كان يقول في شعر تلك الطبقة : لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته . . . وللعلماء كلام كثير في الطبقات التي يجوز الاستشهاد بأشعارها من أهل الحضر ، ولكن الثقات منهم مجمعون على أن ذلك لا يتجاوز نفرا من طبقة المحدثين عن ينسبون في العرب ، ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال : نَحْمُ الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج . وتوفي ابن هرمة بعد الحسين ومائة ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية (١) .

أما ما يذهب إليه بعضهم من أن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد ،

(١) في رواية ابن قتيبة عن الأصمعي أنه قال : ساقه الشعراء ابن ميادة ، وابن هرمة ، ورؤبة ، وحكم الحضري .

فالخبر في ذلك أن سيبويه عاب أحرفاً على بشار ونسبه فيها إلى الغلط :
كالوَجَلَى من الوجَل وجمع نون (أى الحوت) على نينان ؛ فهجاء بشار ، قال
أبو حاتم : فتوقاه سيبويه بعد ذلك ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه
ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفاً لشره ! (وتوفي بشار
سنة ١٦٨ وقد تَيَفَّ على القسعين) .

وشعر الشواهد في اصطلاح الرواة على ضربين : شواهد القرآن ،
وشواهد النحو ؛ أما الأولى فكثيرة ، وقد تقدم مارووه من حفظ ابن
الأنباري فيها ، ولا يبالى الرواة في هذه الشواهد إلا باللفظ ، فيستشهدون
بكثير من كلام سفهاء العرب وأجلافهم ، ولا يأنفون أن يُعَدُّوا من ذلك
أشعارهم التي فيها ذكر الحنَى والفُحش ؛ لأنهم يريدون منها الالفاظ وهي
حروف طاهرة ؛ وقد روى أبو حاتم عن الجرمي أنه أتاه أبو عبيد مَعَمَر
ابن المنثري الراوية بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن الكريم ، قال
الجرمي فقلت له : عن أخذتَ هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف
تفسير الفقهاء ؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ، فإن شئتَ
فَتَّخِذْ وإن شئتَ فَتَّذَرِ !

وأما شواهد النحو فأوسع الناس حفظاً لها فيها وقفاً عليه : خلف الأحمر النحوي
المتوفى سنة ٢٠٧ ، وهو مؤدب الأمين بن الرشيد ؛ قال ثعلب : إنه كان يحفظ
أربعين ألف بيتٍ شاهدٍ في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات
الغريب ؛ وأبو مسحل الأعرابي الذي أخذ عن الكسائي ، قالوا إنه روى عن
علي بن المبارك أربعين ألف بيتٍ شاهدٍ على النحو .

وقد قُتِلَت شواهدُ النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم ، حتى

صارت تشبه الآثار التاريخية في الضنّ بها والحرص عليها وتداولها كما هي ؛ لأن قيمتها في نفس الحالة التي هي عليها ؛ ومنشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاقتصار على ما فيها مبالغة في تحقيق الإسناد العلمي ؛ ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي الشهير صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ ، وكان قد أخذ العلم بنفسه وليس له في الاهتمام ما لغيره من العلماء ^(١) ، قال الذهبي في ترجمته : « وأما أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الاعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتي بها ... » وهذه العبارة وحدها كافية في الوصف التاريخي الذي نحن فيه .

والكوفيون أكثر الناس وضعا للأشعار التي يستشهد بها ؛ لضعف مذاهبهم وتعلقهم على الشواهد واعتبارهم منها أصولا يُقاس عليها ؛ بحجارة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى الشذوذ كما سنبينه ، قال الأندلسي في شرح المفصل : « والكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبووا عليه ، بخلاف البصريين ، وأول من سن لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي ، قال ابن درستوبه : كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك »

ولهذا وأشباهه اضطار الكوفيون إلى الوضع فيما لا يصيدون له شاهداً إذا كانت العرب على خلافهم ؛ وتجد في شواهدهم من الشعر ما لا يعرف قائله ؛ بل ربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ، كالشاهد الذي يحتاجون

(١) قال أبو حيان : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة ؛ يريد بذلك أنه يتوقى التعبير بأنه صحت على ما كان من أمر العلماء كما سبق الإشارة إليه في موضعه

به على جواز دخول اللام في خبر لكن ، وهو قول القائل المجهول :
 . ولكنني من حبها لعميد .

واستمروا على الوضع حتى بعد أن استبحرت الرواية في أواخر القرن
 الثالث : قال المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ وهو من البصريين : قال لي أبو عكرمة
 الضبي : ما يساوى نحوك عند ابن قادم شيئاً (وابن قادم من الكوفيين)
 قلت : كيف ؟ قال : لأن له لغة بخلاف هذه ، وشواهد من الشعر عجيبة .
 فجعل ينشدني ويحدثني ويضجك ، فكان من ذلك أن قال لي : سمعته يقول :
 أرز ، ورز ؛ ثم أنشد :

قزبا يا صاح رززه واجعل الأصل إوزّه
 واصفف القينات حقاً ليس في القينات عزّه

فقلت له : من يقول هذا ؟ قال : بعض العرب المتحضرة ، فقلت :
 بل بعض النبط المتفجرة . اهـ

ومن أجل هذا وأمثاله كان البصريون يغمزون على الكوفيين
 فيقولون : نحن نأخذ اللغة عن حَرْشَةِ الضَّبَابِ وأكلة اليرابيع ، وأنتم
 تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ^(١) . على أن البصريين وإن تثبتوا
 في أشعار الشواهد فقد وقع لهم أشياء من الموضوع وجازت عليهم ، وهذا
 سيبويه الذي سُمي كتابه « قرآن النحو » وقيل فيه إن شواهد أصح الشواهد :
 سأل اللاحق : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فَعِلَّ (الصفة) ؟ قال
 اللاحق : فوضعت له هذا البيت :

(١) حرش الضب : صاده ، واليربوع : دويبة ، والشواريز : الألبان الثخينة ،
 والكواميخ : المخللات يشهى بها الطعام ؛ والمراد الأخذ عن أعراب البادية الجفاة
 وأعراب الأسواق الضعفاء .

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَحْزِينُ ، وَأَمِّنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ
وقال المبرد في السكامل^(١) : وقد روى سيدييه يثنين محمولين على
الضرورة وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحريين المفتشين يميز مثل
هذا في الضرورة ... والبيت الأول :

هَمُّ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُوتَهُ إِذَا مَا خَشَوْا يَوْمًا مِنَ الْأَمْرِ مُعْظَمًا
وَالثَّانِي :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُوتَهُ جَمِيعًا ، وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقَهُ
وقال الحرى : في كتاب سيدييه ألف وخمسون بيتًا ، سأله عنها
فعرف ألقا ولم يعرف الخمسين^(٢) . أما شواهد اللغة والغريب فلم يحصها

(١) كان المبرد من أجل علماء البصريين ، وقد أفرد كتاباً في القدح في كتاب
سيدييه والغض منه ، أما الكوفيون فإنهم لا يعدون كتاب سيدييه شيئاً ...
(٢) ذكر العلامة اللغوي المرحوم الشيخ محمد بن محمد الشنقيطي نزبل مصر
المتوفى بها سنة ١٣١٣ هـ في حاشيته المطبوعة ، أنه علم واحداً من هذه الخمسين ، وهو
قول القائل :

ه أَقْبَعُ كَنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلَاهُ

قال : وهو لامرئ القيس ، من قصيدة أوردها هناك في ثمانية عشر بيتاً ، وذكر
أنه نقلها مع شرح ديوان امرئ القيس رواية أبي سهل بن خرابنداذ عن أبي جعفر
الكوفي ، ثم قال : وليكون الديوان برواية الكوفيين خفي على البصريين وغيرهم
معرفة قائل الشاهد المذكور مع شهرته ومساوقة الناس إلى حفظ أشعاره .

قلنا : ولكن الشيخ رحمه الله ذهب عنه ما روى عن يونس بن حبيب الضبي من
أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس ، وأن أهل الكوفة كانوا يقدمون
الأعشى ، وقد دفع البصريون أشعاراً لامرئ القيس وزهير وغيرهما مما انفرد بروايته
الكوفيون ، وأورد العسكري شيئاً من ذلك في كتابه التصحيف ، والصحيح أن تلك
الآبيات موضوعة على امرئ القيس لنزولها عن طبقة وظهور الصنعة والتوليد فيها ،
ولا بد أن تكون الحسنون أو معظمها من هذا الطراز .

الرواة ، لأن مادتها أكثر شعر العرب ، ولأن اللغة لم تكن علماً برأسه .

شواهد أخرى

وهنا ضرب ثالث من الشواهد نشأ في القرن الثالث ، وهو ما يؤيده بعض المعتزلة والمتكلمين للاستنهاد به على مذاهبهم ، وكان رواية الشعر فيهم يومئذ عامة ؛ قال ابن قتيبة في (التأويل) : وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نحلهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ : أى علمه ، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعرف وهو قول الشاعر :

« وَلَا يُكْرِيئِي عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ » (*)

ونقل الجاحظ في الحيوان أنهم يدفعون أن الرجوم كانت حجة للنبي صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا على ذلك بأن عرب الجاهلية رأت الرجوم ، ووضعوها أشعاراً في ذلك منها ما نسبوه لأوس بن حجر ، وهو قوله :
فانتَضَّ كالدرى من متحدر كَمَعَ العقبة جُنْحَ لَيْلٍ مَظْلَمٍ
قال الجاحظ : فخرني أبو إسحاق أن هذا البيت في أبيات آخر لأسامة صاحب روح بن همام وهو الذي كان ولدها .

ونجتزئ من الكلام عن شعر الشواهد بهذا المقدار ؛ لأنه جماع الباب كله على كثرة شواهد ، وتوفر فوائده .

== وقد أثبتنا هذه الكلمات لهذه الفائدة ، ثم لنذكر المرحوم الشنقيطي ، فإنه آخر من ضمه التاريخ من يمكن أن يوصف ببعض صفات الرواة المتقدمين .
(هـ) قلت : يكرئى ، مضارع (كرسأ) بوزن (دحرج) . من توليد بعض المتكلمين يزعم أنه بمعنى : علم .

الرواة الوضاعون للشعر

وكان من الرواة قوم انفردوا بعلم قبائل العرب وأخبارها وأشعارها وما إليها . وغلب ذلك عليهم حتى لم تكن إليهم حاجة إلا فيه ؛ وهؤلاء هم الذين فتقوا بالسنتهم هذه الفتوق في الأدب ؛ وليس يخفى أن الحاجة وسيلة إلى الاختراع ، وأن من كثرت إليه الحاجة في أمر من الأمور كان خليقا أن يكون رأس هذا الأمر والغاية فيه ، وهيهات هيهات لذلك إلا إذا استبدت بفته وأحكمه بأسره ووجد الناس عنده منه ما لا يجدون عند غيره . وقد كانت علوم أولئك النفر قاطبة تدور على الخبر والشعر ، وليس في ذلك عندهم أكثر من الاستمتاع باللفظ الحسن والمعنى الطريف ، مما لا يُدنى عليه دين ولا يدخل الناس منه في حرج ولا يكون فيه من بعد إلا إفساد التاريخ العربي ، وأهونُ بذلك ما دام هذا التاريخ قائما بالتأويلات والمفاخرات والمناشدات ، وبكل ما نسخه الإسلام أو أنساه أو جاء بخير منه ، وليست الغاية من أكثره إلا ضربا من السمر ونوعا من طهر الحديث ، وقد تزيد فيه العرب أنفسهم وهم مصدر الرواية وقدوة الرواة (١) . وهذا هو السبب في أنك لا تكاد تجد للجاهلية تاريخا صحيحا ، ولا ترى فيما تنصفحه إلا التكاذيب والمبالغات وما يتصل بها ، لأن مثل هذا العلم قريب أسباب المظمة لا يكف عنه يأس ولا يدفع دونه عى ، ما دام قد تعاطاه أمثال أولئك الرواة من كل بصير بمذاهبه متحقق بمناقبه ؛ ومن حذق شيئا لم يصبر عن الزيادة منه .

فأما الأخباريون الوضاعون فستعرف أمرهم ، وأما أهل الشعر فهم

(١) في مثل هذا يقول الرواة : إذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر ما فيها من الحسن !

يضعون منه ثلاثة أغراض : للشواهد على العلوم — وقد مر الكلام عليها — والشواهد على الأخبار ، والاتساع في الرواية .

الشواهد على الأخبار

وقد نشأ هذا النوع من الاستشهاد بالشعر على التفسير والحديث وعلى كل ما قامت به الرواية في الصدر الأول ، حتى قرئ في أوام الناس أن ما لا شاهد له من كلام العرب لا ثقة به كائن ما كان علماً أو خبراً ، وكانت الأمة لا تزال على إرث الفطرة العربية في اعتبار الشعر وتمجيده والاهتزاز له ، ثم كان ذلك عاماً في سواد الناس من الخلفاء فمن دونهم ، فلما كثرت القصاصون وأهل الأخبار اضطروا من أجل ذلك أن يصنعوا الشعر لما يلفقونه من الأساطير حتى يلائموا بين رقتي الكلام ، وليحذروا تلك الأساطير من أقرب الطرق إلى أفئدة العوام ، فوضعوا من الشعر على آدم فمن دونه من الأنبياء وأولادهم وأقواءهم ، وأول من أفرط في ذلك محمد بن إسحاق بن يسار مولى آل مخزومة المتوفى سنة ١٥٠ ، وكان من علماء السير والمغازي^(١) ، فكان الناس يعملون له الأشعار فيحمل منها كل غناء ، ويعقد قوافيها على الهواه ، وقد كتب في السيرة من أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط ، وأشعار النساء ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، حتى صار فضيحة عند علماء السير ورواة الشعر ، وكان في عصره جماعة من القصاصين يأتون بمثل تلك الأشعار على وهنها وتداعيا ويعزونها إلى القدماء ، ثم يزعمون أنهم أخذوها من الصحف

(١) ولم يعرف قبل ابن إسحاق أحد وضع الشعر على أمم مختلفة ، وإنما كان قبله يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وهو في أيام يزيد بن معاوية ، وقد وضع أشعاراً نسبها إلى تبع من ملوك حمير وعمل له سيرة ، وسنذكر ذلك في الكلام على يزيد في الأخبار

ويروونها للأمم البائدة وغيرهم ، فكان رواية ذلك العصر أبو عمرو بن العلاء يقول : لو كان الشعر مثل ما وُضع لابن إسحاق ومثل ما يروى الصحفيون ما كانت إليه حاجة ولا كان فيه دليل على علم .

شعر الجن وأخبارها

والقصاصون إنما قلّدوا في ذلك الأعراب أيضا وذهبوا مذاهبهم ، فللأعراب شعر كثير يزعمونه للجن ويعقدون له الأخبار ، وقد تناقله عنهم الرواة وتظرفوا به في الأحاديث ، وأمثله كثيرة .

وكان أبو إسحاق المتكلم ، من أصحاب الجاحظ ، يقول في الذي تذكر الأعراب من عريف الجن وتفول الغيلان : « أصل هذا الأمر وابتدأؤه أن القوم لما نزلوا ببلاد الوحش عملت فيهم الوحشة ، ومن انفرد وطال مقامه في الفلاة والخلاء والبعد من الإنس ، استوحش ، ولا سيما مع قلة الاشتغال والمذاكرين ؛ والوحدة لا تقطع أيامهم إلا بالملئ وبالتفكير ؛ والتفكير ربما كان من أسباب الوسوسة ، وقد ابتلى بذلك غير حاسب ... وخبرني الأعمش أنه فكر في مسألة فأنكر أهله عقله حتى حوّه (من الحمية) وداووه ؛ وقد عرض ذلك لكثير ، من الهند ، وإذا استوحش الإنسان مثّل له الشيء الصغير في صورة الكبير وارتاب وتفرق ذهنه وانتفضت أخلاطه ، فيرى ما لا يرى ويسمع ما لا يسمع ، ويتوهم على الشيء الصغير الحقير أنه عظيم جليل ، ثم جعلوا ما تصور لهم من ذلك شعرا تناشدوه ، وأحاديث توارثوها ، فازدادوا بذلك إيمانا ونشأ عليه الناشئ ورنى به الطفل ، فصار أحدهم حين يتوسط القيان وتشتمل عليه الغيطان في الليالي الخنداس ، فعند أول وحشة أو فزعة

وعند صباح بُوم ومجاوبة صدّى ، تجده وقد رأى كل باطل وتوهم كلّ زور ،
وربما كان فى الجنس وأصل الطبيعة نفاقا كذابا وصاحب تشنيع وتهويل ،
فيقول فى ذلك من الشعر على حسب هذه الصفة ، فعند ذلك يقول : رأيت
الغيلان ، وكلمت السعلاة ؛ ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : قتلها ؛ ثم يتجاوز
ذلك إلى أن يقول : رافقتها ؛ ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : تزوجتها ...
وعما زادم فى هذا الباب وأغراهم به ومدّ لهم فيه ، أنهم ليس يلقون بهذه
الأشعار وهذه الأخبار إلا أعرابيا مثلهم ، وإلا غيبيا لم يأخذ نفسه قط
بتمييز ما يوجب التكذيب أو التصديق أو الشك ، ولم يسلك سبيل التوقف
والثبوت فى هذه الأجناس قط ؛ وأما أن يلقّوا رواية شعر أو صاحب
خبر ، فالرواة عندهم كلما كان الأعرابي أكذب فى شعره كان أطرف عندهم ،
وصارت روايته أغلب ومضاحيك حديثه أكثر ؛

والأمر قريب مما قاله أبو إسحاق ؛ فإن أخبار الجن لا تعرف إلا عن
رجل من الأعراب أو رجل من الرواة الذين يقصّون للعامة وأشباه العامة ،
وقد يأتى القليل من ذلك عن الراوية الثقة يريد به الإغراب فى حديث إن
جاء به ، وشعر إن أنشده ، ليدير الكلام على روعة تؤكّد معناه وتجعله
ظريفاً غريباً ؛ فكأنه يستعين على بيان غرضه بضرب من التخيل ، كما يستعين
الكاتب أو الشاعر بمثل من المجاز .

ولقد أفرط رواة الإسلام من أهل الأخبار فى مزاعمهم عن الجن ،
ونسبوا إليها كل غريب وكل عظيم ، لأنها مظنة كل ذلك فى أوهامهم ؛ وفتى
على آثارهم جماعة من المتصوفة ، حتى عينوا أول من أسلم من الجن ، وهو
بزعمهم (هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس ...) وأول نبي أرسل إلى الجن .

فما قالوا (عامر بن عمير بن الجان) فقتلوه وقتلوا بعده ٨٠٠ نبي !
والغرائب من هذا القبط كثيرة ، وما نراها استفاضت في الإسلام إلا
بعد ما ذكره جهلة المفسرين وأهل القصص من تكلموا في تفسير ما ورد
في القرآن الكريم من الإشارة إلى الجن ، أو ما جاء من ذلك في الحديث
الشريف أو ما يشبه ذلك ^(١) ، ولا بد لكل كلام عندهم من شعر يُستشهد به
على ما عرفت ، ولا أبلغ في ذلك ولا أدعى إلى الرضى من شعر الجن أنفسهم ؛
وقد سبقهم إلى بعضه الأعراب ؛ فلم يبق إلا أن ينفوا عنه تلك اللوثة
الأعرابية ، ويرفقوا حواشيه ، ويلائموا بينه وبين ما هم بسبيله من العلوم
القديمة التي ادعى غيرهم من أهل الكتاب أن بعضها إلهي نزل من السماء ،
وادعوا هم أن سائرها شيطاني خرج من الأرض .

على أن نادرة النوادر من ذلك في التاريخ العربي كله ؛ إنما هو ما جاء
به أبو السرى سهل بن أبي غالب الخزرجي الشاعر الملقب الذي كان في أواخر
القرن الثاني ؛ فإنه نشأ بسجستان ، ثم ادعى رضاع الجن وأنه صار إليهم ،
ووضع كتابا ذكر فيه أمر الجن وحكمتهم وأنسابهم وأشعارهم ، وزعم أنه
بايعهم للأمين بن هرون الرشيد بالعهد ، فقزبه الرشيد وابنه الأمين وزبيدة
أم الأمين ، وبلغ معهم وأفاد منهم ؛ ثم جعل يفتق عندهم بما يضعه من الشعر
الجيد على السنة الجن والشياطين والسعالى ، وقال له الرشيد : إن كنت رأيت
ما ذكرت فقد رأيت عجبا ، وإن كنت ما رأيت فقد وضعت أدبا !

(١) من تفسير مقاتل بن سليمان في غزوة بدر وهي أفضل غزوات رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أنه لم يجتمع جمع قط منذ كانت الدنيا أكثر من يوم بدر ، وذلك
أن إبليس جاء بنفسه وحضره الشياطين وحضره كفار الجن كلهم . . . وتسمعون من
مؤمني الجن وأت من الملائكة . . . الخ فتأمل .

ولكل ما أوامنا إليه في هذا الفصل أمثلة كثيرة من الشعر والخبر ،
أضربنا عنها خوف الإطالة بما لا طائل تحته ، ولو كان فيها شيء غير إنسي
لجئنا به ... أما ما يتعلق بزعمهم في شياطين الشعراء فقد أمسكنا الكلام عنه
إلى باب ، فإن له ثمة موضعاً .

الاتساع في الرواية

وهو سبب من أسباب الوضع ، يقصد به دخول الرواة أن يتسموا في
روايتهم فيستأثروا بما لا يُحسِّن غيرهم من أبوابها ؛ ولذا يضحون على قول
الشعراء قصائد لم يقولوها ، ويزبدون في قصائدهم التي تعرف لهم ، ويدخلون
من شعر الرجل في شعر غيره ؛ هوى وتعتنا ؛ ورأس هذا الأمر حماد الراوية
الكوفي المتوفى سنة ١٥٥ ، وقد لقب بالراوية لهذا الاتساع . قال المفضل
الضبي : سُلِّطَ على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ؛ فقل
له : وكيف ذلك ، أيخْطئُ في روايته أم يلحن ؟ قال : لَيْتَهُ كان ذلك ؛ فإن
أهل العلم يردون مَنْ أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب
وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ؛ فلا يزال يقول الشعر بشبهه به
مذهب رجل ويدخله في شعره ، ويُحْمَلُ ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط
أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ؛ وأين ذلك ؟

(١) من ذلك أن حماداً قدم على بلال بن أبي بردة بالبصرة وعنده ذو الرمة ،
فأنشده حماد شعراً مدحه به فقال بلال لذى الرمة : كيف ترى هذا الشعر ؟ قال :
جيد وليس له ؛ قال : فننقله ؟ قال : لا أدري إلا أنه لم يقله ، فلما قضى بلال
حوائج حماد وأجاز به ، قال له : إن لي إليك حاجة . قال : هي مقضية ؛ فقال : أنت
قلت ذلك الشعر ؟ قال : لا ، قال : فننقله ؟ قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو
شعر قديم وما يرويه غيري ؛ قال : فننقله ؟ قال : ليس من قولك ؟ قال :
عرف كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام .

وكان حماد أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها ، فلا جرم أنه كان رأس الوضاعين لما يُقتضى لصنعة الجمع الذي يراد به الاتساع والاستئثار من الزيادة في شعر المقلّ حتى يكثر ، ونسبة ما يكون للخامل من الشعراء إلى المشهور حتى يُروى شعره ، ونحو ذلك .

وكان حماد يضع من الشعر ليقربه إلى بعض الأمراء زلفى ، كالذى حدثوا به عن يونس ، قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة ، فقال : ما أظرفنى شيئاً ! فعاد إليه فأنشده القصيدة التى فى شعر الخطيئة مدحج أبى موسى فقال : وبحك ! يمدح الخطيئة أباً موسى ولا أعلم به ، وأنا أروى شعر الخطيئة ؟ ولكن دعها تذهب فى الناس ^(١) ! وكان أبو موسى جد بلال ! لأن أبا بردة ابنه .

وأخذ فى مذهب حماد خلف الأحر المتوفى سنة ١٨٠ ، وهو أول من أحدث السماع بالبصرة فيما سمعه من حماد كما مر : وأوقد سالك فى البصريين مذهب حماد فى الكوفيين ؛ غير أن أكثر ما وضعه من الشعر إنما خص به أهل الكوفة فرووه عنه ؛ وكان خلف أفرس الناس بيت شعر ، وأعلمهم بمذهب الشعراء وممانيها ، وأبصرهم بوجوه الاختلاف بين ما يتميز به شاعر وشاعر ؛ فإذا عمد إلى المحاكاة فيما يضعه أشبه كل شعر يقوله بشعر

(١) يد أبى موسى الأشعرى ، والقصيدة مثبتة فى ديوان الخطيئة ، وهى أربعة عشر بيتاً ، مطلعها .

هل تعرف الدار مذ عامين أو عام دار لهُ - د يجوز الحزج فالدام والبصير بالشعر ومذاهبه إذا قرأ شعر الخطيئة أخرج هذه القصيدة منه ، لأنها تقليد ومقاربة ، وإن كان المدائنى قد صحح أنها للخطيئة فى أبى موسى . ونفى أن يكون حماد نحلها الخطيئة تقرباً إلى بلال ؛ فإن نفس الشاعر أصدق فى نسبة كلامه من ألسنة الرواة .

الذي يَصْنَعُ عليه ؛ حتى لا يتميز منه ، وحتى لا يكون من الفرق بينهما إلا فرق التعدد الطبيعي الذي لا يُدْرَك في الجوهر الواحد ، كالفرق بين الروح والروح . وكان نفاذه في ذلك سريعا بمقدار ما أوتى من سرعة البديهة ودقة الحسن البياني ، حتى ضربوا به المثل ؛ وهو في باب معاني الشعر ومذاهب الشعراء معلّم أهل البصرة جميعا . لا يُصدرون الرأي في شعر دونه ، حتى إن مروان بن أبي حفصة لما مدح المهدي بشعره السائر الذي أوله :

* طرقتك زائرة فيّ خيالها *

أراد أن يعرضه على نقاد البصرة ، فدخل المسجد الجامع فتصقح الخلق ، فلم ير خلفه أعظم من حلقة يونس النحوي ، فجلس إليه فعرفه خبره ، ثم استأذنه أن يُسمعه ، فقال يونس : يا ابن أخي ، إن هنا خلفاء ولا يمكن أحدا أن يسمع شعرا حتى يحضر ؛ فإذا حضر فإسمعه . وقد وضع خلف قصائد عدة على لحول الشعراء ، ذكروا منها قصيدة الشنفرى^(١) المشهورة بلامية العرب التي أولها :

أقيموا بني أمي صُدور مَطِيّكم فإني إلى قوم سواكم لَأَمِيلُ
وما أشبه أن تكون هذه القصيدة أراكثرها كذلك . وقال الأصمعي :

سمعت خلفا يقول : أنا وضعت على النابتة هذه القصيدة التي فيها :

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعِجَاجِ ، وَأُخْرَى تَعْلِكُ اللَّجْمَا
وهو من أبيات الشواهد ؛ وله قصائد أخرى نص على بعضها العلماء

(١) الشنفرى : شاعر جاهلي من بني الحرث بن ربيعة . وهو من لصوص العرب وصحباة في التلصص ؛ ابن أخته تأبط شرا ، وعمرو بن براق ؛ وكان الثلاثة أعدى العدائين في العرب ، لانتلحهم الخييل إذا عدوا ، وقد وضع خلف على تأبط شرا أيضا قصيدة مشهورة زعم أنه رثي فيها خاله ، والله أعلم .

ويعتبرونها أنها مصنوعة ، وقد وضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا ؛ وقال الجاحظ إنه هو الذي أورد على الناس نسيب الأعراب ، وهذا النسيب من أرق الشعر قاطبة وما أحراه أن يكون مصنوعا !

ثم قالوا إن خلفا نسك في آخر أيامه تفرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ! فبقيت الأشعار على حالها ؛ إذ كان الأمر قد مضى لوجهه ، وهكذا لا يملك الإنسان من آخرة الكذب ما يملك من أولاه .

وإنما امتاز أهل الكوفة بكثرة الشعر والاتساع في روايته ، لأن ذلك ميراث فيهم منذ نزلها العرب ، حتى إن عليا كرم الله وجهه لما رجع بهم من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ، ثم تخاذلوا عنه — لم ير أبلغ في ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال في خطبته حين خطبهم : « إذا تركتكم عدتم إلى بحالكم حلقاً عزيزاً (جماعات) ، تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار : تَرَبَّتْ أَيْدِيكُمْ ، وقد نسيتم الحرب واستعدادها ، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها ، وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل . . . »

وكان الشعر عِلْمَ أهل الكوفة حين كانت العربية عِلْمَ أهل البصرة ؛ لأن العربية لم تكن عند أولئك إلا بآخرة كما سنبينه بعد ، وللكوفيين رواية قديمة في الشعر ، وكان الخثعمي راوياً لهم فيه قبل حماد ، ومعه أبو البلاد الكوفي ، وهما في خلافة عبد الملك بن مروان ، ولم يشتهروا برواية الشعر إلا في أيامهما .

يبد أن حمادا جعل لامتياز الكوفيين بالشعر أصلاً تأريخياً ؛ فزعم أن

النعمان بن المنذر أمر ففسيخت له أشعار العرب في الكراريس ، ثم دفعها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عبيد الشقي^(١) قبل له إن تحت القصر كزاً ، فاحتفزه فأخرج تلك الأشعار ، قال : فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ...

ولما اشتغل هؤلاء الكوفيون بعلم العربية ، وكان في طبعهم الشذوذ كما ستعرفه ، سهل عليهم قبول الشواذ ، ولم يتخرجوا من الصنعة للاستشهاد لأن الصنعة من شذوذ الرواية أيضا ، فزاد ذلك في الشعر عندهم ، ومن أشهر رواهم بعد حماد ، خالد بن كلثوم الكلبي ، وله صنعة في الأشعار المدونة على القبائل ، وقد ألف فيها كتابا ، وأبو عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢٠٦ وقد جاوز المائة بعقد ، وعنه أخذت دواوين أشعار القبائل كلها وقد جمع نيفاً وثمانين قبيلة .

وليس في الرواة جميعاً من يداني حماداً وخلفاً في الصنعة وإحكامها ، فهما طبقة في التاريخ كله ، وإنما يكون لغيرهما البيت الواحد والآيات القليلة بما لا تفتضح صناعته ، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر ونحو ذلك ، ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء ، قال : ما زدت في شعر العرب إلا بيتاً واحداً ، يعني ما يُروى للأعشى من قوله :

وأُنكرتني ، وما كان الذي نَكِرْتُ من الحوادث إلا الشَّيبَ والصلَما^(٢)

(١) وثب المختار بالكوفة سنة ٦٦ في سلطان ابن الزبير وأخرج منها عامه ، فوجه إليه ابن الزبير أخاه مصعباً فقتله سنة ٦٧ ، وكان يزعم أن جبرائيل عليه السلام يأتيه : وهو من رموس الفتن التي نجمت في الإسلام . والكوفة قد بنيت بظاهر الحيرة ، وكانت مقرا للنعمان بن المنذر .

(٢) هذه رواية أبي الطيب اللغوي ، ينسب فيها وضع البيت لابن عمرو ، =

وهو من أبيات الشواهد — ومنهم الأصمعي ، وأبو عبيدة ، واللاحقي
وأطرب ، وغيرهم .

وقد يجد الرواة للشاعر الأبيات الحسنة في المعنى الجيد وهي تحتل
الزيادة ، فيصنعون عليها ويولّدون حتى تبلغ قصيدة ، كأبيات الطيرة
للحارث بن حلزة ، وهي أربعة أبيات ولكنهم جعلوها قصيدة طويلة .
قال أبو عبيدة : أشدّها عمرو ، وليست إلا هذه الأبيات وسائر القصيدة
مصنوع ، ولله ، وتلك قوله :

يا أيها العزمع ثم انثى لا يثنيك الحادي ولا الشاحجُ
ولا قعيدُ أعصبُ قرُوهُ هاج له من مريع هائج
بينا الفتى يسعى ويسعى له تاح له من أمره خالج
يترك ما رّقح من عيشه (يعيش منه) هـج هائج^(١)

وقد يزيدون في القصيدة ويبعدون بآخرها متى وجدوا لذلك باعثاً ،
كقصيدة أبي طالب التي قالها في النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي مشهورة ، أولها :

== ولكن صاحب المقد الفريد نقل أن حماداً كان يقول : ما من شاعر إلا وقد
حققت في شعره أبياتاً تجاوزت عنه ، إلا الأعشى ، أعشى بكر ، فاني لم أزد في شعره
قط غير بيت قيل له : وما البيت ؟ فقال :

هـ وأنكرتني وما كنت الذي تنكرت هـ الخ
ورواية أبي الطيب أوثق وأصح

هـ قلت : هذه رواية المؤلف ، والذي في اللسان : (يعيشت فيه)

(١) الحادي مقلوب الحائد ، وهو في الطيرة ما استقبلك من تجاهك من الطير
والوحش ، والسائح ما ولاك ميامنه ، والبارح ما ولاك مياسره ، والعقيد الذي
يأتيك من خلفك ، والشاحج الغراب المسن الذي غلظ صوته ، وهو من شر
ما يتطيرون به ، كالثور الأعصب وهو المكسور القرن ، وترقيق المال : إصلاحه
والقيام عليه حتى ينمو

خليلي ما أذني لأول عاذل يصغوا في حق ولا عند باطل
قال ابن سلام : زاد الناس في قصيدة أبي طالب وطولت بحيث لا يُدري
أين منتهاه ، وقد سألت الأصمعي عنها فقلت صحيحة ، فقال : أندري أين
منتهاه ؟ قلت : لا ، قلنا : وإنما طوّلت هذه القصيدة معارضة للطوال
المعروفة (بالملفات) حتى لا يكون من شعر الجاهلية ما هو خير مما قاله
عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن في أصلها أبياتا هاشمية تفي بكثير
من الطوال .

ولما كان علمُ العرب كله في البصرة والكوفة بعد أن نشأت الرواية
لم يكن الناس يأبهون لما يظهر في غيرهما ؛ فكانت تسقط أخبار الوضاعين
في الأمصار لذلك ، إلا قليلا يأتي عن بعض علماء البلدين ، كالذي ذكره
الأصمعي ، قال : أقمت بالمدينة زمانا مارأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا
مصحّفة أو مصنوعة ؛ وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاما
ينسبه إلى العرب ، فسقط وذهب عليه وخبت روايته ؛ وهو عيسى بن
يزيد ، يكنى أبا الوليد ، وكان شاعرا وعلمه بالأخبار أكثر .

ولما فشا أمر الصنعة في الشعر ، جعل المتأخرون يضعون القصيد
والرجز وينسبونه لمن اشتهروا بالوضع من المتقدمين ، ككلف : أو بالأنساع
في الرواية ، كالأصمعي ؛ لأن من أجاز على الناس أجاز الناس عليه .
وما ظالم إلا سيئبلى بأظلمه وأخذ القصاص أيضا في هذه الناحية ، فصنعوا
الأخبار الكثيرة وأسندوها إلى علماء الأنساب والأخباريين ؛ ليعطوها بذلك
معنى التاريخ الذي تثبته الرواية .

ضرب من الوضع

وضرب آخر من الوضع سنة الأدباء فيما يتكلفون له من الشعر والرسائل والخطب^(١) ، إذا عرضوا ذلك يطلبون فيه رأى النقادين وأهل البصر بالكلام ، وأن يعرفوا موقع ما يأتون به من الاستحسان ، ومبلغ تجرد الهوى في الحكم عليه . قال الجاحظ يُزَيَّنُ هذه الطريقة : فإن أردت أن تتكلف هذه الصناعة ، وتُنسَبَ إلى هذا الأدب ، فقرضت قصيدة أو حُبِرَت خطبة أو ألفت رسالة ، فأياك أن تدعوك ثقتك بنفسك ، وعجبك بشمرة عقلك ، إلى أن تنتحله وتدعيه ، ولكن اعرضه على العلماء في عرض رسائل أو أشعار أو خطب ، فإن رأيت الأسماع تصغى له ، والعبون تحدج إليه ، ورأيت من يطلبه ويستحسنه ، فاتحله ، قلنا : وإماهم لا يطلبونه ولا يستحسنونه فيخرج عندهم عجز المتروك وينتفى منه قائله ولا ينفيه ، فعسى أن يكون فيمن سمعه من يحفظه مدخولا ، أو يرويه منحولا ، ويجريه مع سائر القصيدة أو الخطبة أو الرسالة - إن كان في شيء من ذلك - على أنه بعضه ، أو يحفظ نسبته إن كان في كلام متفرق ، ويكون ذلك سبب

(١) لم تناول الرواية من المنشور غير الخطب ، لأن الرسائل لم تكن في الجاهلية ، ولا كان ما يصنعه الإسلاميون منها مما له متعلق في غرض من أغراض الرواية إلا عند الأخباريين (المؤرخين) ، ولهذا لم يكن الوضع في المنشور إلا على الخطباء خاصة ؛ وأكثر ما يكون الوضع من ذلك في الكلام المغمور أهله الذي لا يدور على الألسنة وإن كان سريرا شريفا ، لأن جميع القائلين لم يردقوا الحظ في ذلك على السواء ، وقد قال الجاحظ : ما علمت أنه كان في الخطباء أحد أجود خطباء من خالد بن صفوان وشبيب بن شبة الذي يحفظ الناس ويدور على ألسنتهم من كلامهما ، وما علمنا أن أحدا وادلهما حرفا واحدا . اهـ

وضعه ، ثم يمر في الأفواه فتصقله ، ويلقيه الزمن بعد ذلك لمن ينقله ؛
ولا شك عندنا أن مثل هذا في تاريخ الوضع قول ومذهب .

التعليق على الكتب

وهنا نوع من الرواية الموضوعية كان يذهب إليه بعض المتأخرين ؛ وذلك
أن الواحد منهم ربما ألحق الأبيات للشاعر المتأخر ببعض العرب وعلم ذلك
على كتاب عنده ، أو ينحل الشاعر أبياتاً لغيره ثم يدسها في ديوان شعره ، على
أن يكون هذا مما يُكادُ به لذلك الشاعر ، حسداً له ، ونفاسة عليه ، أو عبثاً
يلهو به من يفعل ذلك ، أو لسبب مما يجرى هذا المجرى ، وقد اختلف العلماء
في أشباه من هذا الجنس ، قال المعري في كتاب (عبث الوليد) وحكى بعض الكتاب
أنه رأى كتاباً قديماً قد كتب على ظهره : أنشدنا أحد بن يحيى عن ثعلب :
« مَن الجاذِرُ في زِيِّ الرعايبِ »^(١) .

وذكر خمسة أبيات من أول هذه القصيدة ، وهذا كذب قبيح وافتراف
بين ، وإنما فعله مفرط الحسد ، قليل الخبرة بمطالان الصواب ، غرضه أن
يلبس على الجهال . وقد رويت أبيات أبي عبادة (البحتري) التي في صفة
الذئب لبعض العرب ، ويجب أن يكون ذلك كذباً مثل ما تقدم . وقد نسبوا
الآبيات التي في صفة الذئب إلى عبد الله بن أنيس صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو من بني البرك راشد بن وبرة ، ولا ريب أن ذلك باطل .
والشواهد من هذا النوع غير قليلة .

الشوارد

ومن الشعر نطف قليلة تقع في البيتين والثلاثة ؛ ويسمى الزوارة بالشوارد ؛

(١) مطلع قصيدة للسنبي في كافور .

لأنهم لا يعرفون نسبتها ، بل يروونها على أنها مرسلة لا أرباب لها ، وهي نادرة في الشعر ، لأنهم لا يحفلون بما جهلوا نسبتها كما مر في موضعه ؛ بيد أنه متى كانت الآيات لا شاهد فيها وكانت جيدة حسنة السبك رصينة المعنى طليّة العبارة ، عُدوها من الشوارد لتجاوز من هذا الباب إلى الرواية ؛ فن ذلك مارواه أبو عبيدة ؛ قال : من الشوارد التي لا أرباب لها قول بعضهم :

إن يندروا أو يفجروا أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدوا عليك مُرجداً بين كأنهم لم يفعلوا
كأنى براقش كل يو م لونه يتبدل

اختلاف الروايات في الشعر

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، ويجرى كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ؛ فن ثم يقع الاختلاف الضرفي واللغوي الذي نراه في بعض الروايات ، وقد يغير العربي فيما يتمثله من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت في معناها ، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه ؛ لأنهم إنما يتمثلون الشعر لغير الغرض اللغوي الذي قامت به الرواية ؛ وذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلب ؛ إني لأمره مطيع ، فما أدرى أرشد طلابها
وهي رواية أبي عمرو بن العلاء ، ولكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال : (دعاني إليها القلب ...) البيت . وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت في الاستحسان لا غير . وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف

ولا يبالون أمره ؛ لأنهم يريدون لغة الشعر ، والشعر متى جاء عن أعرابي كان حجة ؛ لأن لسان العربي لا يطوع بغير الصواب ، ولهذا تختلف الروايات في بعض الآيات وهي في الأصل غير مختلفة .

ومن أسباب الاختلاف ، أن الشعراء في الصدر الأول كانوا يعتمدون على الحفظ ، ولكنهم لا يُثبتون من شعرهم كل لفظ بعينه ، بل ربما أنشد الرجل منهم أبياتا فتروى عنه ، ثم تأتي الأيام فينسى بعض ألفاظها ؛ فلا يكون إلا أن يضع غيرها ثم ينشد الآيات على وجه آخر ؛ فتروى أيضا ؛ ومن ثم تجتمع الروايتان في شعره أو الروايات المختلفة ؛ ولهذا قال ذو الرمة لعيسى بن عمر الثقفي : اكتب شعري ، فالكتاب أحب إليّ من الحفظ ؛ لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد سهر في طلبها ليلته فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يُبدّل كلاما بكلام !

ومن الرواة من كان يغيّر في ألفاظ بعض الآيات لتوجيه حجته وإنهاض دليله ، فيُروى عنه البيت على وجهه المغيّر ؛ وذلك فاش بينهم ، وخاصة في رواة الكوفيين ، ومنهم من كان يغيّر في الدواوين المكتوبة ليُعذر بها عند الخلاف ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة ؛ فيكون ذلك سببا في الاختلاف .

ولا تنس ما ينشأ عن التصحيف في الكلمات المتشابهة ؛ فإنه من بعض أسباب الاختلاف أيضا ، وشواهد كثيرة في كتاب التصحيف للعسكري ، وهذا وذلك غير ما يكون من تزويد بعض الرواة في الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة كما مر في محله ، ثم يجيء غيره فينقص أو يزيد ويقدم أو يؤخر ، ويعقبهما ثالث فيصيب أبيانا حسنة على روى تلك القصيدة

فقدسها فيها وروىها على أنها منها ، ثم يأتي رابع فيرى اختلاف النسبتين في القصيدة الواحدة فيسقطهما جميعا وينحلها شاعرا آخر ، وهكذا ؛ وبما استجمع كل ذلك الاختلاف هذه القصيدة التي أولها ،

تقول ابنة العبسي : قد شئت بعدنا وكل امرئ بعد الشباب يشيب

ومنها شاهد النحاة المشهور : « لعل أبي المغوار منك قريب » ، وهي مرثية رواها القالي في أماليه ، وقال : قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي ... إلى أن قال : وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي ، وبعضهم يروى بأسرها لسهم الغنوي ، وبعضهم يروى شيئا منها لسهم ، وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية في أولها بيتين . قال : وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها وزيادة الأبيات ونقصانها وفي تغيير الحروف في متن البيت وعجزه و صدره ، ثم قال : والمرثية بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار ، واسمه هَرم ، وبعضهم يقول اسمه شبيب ، ويحتج بيدي روي في هذه القصيدة : « أقام وخلى الظاعنين شبيب » وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح) .

هذا ، وقد بقي الكلام في اتحال الشعر ورواة الشعراء وشياطينهم وعمل أشعارهم وتدوينها وما إلى ذلك ، وكله بما يمكن أن يتصل نسبه بما نحن فيه من أمر الرواية ، ولكنه يباب الشعر أقرب مشاكلة وأدنى اتصالا ، فأزله ثمة في مراتبه ، وألحقناه بتلك المطالب لفائدة طالبيه .

ه قلت : يستشهدون به على استعمال (لعل) حيف جـ ، وقدسها المؤلف عن إثبات ذلك في لغات العرب .

التزید فی الأخبار

وهذا أوسع أبواب الوضع في الرواية ، لأنك إذا اعتبرت اللغة والشعر وجدتهما في حكم العلوم الثابتة المدونة ، بما حاطهما الرواة من التثبت والتفتيش كما مر ؛ ولأن اللغة كانت لساناً فطرياً في قوم معروفين لفهم أهل الرواية وشافههم بها ، وكان الشعر إنما يُطلب أكثره للفظه ولم يأخذوه عن المحدثين ، فهو في حكم اللغة من هذه الجهة ، وأما الأخبار التي تأتي عن العرب وغيرهم فإنما يريدون ببعضها التاريخ ، وبأكثرها السمر والمنادمة والاستعانة على حشو علوم أخرى ، كالنفس والتفسير والحديث وما إليها .

ولم يَمَنَّ العلماء بالتثبت في شيء من الخبر إلا ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مما يدخل في السنن ، فقد تحصروا كل ذلك وميزوا جيدَه ونفقوا رديته وخلصوا إلى الحقيقة فيه بكل حجة ، أما ما عداه فكان أمره بحسب القائم عليه : منهم من تثبت واستبصر ورأى أنه يبرأ من العهدة ويتخرج من الثبته بإسناد كل خبر وبيان طريقه في الرواية ، وهم مشاهير الرواة .

ومنهم من لم يبال معروف ذلك من مجهوله ، وصحيجه من مدخوله . فكان يكذب ويصدق الناس ، ويأتى بالأخبار المتنافية المتناكرة ، ويضع التهاويل والأباطيل والأضاليل ، والناس مقبلون عليه ، منصرفون بوجوه الرغبة إليه ، وهؤلاء هم أكثر القصاص .

ومنهم قوم جعلوا الأخبار عليهم فتميزوا بها ودونوا فيها الكتب الكثيرة المفتنة ، فهم يكذبون مبالغاً في الإغراق ، ورغبة في الاجتلاب

والحمد؛ لأن ذلك لا يطرد لهم إلا بالتزويد؛ وهؤلاء هم الذين كتبوا في تاريخ العرب وأخبارهم وأسماءهم ومناقبهم ومثالبهم وأيامهم في الجاهلية ونحو ذلك، وقد سموهم (الإخباريين)، لأنهم لم يكونوا يعرفون من معنى (التاريخ والمؤرخ) إلا التوقيت — وسيأتى الكلام على الإخباريين في فصل الرواة — ولم يقنعوا في ذلك الاتساع كله إلا في أطراف القرن الثاني، حين استفحل أمر الشعوبية فوضع القوم على العرب شيئا كثيرا من المناقب والأخبار، رد أكثره عليهم أهل الرواية من المحققين وكذبهم فيه وأغفلوا روايته عنهم، ومن هذا الموضوع خبر المعلقات المشهورة كما سيمر بك في بابه.

والرواة إنما قلدوا العرب في صناعة الأخبار والتزويد فيها، كما قلدهم في وضع الشعر، لأن العرب كانوا يكذبون بعضهم على بعض في المثالب، ويتزيدون في المناقب، وكانوا يتناقلون أخباراً من تاريخ الأوائل والباينة عن خالطهم من الأمم، على ما في أكثرها من الوهن والكذب، وهي لا تدور فيهم حتى يكون قد داخلها الكثير من مثل ذلك، وشبه الشيء مُنجذب إليه.

ولبعضهم نوع من التاريخ الوضعي يسميه الرواة (تكاذيب الأعراب) (وأصاحيك الأعراب) وهو هو الخرافات أو «الميثولوجيا» — والكلام عليه موضع.

ومن وراء ذلك أمر الهجائين والفتاحين ومن أشراطها للفتنة ومردوا على النفاق وألفافهم، ومادة هذا الأمر مجبولة بالكذب. فلما جاء الإخباريون بعد الإسلام أخذوا تلك الأخبار وجملوها عليهم، وولّدوا منها واحتدوا مثالها، لأن كل ما هو بسبيل التاريخ، ما خرج عن أمر الدين، فهو عندهم

في سبيل الحكاية والتلفيق وما يُبتغى من القصص ، ولولا اعتبارهم هذا لما بقيت الآداب العربية خالية إلى اليوم من كتاب واحد يُوثق به في تأريخ العرب أو تأريخ آدابهم ، وقد أشرنا إلى هذا المعنى غير مرة .

وروى الجاحظ أن بعضهم قال لأحد الرواة : لك تكذب في الحديث ! فقال : وما عليك إذا كان الذي أريد فيه أحسن منه ؟ فوالله ما ينفعك صدقه ولا يضرك كذبه !

يخبرنا : وما يدور الأمر إلا على لفظ جيد ومعنى حسن ... !
هذه هي طريقة بعضهم بعينها قبل أن تنضج العلوم وتنضج الرواية ، كمنضج الماء : لا يُؤتى غير الماء ، وقد ورثوها عن العرب أنفسهم ، لأن العرب أمة في حكم الفرد ، والفرد منها في حكم الأمة ، إذ كان كل واحد منهم إنما ينهض بعينه ولا يحمل إلا رأسه يطرحه كيف أراد ، وتلك طبيعة أرضهم لا يجمعهم ولا يفرقهم إلا منفعة الفرد ومضرته . ومعلوم أن تأريخ العرب لا ينفع صدقه أحدا ولا يضر كذبه أحدا ، إذا جعلنا مصداق النفع والضرر ما يتبينه المرء في خاصة نفسه عما يُحس منه أثر النفع أو الضرر ، وهل الأمر إذا رجعنا إلى هذه القاعدة إلا كما يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون ﴾ .

هذا ، وإن أكثر ما وُضع من الأخبار لغير التصنيف إنما كان يُراد به الملوكة ومن في حكمهم ، أو العامة ومن في وزنهم ، فأما الملوكة فإن الرواة كانوا يعرفون أنهم لا يستقصون ، فيصنعون لهم الأخبار يُزلقونها إلى هوى أنفسهم ويديرون الكلام فيها على أغراضهم ، يأخذون في تلك الفنون ، استعانة على السمر ، وتكثيرا للأحاديث . وكل من عُرف من الرواة بأنه صاحب سمر كان

ذلك غميرة في عليه ، ومذهباً للكلام فيه ، كشرقي بن الفطامى مؤدب المهدي
فإنهم جعلوا السمر علقته ، وكان يجري في مذهب ابن دأب الشاعر الإخباري
الذي كان بالمدينة ، كما جرى خلف الأحمر في مذهب حماد .

وأول من عرف من ملوك الإسلام بالرغبة في السمر والتعلق بأهل
الأخبار - وإن كان ذلك لمعنى سياسى - معاوية بن أبى سفيان ، فقد كان
داهياً نقاباً في أموره ^(١) ، يستبين من رأيه في كل مُشكلٍ طريقاً نهجاً ،
ويُفرقُ له في كل مُمضِلٍ عن سببٍ إلى النفاذ صحيح ، فكان يتطلب الأخبار
يستعين بها على استيضاح الشبهات ، ويرجع منها إلى القدرة في المعضلات ،
فيقال إنه كان إذا أنقَلَ من صلاة الفجر جلس للفصاص حتى يفرغ من قصصه
ثم يضطرب في أموره سائر نهاره ، حتى إذا صلى العشاء الآخرة جلس لمؤامرة
حاشيته فيما أرادوا . صدرا من ليلتهم ، ويستمر إلى ثلث الليل في أخبار العرب
وأيامها ، والعجم وملوكها وسياستها لرعيها ، وسائر ملوك الأمم وحروبها
ومكايدها ، وما إلى ذلك ، وقد أسلفنا أنه استقدم عبيد بن شريك الجرمي
النسابة الإخباري من اليمن خصيصاً لبعض أغراضه تلك .

وأما العامة فكلما كان الراوية أو المحدث أو القاص أموق كان عندهم
أنفق ، وإذا كان مستهتراً بالغرائب كان عندهم أرتق ، وإذا ساء خلقه وكثر
غضبه واشتد حدة وعيرة في الحديث وشغب وتوى شدقه لمن يراجعه ،
تهافتوا عليه ، وهذا أمرهم بعد التابعين لأصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سيحى .

(١) عرف معاوية بالدهاء منذ عرف ، حتى روى أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قال لجلسائه : تذكرون كسرى وقيصر ودهاءهما وعندكم معاوية !

وقد كان الأعمش المحدث (توفي سنة ١٤٨) يقلب القرو ويلبسه حتى يكون صوفه إلى خارج ، ويطرح على عاتقه منديل الخوان مكان الرداء ؛ وسأله رجل مرة عن إسناد حديث ، فأخذ بحلقه وأسندته إلى الحائط وقال : هذا إسناده ... والأعمش هو القائل فيمن كانوا يسمعون منه : والله لا يأتون أحداً إلا حملوه على الكذب !

القصاص

وهم الذين يقصون على الناس ، ويكون من عليهم التفسير والاثار والخبر عن الأمم البائدة وغيرهم ؛ ينقلون ذلك تعليماً وموعظة ؛ وكانوا في القرن الأول يقدمونهم في بعض حروب بني أمية ليَقْصُوا على المقاتلة أخبار الشهداء وفضائلهم وما وعدوا به في الجنة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وليَحْمُسُوهم بذلك قبل مباشرة القتال ، حتى لا تَحْجِزهم رهبة ولا يملكهم فزع ولا ترد وجوههم آمال الحياة ؛ وهو وجه من الحيلة في السياسة وحسن النظر في التدبير ؛ وكان ذلك دأب الحجاج الثقفي أمير العرافين لبني أمية ، في حروبه ووقائعه ؛ لأن أكثر من قاتلهم كانوا من المستميتين ديانة أو حمية ، كالخوارج والناقين عليه وعلى بني أمية من العرب ، وأخبارهم مشهورة .

أما قبل هذه الدولة فكانت الموعظة في الحروب والتذكير بما يصدق الله من وعده للمجاهدين في إغلاء كلمته — شأناً من شئون القواد ، يخطبون بذلك على الناس ولا يتجاوزون به آيات من القرآن وبُجلاً من الحديث وكلمات لهم بين ذلك .

ولم يكن القصص في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر

وعمر رضى الله عنهما ؛ لاجتماع كلمة المسلمين ، ولقرب العهد من الرسالة ؛ وإنما أحدث القصص فى زمن معاوية ، حين كانت الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم ، وكانت مقصورة على الموعظة الحسنة والتذكير وما إلى ذلك ؛ وأول من قص من الصحابة ، الأسود بن سريع ، وكان يقول فى قصصه إذا ذكر الموت وخاطب الميت :

فإن تنج منها تنج من ذى عظمة وإلا فإنى لا إخالك ناجيا

ثم كان أول من قص من التابعين بمكة ، عبيد بن عمير اللبى ؛ وقد جلس إليه عبد الله بن عمر وسمع منه ، فكان ذلك داعية إلى إقبال الناس ورغبتهم فى استماع القصص ؛ لمكان ابن عمر من الدين والورع ؛ وقد أقرته كذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ولم تنكر عليه ، فحدث عطاء قال : دخلت أنا وعبيد ابن عمير عليها ، فقالت : من هذا ؟ فقال : أنا عبيد بن عمير ؛ فقالت رضى الله عنها : قاص أهل مكة ؟ قال : نعم ؛ قالت : خفف ، فإن الذكر ثقیل .

وقد مرّ بك آنفاً أن معاوية اتخذ قاصاً كان يجلس إليه متى انتقل من صلاة الفجر ؛ فلا غرو أن يتابعه أهل الشام على ذلك ويكثر القصص فيهم ؛ ولعل هذا من دهاء معاوية فى السياسة .

ثم صار القصص مما يلقى فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة واتخذت له حلقة كحلق الدروس ؛ وأول من لزم ذلك فيه ، مسلم بن جندب الهذلى ، وهو إمام أهل المدينة وقارئهم ، وفيه يقول عمر بن عبد العزيز : من سرّه أن يسمع القرآن غصاً فليسمع قراءة مسلم بن جندب ؛ ثم كان أول من اتخذ تلك الحلقة فى مسجد البصرة ، جعفر بن الحسن .

ولم يكن القصص فى القرن الأول مردولاً ، ولا كانوا يرون به بأساً ؛

لأن فتونه إنما ترجع إلى القرآن والحديث ، ولم يكن يشوبه شيء إلا ما كانوا يسمونه (بالعلم الأول) . وهو ما يتعلق بأخبار الأمم السالفة ، وأكثره يأخذونه عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وعن أسلم منهم ، وبعض هؤلاء كان غزير العلم واسع الحيلة في قصص الأولين ، كعبد الله بن سلام الذي أسلم عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكعب الأحبار الذي أسلم في خلافة عمر وتوفي سنة ٣٢ : وعن هذين الرجلين - وهب ابن منبه المتوفى سنة ١١٤ - أخذوا سواد قصصهم مما يتعلق بأخبار الأمم وأحوال الأنبياء والتأثير الأولى وما يجرى مع ذلك : وكان وهب من الأبناء (أبناء الفرس) لأن جده جاء إلى اليمن فيمن بهم كسرى حين استنجدوه على الحبشة ، وقد أخذ آباؤه عن اليمن أخبار اليهود ، وأخذوا عن الحبشة أخبار النصارى ، ثم كان وهب يعرف اليونانية أيضا ، فاتسع بذلك علمه ، حتى قالوا في بعض ما نقلوه عنه : إنه قرأ من كتب الله اثنين وسبعين كتابا ، وهو أول من صنف قصص الأنبياء في الإسلام .

ومن أخذوا عنهم أيضا ، طاووس بن كيسان التابعي ، وهو من الأبناء ، وتوفي سنة ١٠٦ ثم ورث الرواية عنه ابنه عبد الله بن طاووس .

ولما كان القرن الثاني وانتهى عصر كبار القصاص من التابعين ، ورأسهم الحسن البصري المتوفى سنة ١١٠^(١) — وكان رضى الله عنه مفتنا

(١) كانت أم الحسن تقص للنساء أيضا ، ولعلها أول امرأة فعلت ذلك في الإسلام ، ودخل عليها يوما وفي يدها كراثة تأكلها ؛ فقال لها : يا أمه ، ألقى هذه البقلة الحبيثة من يدك ! فقالت : بابي ، إنك شيخ قد كبرت وخرفت ! قال : يا أمه أينما أكبر ... ؟

وكان الحسن أفصح الناس وأزهدهم ، ولما مات بالبصرة ، تبع =

ثقة في كل ما ينعاطاه من العلوم - نشأت بدمه الطبقة التي أخذت عنها العامة وقد اضطربت الفتن وكثر الكلام ونشت الأكاذيب في الحديث وفي أخبار العرب وفي الشعر ، فصار هم القاص أن يحىء بالخرائب ، ويكثر من الرقائق ؛ لأن أهل العلم انصرفوا إلى حلقات الرواية ، ولم يبق في حلقات القصاص إلا العامة وأشباههم ؛ وقد علمت مذهبهم والشأن فيما يتفق عندهم ؛ فن ثم ساءت المقالة فيهم ، وصار القاص عند أهل العلم أحق بمخزقا لا يعرفونه بغير ذلك ، إلا قليلا من استوعبوا وتيسرُوا وجروا في مذهب الرواة ، وهو نقل الكذب الذي لا بأس به وإسناده إلى أهله ، وامتازوا مع ذلك بالفصاحة والبيان . ويبدأ تاريخ هؤلاء أبعد الحسن البصري ، موسى بن سيار الأسواري ، قال الجاحظ : وكان من أعاجيب الدنيا ، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور فيقعد العرب عن يمينه والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ويفسرها للعرب بالعربية ، ثم يحول وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية ، فلا يدرى بأي لسان هو أبين ، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضم على صاحبها ، إلا ما ذكروا من لسان موسى بن سيار ؛ ولم يكن في هذه الأمة بعد أبي موسى الأشعري أقرأ في محراب من موسى بن سيار ، ثم عثمان بن سعيد بن أسعد ، ثم يونس النحوي ، ثم المعلى .

قال : ثم نص في مسجده (بالبصرة) أبو علي الأسواري ابن قائد ،

== الناس كلهم جنازته واشتغلوا به بعد صلاة الجمعة فلم تقم صلاة العصر بالجامع ، قال حميد : ولا أعلم أنها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ ، لأنهم تبعوا كلهم الجنازة حتى لم يبق بالمسجد من يصلي العصر

سنا وثلاثين سنة ، وابتدأ لهم في تفسير سورة البقرة ، فاحتم القرآن حتى مات ؛ لأنه كان حافظاً للسير ولوجوه التأويلات ، فكان ربما يفسر آية واحدة في عدة أسابيع ، كأن تكون الآية قد ذكر فيها يوم بدر ، وكان هو يحفظ مما يجوز أن يالحق في ذلك من الأحاديث الكثيرة ، وكان يقص في فنون كثيرة من القصص ويحمل للقرآن نصيباً من ذلك . وكان يونس ابن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به ، وخصاله المحمودة كثيرة .

ثم قص من بعده القاسم بن يحيى ، وهو أبو العباس الضمير ، ولم يُدرَك في القصاص مثله . وكان يقص معهما وبعدهما ملك بن عبد الحميد المكفوف ، فأما صالح المري فإنه كان يُكنى أبا بشر ، وكان صحيح الكلام رقيق المجاس ، قال الجاحظ : فذكر أصحابنا أن سفيان بن حبيب لما دخل البصرة وتوارى عند مرحوم العطار (من أصحاب الحديث ، كان في أواخر القرن الثاني) قال له مرحوم : هل لك أن تأتي قاصاً عندنا فتخرج بالخروج والنظر إلى الناس والاستماع منه ؟ فأتاه على تَكَرُّه ، لأنه ظنه كيمض من بياغه شأنه ، فلما أتاه وسمع منطقته وسمع تلاوته للقرآن ، وسمعه يقول : حدثنا سعيد عن قتادة ، وحدث قتادة عن الحسن — رأى بياناً لم يحتسبه ، ومذهباً لم يكن يدانيه ، فأقبل سفيان على مرحوم ، فقال : ليس هذا قاصاً ، هذا تذيير !

ولما فضجت العلوم في القرن الثالث ، ذهب القصاص وخلفهم الوعاظ من المتصوفة والزهاد ، إذ كان اسم القاص قد أصبح لقباً عامياً مبتدلاً ، وأكثر المتصدين في الوعظ إنما يكونون من أهل الحديث والمتسعين في العلوم ، ولا حاجة إلى الكلام عنهم ، ولم يزد المتصوفة في الأخبار إلا ما يزعمون أنهم احتوروه بعلم خاص ، والله أعلم بغيبه .

الرواية

فرغنا من القول في الرواية ونشأتها وتاريخها والوجوه التي تقبلت عليها ، وبقي الكلام على الرواة وعلومهم وما تحققوا به من المذاهب وما تميزت به أطوائفهم عند أهل المقابلة والتنظير ، ثم ما يدخل ذلك من معان حين تعرض ، وأعراض حين تتوآنى لتورد بها الفائدة مؤردها وبصدر الأدب مصدره ، وهو مَنزَع لا ننكر أن المتناول إليه هو المقصّر عنه ، وأن المبتدئ فيه هو المنتهى منه ؛ وذلك لأن رواتنا وإن قدح بعضهم في بعض جرحا وتعديلا ، وتوسعوا في مذاهب النقد تعريضا وتطويلا ، إلا أنهم لم يدقوا شيئا لمن بعدهم كما دقّ أهل الحديث ، بل اكتفوا بأن هذا الامر كان منهم على المشاهد والعيان ؛ أو قريبا منهما بالسند والسمع ، فألقوا لنا بذلك الشغل الطويل ، والعناء الويل ؛ ولو أنهم دقّوا الطبقات وميزوها وفصلوا مراتبها وساقوا أخبار الرجال ، على نحو ما فعل نقّاد الحديث ، وهم كما قالوا : « عيار هذا الشأن ، وأساس هذا البنيان » — لقد كانوا أحسنوا لاهل التاريخ الإحسان كله .

ولشدّ ما كانوا يتحقبون (عفا الله عنهم) فيما يهجنّ به بعضهم بعضا عما يسبق من الظنة إلى أحدهم ويتوجه من الشبهة عليه ، فلا يحبون أن يثبتوا من ذلك شيئا ، لانه جهاد لا يراد به وجه الله كما هو الشأن في الحديث ؛ فكان الامر بينهم مقصوراً على المناقضات والمنافسات ، يئدّ أن كل طبقة منهم كانت تحكى عن سابقتها أشياء مما تناقلته ، حتى انتهى جماع ذلك إلى مدقّ كُتب الطبقات ، وإلى المتناظرين في تصنيف الكتب التي وضعوها للكلام

في علماء المصّرّين ، وإلى المصنّفين في اللغة من متأخري الرواة اللّذين تعقبوا السابقين وتبعوا ما نقل عنهم ، كالآزهرى صاحب التهذيب وغيره ، فرأى كلُّ أولئك أن القليل الذي تأذى لا يُعطى من حكم النقد المباح ما كان له في زمنه ، فيعتبر من الكلام المعفوق عنه الذي بعث عليه المعاصرة كما أجراه أهله ، فلا يبق له شأن متى وضح الحق وظهر وجه الصواب وتمهدت به العلوم . بل رأوا فيه مادة لما كانوا بسبيله ، ورأوا أن التاريخ قد أحال تلك المناقضات بعد أن طوى أشخاصها ونقص عنها رهبج الحفيظة ووهج الأنفاس ، فحرصوا عليها ودوّنوها ، ولولا ذلك لعفا هذا الموضوع من التاريخ .

أول من صنف في طبقات القوم ، أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ فإنه وضع كتاباً في علماء البصريين ، وكان بصرياً ، ثم صنف أبو الطيب اللغوى المتوفى سنة ٣٣٨ (وقيل بعد الخمسين) كتابه مراتب النحويين ، جمع فيه البصريين والكوفيين ، ثم أطرد التصنيف بعد ذلك ، فوضع السيرافى المتوفى سنة ٣٩٨ كتابه في طبقات النحاة البصريين ، وصنف أبو بكر الزيندى الأندلسى المتوفى سنة ٣٧٩ طبقات النحاة وميز فيه البصريين من الكوفيين ، ثم ظهرت بعد ذلك كتب كثيرة لا حاجة إلى الكلام عنها ، لأننا إنما زبدنا أن نعيّن تاريخ التدوين فيما تناول أحوال الرواة ومناقضاتهم ، ولم يُكتب من ذلك شيء قبل القرن الثالث ، ولا نعلم أنه كتب منه شيء قبل الذى أورده الجاحظ في تضاعيف كتبه ، وهو قد توفى سنة ٢٥٥ ، وليس غيره أولى بأن يكون أول من اقتحم هذا الباب من الكتابة ، وإن كان ما أورده قليلاً لا تحفل به ولا قدر له في جانب ما تناولناه من كتب

الطبقات على اختلافها وكتب أخرى ، كالتهذيب للأزهري ، والتصحيح
للعسكري ، والخصائص لابن جني ، وقد كسر فيه باباً على ما يكون من قدح
أكابر الأدباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً .

ولقد انتقد كثير من جلة العلماء — وخاصة علماء الأصول — إهمال
الرواة والقائمين باللغة والنحو أن يبحثوا عن أحوال هذه العلوم ويفحصوا
عن جرح روايتها وتعديلهم ، واعتذر بعضهم من ذلك بأنهم أهملوه ولم
يجاروا فيه رواة الأثر لأن الدواعي كانت متوفرة على الكذب في الحديث
لأسبابه المعروفة التي تحمل الواضعين على الوضع . قال : وأما اللغة فالدواعي
إلى الكذب عليها في غاية الضعف . ولذلك اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على
الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع من ذلك مع ضعف
الداعية إليه . وقد رد السيوطي على أصحاب هذه الأقوال بما زعمه (الجواب
الحق) ولم يزد على أن احتج بما جاء في كتب الطبقات ... ١

البصرة والكوفة

وقبل أن نمضي فيما أخذنا فيه ، نسوق هذه الكلمات الموجزة في تاريخ
هذين المصيرين العظيمين اللذين خرج منهما علم العرب ، واللذين يرجع إليهما
سند العربية في سائر الأمصار .

أما البصرة فقد اتخذها المسلمون مقصراً حين كانوا يغزؤون من قبل
البحرين ليشتوا فيه ثم ليلوذوا به إذا رجعوا من غزويهم ، وأول من مَصَرها
عتبة بن غزوان بن ياسر ، وذلك في سنة أربع عشرة للهجرة ، في خلافة
عمر بن الخطاب ، وهي أقرب إلى البوادي الصريحة من الكوفة ، تكاد
تقابل في وضعها سُرّة البادية التي ضربت فيها القبائلُ العربيةُ الفصيحة ،

ولذا فصح أعرابها وتميز أهلها بالصحيح ، وكانت مثابة الجفافة الخالص من أعراب البادية ؛ وقد كان فيها المريد ، وهو عكاظ الإسلام ، يقوم فيه الخطباء ويتنافر الأشراف ويتناقض الشعراء ؛ ومن ثم ضربوا المثل بأدب البصريين ، وجعلوا هذا الأدب فيهم بمنزلة ما اختصت به الأمم طبيعة من الميراث التاريخي . حكمة البونانيين ، وصناعة أهل الصين ، وما إليهما .

وأما الكوفة فكان تمصيرها بعد البصرة بستة أشهر ، على قول ، وبعام أو عامين على قول آخر^(١) ؛ واتخذها المسلمون مضراً حين كانوا يغزون من قبل فارس ، وأكثر أهلها من عرب اليمن ، وكان يطرأ عليها ضعاف الأعراب مما فوق البادية الصريحة ؛ ولذا لانت جوانب ألسنتهم وضعفت فصاحتهم وكان الميل إلى الشاذ متأصلاً فيهم طبيعة ؛ فأسرع الفساد في ألسنتهم قبل أن يفسد مثل ذلك في البصريين ؛ وأعظم ما اشتهرت به الكوفة ، ميل أهلها إلى الطاعة ديانة ، دون البصرة التي اشتهر أهلها في التاريخ بالنزوع إلى الشقاق والعصيان وبالعصبية العربية ؛ ولذا كانت الكوفة مثلاً مضروباً في فقه أهلها ، كما ضربوا البصرة مثلاً في الأدب ، وكما ضربوا المثل بالمدينة في القراءة ، وبمكة في المناسك^(٢) ؛ وبظاهر الكوفة كانت منازل النعمان بن المنذر ، والحيرة . والخوارج ، والسدير ، وما هناك من القصور

(١) وثلاثة أعوام في قول ابن قتيبة ؛ وهذا الاختلاف يشبه أن يكون منهم إغفالا لتاريخ الكوفة وغضا من شأنها ، إن لم يكن مثلاً من سوء العناية بكل ما هو من التاريخ (الذي لا دين له) .

(٢) لم يعرف بمكة ولا بالمدينة أحد من أئمة العربية أو من يتصدر الرواية ، وكل ما قاله أبو الطيب اللغوي في علمائهما ؛ أنه كان بالمدينة على الملقب بالجل ، وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً ؛ وأما مكة فكان بهارجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين ، =

والمتنزعات ؛ وكل ذلك غير طبيعي في تاريخ الفصاحة العربية .

ولما مُصِّرت بغداد وجعلها المنصور ثاني الخلفاء العباسيين مدينة - وكان قد اختطها قبله أخوه أبو العباس السفاح وشرع في عمارتها سنة ١٤٥ ونزلها سنة ١٤٩ ، وكانت قرب الكوفة - وهى ما هى ، حاضرة الدنيا ومدينة الإسلام ومظهر أئمة الخلافة وجلال الملك - كان علماء الكوفة أسرع الناس إليها ؛ فأكرم العباسيون لقاءهم ، وبسطوا لهم بالعطاء ؛ غير أن ذلك لم يزد لهم إلا ضعفا وشذوذا ، حتى عيَّهم البصريون بأنهم يأخذون عن باعة الكواميخ كما تقدم في موضعه .

أما بغداد نفسها فلم يعتد البصريون بأحد من علمائها ، ولا يرونها مدينة علم ، وإنما هى عندهم مدينة مُلك ، وما فيها من العلم فنقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ؛ قال أبو حاتم : أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ، ولا من ترقضى روايته ؛ فإن ادعى أحد منهم شيئا رأيتُه مُخَطَّطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكارة^(١) .

== شدا شيئا من النحو ووضع كتابا لا يساوى شيئا ؛ ولم يجد الأصمعي بالمدينة من الرواة إلا ابن دأب الذى ذكرناه في الموضوعين .

(١) توفى أبو حاتم سنة ٢٥٥ ، وقال الأصمعي وقد توفى سنة ٢١٥ : خرجت إلى بغداد وما فيها أحد يحسن شيئا من العلم ، لقد جاءنى قوم يسألوننى عن الجعظرى فأخبرتهم أنه المسكتل ، قالوا : وما المسكتل ؟ قلت : هو المعضل ! قالوا . وما المعضل ؟ وكان يقربى يقال ضخم ، فقلت : هو مثل ذلك البقال ! فرووا عنى ١٠٠٠

عنايتهم بالرواة

وكان الرواة مَحَطَّ الأعباء في الرحلة ، وإليهم المرجع في الغريب والشعر والخبر والنسب ، وقد انفردوا بالقيام على هذه العلوم أيام بني أمية ، والدولة يومئذ دولة العرب ، وهم لا يزالون حيال آبائهم وعلى إرث منهم ؛ فلم يكن إلا أن تنفق سوقُ الرواة ، ويُقبل في الدهر أمرُهم ، ويَلْبُهُ في الناس شأُهم ، ويجد كل واحد منهم ما يجده الحظيظُ في بضاعته ، والمحتاج إليه في صناعته ؛ ولم يأت ذلك من قِبَل الخلفاء وحدهم ، ولكن الشأن كان في أهل الأمصار من الأمراء فَمَنْ دونهم ؛ فإنهم صرفوا إلى الرواة وجوهَ المطالب ، وقصروا عليهم الرغبات ؛ لأنهم الوصلة بينهم وبين أوليئهم من العرب ، بما يقصُّون من أخبارهم ، ويروون من أشعارهم ، وينقلون من آثارهم ؛ وبهذه وما إليها كانت تلتئم أطراف المجالس ، وتتفصل جهات الأحاديث ، وتنشعب مذاهب السمر ؛ وفوق ذلك فإن أكثر الرواة جمعوا إلى علومهم تلك رواية الحديث وتفسير غريبه والفُتُيا في مُشْتَبِه القرآن والقول في السَّير ونحوها ، وهي من أغراض الناس جميعاً .

أما الخلفاء من لدُن معاوية إلى عبد الملك بن مروان ، فهؤلاء اقتصروا على أهل الشعر والنسب والخبر ؛ لأن أمر اللغة لم يكن بدأً في أيامهم ، ولأن ذلك كان هو علم العرب يومئذ ؛ وكان معاوية يرمى إلى اجتذابهم حوله وتأليف قلوبهم عليه ، وإلى التخذيل عن أهل الحق في الخلافة من رجال هاشم وفتيان قريش ؛ وكان يأتي كل مأتى لانتظام أمر الملك والدولة ، حتى لو عرف أنه يستكثر بالزيج لو طأ الخيلة إليهم - فبالغ في إظهار الشعر والنسب

والإفضال عليهم ، حتى تحدث الناس بذلك ، فأرسل في ألسنتهم رسائله السياسية من حيث لا يدرون ؛ وكان يبحث على رواية الشعر ، ويتنقص من لا يروى منه ، حتى إنه كتب إلى زياد (الذي ادعى أبا سفيان) في إشخاص ابنه عبيد الله ، وقد علم أنه يتورع عن الشعر ، فأوفده زياد إليه . وأقبل معاوية يسأله ، فما سأله عن شيء إلا أنفذه ، حتى سأله عن الشعر ، فلم يعرف منه شيئاً ، فقال : مامنعك من روايته ؟ قال كرهت أن أجمع كلام الله وكلام الشيطان في صدري ! فقال معاوية : اعزب والله ؛ لقد وضعتُ رجلي في الركاب يوم صفين مراراً ما يمنعني من الانهزام إلا أبياتُ ابن الإطنابة حيث يقول :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَاءِي وَأَخَذَنِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّبَاحِ
وَأَعْطَانِي عَلَى الْإِعْدَامِ مَالِي وَإِقْدَامِي عَلَى الْبَطْلِ الْمُشِيعِ
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ : مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرْجِي

ولا نرى هذا إلا من دهاء معاوية وحذقه في سياسة الأمور ومداورتها ؛ وإلا ففي كان الإقرار بالنقيصة من سياسة الملوك إذا لم تكن قد استبطنت غرضاً من الأغراض لا ينكشف حتى يحيلها إلى محمّدة .

وقد رمى خلفاؤه من قوسه ونزعوا في وتره ، وهو كان يبصّرهم ؛ حتى كان لا يقطع أمراً دون يزيد ابنه ، ويريه أنه إنما يفرع إلى رأيه فيما يُلْمُ حتى يستخرج أقصى ما عنده ويعرّكه بالخلافة قبل أن يصير خليفة .

وقال أبو الحسن المدائني : كانت بنو أمية لا تقبل الراوية إلا أن يكون راوية للمراثي ، قيل : ولم ذاك ؟ قال : لأنها تدل على مكارم الأخلاق ... فعفا الله عن أبي الحسن : ما كان أحسن ظنّه حتى اعتبر السياسة بالعلم !

ولقد سئل أعرابي : ما بال المرائي أجود أشعاركم ؟ قال : لأننا نقول وأكبادنا تحترق ! وإنما كان بنو أمية رجال مَرَزَاة وحروب وفتن عرية ؛ ولم يقم أمرهم إلا بدعوى المطالبة بدم عثمان ؛ فكان مهمهم أن لا ترقأ الدمعة ولا تطفأ اللوعة ، وأن تبقى في القلوب معان رقيقة تهيجها المرائي فتندح بها المعاني الغليظة في المقاتلة والمستزفة من العامة ، وهم قوة الدعوة ، ومن قلوبهم قوت السياسة ، وقد استقام لهم بذلك عمود من الأمر كان مائلا ، وحق كان فيما ظنّه غيرهم باطلا .

ولما استخلف عبد الملك بن مروان ، أخذ بسنة معاوية ، واقتدى به في إحكام السياسة وحسن التأني للأمور ، وكانت القلوب المضطربة قد استقرت أو كادت ، والأعناق المائلة قد استقامت بعد أن مادت ؛ فبسط عبد الملك يده للرواة ، وألان لهم جانبهم ، وكان لا يجالسهم من الناس غير ذي علم وأدب ، وهو الذي قال فيه الشعبي : « ما ذا كرت أحداً إلا وجدت لي الفضل عليه ؛ إلا عبد الملك ، ما ذا كرت حديثاً إلا رادني فيه ، ولا شعراً إلا زادني فيه ! » ولهذا اجتمع إليه الشعراء وعلماؤهم الأخبار ورؤاة الناس ، وضربوا إليه أبواب الإبل شرقاً وغرباً ، حتى حفلت بهم مجالسه ، وازدهت أيامه ؛ وكان يذاكرهم ويحدثهم وينوّه بهم ويدفن مجالسهم ، ومن أجله أطلق الأدباء على دولة بني أمية قولهم : « المروانية » على جهة التغليب ، لأن من بعده أخذوا في طريقته واتبعوا أثره وزادوا عليه بمقدار ما اتسع في أيامهم ، حتى كانوا ربما اختلفوا وهم بالشام في بيت من الشعر أو خبر أو يوم من أيام العرب ، فيبردون فيه بريدًا إلى العراق .

وحدث أدباء البصرة أنهم كانوا يرون كل يوم راكباً من ناحية بني مروان

يُنْبِخُ عَلَى بَابِ قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ السَّدُوسِيَّ الرَّوَايَةَ (وَكَانَ أَجْمَعَ النَّاسِ تَوَفَى سَنَةَ ١١٧) . يُسْأَلُهُ عَنْ خَيْرِ أَوْ نَسَبٍ أَوْ شَعْرِ ، وَرَبِّهَا سَارَ هَذَا الرَّاكِبُ بِالْكَلِمَةِ عَنْ قَتَادَةَ فَأَبْلَغَهَا بِالشَّامِ ثُمَّ عَادَ لِيَسْأَلَهُ عَنْ مَعْنَى فِي نَفْسِ جَوَابِهِ ، حَتَّى يَكُونَ الْجَوَابُ مِمَّا يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ ؛ وَهَذَا لَمَرُّ أَيْكَ عِلْمُ الْمَلُوكِ !

وَقَدْ بَعَثَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي إِشْخَاصِ حَمَادٍ الرَّوَايَةَ مِنَ السَّكُوفَةِ ، لَيْتَ خَطَرَ يَبَالَهُ لَا يَعْرِفُ صَاحِبَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ :

وَدَعَا بِالصُّبُوحِ يَوْمَ مَاجَهَاتٍ قَنِيَّةً فِي يَمِينِهَا لِمَبْرِيقٍ

وَقَطَعَ حَمَادٌ طَرِيقَهُ إِلَى دِمَشْقَ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، لِيَذْكُرَ لَهُ صَاحِبَ الْبَيْتِ وَسَائِرَ الْفَصِيدَةِ .

وَمَا كَانَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ - وَهُمْ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ - بِأَقْلٍ رَغْبَةٍ فِي الرِّوَاةِ وَالْعِلْمَاءِ وَالْمُتَوَسِّمِينَ بِالْأَدَبِ ، وَخَاصَّةً بَعْدَ أَنْ تَوَطَّدَ أَمْرُ الرَّوَايَةِ حَتَّى قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَلَاءِ : لَوْ أَمَكَنْتُ النَّاسَ مِنْ نَفْسِي مَا تَرَكُوا إِلَى طَوِيلَةٍ ! ... يَصِفُ يَدْفَعُهُمْ وَازْدَحَامَهُمْ عَلَيْهِ .

أَمَّا الْعَبَّاسِيُّونَ وَأَمْرَاءُ دَوْلَتِهِمْ ، وَهُمْ أَهْلُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمَةِ وَالْأَدَبِ ، فَوَاللَّهِ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَرَى الرَّوَايَةَ عَنْهُ كَأَنَّهُ دِيْوَانٌ مِنْ أَبْلَغِ الشَّعْرِ . مَدَحُهُ خَالِصٌ لَهُ مِنْ دُونِ النَّاسِ ، وَإِنْ شَآؤُهُ دَاخِرٌ فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا آثَارَ بَنِي أُمَيَّةٍ وَأَرَادُوا أَنْ يَطْمَسُوا عَلَيْهَا وَيُنْسُوا النَّاسَ أَخْبَارَهُمْ وَلَا يَدْعُوا لِلرِّوَاةِ بِأَبٍ مِنَ الذِّكْرِ ، وَصَارَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ أَوْفَرًا مَا كَانُوا إِقْبَالًا عَلَى مَجَالِسِ الرِّوَاةِ ، وَأَشَدَّ مَا كَانُوا حَاجَةً إِلَيْهَا ، لِشُبُوعِ الْعُلُومِ وَتَنَافُسِ الْخَاصَّةِ فِيهَا ؛ حَتَّى لَا يَشُكُّ مَنْ يَقِفُ عَلَى تَارِيخِ الرِّوَاةِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي أَمْصَارِهِمْ كَأَنَّهُمْ

خلفاء الدولة العظمى التى تغزو لها الدول كافة وهى دولة التاريخ .
ولقد كان الرشيد يجلس الكسائي ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرة
ويأمرهما أن لا ينزعجا لهضته وكان يطارح الرواة ويناشدهم وبذا كرم به
ولما رآهم يقصرون الرواية على أشعار الجاهليين والمختصرمين ممن يحتاج بهم
في العربية ، اتخذ له مثنى يروى أشعار المحدثين خاصة ويثبده إياها ، وهو
محمد الراوية المعروف بالبيدق (لقب بذلك لقصيره) وكان إنشاده يطرب
كما يطرب الغناء ولم يرو مثل ذلك عن أحد قبل الرشيد

أما المأمون فناهيك من خليفة عالم ، وهو لم يزل منذ دخل العراق
يراسل الأصمعى فى أن يجيبه (من البصرة) ، وكان لا ينفك يعد أصحابه فى
مجالسه ويقول : كأنكم بالأصمعى قد طلع . ولكن الأصمعى احتج بضعف
وكبر وعمل ، ولم يجب إلى ذلك ، فكان المأمون يجمع المسائل ويتفدها
إليه بالبصرة ثم ينتظر جوابها .

ولما كان أبو عبيدة مع عبد الله بن طاهر ، ألف كتاب غريب الحديث
وعرضه عليه ، فاستحسنه ابن طاهر وقال : إن عقلا بعث صاحبه على عمل
مثل هذا الكتاب ، لتحقيق أن لا يخرج عنا إلى طلب المعاش فأجرى له
عشرة آلاف درهم فى كل شهر ، ولزمه بعد ذلك ، فوجه إليه أبو دلف
بستهديه أبا عبيدة مدة شهرين ، فأنفذه إليه ابن طاهر ، فلما انسلخ الشهران
أراد الانصراف فوصله أبو دلف بثلاثين ألف درهم ، فردها وقال : أنا فى
جنبه رجل ما يجوزنى إلى صلة غيره ، ولا آخذ ما فيه على نقص ، فلما
عاد إلى ابن طاهر وصله بثلاثين ألف دينار ، فموضه من كل درهم ديناراً
والأمثلة من ذلك مستفيضة لا تطيل باستقصائها ، وما من كتاب فى

الأدب والمحاضرة إلا وأنت واجدٌ فيه شيئا منها ومن أخبار الملوك والأمراء
ومجالسهم مع الرواة .

وكان آخر خليفة جرى على هذه السنة العربية من مجالسة الندماء
وتقريب العلماء ، هو الراضى بالله المتوفى سنة ٣٣٩ (وبويع سنة ٣٣٢) وهو
كذلك آخر خليفة كانت مراتبه وجوائزه وخدمته وحجابه تجرى على قواعد
الخلفاء المتقدمين ، وكانت الرواية يومئذ قد بدأت آخرتها أيضا ، بيد أن
الأمراء الذين استبدوا بالأمصار الإسلامية بعد ذلك ، كآل بُويّه ، وآل
حمدان ، وغيرهم ، لم يألوا جهداً في إحياء تلك السنة والإفضال على العلماء ،
إلا أن هؤلاء كانوا غير الرواة كما بسطناه في موضعه ، ولذا نجتزئ بما
أوردنا ، فإن أكبر غرضنا من هذا الفصل أن نخلص إلى الكلام على موضع
الرواة من أنفسهم ، ولم يكن لذلك سبيل إلا من الكلام على موضعهم
من الناس .

علوم الرواة

واعلم أن من طريقتنا في هذا الباب أن لا نعدَّ من الرواة كل من اقتنى علما من علومهم ، أو قس أدبا من آدابهم ، وإن جاء ذلك على شرط الرواية وأدبها ؛ فلو أنا عددنا من أمثال هؤلاء لكان لنا منهم باب واسع ، في الترادف التاريخي ، يهجن فسق الكتاب ويؤري على سبكه ، ويتنزل منه منزلة الجمللة التي تجمع مترادفات لفظة بعينها أو أكثر هذه المترادفات ، وكان في كلمة منها أو كلمتين البلاغة كلها ؛ فلما كثرت وتقطع بها نسق المعنى ذهب آخرها بفضل أولها ولم يُغن أولها عن آخرها شيئا — إنما نذكر من الرواة الأفراد الذين ذهبوا بآثر العلوم ، وكانوا مشيخة الأجيال ، وانقادت لهم أزيمة الأسانيد ، واتخذ التاريخ منهم أقطاب رحاه ؛ وقلَّ من هؤلاء من لا يجمع علوم الرواية كلها أو أكثرها بحسب ما يكون منها في عصره ، من النسب ، والخبر والشعر ، والعربية ، واللغة بيد أنهم قد تفاوتوا في مقادير الإحسان من ذلك كله ؛ فطائفة غلب عليها النسب ، وأخرى ذهبت بمزية الشعر ، وثالثة انفردت بعلم الأخبار ، وهلم جرا ؛ وسنصرف الكلام في هذا الفصل إلى التنظير بين رجال هذه الطبقات على ما أعلمناك من طريقتنا ؛ فإن فيها غناء وكفاية .

النسب

أما رواية النسب فقد كانت عامة في العرب ، وكانوا ينسبون حتى الخيل والإبل والكلاب ، ما كرم عليهم من هذه الأجناس (كما نسبت طائفة من الإسلاميين اتحام) .

والنسب يستتبع رواية أخبار العرب وما فيه شاهد على التاريخ من أشعارها ؛ فكان كل أولئك علمَ النسايب ، وقد اجتمع من رؤسائهم في القرن الأول : عبيد بن شربة الجرهمي ، وانفرد باتساعه في رواية الأخبار المتقدمة وما يسمونه بالملم الأول إلى مبدأ الخليفة ، عربها وعجمها ، وبالحكمة والخطابة والرياسة ، وقد ذكرنا أمره مع معاوية في محله — ودغفل بن حنظلة ، وأبو الشطاح اللخمي ، وقد جمع بينهما معاوية وتناظرا في فنون كثيرة ، جاءا في جميعها بالنادر الغريب ، حتى صارت مناظرتهما مثلاً يُضرب لكل ما يجري بين اثنين من الكلام البديع الذي يتدفق بالحكمة والبيان ، وكان دغفل أوسع أهل زمانه رواية في أنساب العرب خاصة ، وأخبارها وعلومها في الجاهلية ، كالأنواء وغيرها ؛ وقد تصادر مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه على حديث في النسب ، ودغفل يومئذ غلام قد بقل وجهه ، فكان أمره مع أبي بكر كما قال :

صَادَفَ دَرَّةَ السَّيْلِ دَرَمًا يَدْفَعُهُ يَهِيضُهُ حِينًا وَحِينًا يَصْدَعُهُ ١

ثم النخار بن أوس ، وهو دون أصحابه يجري في قص النسب على طريقة السكهان من السجع والتشبيه ، لفضل في بيانه وبسطة في لسانه ، وكانت له حكمة تزين ذلك ؛ دخل على معاوية أول عهده به فازدراه ، وكان عليه عبادة خلقة فقال : يا أمير المؤمنين ، إن العبادة لا تكلمك ، وإنما يكلمك من فيها ١

ويجري في هذه الطريقة عبد الله بن عبد الحजर ، وهو ممن وفدوا على معاوية أيضا .

وهؤلاء ومن كان في طبقتهم : كزيد بن السكيس النخري ، وابن لسان

الحُمْرة ، وصحارى العبدى ، والمختار العدوى ، وصبح الطائى ، وميجور
ابن غيلان الضبى ، هم رؤساء القسايين . وإليهم تنتهى الرواية ، وكل عليهم
مقصود على الجاهلية وطرف من الإسلام .

وامتاز فى أواخر هذه الطبقة ، صمصمة بن صوحان ، وكانت الرواية
عنه بعد الإسلام فى أخبار العرب خاصة ، وكان ابن عباس على سعة
حفظه كثيراً ما يسأله ويذاكره ، وقد لقبه بياقر علم العرب .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار وعلماؤهم
بالأنساب والأخبار ، وكل ما كان قرشياً فهو عند العرب طبقة متميزة .
والأربعة هم : مخزومة بن نوفل بن وهيب بن عبد مناف ، وأبو الجهم
ابن حذيفة ، وحويطب بن عبد العزى ، وعقيل بن أبى طالب .

وكانت قريش فى الجاهلية دون غيرها من العرب تُعاقب شعراءها
القليلىن إذا هجما بعضهم بعضاً ؛ أما النسابون فكانوا يحققون منهم من
يروى المثالب ويقع فى أعراض الناس ، لأن ذلك هو الهجاء المنشور ؛
وهم يريدون بهذا الإزراء أن يسقطوا شأن الرواية إذا شاعت له قالة
السوء ، حتى تخرج قبيلته مما يلحق بها انتسابه إليها واكتسابه على
نفسه ، أو تذهب الأحادثة عنه بصدق الأحاديث منه اتقاء للذم بالذم
وقد كان عقيل واحد الأربعة فى ذكر مثالب الناس ، فعادوه لذلك
وقالوا فيه وحقوه ، وسمحت ذلك منهم دهماء الناس فألف فيه بعض
أعدائه الأحاديث وقرنوه فيها إلى الحقى والمغمورين ، فجعلوه بجانب
أخيه على بن أبى طالب ، كعتبة بن أبى سفيان بجانب أخيه معاوية ،
ومعاوية بن مروان بجانب أخيه عبد الملك ؛ وإنما كان عقيل رجلاً
قد كُفَّ بصره ، وله بعد لسانه ونسبه وأدبه وجوابه ، فلما فضّل

نُظراؤه بهذه الخصال ، صار لسانه بها أطول ، وصار هو بذلك أجراً
وأشدَّ صولة .

تلك هي الطبقة الأولى وما امتازت به ، أما الطبقة الثانية فهي التي
أخذت عن هؤلاء ، ونشأت منتصف القرن الأول ، وكان أهلها ميذا
الرواية في الإسلام ، وهم يتناولون أخبار العرب وأنسابهم وما حدث
في الإسلام إلى العهد الذي هم فيه ، ويضمُّون إلى ذلك أنساب الصحابة
وطبقاتهم ، وأشهرهم في أخبار العرب : قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى
سنة ١١٧ ، والشعبي نديم عبد الملك بن مروان ، وهو مُفَتَّنٌ يمتاز عن
سائر الرواة بذلك ، حتى كانوا في القرن الثاني يلقبون من يجمع بين الفقه
والحديث والشعر وأيام الناس والأنساب ونحوها « بشعبي زمانه » ، ومن
أطلقوا عليه هذا اللقب ، القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود الصحابي الجليل ، وكان على قضاء السكوفة ^(١) — ، ثم قتيبة
ابن مسلم ، وهو يمتاز بمعرفة أحوال الشعراء وأخبارهم ، والبصر بأشعارهم
ومذاهبهم فيها ؛ والنضر بن شميل الحِمَيرِي ، وخالد بن سلمة المخزومي ،
وكانا أعلم أهل زمانهما بأنساب العرب ومغامزها ، وهما اللذان وضعوا
كتاب المثالب كما مر في موضعه ، والزهرى عالم الشام والحجاز ، وقد
تقدم الكلام عليه . ومن هذه الطبقة عبد الرحمن بن هُرْمُز بن الأعرج
المتوفى سنة ١١٧ ، وهو أحد من يُنسب إليه وضع العربية ، وقد امتاز
من سائر طبقاته بعلم أنساب قريش وأصولهم ، والتغلغل في ذلك إلى

(١) ونقل الجاحظ أن عبد الله بن شبرمة كان فقيها عالما قاضيا ، وكان رواية
شاعراً ، وكان خطيباً ناسباً ، وكان حاضر الجواب مقوها ، ثم قال : وكان لاجتماع
هذه الخصال فيه يشبه بالشعبي .

أعماق بعيدة^(١)؛ وروى أن مالكا بن أنس رضى الله عنه كان يختلف إليه في هذا العلم ، وكان يرى أنه علم لم ينته للناس .

وأما الطبقة الثالثة فهي التي كانت في القرن الثاني ؛ وهي مصدر الرواية العامة في الإسلام ، لأن شروط الرواية لم تعرف إلا في عهدها ؛ وتمتاز هذه الطبقة بغلبة الأخبار عليها ، وبكثرة الوضع على العرب في المناقب والمثالب ، وباتحال بعضهم مذاهب من الفتنة في الدين ؛ وقل منهم من لم يكن أكبر عليه الأخبار ؛ ولهذا نذكرهم فيما يلي ، ولم يعد لعلم الأنساب من بعدهم الشأن الذي كان له ، وإنما صار يُروى على أنه بعضُ علوم العرب .

الخبر والأخباريون

وصار الخبر بعد الإسلام في طائفتين من الرواة : الأولى تروى أخبار العرب وتُغلبُ عليها ، والثانية تطلب عليها أخبار الفتوح الإسلامية وأحوال الدولة . ومن رموس الطائفة الأولى محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير المتوفى سنة ١٤٩ ، وكان أعلم القوم بالنسب ، وهو كوفي أجمعوا على تركه واتهموه بالكذب والرفض وزيفوا كلامه عن أصل العرب والعربية وما جرى هذا المجرى ؛ لكثرة ما يضع منه كذباً وزوراً ، وعنه أخذ ابنه هشام ابن الكلبي النسابة صاحب الجهرة والكتب الكثيرة في أخبار العرب وأحوالها ومناقبها وأخبار الأوائل والأمم البائدة والآحاديث والاسمار ونحوها ، وتوفى

(١) أبعد رواية الإسلام في كل ما يتعلق بأنساب قريش وفضائلها ، لمكان النبي صلى الله عليه وسلم منها . حتى نقل القاضي عياض في الشفاء أن ابن الكلبي كتب للنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة أم : فكان ابن الكلبي ينفذ في تاريخ الجاهلية إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف سنة . . . وإنما زعم الرجل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم . ليس في آباءى من لدن آدم سفاح .

سنة ٢٠٤ ، وهو أول من اقترى خير كتابة القصائد السبع (المعلقات)
وتعليقها على الكعبة — كما سيأتى فى بابہ — وقد اتهمه العلماء كما اتهموا أباه
بالرفض وتركوا حديثه لذلك ولما ظهر من كذبه : وشبيل بن عرعة
الضبي^(١) ، وكان رواية ناسبا شاعرا عالما بالغريب ، قالوا : وكان سبعمين
سنة رافضيا ، ثم صار بعد ذلك خارجيا ؛ ومجالد بن سعيد بن عمير ؛ وهو
يروى عن الشعبي ؛ وقد توفى سنة ١٤٤ ؛ والشرق بن القطامي ؛ وهو من
رواة الغريب واللغة والشعر ، وكان يكذب للرجل فى الكلمة ثم يحدث بها
الناس فى المسجد على أنها من علمه الذى يرويه ، وعبد الله بن عباس الحمداني ،
وروايته الهيثم بن عدى ، وكل أفراد هذه الطبقة يتقاربون ، إلا ما كان
من هشام بن الكلبي ، فإنه أوسعهم علما وأمدم رواية وأكثرهم تأليفا ، حتى
ليصح أن يعتبر بمفرده فى وزن الطبقة كلها ، ويمتاز معه أبو اليقظان النسابة
المتوفى سنة ١٩٠ ، فإنه يشارك طبقة فى علومها وينفرد بالاتساع فى أنساب
الإسلاميين وأخبارهم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم .

وأما الطائفة الثانية وهم الذين غلب عليهم لقب الإخباريين لامتيازهم
بالاتساع فى أخبار الفتوح الإسلامية ، فقد انفرد منهم ثلاثة بأنواع من
المعرفة قلما يساويهم أحد فيها : أبو مخنف الأزدي ، بأمر العراق وفتوحها
وأخبارها ، وأبو الحسن المدائني ، بأمر خراسان والهند وفارس (توفى
سنة ٢١٥) ، والواقدي ، بالحجاز والسيرة النبوية (توفى سنة ٢٠٧) ،
وبشركون مع غيرهم فى فتوح الشام وأخبارها .

(١) وفى المعارف لابن قتيبة أنه ابن عروة ، وذلك تحريف من النساخ ، وشبيل
هذا معدود من الفصحاء عند الرواة ؛ ومن النسابين الرواة عند الناس ؛ ومن الخطباء
العلماء عند الخوارج .

ولقد عُرِفَ كثيرون بمسلم السيرة والأحداث والفتوح ولا نعرفهم
يمتازون بشيء عن ذكرناهم ؛ فإن ثلاثهم بالغوا في الاستيعاب والاستقصاء
إلى ما لا يَلْحَقُ بهم فيه أحد ؛ ومن أولئك : محمد بن سعد كاتب الواقدي ،
وأحمد بن الحارث صاحب أبي الحسن المدائني ، وعبد المنعم بن إدريس
المتوفى سنة ٢٢٨ وقد بلغ المئة ، ونصر بن مزاحم ، وإسحاق بن بشير ،
وسيف بن عمرو الأسدي ، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وأبو إسحاق
الفزاري ؛ وكلهم من أصحاب السير والأحداث .

ومن جاء بعدهم من أصحاب الأخبار العربية والإسلامية : محمد بن سلام
الجنحى ، والزيبر بن بكار ، وعمر بن شبة ، وابن الأثير ؛ وكلهم في القرن
الثالث ؛ والفضل بن العباب ، وتوفى سنة ٣٠٥ .

وانفرد في القرن الرابع رجلان من الإخباريين الرواة المصنفين :
أحدهما محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٧٨ ، وليس لأحد في الإسلام
أكثر ولا أمتع من تصانيفه في الشعر والشعراء — وسنشير إليه في باب
الشعر — والثاني أبو الفرج الأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦ ؛ وهو صاحب
كتاب الأغاني وغيره من الكتب الكثيرة في الأخبار والآداب مما
لا يدانيه فيه أحد .

وكان في القرن الثالث رجل من الإخباريين هو طبقة وحده في الإسلام ،
وهو محمد بن عبيد الله العتبي المتوفى سنة ٢٢٨ ، وكان من ولد عتبة بن
أبي سفيان أخى معاوية ، وقد انفرد برواية أخبار بني أمية خاصة ، وليس
له في غيرها يد ؛ وكان يرويها عن آبائه ، وهم يروونها عن سعد القصير ،
وسعد هذا هو مولى بني أمية ؛ قتله ابن الزبير بمكة .

وهذا الذي أوردناه من القول في الإخباريين لا يداخله الكلام على

المؤرخين في الإسلام ؛ فإن فصل ما بين الفريقين أن الذين ذكرناهم كانوا مادة المؤرخين ؛ لأنهم تميزوا بأنواع من الرواية جمع منها المؤرخون ما جمعوه ، ولكل قول موضع ومقام معلوم .

رواة العرب

وهؤلاء قوم كانوا في البادية بمنزلة الرواة في الحضر ، من حيث هم مصادر العلم والقائمون عليه ، فيتحققون بعلم الأخبار والآثار والأنساب والأشعار ، وكان الرواة يأخذون عنهم ويُسمّونهم علماء البادية ، وهم منهم في هذه العلوم كالأعراب الفصحاء في اللغة ، وكانت أسماؤهم دائرة في أفواه الرواة ، بيد أن العلماء الذين دونوا الأخبار وصنّفوا الكتب اكتفوا بنسبة الكلام إلى صدور الرواة من نقلوا عن علماء البادية : كالاصمعي ، وأبي عبيدة ، وابن الكلبي وغيرهم ، دون هؤلاء العلماء ؛ لتحقق الرواة بالأمانة وال ضبط ، ولأنهم لا يقدرّون الألفاظ بمعانيها التاريخية ؛ ولهذا لم نقف إلا على القليل من أسماء القوم ، وعلى أن هذا القليل إنما جاء في عرض كلام مما يتعلق بالسمر ويدخل في باب الحكاية . . . وقد رأينا في الفهرست لابن النديم أن لابن دريد كتاباً سماه (رواة العرب) ولا ندرى من خبره شيئاً .

فن هؤلاء الرواة : المسور العنزي ؛ وسماك بن حرب ؛ ومنهم ثم من علماء بني عدي : زرعة بن أذبول ، وابنه سليمان ، وأبو قيس ، وقيم العدوي ؛ وكلهم في أواخر القرن الأول ؛ ومنهم أبو بردة ، وأبو الزعرار ، وأبو فراس ؛ وأبو سريرة ، والأعطش ؛ وكانوا في القرن الثاني ، وأدركهم أبو عبيدة وطبقته وأخذوا عنهم .

ولا بد أن تكون منهم طائفة من عدوهم في فصحاء الأعراب ،
ولكنهم لم يترجموهم ولم يُنبّهوا عليهم ولم يذكروا ما أخذوه عنهم إن كان
لغة أو خبراً أو نسباً أو شعراً ؛ كـ محمد بن عبد الملك الفقهي ؛ فإنه معدود
من فصحاء الأعراب ، وقد ذكرناه ثمة ، وهو مع ذلك راوية بني أسد
وصاحب مفاخرها وأخبارها ، وعنه أخذها العلماء ، والله أعلم .

الشعر

والشعر كان عمود الرواية . فلا بد منه لكل راوية ، وإنما يتفاضلون
فيه من جهتين : الاتساع في الرواية ، وأكثر ما يكون فمن لم تقطعه
العلوم التي يفتن فيها علماء الرواة : كالنسب ، والخبر ، والعربية ، والقراءة ،
والحديث ، ومن هذا الاتساع ينشأ الوضع ، وقد مكنا القول فيه من قبل .
والجهة الثانية معرفة تفسيره والبصر بمعانيه ، وهي التي نرمي إلى الكلام
عليها في هذا الفصل .

كان صدور الرواة إنما يطلبون الشعر للشاهد والمثل ، وهما غرضان
أكثر ما تؤديهما الألفاظ دون المعاني ، ولما كانت الألفاظ عربية صريحة
ينبغي أن تؤخذ بالتسليم ولا وجه لتقليبها وتقدحها والتورك عليها . انصرف
أكثرهم عن البحث في الشعر والتصفّح على معانيه ، فاقصر العلم به على
رواية اللفظ كما هو وما يقتضى لها من فهم المعنى كما هو ؛ وبذلك بقى
الشعر أيضاً كما هو .

ومن شعر العرب نوع مما يقال على المشاهدة ، فيستخرج الشاعر المعنى
الغريب من شيء . رآه ويكون في اللفظ إبهام لا يتعين معه أصل المعنى ،

وهذا النوع إن لم يفسره شاعره أو من أخذه عنه ، ذهب العلم بحقيقة معناه واضطربت فيه الظنون ؛ ونوع آخر يتعلق بالعادات التي كانت للعرب في جاهليتها ، ولا بد لتفسيره من المعرفة بها ، وبما كان خاصا منها بقبيلة الشاعر إن كانت من ذلك شيء . ، ونوع ثالث يتعلق بعلوم العرب التي أخذتها عن الأمم واعتبرتها علوما صحيحة واعتبرها من جاء بعدهم من الخرافات والتكاذيب ، ويسمى الرواة كل ذلك في الشعر بأبيات المعاني ، لأنها أشياء خارجة عن غرضهم اللفظي الذي أومأنا إليه ، والعلم بتلك الآيات وتفسيرها أكثر ما يكون عند الشعراء والرُّجَّاز من العرب الذين نشئوا في البادية كما نشأ أصحاب المعاني ، أو الذين رَوَوْا الشعر عن نشأ فيها وأقاموا بالأمصار : كالحطينة ، وجرير ، والفرزدق ، والكميت ، وغيرهم ؛ لأنها طُرِفَ من صناعتهم ، ولأن الشعر كان لا يزال على بداوته وإن ضُفَّ شيئا قليلا . وسيأتي الكلام على هذا النوع مفصلا في باب الشعر .

أما الرواة فقد انصرفوا عن هذا وأشباهه ، وكانوا يرون المعاني على مقادير أصحابها من الشعراء في أوهاهم . فالمنى الذي يكون لامرئ القيس يكون كامرئ القيس في اعتباره وإجلاله وتحميه أن يتلقى بالرد والمواجهة ولذا فشا الغلط بينهم في تفسير الشعر ، وأخذ منه التصحيف كل ما أخذ ؛ ولقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن معنى قول امرئ القيس (ومرتفسيره عن الكميت) :

نَطَعْنُهُمْ سُلْكَى وَتَخْلُوجَةٌ كَرَّكَ لَأَمِينَ عَلَى فَايِلٍ

فقال : ذهب من يُحْسِنُهُ . وقال الأصمعي : سألت أبا عمرو عن قوله

(أى الشاعر) :

زعموا أن كلَّ مَنْ ضَرَبَ الْعَيْدَ . رَ مَوَالِ لَنَا ، وَأَتَى الْوَلَاءَ

يقال : مات الذين يعرفون هذا ؛ وإنما يَمْنَى شعراء العرب لا الرواة .

وكان أبو عمرو نفسه يقول : العلماء بالشعر أقل من الكبريت الأحمر .

فلما أخذ الخلفاء وأمراؤهم يطارحون الرواة ويذاكرونهم في المعاني ، وذلك حين استبحر العلم في الدولة العباسية ، وكانت قد انحرفت طريقة الشعر بما ذهب إليه المحدثون : كبشار بن برد ، ومسلم ، وأبي نواس ، وغيرهم ؛ إذ جعلوا يفوضون على المعاني ويتلومون على حَوْك الشعر وسبكها ، وأقبل الناس أيضاً يفتشون على المعاني وقلَّت عنايتهم بالألفاظ — انبته بعضُ الرواة إلى هذه الجهة من الشعر ، وأعطوها قسطها من العناية ، فنبغت منهم طبقة لم يُعرَف غيرها ، ولم تنبغ مع ذلك إلا في معاني أشعار العرب وَمَنْ يُسْتَشْمِدَ بِقِرْلَمٍ دُونَ الْمَوْلَدِينَ ؛ وهؤلاء كان شعرهم أدقَّ معاني وأبعد أغراضاً ؛ وقد انفرد يومئذ بعلم الشعر على الإطلاق — أغراضه ومعانيه ومذاهب النقد فيه — أهلُ الطبع والبلاغة من أدباء الكتاب الذين صرّفوا القول في فنونه واندفعوا إلى مضايقه وحُزونه ؛ قال الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يعرف إلا غريبه (الألفاظ والمعاني الغريبة) فسألته ألا يخفش فلم يعرف إلا إعرابه ، فسألت أبا عبيدة فرأيت أنه لا ينفذ إلا فيما اتصل بالأخبار ؛ ولم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب ، كالحسن بن وهب وغيره .

أما الطبقة التي أومأنا إليه فرجالها ثلاثة : خلف الأحمر ، والأصمعي ؛ وجهم بن خلف المازني ؛ وهو معاصرهما ؛ وكانوا ثلاثتهم يتقاربون في ذلك ، وامتاز خلف بقول الشعر وإحسانه وإجادته حتى لا ينزل عن الطبقة التي

يقارنه بها ، ومن ثم كان يتَّبع الشعراء المتقدمين ؛ ذهاباً بنفسه واعتداداً بما تطوع له ؛ وكان أيضاً أعلم الرواة بالشعر ومعانيه ومذاهب الشعراء فيه ، ثم هو معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة ، وقد أجمعوا على أنه أفرس الناس بيت شعر ، وكان علماءهم لا يتكلمون في الشعر ونقده ما لم يكن حاضراً ، ولا يراجعونه في قولٍ إن قال وفي رأيٍ إن رأى ؛ ولكن الأصمعي فاته بمعرفة البحر مع مقارنته له في المعاني وصدقه في الرواية ؛ ولذا فضَّله عليه ؛ وكان للأصمعي ذهن ثاقب وطبع صحيح ؛ فمالئ في آخر عهده أن صار أبعد نظراً في الشعر من أستاذه وأوسع رواية فيه ؛ حتى كان الرشيد يسميه شيطان الشعر ؛ وقال ابن الأعرابي : شهدت الأصمعي وقد أنشد نحواً من مائتي بيت ما فيها بيت عرفناه .

وأما جهنم بن خلف المازني فهو يقارب الأصمعي وخلفاً ، وينفرد دونهما بسعة عليه في عادات العرب وحقائق أوصافها ؛ ولذا كان كثير الشعر في الحشرات والجوارح من الطير ونحوها ؛ إلى ما يتصل بذلك من معاني البادية التي لا ينفذ في حقائقها إلا العربي القح وإلا البدوي الجافي .

ولم يساوِ هذه الطائفة أحدٌ من جاء بعدهم من الرواة ، إلا ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ؛ وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً وأقدرهم على الشعر وأبصرهم بمذاهبه ؛ ولذلك نظَّروه بخلف ، وقالوا : ما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دُرَيْد ، ولو كان الأصمعي يجمع إلى علمه وروايته القدرة على الشعر وصوغه لكان نادرة التاريخ العربي كله بلا امتراء .

وقد وقفنا للباحظ على فصل نادر يصف به رُواة عصره في معرفةهم

بالشعر وبَصَرِهِمْ بِمَعَانِيهِ وَمَا تَلْتَمِسُ مِنْ أَغْرَاضِهِ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ،
وَانْصِرَافِ النَّاسِ بِوَسْئِلِهِ إِلَى حَقِيقَةِ الشَّعْرِ وَالتَّفْتِيْشِ عَلَى دَقَائِقِهِ بِمَا هُوَ
مِنْ مَحْضِ الْبَلَاغَةِ وَصَحِيمِ الْفَصَاحَةِ ، ثُمَّ مَا تَدْرَجُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَنَحْنُ
نُورِدُ كَلَامَهُ تَوْفِيَةً لِمَا نَدَّاهُ هَذَا الْفَصْلَ ، وَلَكِنَّا نَذْكُرُكَ إِلَى أَنْ الْجَاهِظُ
يَتَحَامَلُ عَلَى مَنْ أَدْرَكَهُ مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ كَانَ إِلَيْهِمْ أَمْرُ اللَّغَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ
يُؤْتَوْهُ ، بَلْ ذَمُّوهُ وَهَجَّنُوا كُنْهَ وَتَنَقَّصُوا رِوَايَتَهُ ، وَسَنَشِيرُ إِلَى
ذَلِكَ بَعْدَ .

قال الجاهظ : قد أدركت رِوَاةَ الْمَسْجِدِيِّينَ وَالْمَرْبُودِيِّينَ ؛ وَمَنْ لَمْ يَرَوْا
أَشْعَارَ الْمَجَانِينِ (كَمَجْنُونِ بْنِ جَمْدَةَ ، وَمَجْنُونِ بْنِ عَامِرٍ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعَشَاقِ)
وَلِصُورِ الْأَعْرَابِ ، وَنَسِيبِ الْأَعْرَابِ ، وَالْأَرْجَازِ الْأَعْرَابِيَةِ الْقَصَارِ ،
وَأَشْعَارِ الْيَهُودِ ، وَالْأَشْعَارِ الْمُنْصَفَةِ - فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَمْدُونَهُ مِنَ الرُّوَاةِ ؛ ثُمَّ
اسْتَبَدُّوا ذَلِكَ كُلَّهُ وَوَقَفُوا عَلَى قَصَارِ الْأَحَادِيثِ وَالْقَصَائِدِ وَالْفَقْرِ وَالتَّفْتِ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ؛ وَلَقَدْ شَهِدْتُهُمْ وَمَا هُمْ عَلَى شَيْءٍ أَحْرَصَ مِنْهُمْ عَلَى نَسِيبِ عَبَّاسِ
ابْنِ الْأَحْنَفِ ؛ فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أُورِدَ عَلَيْهِمْ خَلْفُ الْأَحْمَرِ نَسِيبَ الْأَعْرَابِ
فَصَارَ زَهْدُهُمْ فِي نَسِيبِ الْعَبَّاسِ بِقَدْرِ رَغْبَتِهِمْ فِي نَسِيبِ الْأَعْرَابِ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ
مِنْذُ سُدِّيَّاتٍ وَمَا يَرَوْنَ عَنْهُمْ نَسِيبَ الْأَعْرَابِ إِلَّا حَدَّثُوا السَّنَّ قَدْ ابْتَدَأَ
فِي طَلَبِ الشَّعْرِ ، أَوْ فِتْيَانِيٍّ مُتَغَزِلٍ ؛ وَقَدْ جَلَسْتُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ
وَيَحْيَى بْنِ تَخَمٍّ وَأَبِي مَالِكٍ عَمْرُو بْنِ كُرْكُرَةَ مَعَ مَنْ جَالَسْتُ مِنْ رُوَاةِ
الْبَغْدَادِيِّينَ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَصَدَ إِلَى شَعْرِ فِي النَّسِيبِ فَأَنشَدَهُ ، وَكَانَ
خَلْفُ يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَلَمْ أَرْ غَايَةَ التَّحْرِيبِ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ لِعَرَابٍ ، وَلَمْ
أَرْ غَايَةَ رُوَاةِ الْأَشْعَارِ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ غَرِيبٌ أَوْ مَعْنَى صَعْبٌ يَحْتَاجُ إِلَى
الِاسْتِخْرَاجِ ، وَلَمْ أَرْ غَايَةَ رُوَاةِ الْأَخْبَارِ إِلَّا كُلَّ شَعْرِ فِيهِ الشَّاهِدُ وَالْمَثَلُ ،

ورأيت عامتهم - فقد طالت مشاهدتي لهم - لا يقفون على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة ، وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة والديباجة السكرية ، وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورواق ، وعلى المعاني التي إن صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم ، وفجحت للسان باب البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعاني ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم ، وعلى ألسنة حذاق الشعراء أظهر ؛ ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر ، وربما يُخيل إلى أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لمكان إغرائهم في أولئك الآباء ، ولو لا أن أكون عيباً بأنهم للعالماء خاصة ، لصوّرت لك في هذا الكتاب بعض ما سمعت من أبي عبيدة ، ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة . اهـ

العربية واللغة :

ونريد بالعربية النحو ؛ والكلام فيه سابع القيل : إذ يتناول تاريخه وأهله ومذاهبهم فيه ومن انفرد منهم ببعض المذاهب ومن شارك ، إلى ما يداخل ذلك ويلحق به ؛ وهو فن من التاريخ لا صلة له بما نحن في سبيله الآن ، إلا من جهة استقباضه للشعر واللغة ، ومن جهة أنه كان مثار الخلاف بين الطائفتين العظيمتين من البصريين والكوفيين ، منذ تجاروا الكلام في مسائله ؛ وقد تقدم لنا صدر من القول في الجهة الأولى ، ونحن نردفه بفصل موجز عن الجهة الثانية ، ثم نُسك سائر ما يتعلق بهذا النحو إلى موضعه من باب العلوم إن شاء الله .

وأما اللغة فقد أجمعوا على أنه لا معول في روايتها على أهل الكوفة ،
وأما أهل البصرة فقالوا إن منهم أصحاب الأهواء ، إلا أربعة ، فإنهم كانوا
أصحاب سنة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء ، والحليل بن أحمد ، ويونس بن
حبيب . والأصمعي ؛ وهم يريدون بذلك الثبوت والتحري وتوثيق الرواية
والأمانة في النقل والأداء ؛ لأن هؤلاء الأربعة كانوا أركان الرواية في اللغة
والعربية . ورأيهم ذكروا أئمة اللغة الذين امتازوا دون سائر الرواة في الإسلام
بما حفظوه منها ، فقالوا : إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان الحليل
ابن أحمد يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو فيد مؤرج السدوسي « من تلامذة
الحليل » يحفظ الثلثين ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي يحفظ
اللغة كلها ؛ قالوا : وكان الغالب على أبي مالك حفظ الغريب والنوادر ، وهي
حقيقة المراد باللغة كما شرحناه في موضعه .

وجاءت هذه الرواية من وجه آخر بأن الأصمعي يحبيب في ثلث اللغة ؛
وأبو عبيدة في نصفها ، وأبو زيد الأنصاري في ثلثها ، وأبو مالك الأعرابي
فيها كلها ؛ وإنما يريدون توسيعهم في الرواية والفتيا ، لأن الأصمعي كان
يُضَيِّق ولا يُجَوِّز إلا أصح اللغات ويلج في دفع ما سواه ، وكان شديد التأله :

(١) امتاز الحليل عن سائر الرواة في الإسلام بشدة العقل وثقوب الفراسة ودقة
الفطنة والاستنباط ، فهو مدون اللغة ، وواضع العروض ، ومستخرج المعنى ، ومتمم
النحو ، حتى قالوا فيه : إنه أذكى العرب وأجمعهم ، كما أن ابن المقفع أذكى العجم
وأجمعهم ، وقد نفس عليه الجاحظ هذه الصفات ؛ فذمه في كتاب الخيوان بما لا يذم
به مثل الحليل ؛ إذ قال : إنه « غره من نفسه حين أحسن في النحو والعروض ، فظن
أنه يحسن الكلام وتأليف اللحن ، فكتب فيهما كتابين لا يشير بهما ولا يبدل
عليهما إلا المرة المخترقة ، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله ، وهذا من
تعنت الجاحظ .

لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير واشتقاق في القرآن ، وكذلك كان يتخرج في الحديث ، ثم كان لا يفسر شعرا يوافق تفسيره شيئاً من القرآن ، ولا ينشد من الشعر ما كان فيه ذكر الأنواء ولا يفسره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا ذكرت النجوم فأمسكوا » . ولم يكن ينشد أو يفسر شعراً يكون فيه هجاء ^(١) ، ومن ثم فانه أبو عبيدة وأبو زيد ، ولما وضع أبو عبيدة كتاب المجاز في القرآن ^(٢) ، وقع الأصمعي فيه وعاب عليه تأليف هذا الكتاب ، وقال : يفسر القرآن برأيه ! فسأل أبو عبيدة عن مجلس الأصمعي في أي يوم هو ، ثم قصد إليه وجلس عنده وحادثه ، ثم قال

(١) كان الرواة المنورعون يرون الشمر من عمل الشيطان وهو عبث لا ثواب فيه ، ولم يكرهوا يطلبونه إلا لانه وسيلة الثواب ، اذ يتوصل به الى اللغة والعربية ، وهما إنما يرادان للقيام بهما على فهم كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وأول من تخرج في ذلك من الرواة ، أبو عمرو بن العلاء ؛ فكان إذا دخل رمضان لا ينشد بيتاً حتى ينقضى ، ولما تقرأ خلف الأحر وزهد في آخر أيامه ، كف عن الشعر فلم يتكلم فيه ، وقد بذلوا له مالا كثيراً ليتكلم في بيت منه فأبى ؛ أما قبل أبي عمرو فكان لا يتأتى من إنشاد الشعر إلا الغلاة في الزهد والنسك ، وانقد روى الأصمعي هذا الورع المتخرج أنه قيل لسعيد بن المسيب (من التابعين) : ههنا قوم نسائك يعجبون بإنشاد الشعر ؛ فقال : نسكوا نسكاً أعجمياً !

(٢) وضع أبو عبيدة هذا الكتاب حين قدم بغداد على الفضل بن الربيع بعد أن تقدم الفضل إلى إسحاق الموصلي في إقدامه ، وكان سبب وضعه أن بعض الكتاب سأله في مجلسه عن قوله تعالى : ﴿ طامها كأنه رءوس الشياطين ﴾ وقال : إنما يقع الوعد والإبعاد بما قد عرف مثله ، وهذا لم يعرف ؛ فقال أبو عبيدة : إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم ، أما سمعت قول امرئ القيس : (ومسفونة زرق كأنياب أغوال) ؟ وهم لم يروا الغول قط ، ولستهم لما كان أمر الغول يهرطم أوعدوا به . ثم انتبه أبو عبيدة إلى مثل هذا في القرآن فلما رجع إلى البصرة عمل كتابه .

له : يا أبا سعيد ، ما تقول في الخبر ؟ قال : هو الذي تخبره وتأكله . فقال :
فسرت كتاب الله برأيك ؛ قال الله تعالى : ﴿ إني أراي أحمل فوق رأسي
خبراً ﴾ ! فقال له الأصمعي : هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسره برأى :
فقال أبو عبيدة : وهذا الذي تعييه علينا كله شيء بان لنا فقلناه ولم نفسره
برأينا ...

يبد أن الأصمعي امتاز في رواة اللغة بالشعر ومعانيه ، وانفرد
أبو زيد دون الثلاثة بالنحو وشواهدة ؛ وهو الذي يعنيه سيديوه
إذ قال في كتابه : « وحدثني من أثق بعربيته ... »^(١) ، وفاتهم أبو مالك
بالغريب والنوادر ؛ أما أبو عبيدة فإنه استبقت بهم جميعاً في العلم بأيام
العرب وأخبارهم وعلومهم ، وكان يقول : ما النقي فرسان في جاهلية
ولا إسلام إلا عرقتهما وعرفت فارسيتها ؛ وقال فيه الجاحظ : ليس
في الأرض خارجي ولا إجماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة !

وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفان الأصمعي ويناوياه كما يناوئهما ؛
فكلهم كان يظعن على صاحبه بأنه قایل الرواية ، وكانت اللغة متنازعة
بينهم ، فيتفق صاحبان وينفرد الأصمعي وحده بالخلاف ، والكوفيون
لا يرون فيهم ولا في الناس أعلم باللغة من الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ .
وكان من رءوسهم وقالوا فيه : إنه لولاه لما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها
وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت متنازع ويدعها كل من
أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب .

(١) وكل ما في كتاب سيديوه : وقال الكوفي كذا ، فإنه ما يعني به أبا جعفر
الرواسي شيخ نخاعة الكوفة وأستاذ الكسائي والفراء .

ثم انتهى علم اللغة في البصريين إلى ابن دريد ، وهو خاتمة روايتهم
وأخر ثقاتهم ، لم تُفتح بعده صفحة في التاريخ لما يسمّى بصرياً أو
كوفيّاً من هذا العلم .

ولما دُوّنت كتب الأئمة في اللغة وتناقلها روايتها بالأسانيد ، كثر فيها
التزيّد ، وركب النساخ منها عبثاً كثيراً ، إلى أن جاء الأزهرى المتوفى سنة
٣٧٠ ، وهو صاحب كتاب التهذيب ؛ فتفقد كتبهم ، وتأمل نوادرهم ، ونظر
في الكلام المصحّف ، والألفاظ المزالة عن وجهها أو المحرّقة عن معناها ،
وما أدخل في الكلام مما هو ليس من لغات العرب ، وما اشتملت عليه الكتب
التي أفسدها الزقاقون وغيرها المصحّفون ؛ واعتبر كل ذلك اعتباراً نادر
يتصفح على الرواة ويطلب مواضع الثقة فيما يروى عنهم ؛ ثم إنه بعد أن
أمر في ذلك واستقصى ، قال : إنه وجد عظمَ ما روى لابن الأعرابي
وأبى عمرو الشيباني وأبى زيد وأبى عبيدة والأصمعي — معروفاً في
الكتب التي رواها الثقات عنهم والنوادر المحفوظة لهم ، نفّس بالثقة هؤلاء
دون سائر الرواة .

ولما عدّ في مقدمة كتابه التهذيب ثقات الرواة ، وهم أولئك الذين
عرفتهم ، ووصفهم بالإتقان والتبريز وثقتهم ، قال : فلنذكر بعقب ذكرهم
أقواماً اتسموا بسمّة المعرفة وعلم اللغة ، وآفوا كتباً أودعوها الصحيح
والسقيم ، وحشّوها بالمزال المفسد والمصحّف المغيّر ، الذي لا يتميز ما يصح
منه إلا عند الثقة المبرّز ، والعالم الفطن ، وعدّ من هؤلاء : الليث بن المظفر
الذي نحل الخليل تأليف كتاب العين ^(١) ، وقطرباء ، وقال : كان مهتماً في رأيه

(١) في هذا الكتاب ونسبته إلى الخليل كلام كثير لم نجد له متسعاً في هذا الباب ،
فأرجأناه إلى باب العلوم حيث نقول في علم اللغة وتدوينه .

وروايته عن العرب : والجاحظ وقال فيه : إن أهل المعرفة بلغات العرب
ذمّوه ، وعن الصدق دفعوه : ثم ابن قتيلة وابن دريد .

البصريون والكوفيون

وهما الطائفتان اللتان عَصَبَ بهما طلاب العربية ، وقد تضافرتا جميعاً على
استخراج هذه العلوم بعد أن كانت السابقة فيها للبصريين بما أصّلوا وفرعوا ؛
وكان في هؤلاء غريزة التحقيق والتحصيل دون الكوفيين ، فَبَعَثَتْ لذلك
إحدى الطائفتين على الأخرى نفاسة وحسداً ، ثم استطار الجدل بينهما
فوقعوا من المناظرة في أمر مستدير ، وتَبَيَّنَ ما بين الفئتين إلا حيث تتصلان
في الكلام لتدفع إحداها الأخرى . ومن ثم جعل الكوفيون يَتَمَرَّهون
بخصوصهم ^(١) ، فينتقصونهم ليعتد ذلك منهم قدرة على الكمال ، ويعيبون الرجال
ليكونوا هم وحدهم الرجال : أما البصريون فكانوا يريدون أن أصحابهم لورُكّبوا
في نصاب رَجُل واحد ما بلغوا أن يعدلوا أضعف رجل في البصرة ، وقد
رموهم في باب الكذب بقميص الخناجر ؛ والأخذ عن كل برٍّ في الرواية
وفاجر ؛ وجعلهم من علماء الأسواق ، وتلازمة الأوراق ، ولشت ما أفترقوا
جميعاً بعضهم على بعض بمثل هذا الكلام ؛ وقاموا في المناظرة كل مقام ؛ على
أن العلم منذ وجد إنما تَخَالَصُ حقائقه بالجدال ؛ فرحم الله الغالب فيه والمغلوب .

أولية العربية في الكوفة

وقد رأينا المتوسمين بالأدب لا يميزون عهد الكوفيين من عهد البصريين ،
ولا يدرون متى اشتغل الكوفيون بالمذاهب المقصورة عليهم ، والحدود

(١) تَمَرَّهَ : إذا طلب المروءة بنفسه

المسوبة إليهم ؛ بل يحسبون أن أول بصرى من النجاة وُجد معه أول نحوى من الكوفيين ؛ وذلك جهل فاحش بتاريخ الرواية والجهة المتقدمة في الرواية ونحن لم نقف على كلام لأحد في أولية العربية بالكوفة ، بيد أن ذلك لم يقعد بنا عن التتبع والاسترواح ، كسائر ما نستفرغ الهم فيه من أصول هذا الكتاب وفصوله .

والذى ثبت لنا أن أولية العربية إنما كانت في البصرة ؛ لأن أبا الأسود الدؤلى قد نزل بها وأخذ عنه جماعة هناك ، فكان كل أصحابه الذين شققوا العربية بعده بصريين ، ثم انتقل النحو إلى الكوفة ، وكانت الرواية فيها مقصورة على الشعر وما يتصل به من النسب والخبر ، كشأها من أول العهد بالإسلام ؛ ومن أقدم رواهم الخثعمى ، وقد أومأنا إليه من قبل ، ومنهم ثم من أعليهم ، أبو البلاد الكوفى ، وكان أعشى جيد اللسان ، وهو في زمن عبد الملك بن مروان ، فلا بد أن تكون نشأته في منتصف القرن الأول ؛ ثم ظهر بعده حماد الراوية ، وهو لحانة لا يُذكر في العربية ؛ ولكن أول من عُرف بالنحو من الكوفيين إنما هو شيبان ابن عبد الرحمن التميمى النحوى المتوفى سنة ١٦٤ ، وكان بصرياً ثقة ، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زماناً ، وهو من تلامذة أبى عمرو بن العلاء ؛ وظهر معه معاذ الهزاء واضع التصريف ، وقد عُمر طويلاً حتى قارب المئة ، وتوفى سنة ١٨٧ ، ثم تَجَمَّ رَأْسُ علماء الكوفيين وأستاذهم وأول من ألف منهم كتاباً في العربية ، وهو أبو جعفر الرؤاسى ، وكان معاذ الهزاء عَمَّهُ فأخذ عنه ، ثم أخذ عن عيسى بن عمر من تلامذة أبى الأسود ، وعن هذين (معاذ والرؤاسى) أخذ على ابن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ ، وهو الذى رسم للكوفيين الحدود

التي عملوا عليها وخالفوا بها البصريين ؛ وكان فيهم كالحليل بن أحمد في أولئك .
ثم استفاض نحو الكوفيين من بعده ، وتوسع فيه تلميذه الفراء حين
ألف كتاب (الحدود) ، وكان المسأون أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول
النحو وما سمع من العرب ، وأمر أن تُفرد له حجرة من حجر الدار (دار
الحكمة) ، ووكّل به من يكفيه كلّ حاجته حتى لا يتعلّق قلبه ولا تنشوق
نفسه إلى شيء ، وحتى إنهم كانوا يؤذّنونه في حجرته بأوقات الصلوات
(تأمل وترحم على ملوك العلماء) وصيّره الوراقين ، وألزمه الأمانة
والمنفقين ، فكان الوراقون يكتبون وهو يُملئ حتى صنف الحدود ^(١) .

وفي الكسائي وتلميذه يقول ابن الأنباري (وهو من الكوفيين أيضاً) :
لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء ،
لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما ، وكان
يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو .

ومن لدن الكسائي غلب أهل الكوفة على بغداد ، لخدمتهم الخلفاء
وتقديمهم إياهم كما علمت ، فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم ، ورغب الناس
من يومئذ في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بال نوادر ، وتباهوا بالترخيصات ،
وتركوا الأصل واعتمدوا على الفروع ؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب
الذي عدّه البصريون اختلاطاً للعلم ؛ لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم
من العلم الصريح .

(١) هذا تفسير ما مر من قولهم : لولا الفراء لما كانت اللغة ،

مذاهب الطائفتين

وقد انفرد كل من البصريين والكوفيين بمذاهب في العربية استخرجوها من كلام العرب أو وضعوها محاكاة لكلامهم ، كالذى كان يصنعه علماء الكوفة ؛ وليس من عالم إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبين — كما سنفصله في باب النحر ونذكر أهله إن شاء الله — بيد أن البصريين كانوا يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة ، وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة في العربية ، لأنهم غير خلص ؛ وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم ، لأنه فاسد كله ، ولكن لجيشه على مذاهبهم ؛ قالوا : وأول من أحدث السماع في البصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه الشعر ، ثم تابعه البصريون فأخذوا عن حماد بعد ذلك ، لانفراده بروايات من الشعر ؛ فإنه هو الذى أخذ عنه كل شعر امرئ القيس ، إلا شيئاً أخذوه عن أبي عمرو بن العلاء ومع ذا فكان البصريون لا يرون حماداً ثقة ولا مأموناً ، لأنه كوفي وكفى !

أما في النحر واللغة فلا يعلم أحد من علماء البصريين أخذ شيئاً منهما عن أحد من أهل الكوفة ، ولا روى عنهم شيئاً من الشعر أيضاً ؛ لأن الذين أخذوا عن حماد إنما كانوا يطلبون الشعر ليرووه شعراً لا ليقيموا منه الشواهد ، ولا يُعرف في تاريخ البصريين من روى الشعر عن الكوفيين للشاهد ، إلا أبا زيد الأنصاري ، فإنه روى عن المفضل الضبي ؛ لثقة في الشعر وتحزيه ؛ إذ لم يكن للكوفيين رواية يذكر بإزاء علماء البصرة إلا المفضل هذا ؛ وهو أوثق من روى الشعر منهم ؛ وقد اختص به دون العربية واللغة ؛ ولذلك آمنوا جانبه

وكان الكوفيون يأخذون عن أهل البصرة ، وما من أحد من أساتذتهم إلا وقد تلمذ لبصري ، ولكنهم كانوا يتميزون بروايتهم ؛ حتى لم يكن فيهم أحد أشبه رواية برواية البصريين إلا ابن الأعرابي ، توفي سنة ٢٣١ ، وهو من أخذوا عن الكسائي ؛ ولم ير أحد في علم الشعر واللغة كان أغزر منه ؛ وكذلك لا يُعرف أحد في رواية المصريين كان أشدَّ عصبية من ابن الأعرابي هذا ، قال أبو عمرو الطوسى : كان يدع ما يعرف ويركب الخطأ ويقيم في العصبية عليه ... وكان يضع من أبي تمام ، لحنته يوما ومعنى أرجوزته :

• وعاذل عذله في عذله •

فقرأتها عليه ، على أنها لبعض شعراء هذيل ، ، فقال : لا ترح والله حتى أكتبها ، فأمليتها عليه فكتبها بخطه ، فلما فرغ قلت : هذا الذى تعيبه أبو تمام ! فخرقها وقال : ولذا يظهر عليها أثر التكلف ... ١...

على أن مثل هذه العصبية إنما تقدر بسببها ، وقد كان الأصمعى رواية البصريين ، يتعصب على أبي النجم الراجز بالعشيرة ؛ لعداوة ما بين ربيعة وقيس ، حتى حملته العصبية على أن صرح بيغضه وتتبع سقطاته ، وبينهما أكثر من نصف قرن ؛ وقال على بن حمزة في كتاب التنبيهات ^(١) : إنه كان شديد

(١) هو على بن حمزة البصرى اللغوى المتوفى سنة ٢٧٥ ، وعنده نزل المتنبي حين ورد بغداد ، وقد كانت له عناية لا تعرف لغيره (وغير معاصره صاحب التهذيب) في التذبح على أئمة اللغة وتصحيح كتبهم ، ولكنه انفرد عن الأزهرى بتدوين ذلك ؛ فصنف الرد على رواية بعض ما في نوادر أبي زياد الكلابى الأعرابى ، ونوادر أبي عمرو الشيبانى وما في كتاب النبات لأبي حنيفة الدينورى ، وما في الكامل للبرد ، وما في الفصح ثعلب ، وما في الغريب المصنف لأبي عبيد ، وما في إصلاح المنطق لابن السكيت ، وما في المقصور والممدود لابن ولاد النحوى المصرى ؛ وسعى بمجموع هذه الردود (التنبيهات على أغلاط الرواة) وهو في المكتبة الخديوية وردوده كما قال : فيها كلمة مصحفة ، وأخرى مخرفة ، وتفسير غير صحيح ، وتأويل غير صحيح ، وإعراب غير ملبح الخ

العصبية على جماعة من الشعراء لعل ... فقلة ذى الرقة اعتقاده العدل ، وكان الأصمعي جترياً ، وقبل لأبي عثمان المازني : لِمَ قُلْتَ روايتك عن الأصمعي ؟ قال : رويت عنده بالقدر والميل إلى مذهب الاعتزال ؛ ثم ذكر قصة أنه جاءه يوماً فاستدرجه الأصمعي إلى الإقرار بعقيدته ليغري به العاقبة ، وقال في آخرها : ثم أطبق « يعني الأصمعي » عليه وقال : نِعْمَ القناعُ للقَدري فأقلت غشيانه بعد ذلك . قال : وكان الأصمعي لهذه العلة يكثر الأخذ على ذى الرقة ويعترضه مخطئاً أيضاً .

ولا يزال يكون مثل ذلك في العلماء الذين يجعلون العلم وراء العقيدة ؛ فهم إذا انتحلوا مذهباً يميزهم في طائفة من الأضداد . ذهبت ريجهم بهذا التضاد فصرفوا العلم إلى جانب الهوى فيه ، وجعلوا السننهم من وراء ما يذهبون إليه ، يحوطونه ويدرون عنه ويغنون الغوائل بمن يعترضه دافعاً أو مدافعاً ؛ ولا بد في السبب لذلك من ضعف على يروونه حلالاً بيننا ، فإن كان فيه مكروه من النفاسة والتخذيل فكراهة تحليل ، لأنه في الله أو في الحق الذي هو من الله ؛ والضغن متى كانت له سبيل في العلم كان أمد في الصدور ، وأرسخ في القلوب ، لما يكون معه من خاصة النظر التي تكتنفه بأشعة النفس فتجعله كأه من أخلاط الطبيعة في التركيب وإن كان من أغلاطها ، وتظهره في أشعتها مظهر السحاب الذي يرتفع بقطرات الماء وإن كان بعد ذلك سبب انحطاطها ؛ فرحم الله القوم ، فإن لهم وجوها من المعذرة ، تنظر فيها عيون المغفرة ، و﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ﴾

وبعد ، فهذا يُجْمَلُ من أمر الرواية والرواة ، ولو لا أن حبست من نفس المقال ، وعدلت بالقلم عن انتجاع الغيث إلى البلال لأمضيت البحث لطيفته ، وتركت الخاطر على سجيته ، واسكنها قصبة من جناح قذطار ، وأثارة من علم صار من الإهمال إلى ما صار ، وإن هو إلا بساط كان منشوراً فطوى ، وحديث قيل ثم روى .

تصدير

١ مقدمة الطبعة الاولى للمؤلف

٢ كلمة في هذا التأليف

نهج المؤلف . أثر المستشرقين في تبويب هذا الفن . خطأ تبويب الادب على التاريخ الزمني . ذهاب الكثير من أصول التاريخ الادبي . حلة الادب بالدين والسياسة والعلم . آداب اللغة العربية كلها عصر واحد . نهج المؤلفين في تاريخ آداب العرب ، ونهج المستشرقين . تعليق الحواشي وتلخيص المتن . علماء لا يعلمون . مذهب الضم ومذهب التفريق .

١٦ نمط الكتاب وأبوابه

مراجع المؤلف ، وأساليبه . الامثلة والمختارات . تحقيق الروايات . أبواب الكتاب .

٢٠ الفصل الاول : الادب تأريخ الكلمة

الادب والمأدبة . الخلق والتهذيب . علم المؤدبين . فنون الادب . قال ابن خلدون . الادب والرواية . وقال ابن عبد ربه . مجلس ابن عباس . علم العرب . حرفة الادب . التمسك بالشعر . الادب وفنون المأدبة . الآداب الرفيعة . أدب النديم . الادباء : العلماء والمعلمون . الادباء : الشعراء والكتاب .

٢٨ المؤدبون

المؤدبون والمعلمون . أصحاب العلوم وأصحاب البيان . جريدة المؤدبين .

٣١ علوم الادب وكتبه

الشعر . اللغة والنحو . قال ابن الأنباري . وقال الزمخشري . وفي نفح الطيب . كتب الادب . قال ابن خلدون .

٣٤ الفصل الثاني : العرب

٣٥ بلاد العرب : أقسام العربية

٣٦ أصل العرب : الشعوب السامية

- ٣٨ طبقات العرب — العرب البائدة — القحطانية — الإسماعيلية
- ٤٣ العرب والأعراب : أصل كلمة « عرب »
- ٤٥ الباب الأول : أصل اللغات
- المذهب التوفيقى . المذهب الوضعى . متطق الحيوان . الدلالة بالإشارة . الصوت
- ٤٧ المواضعة على الألفاظ
- صوت الطبيعة . ألفاظ الإحساس . تنوع مخارج الحروف . بدء اختراع اللغة . تطورها . أمثلة من لغات الشعوب المنحلة . الكتابة الصورية
- ٥٥ تفرع اللغات
- اللغة الأولى . أصول اللغات : الآوى ، والسامى ، والطورانى
- ٥٨ علوم اللغات
- ٦١ اللغة العامة : وأصلها العربى فيما يقال
- لغة محى الدين ابن العربى . محاولة تيمورلنك . الاسبرانتو
- ٦٤ اللغات السامية
- ٦٦ الأصل السامى : حركات الإعراب فى اللغات . المشابهة بين فروع السامية
- ٦٨ أصل العربية : الدولة المعينية . الدولة السبئية . الدولة الحيرية . الاحباش
- ٧٢ مجانسة العربية لأخواتها
- صیغ الافعال الالفاظ الطبيعية الضمائر . العدنانية والقحطانية العرب واليهود
- ٧٥ اللسان العربى فى الشمال
- النبط . التدمريون . خطوط آرامية
- ٧٩ تهذيب اللغة الأول
- أقوال العلماء فى تهذيب اللغة . الإسماعيلية والقرشية . لفظ «عرب»
- ٨٣ انتشار القبائل العربية : والتهذيب الثانى
- تفرق القبائل وتنوع اللهجات . أخذ العرب بعضهم عن بعض

- ٨٥ الدور الثالث : في تهذيب اللغة
عمل قریش : أثر الكعبة والتجارة . رحلة الشتاء والصيف
- ٨٧ أسواق العرب
أسماء الأسواق ومواسمها . الدخيل في أسواق البياعات
- ٨٨ عكاظ
خرافة المعلقات السبع . منطق قریش . سوق المزبد . الوحدة اللغوية
- ٩١ الأسباب اللسانية
امتياز اللسان العربي . الثقل والخفة . جمع اللغة وضبط قوانينها
- ٩٣ أمثلة من هذه الأسباب
الإنباع . الفعل مع الضمير . في إسناد الفعل المضعف . المضعف إذا بني للجهول . الواو المضمومة في أول الكلمة . والواو المفتوحة إدغام الهاء في الحاء . من نوادر الإدغام (لغات إلى العامية المعروفة) مراتب الثقل . الاستقلال والمتابعة
- ٩٧ مواقع الحروف اللسانية
أكثر الحروف العربية استعمالاً . حروف لا تأتلف في كلمة . سر التأليف في أبنية الكلام
- ٩٩ عدة أبنية الكلام
طريقة الخليل بن أحمد . المهمل والمستعمل . أنواع المهمل . عناية العرب بالإحصاء واستقراء النظائر . أسرار الحروف ومعانيها . صيغ الكلام في العربية وصيغ العبرانية والسريانية
- ١٠١ أوزان الأفعال في اللغات الثلاث
- ١٠٣ مناطق العرب : الحروف العربية
ترتيب الحروف في الأولوية باعتبار مخارجها . ترتيب الأبجدية العربية . كتاب (الدين) . تاريخ الحركات
- ١٠٦ الحروف المتفرعة
- ١٠٦ المستحسنة منها

- ١٠٨ لغات في التخفيف
- ١٠٩ الإمالة
- ١١١ المضارعة بين الحروف
- ١١٣ الحروف المستهجنة
- ١١٦ صفات الحروف ومخارجها
- ١١٦ الصفات
- ١٢٠ المخارج
- ١٢٣ اختلاف لغات العرب
- ١٢٤ قبائل العرب
- ١٢٦ أفصح القبائل
- معنى الفصح . الأرحاء . الجرات . أثر العزلة والمخالطة . القبائل الفصيحة
فصاحة النبي . كنية المصحف . قال الأزهري
- ١٣٠ معنى اختلاف اللغات
- تباين اللهجات وتنوع المنطق . اختلاف دلالة اللفظ . لغة الآحاد . تدرج
القبائل في سبيل الوحدة اللغوية . معنى كلمة ولغات . نسبة اللغات إلى أصحابها
- ١٣٣ تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح
- إغفال القدماء تدوين اللغات . الاعتبار الديني . اللغات هي الشواذ
والنوادير . . .
- ١٣٧ أمثلة اختلاف اللغات
- ١٣٧ النوع الأول : لغات منسوبة ملقبة
- الكشكشة . الكسكسة . الششنة . العنينة . الففحة . العجمية . الوتم .
الوكم . الروم . الاستنطاء . التلثة . القطعة . اللخلخانية . الطمطمانية
- ١٤١ النوع الثاني : لغات منسوبة غير ملقبة
- إبدال الباء جيمًا . إبدال تاء الجمع هاء . إبدال الياء ألفًا . إبدال الهمزة

هاء . اسم المفعول من الثلاثي المعتل بالياء . ألف المقصور . المضاف لياء المتكلم إبدال الألف ياء في الوقف . أو واوا . أو همزة . حذف نون (من) الجارة والالف من (على) الجارة . أو لا لك قومي . حذف النون من اللذين واللتين في الرقع . أو تشديدها . (ذر) الطائفة الوقف بالسكون على المنصوب المنون ، أو قلب النون حرفاً ليناً . أو تضعيف الحرف الأخير . قلب الياء الساكنة ألفاً بعد الفتح . إلزام المثني الألف . إبدال الحاء هاء . إبدال الهاء فاء . أو نونا . علامة الإنكار في الاستفهام

١٤٨ النوع الثالث : لغات في تغير الحركات

هلم . كسر الفاء من فاعيل وفعل . كسر لام الجر مع الضمير . ضم هاء الغائب في لديه وعليه . . ضم هاء التنبيه . كسر ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر . حكاية العلم وحكاية النكرة . منون أتم ؟ المعاقبة بين الباء والواو ، غزيت ، غزوت ، إسكان عين المتحرك الثلاثي . تسكين ضمير الجر المتصل

١٥٤ النوع الرابع : لغات غير منسوبة ولا ملقبة

إبدال بعض أو آخر الكلمات المجرورة ياء . ألفاظ ينطق فيها بفتحتين مع أمن التصحيف . الكاف والجيم . لغات في « اعل » لغات في « عند » و« لدن » و« الذي » وغيرها . لغات في « هو » و« هي » لغات « لا جرم » . هاء التأنيث تاء في الوقف

١٥٨ النوع الخامس : لغات في لغة العرب

١٦٠ عيوب المنطق العربي

التممة والفأفة وأخوانها . لغات العرب واللهجات العامية المعروفة . رأى في ميراث أهل العامية من لغات العرب القبائل . مناقشة هذا الرأي . العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة . أثر التقليد في اللغات العامية . مثال من اختلاف اللغات العامية في كلمة « عليه »

١٦٤ البقايا الأثرية في اللغة

الألفاظ ومدلولاتها . زوال مدلولات بعض الألفاظ . التطور في معاني الألفاظ . لاتين العربية . الغريب والمنكر والمتروك والمات . أسماء الشهور

العربية المأهنة . ومن المئات لغات التصريف . المئات من أسماء العادات
بتطور الحضارة . ضمير المعظم نفسه

١٦٩ هو العربية : وطرق الوضع فيها
سعة اللغة العربية . سبيل اللغات إلى الفناء . اللغة صورة الأمة الناطقة بها

١٧١ طرق الوضع : استمداد اللغة

١٧٢ الارتجال : المناسبة بين اللفظ والمعنى . معاني الأصوات

١٧٣ الاشتقاق

الاشتقاق هو الوضع الثاني . أصالة المقاطع الثابتة في حروف العربية
وتسلسل اللغة منها . رأى ابن جني في المناسبة بين الالفاظ والمعاني . أمثلة
ليان هذه المناسبة . أسرار الوضع

١٧٨ المجاز

المجاز هو الوضع الأخير في اللغة . تنوع الحقيقة الواحدة إلى أجزاء
المجاز من مظاهر التبدل اللغوي . الوضع بالمجاز هو اشتقاق معنوي . صور من
التوسع في اللغة بالمجاز . كلمة ومعانيها . ك ف ه ، رأى : اللغة كلها حقيقة

١٨٤ أنواع النور في اللغة

١٨٤ الإبدال

نوع الإبدال . ترادف الالفاظ المتقاربة على المعاني المتقاربة

١٨٦ القلب

١٨٧ التحت

آراء في التحت . أحرف المضارعة . أصل باء الجر في اللغات السامية

١٨٩ المترادف

آراء في الترادف . الفروق اللغوية بين المترادفات . لا ترادف في اللغة
ولكنها أسماء وصفات . الترادف الجلي والترادف اللفظي . أكثر العلماء على
إثبات الترادف مطلقاً . مناقشة هذه الآراء . أسباب الترادف . المترادف
نوعان . أمثلة وإحصاء . النوع الثاني من المترادف . تأليف العلماء في المترادف

المشترك	١٩٤
المشجر والمسلسل	١٩٥
الأضداد	١٩٧
الدخيل	٢٠٢
أسباب الدخيل . تصرف العرب في الدخيل . أمانة الدخيل . حروف لا تجتمع في كلام العرب . اللغات التي دخل منها على كلام العرب . دخيل له رديف في لغة العرب	
الدخيل في الإسلام	٢٠٧
في أيام العباسيين . دار الحكمة والكتب المطبوعة . ترجمة الأعلام . الكتب التي وضعت في الدخيل	
المولد	٢١٠
الألفاظ الإسلامية	٢١١
مصطلحات أهل الفنون . النقل المجازي في الجاهلية . كلمات عربية كرمها النطق بها في الإسلام	
أمثلة المولد وكتبه	٢١٣
الغريب المولد : من توليد المفسرين	٢١٥
تمدن العرب اللغوي : فلسفة الفصل	٢١٦
شروط تمدن الاجتماع	
بعض وجوه تمدن	٢٢٠
مراعاة النسب اللفظي بين الحروف . غناية العرب بالألفاظ دون المعاني . مناقشة هذا الرأي ، الاقتصاد اللغوي . حركات الإعراب . حركات التصريف . حركات الفروق التي تنوع المعاني . تصرف العرب في حروف المعاني . المبني للجهول . المجرد والمزيد . صيغة المفاعلة . عذوبة لغة العرب الثنية والجمع بأنواعه	
أسرار النظام اللغوي	٢٢٦

٢٢٦ نظام الألفاظ بالمعاني
ابن جني ، الألفاظ المتقاربة للمعاني المتقاربة ، أنواع هذا التقارب ،
تصوير اللفظ على هيئة المعنى ، مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من
الأحداث . تشبيه أصوات الحروف بالأحداث المعبر عنها الخ .
حكاية الأصوات

٢٣١ نظام المعاني بالألفاظ
الألفاظ المعبرة عن المعاني الطبيعية في مختلف مراتبها ، مراتب الحب ،
معاني السرور والغضب وما إليها ، فقه اللغة للشمالي ، تحديد أجزاء المعاني
بالاصطلاحات العلمية في هرم اللغات

٢٣٣ نظام القرينة
سبن العرب . ألفاظ لمعان تعينها القرينة . قاتله الله ، الجمع في موضع
التثنية ونحوه . المشاكلة والاتباع ، القلب

٢٣٩ اللغة العامية
اللحن وأوليته ، الإعراب في مناطق العرب ورأى العلماء في أمره .
خرفشة النحاة ، النحو والعروض في العرب العاربة ، لالحن في الجاهلية .
أسباب شيوع اللحن ، أمثلة من لحن كتاب الدواوين

٢٤٤ انتشار اللحن
وضع النحو ، النحو علم الموالي ، أول لحن سمع بالبادية ، اللحن في الدولة
المروانية ، اللحنون البلغاء ، أبناء الإمراء في البادية ، الوليد بن عبد الملك
في الدولة العباسية ، غناء الملاحين ، أغاني الشعب ، المتفكرون اللحنون
من الرواة والبحويين ، عامية أهل الأندلس

٢٥١ فساد اللغة في البادية
قال ابن جني ، أعراب الخليلات ، لحن الحجازيين ، أعراب عكاذ

٢٥٤ طبائع الأعراب
الأعراب الفصحاء لا يعرفون النحو وعلل الإعراب ، امتحان الأعراب
أمثلة من ذلك ، لحن الفوزدق لغة الأعراب ولغة العامة ، قال الجاحظ

- ٢٥٨ العامية في العرب
لم يكن للعرب فصيح وعامى ، سكان الريف من عرب الجاهلية فصاحة
الأعراب بمقدار بعدهم عن بلاد العجم ، مخالطة السوق في الأمصار شر من
مخالطة العجم
- ٢٦١ شيوع اللغة العامية وفساد العربية
أول العامية اللحن ، اللحن في المدينة ، تأثير الأمصار المفتوحة في لغة
العرب ، السوقي ، الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ، اللحن في لسان
الخاصة ، فصاحة العامية في عهد الأمويين ، الدولة العباسية الخراسانية ،
قال ابن خلدون عامية المغرب والأندلس ، الاعتبار الديني في حفظ اللغة
- ٢٦٥ لهجات العامية وأسباب اختلافها
تاريخ التطور في عامية الشعوب ، من قواعد العامية في شرق الأندلس
ورأية المنطق ، علل الوراثة وطبيعة الإقليم ، الإعراف في المعجمة ، قال ابن
رشيقي ، العربية في الأندلس ، ضعف اللسان ورخاوته ، مخالطة الأعاجم ،
اختلاف أهل الأمصار ، في التأثير بالمخالطة ، فرنسية أهل الجزائر ، عامية
البدو أنساب بقايا العرب في الأمصار ، أثر الفصحى في تهذيب ألسنة المتعلمين
- ٢٧٧ الباب الثاني : الرواية والرواة
- ٢٧٨ الأصل التاريخي في الرواية
الباعث على توسع العرب في الحفظ ، أكثر محفوظهم في المعاني النفسية
محفوظ اليونان ، الكتابة والحافظة ، الشاعر لسان قومه ، رواية الجاهلية
- ٢٨٠ الرواية بعد الإسلام
بدم علم الرواية ، شروط الإسناد ، التثبت في النقل ، أبو هريرة ،
الرواية على عهد عثمان ، الأحزاب والشيعة ، القصص وأهل الأخبار ،
الزادقة ، أول من كذب على النبي
- ٢٨٤ تدوين الحديث
صنيع عمر بن عبد العزيز ، كتابة الحديث ، الصدور أو وثق من الكتب
أول من قرر شروط الرواية ، أول من جمع الحديث ، كتاب الموطأ ،
ترتيب الحديث في التدوين

- ٢٨٧ الإسناد في الحديث
سببه ، تعدد طرق الرواية لتفرق الرواة في الأمصار ، التبسط في
فنون الرواية
- ٢٨٩ اتصال الرواية بالأدب
أحفظ الصحابة للأنساب ، أرواهم للشعر ، ابن عباس ، الإسناد في
رواية الأدب
- ٢٩١ أولية التدوين في الأدب
صحيفة أبي الأسود الدؤلي ، أول ما دؤن في الأخبار ، كتاب زياد
ابن أبيه ، أول التأليف في السير ، وهب بن منبه ، ابن إسحاق ، كتاب
العين في اللغة ، الأنساب وأيام العرب ، أول الكتب المسندة في الحديث ،
كتب أبي عمرو بن العلاء ، الحافظ الزهري
- ٢٩٥ تاريخ الإسناد في الأدب
إسناد نصر بن عاصم الإسناد في المغازي ، طبقة حماد وأبي عمرو غريب
الحديث بدء الإسناد في الأدب ، ليس في رواية الأدب سند متصل بالجاهلية
- ٢٩٩ فائدة الإسناد إلى الرواة
- ٣٠٠ حفظ الأسانيد في الحديث
شيء من مصطلح الحديث ، التخصص في الرواية ، حفاظ الأسانيد نادرة
- ٣٠٣ حفظ الأسانيد في الأدب
فرق ما بين الإسناد في رواية الحديث والإسناد في رواية الأدب
- ٣٠٥ أصل التصحيف
الرواية عن الكتب ، النقل والشكل ، الصحفيون ، ضعف الإسناد في
الأدب ، أبو محمد الأعرابي
- ٣٠٨ إسناد الكتب
شرط الصحة في إسناد الكتب الدجاع ، موفق الدين النحوي ، ابن القفطاع
الصقلي ، مقامات الحريري ، أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر
- ٣١١ الحفظ في الإسلام
نوابغ الحفاظ في التاريخ ، الأسباب الدينية في العرب ، اختلاف قوة

الحفاظة ، مشتملة الكتابة وأثرها في تقوية الحافظة ، بدء تاريخ الحفاظ ،
ابن عباس صاحب السبعين الأولى ، حديث عن أصحاب المئات
الشعي ، نوادر عن الحفاظ ، حماد ، الأصمعي ، أبو محم الشيباني ، بشار
ابن عبد الحميد ، باني سعاد ، ابن الأنباري ، حفظ الكتب ، نادرة ،
الفيرزبادي ، أثر الحفظ في التأليف . سنة يجب أن تعود

٣٢٤ علم الرواية

مصطلح الحديث ، أول من قرر شروط الرواية ، أول من صنف ،
رواية الأدب ، ما شرطه في ناقل اللغة

٣٢٦ تقاسيم الرواية

٣٢٧ وظائف الحفاظ في اللغة

الإمام . الإفتاء في اللغة . الرواية والتعليم . رواية الأكابر عن
الاصاغر . مراتب هذه الوظائف

٣٣١ طرق الأخذ والتحمل

السماع . القراءة على الشيخ . السماع على الشيخ بقراءة غيره . الإجازة
الإجازات و (الشهادات) . نموذج من الإجازات . المكاتب . الوجادة

٣٣٤ رواية اللغة

تاريخ لفظي : اللغة واللغوى

وفود العرب على النبي . تفسير القرآن وغريب الحديث . ابن عباس وناقم
ابن الأزرق . في وضع النحو . أبو الأسود . الخليل بن أحمد واضع (علم اللغة)

٣٣٩ الأخذ عن العرب

علم العرب والفانمون عليه . تتبع اللغات والسماع من العرب . تجريد
القياس . ضعف اللغة في الحضر . طبقات الرواة

٣٤٢ الرحلة إلى البادية

بين البصريين والكوفيين . بدء الرحلات إلى البادية . الافتداء بأصحاب
الحديث . تحصيل الشواذ والنوادر . القبائل التي أخذت عنها اللغة . قبائل
مشكوك في خلوص عربيته . أقدم من رحل إلى البادية . رواية الطبقة الرابعة
انتهاء الرحلة إلى البادية

- ٣٤٦ فصحاء الأعراب
تكلف البلغاء محاكاة الأعراب . طروق الأعراب على الحضرة . أول
الطارئين منهم . إذا تحضر الأعرابي قدمت لغته . الأعرابي لا ينطق الخطأ
ولا يتأق له ، ولا ينطق بغير لحن قومه ، ولا يفهمه . مثال
- ٣٥١ المحاكاة إلى الأعراب
تصحيح القياس وضبط الالفاظ وتحقيق المعاني . المسألة الزبورية .
الأعراب في مجالس الأمراء . فساد لسان الأعراب في القرن الخامس
- ٣٥٤ بعض فصحاء الأعراب
- ٣٥٧ الوضع والصنعة في الرواية
الصدق والكذب . أسباب الوضع . الكسافي يبيّن
- ٣٥٩ أفعال اللغة
كلمات من الغريب . قطرب . ابن دريد . بين نبطويه وابن دريد . غلام
ثعلب . نادرة . أبو العلاء صاعد بن الحسن البغدادي . نوادر . حديث الخنفسار
- ٣٦٥ وضع الشعر
رواية الشعر في اليونان . وضع الشعر في الجاهلية . الأعشى . وضع الشعر
وسرقة الشعر . البواعث على وضع الشعر في الإسلام . المبالاة والمكاثرة .
الشعر المحمول على حسان بن ثابت . شعر الشواهد . رواية الإبناء عن الآباء
- ٣٦٨ شعر الشواهد
آخر من يستشهد بشعرهم . بين سيدييه وبشار . شواهد القرآن وشواهد
النحو . شواهد ابن مالك . شواهد الكوفيين . الشواهد في كتاب سيبويه
- ٣٧٣ شواهد أخرى : شواهد يفتعلها المعتزلة
- ٣٧٤ الرواة الوضاعون للشعر : السمر ولهو الحديث
- ٣٧٥ الشواهد على الأخبار
- ٣٧٦ شعر الجن وأخبارها
رأى في تعاليل دعوى الأعراب عن شعر الجن . أول من أسلم من
الجن ١ - أنبياء الجن . في غزوة بدر . رضيع الجن ١

- ٣٧٩ الاتساع في الرواية
 حماد الراوية ، خلف الأحمر ، لامية العرب ، اعتراف خلف ، الكوفيون
 في رأى على بن أبي طالب ، أصل امتياز الكوفيين في الرواية . عمرو بن العلاء ،
 بعض البواعث على الوضع ، قصيدة أبي طالب في النبي ، المعلقات وقصيدة
 أبي طالب ، ابن دأب قاص المدينة ، متأخرو الرواة
- ٣٨٦ ضرب من الوضع
 نسبة الشعر لغير قائله لاستخلاص الحكم عليه بغير هوى ، رواية النثر
- ٣٨٧ التعليق على الكتب
- ٣٨٧ الشوارد
- ٣٨٨ اختلاف الروايات في الشعر
 أسباب هذا الاختلاف ، هوى النفس ، الاعتماد على الحفظ ، توجيه
 الحججة التصحيح ، تزيد الرواة ، مثال
- ٣٩١ التزبد في الأخبار
 البواعث عليه ، مذهب الشعوبية ، تكاذيب الأعراب (الميثولوجيا)
 القصص على عهد معاوية
- ٣٩٥ القصص
- القصص في جيش بني أمية ، أول من قص من التابعين ، دروس
 القصص في المساجد ، أخبار الأمم السالفة ، عهد الله بن سلام وكتب الأخبار
 ووهب بن منبه ، الحسن البصري وأمه ، القصص العامة ، الوعاظ بعد القصص
- ٤٠٠ الرواة : رأى الرواة بعضهم في بعض ، كتب العليقات
- ٤٠٢ البصرة والكوفة
- ٤٠٥ عنايتهم بالرواة
 الرواة في عهد بني أمية ، معاوية وعبيد الله بن زياد ، احتفالهم بشعر
 المرثي في الدولة مروانية ، في الدولة العباسية ، في مجلس الرشيد ، بين
 الأصمعي والمسامون ، نادرة ١

- ٤١١ علوم الرواة
- ٤١٢ النسب
- رواة النسب . قریش وشعراء الهجاء . عقيل بن أبی طالب
- ٤١٤ الطبقة الثانية من رواة النسب
- ٤١٥ الخبر والأخباريون
- أخبار العرب وأخبار الفتوح ، ابن الكلبي ، الطبقة الثالثة من الأخباريين
- ٤١٨ رواة العرب
- ٤١٩ الشعر : الفرض من رواية الشعر ، أنواع ثلاثة ، أبيات المعاني ، احتفال الرواة بلفظ الشعر دون معناه ، العناية بالمعاني في عهد العباسيين ، أدباء الكتاب رأي الجاحظ في رواة عصره
- ٤٢٤ العربية واللغة
- رواة اللغة ومراتبهم وما يتميز به بعضهم عن بعض ، قال الأزهرى
- ٤٢٩ البصريون والكوفيون
- ٤٢٩ أولية العربية في الكوفة
- رواة الكوفيين . وعلماؤهم : الكسائي الفراء والمأمون
- ٤٣٢ مذاهب الطائفتين
- ابن الأعرابي الكوفي وعصبية ، الأصمعي البصري وعصبية ، خاتمة







